وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الثقافي

ظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة
أسبابها ومظاهرها

دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات في مختلف القطاعات الوظيفية بولاية الجزائر العاصمة

إعداد الطالبة:
أغبال حورية

إشراف البروفيسور:
عياشي صباح

السنة الجامعية :2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

فلو كان يستغني عن الشكر سيدٌ *** لعزةِ ملكِ أو علو مكانِ

لما امرَ اللهُ العبادَ بشكرهِ *** فقال اشكروا لي أيها الثقلان

وعملا بقوله تعالى: { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ...}

فنشكر الله تعالى أولا وأخيرا على منّه وفضله الذي كرمنا بإنجاز هذا البحث وأصبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، فلك الحمد ربي كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم

ونتقدّم بأصدق عبارات الشكر والامتنان للأستاذة البروفيسور: عياشي صباح على إشرافها على بحثنا وعلى نصائحها القيمة التي رافقتنا في مسيرة هذا الإنجاز فلها أسمى التقدير والامتنان على المجهودات التي بذلتها من أجلنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كانت له إسهامات ولو بكلمة من أجل إتمام هذا الانجاز وأخص بالذكر زوجي الكريم "سعيدي عبد الكريم" الذي طالما شجّعني وحفّزني وأعانني.

وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم على بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسدّ خللها وتقويم معوجّها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا

وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأولى والآخرة

الإهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى والدتي الغالية حفظها الله.

إلى زوجي و أبنائي محمد،إكرام،أفنان، تسنيم.

إلى كل أفراد أسرتي و إلى أسرة زوجي

إليهم جميعا هذا العمل المتواضع

حورية أغبال

فهرس المحتويات

المـــحتويات	الصفحة
كلمة شكر	أ
الإهـداء	ب
مـقـدمـــة	01
الباب الأول: المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة	
الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة.	05-21
تمهيد	05
المبحث الأول: منهجية البحث	06
أولا: إشكالية البحث	06
ثانيا: فرضيات البحث	10
ثالثا: تحديد المفاهيم	11
المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للبحث	15
أولا : المرحلة الأولية قبل الدراسة الاستطلاعية	15
ثانيا : الدراسة الاستطلاعية	16
ثالثا : البناء التقني للبحث	19
رابعا صعوبات البحث	21
المقاربة النـظـرية للدراسة	
الفصل الثاني : الـدراسـات السابقة.	23-40
تمهيد	23
المبحث الأول: الدراسات الأجنبية	25

المبحث الثاني : الدراسات العربية	27
المبحث الثالث : الدراسات الجزائرية	35
خـــلاصـــة	40
الفصل الثالث : المرجعيات النظرية للدراسة.	42-59
تمـهـيـد	42
المبحث الأول : نظريات التغير الاجتماعي.	43
أولا:ماهية التغير الاجتماعي	43
ثانيا : أهم نظريات التغير الاجتماعي	44
ثالثا : تفسير ظاهرة العنوسة على ضوء نظرية التغير الاجتماعي	49
المبحث الثاني :تفسير ظاهرة العنوسة على ضوء نظريات الاختيار للزواج	52
أولا : نظرية التكافؤ	52
ثانيا:نظرية التشابه والتجانس	53
ثالثا:نظرية التجاور المكاني	55
رابعا : نظرية القيمة	56
خـــلاصـــة	59
الفصل الرابع:مقاربة سوسيولوجية لعملية الزواج في المجتمع الجزائري	61-78
تمهيد	61
المبحث الأول : ماهية نظام الزواج.	62
أولا : مفاهيم حول الزواج	62
1- المفهوم الديني للزواج	62
2- المفهوم القانوني للزواج	63

3-المفهوم السوسيولوجي للزواج	64
ثانيا:دوافع واتجاهات الزواج عند الفتاة	65
1- دوافع الزواج	65
2-اتجاهات الزواج	66
المبحث الثاني:المرجعية التاريخية لظاهرة الزواج في المجتمعات الإنسانية	68
أولا : الزواج في الشريعة اليهودية	68
ثانيا : الزواج في الشريعة المسيحية	69
ثالثا : الزواج في الشريعة الاسلامية	69
المبحث الثالث : مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة ونظرتها للزواج ومقاييسه	71
أولا : مكانة المرأة الجزائرية داخل الأسرة	71
ثانيا:نظرة المرأة الجزائرية للزواج وإلى مقاييسه	74
ثالثا : قراءة إحصائية وسوسيولوجية لتطور معدل سن الزواج عند المرأة في المجتمع الجزائري	77
خـلاصـة	78
الفصل الخامس : مقاربة سوسيولوجية لواقع الفتاة العاملة في المجتمع الجزائري	97-79
تـمـهـيـد	79
المبحث الأول : المرأة العاملة في التشريع الجزائري	80
أولا : المرأة العاملة في الدستور الجزائري	80
ثانيا : المرأة الجزائرية العاملة في الميثاق الوطني	81
ثالثا : قراءة إحصائية و سوسيولوجية لعمل المرأة في المجتمع الجزائري	82

المبحث الثاني : اتجاهات و دوافع عمل المرأة	87
أولا:اتجاهات عمل المرأة	87
ثانيا:دوافع عمل المرأة	88
المبحث الثالث:آثـار عمـل المـرأة	94
أولا : الآثار الإيجابية لعمل المرأة	94
ثانيا:الآثار السلبية لعمل المرأة	95
خـلاصـة	97
الفصل السادس : مقـاربـة سوسيولوجية لظـاهرة العنـوسـة	98-131
تمهيد	98
المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للعنوسة	99
أولا :المفهوم اللغوي	99
ثانيا:المفاهيم المقاربة للعنوسة	99
ثالثا : اتجاهات العنوسة	104
المبحث الثاني:المرجعية التاريخية لظاهرة العنوسة في المجتمعات الإنسانية	107
أولا : العنوسة في المجتمعات الغربية	108
ثانيا : العنوسة في المجتمعات العربيـة	108
ثالثا : قراءة إحصائية وسوسيولوجية لظاهرة العنوسة	109
المبحث الثالث : عوامل العنوسة و مظاهرها	116
أولا : عوامل العنوسة	116
ثانيا : مظاهر العنوسة	122
المبحث الرابع:آثار العنوسة والحلول المقترحة لها	124

أولا : آثار العنوسة	124
ثانيا : الحلول المقترحة للحدّ من تفاقم ظاهرة العنوسة	127
خـلاصـة	131
الباب الثاني:المقاربة الميدانية للدراسة	
الفصل السابع:التعريف بمجتمع البحث	132-141
تمهيد	132
المبحث الأول:التعريف بولاية الجزائر العاصمة	133
المبحث الثاني : التصنيف السوسيو مهني لمجتمع البحث	137
المبحث الثالث : خصائص مجتمع البحث	141
الفصل الثامن : الفرضية الأولى مساهمة التعليم في تأخر سن زواج و عنوسة الفتاة العاملة	154-181
تمهيد	154
المبحث الأول:علاقة المستوى التعليمي للفتاة بتأخر سن زواجها	156
المبحث الثاني:علاقة الفترة الدراسية الجامعية بتأخر سن زواج الفتاة	169
المبحث الثالث: علاقة التخصص الجامعي بتأخر سن زواج الفتاة	175
النتائج العامة للفرضية	181
الفصل التاسع : الفرضية الثانية . تأثير الاستقلال المادي للفتاة العاملة على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج وعلى تغير مقاييسه وعلاقته بالعنوسة	191-255
تمهيد	191

المبحث الأول : نوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة	192
المبحث الثاني : المساهمة المادية للفتاة العاملة وتأثيره على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج	215
المبحث الثالث : تغير نظرة الفتاة العاملة إلى مقاييس الزواج وعلاقته بتأخر سن زواجها	231
النتائج العامة للفرضية .	255
الفصل العاشر: <u>الفرضية الثالثة</u> مظاهر العنوسة لدى الفتاة العاملة	267-329
تمهيد	267
المبحث الأول : تغير مكانة الفتاة العاملة في الأسرة	269
المبحث الثاني : اتجاهات العنوسة ومبرراتها	278
المبحث الثالث : تنازلات الفتاة العاملة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج	289
النتائج العامة للفرضية	318
الاستنتاج العام للدراسة	329
خاتمة	345
المراجع	351
الملاحق	358

فـهـرس الـجــداول

رقم الجدول	عـنــوان الـجـــدول	الصفحة
الجدول رقم1	تطور متوسط عمر البنات عند الزواج الأول	77
الجدول رقم 2	تطور عدد النساء العاملات في الجزائر (1977- 2014)	82
الجدول رقم 3	نسبة نشاط النساء حسب مستواهن التعليمي	83
الجدول رقم 4	نسبة الشغل عند النساء حسب السن	84
الجدول رقم 5	نسبة الشغل عند النساء حسب الحالة العائلية	86
الجدول رقم 6	الـعنــوســـة فــي الــوطــن الــعــربــي	111
الجدول رقم 7	الحالة العائلية للسكان البالغين أكثرمن 15 سنة لسنة 2012.	114
الجدول رقم 8	دوائر ولاية الجزائر العاصمة.	136
الجدول رقم 9	توزيع أفراد العينة حسب السن.	141
الجدول رقم 10	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة	142
الجدول رقم 11	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	144
الجدول رقم 12	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي	145
الجدول رقم 13	توزيع أفراد العينة حسب التخصص بالجامعة	147
الجدول رقم 14	توزيع أفراد العينة حسب القطاعات الوظيفية	149
الجدول رقم 15	فترة الدراسة التي قضتها الفتاة بالجامعة	152

الجدول رقم 16	علاقة المستوى التعليمي للفتاة بوجود فرص الخطبة	156
الجدول رقم 17	أسباب عدم التقدم لخطبة الفتاة وعلاقته بالمستوى التعليمي	158
الجدول رقم 18	عدد مرات خطبتها وعلاقته بالسن	161
الجدول رقم 19	رفض الفتاة للخطاب و علاقته بالمستوى التعليمي	164
الجدول رقم 20	علاقة المستوى التعليمي للفتاة بالسن المفضلة لديها للزواج	166
الجدول رقم 21	علاقة المدة التي تقضيها الفتاة في الدراسة الجامعية بوجود فرص الخطبة	169
الجدول رقم 22	علاقة الفترة الجامعية بعدد مرات خطبة الفتاة	171
الجدول رقم 23	علاقة الفترة الدراسية برفض الفتاة للخطاب	173
الجدول رقم 24	علاقة التخصص الجامعي برفض الفتاة لمبادرات الخطبة	175
الجدول رقم 25	علاقة التخصص بالسن المفضلة لدى الفتاة للزواج	178
الجدول رقم 26	نوع الوظيفة و علاقتها بالسن المفضلة عند الفتاة للزواج	193
الجدول رقم 27	علاقة الوظيفة بوجود فرص الخطبة	196
الجدول رقم 28	علاقة الوظيفة بمبررات رفض الفتاة من طرف الخاطب	200
الجدول رقم 29	مدة التوظيف و علاقته برفض الفتاة لفرص الخطبة	204
الجدول رقم 30	الوظيفة وعلاقتها بالأطراف الخاطبة	206
الجدول رقم 31	علاقة الوظيفة بالأطراف الرافضة عند خطبة الفتاة	209
الجدول رقم 32	آراء الفتيات العاملات في العمل كمعيق للزواج حسب القطاعات الوظيفية	211
الجدول رقم 33	نوع الوظيفة وعلاقتها بالأطراف الرافضة	214
الجدول رقم 34	مدة توظيف الفتاة	217
الجدول رقم 35	الرضا الوظيفي عند الفتاة العاملة	218

الجدول رقم 36	امتلاك الفتاة لسيارة حسب القطاعات الوظيفية	219
الجدول رقم 37	آراء المبحوثات في مساهمة السلطة الوالدية في تأخر سن زواجهن وعلاقته بقرارهن تجاه العمل	221
الجدول رقم 38	قيام الفتاة العاملة بالأعمال المنزلية حسب الوظيفة.	223
الجدولرقم 39	نوع الوظيفة و علاقتها بطريقة حل المشاكل المهنية	226
الجدول رقم 40	آراء المبحوثات في تأثير السلطة الوالدية على تأخر سن زواجهن حسب السن	229
الجدول رقم 41	علاقة رفض الفتاة للخطاب بوجود علاقة عاطفية مع شاب	232
الجدول رقم 42	مدة العلاقة العاطفية و علاقتها برفض الفتاة للخطاب	234
الجدول رقم 43	نظرة الفتاة إلى علاقة الحب قبل الزواج حسب الوظيفة	236
الجدول رقم 44	نظرة الفتاة العاملة إلى الرجل وعلاقته بمدة التوظيف	239
الجدول رقم 45	نظرة الفتاة إلى الرجل حسب السن	242
الجدول رقم 46	طبيعة العلاقة بين الفتاة و بين الجنس الآخر حسب الوظيفة	245
الجدول رقم 47	أولوية العمل على الزواج عند الفتاة العاملة وعلاقته بدوافعها للعمل	248
الجدول رقم 48	فارق السن المفضلة لدى الفتاة العاملة بينها و بين الشاب الخاطب	251
الجدول رقم 49	مواجهة الفتاة العاملة لانتقادات على وضعيتها كعانس و علاقته بقرار عملها.	269
الجدول رقم 50	وجود انتقادات على الفتاة من أسرتها كعانس و علاقته بقضاء راتبها الشهري	272
الجدول رقم 51	نوع الوظيفة و مساهمتها في التخفيف من مشكلة العنوسة	275
الجدول رقم 52	خيار الفتاة العاملة بين العمل و الزواج حسب السن	279
الجدول رقم 53	موقف الفتاة من تأخر سن زواجها حسب السن	282

الجدول رقم 54	اتجاهات العنوسة و مبرراتها عند الفتاة العاملة.	284
الجدول رقم 55	محاولات الفتاة من أجل زواجها حسب السن	289
الجدول رقم 56	محاولات الفتاة للزواج و علاقته بالسن	292
الجدول رقم 57	موقف الفتاة من الزواج برجل أصغر منها سنا	297
الجدول رقم 58	موقف الفتاة من وجود فارق كبير في السن بينها و بين الخاطب	299
الجدول رقم 59	موقف الفتاة العاملة من الزواج من رجل متزوج (معدد).	301
الجدول رقم 60	موقف الفتاة الزواج من رجل لا تتوفر فيه المقاييس الأساسية للزواج كالدين و الخلق.	303
الجدول رقم 61	موقف الفتاة من الزواج برجل أقل منها مستوى تعليمي	305
الجدول رقم 62	موقف الفتاة العاملة من الزواج عرفيا	307
الجدول رقم 63	آراء الفتيات العاملات في الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة العنوسة	311

فـــهـــرس الأشـــكـــال

رقم الشكل	عنـوان الشـكـل	الصفحة
الشكل رقم1	منحنى نسبة الشغل حسب السن لسنة 2013	85
الشكل رقم2	خريطة تبين التقسيم الإداري لولاية الجزائر العاصمة	135
الشكل رقم3	دائرة نسبية تمثل أهم القطاعات الوظيفية لعينة البحث	138
الشكل رقم4	دائرة نسبية توضح توزيع أفراد العينة حسب السن	141
الشكل رقم5	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد عينة البحث حسب مكان إقامتهم	143
الشكل رقم 6	دائرة نسبية توضح عدد أفراد أسرة مجتمع البحث	144
الشكل رقم 7	دائرة نسبية توضح المستوى الجامعي لمجتمع البحث.	146
الشكل رقم 8	دائرة نسبية توضح التخصص الجامعي لأفراد عينة البحث	147
الشكل رقم9	دائرة نسبية توضح القطاعات الوظيفية لأفراد عينة البحث	150
الشكل رقم10	دائرة نسبية توضح الفترة الدراسية التي قضتها الفتاة بالجامعة.	152
الشكل رقم 11	أعمدة تكرارية تبين اتجاهات الفتاة العاملة في العمل و الزواج حسب السن.	282
الشكل رقم12	مدرج تكراري يبين اتجاهات العنوسة و مبرراتها	285

.الشكل رقم13	مدرج تكراري تبين محاولات الفتاة للزواج حسب السن	289
الشكل رقم 14	أعمدة تكرارية تبين آراء الفتيات في الحلول المقترحة للحد من العنوسة	312
الشكل رقم15	دائرة نسبية تبين آراء الفتيات في الحلول المقترحة للحد من العنوسة	313

مـقـدمـة

يجمع الكثير من الباحثين في علم الاجتماع أنّ مشاركة المرأة في ميدان العمل إلى جانب الرجل تعتبر قفزة نوعية في مسيرة حياتها والتي حققتها في ظلّ التغيرات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية التي طرأت على مجتمعات ما بعد التصنيع عرف بعدها عمل النساء نقلة نوعية تميّزت بعدة أشكال ومظاهر أين تطور مفهومه لدى المرأة وتغيرت دوافعها له باختلاف العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لكل مجتمع ولعلّ أبرز تلك الدوافع دافع تحقيق الذات خاصة عند النساء اللاتي وصلن إلى مستوى تعليمي عال لأنّ التعليم يعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي قلّصت الفوارق الاجتماعية بين الجنسين إضافة إلى العمل الذي ساهم هو الآخر في تقليص تلك الفوارق من خلال اقتحام النساء وظائف كانت مقتصرة على الرجال فقط.

إنّ دوافع الخروج للعمل وإن اختلفت من فتاة إلى أخرى تشير إلى تنامي شعور المرأة بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب الرجل وأنّ العمل هو مكسب اجتماعي لها حسبها وأنّ المرأة هي جزء لا يتجزأ من المجتمع، وباعتبار أنّه مكسب مرتبط بشكل ضمني سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتغير في اتجاهات المجتمع تجاه العمل،هذا الأخير أثار اهتمام الباحثين لمناقشته في عدة اختصاصات سوسيولوجية نفسية،اقتصادية،سياسية إعلامية، تربوية ...، ففي الدراسات السوسيولوجية التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة مثل صراع الأدوار عند المرأة العاملة المتزوجة، تراجع السلطة الزوجية وعلاقته بعمل الزوجة، أثر عمل المرأة على التوافق الزواجي والاستقرار الأسري والمعيشي، أثر عمل المرأة على التحصيل الدراسي للأبناء ...إلخ قد تطرقت لموضوع عمل المرأة المتزوجة فقط، ما أثار انتباهنا أنه لا توجد دراسات تناولت أثر عمل الفتاة على تأخر سن الزواج، وعليه وامتدادا لدراستنا السابقة في رسالة الماجستير حول ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري التي تضمّنت دراسة مقارنة بين الريف والحضر،ونظرا لما تشهده هذه الظاهرة من تفاقم في مجتمعنا الجزائري دفعنا إلى أن نعالج ظاهرة العنوسة لدى الفئة

العاملة التي لم تحض بالبحث في الدراسات السوسيولوجية من حيث انعكاساتها وتأثيراتها الاجتماعية،هذه الظاهرة أصبحت تأخذ أبعادا كمّية ونوعية تدفع إلى التخوّف على مستقبل الزواج وتكوين أسرة باعتبارها جزءا من النسق الاجتماعي كما تدفعنا إلى التساؤل عن عوامل استفحال ظاهرة العنوسة، حيث سجّل الديوان الوطني للاحصاء لسنة 2015 تراجعا ملحوظا في عدد الزيجات، فبعد تسجيل أكثر من 387 ألف زيجة سنة 2013 انخفضت عدد الزيجات إلى أكثر من 386 ألفا سنة 2014([1])، كما سُجل ارتفاعا لمتوسط عمر الزواج الذي انتقل من 20 إلى 29 سنة والملفت أن هذه السن توجد لدى الفتيات الحضريات والريفيات على السواء وهذا مؤشر جد هام يدلّ على تقارب أنماط الحياة بين المجتمعين (الريفي والحضري)، إضافة إلى اشتراك طموحات الفتيات من المجتمعين وميولهن إلى مواصلة تعليمهن ثم البحث عن الوظيفة، ونظرا للغياب الملحوظ في الدراسات السوسيولوجية المتخصصة التي تناولت ظاهرة العنوسة فقد وقع اختيارنا على فئة النساء العاملات دون الرجال، هذا لا يعني أن هذا الأخير لا يعاني أيضا من العزوبة، لكن اختيارنا لفئة النساء مرده إلى سببين هما: أما السبب الأول يتمثل في أن نسبة تأخر سن الزواج عند النساء أكبر منه بكثير عند فئة الرجال حيث وصلت نسبة **15.6%** من النساء بين **40 و44 سنة** عوانس مقابل **9.5%** من الرجال في نفس العمر([2])، وأما السبب الثاني فإن الآثار السلبية لظاهرة العنوسة أشدّ على المرأة منه على الرجل نظرا لمكانة المرأة التي تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري على وجه خاص الذي يصنّف كمجتمع ذكوري حيث يفضل فيه الذكر على الأنثى وتمنح له بعض الامتيازات ولا تمنح للفتاة حتى في موضوع تأخر سن الزواج فإنّ المرأة بمجرد بلوغها سن الثلاثين تعتبر في نظر المجتمع عانسا، أو شبح

([1])- الديوان الوطني للإحصاء، 2014.

([2]) – الديوان الوطني للإحصاء (2016) . **التحقيق الوطني حول الجدول الزمني في الجزائر.**

العنوسة بدأ يطاردها ويقلق أسرتها، أما بالنسبة للرجل فإنّ تأخر سن زواجه لا يشكل عائقا لديه أو لدى أسرته لأنه يستطيع أن يتزوج متى شاء دون اعتبار السن كعائق.

إن أهمية أي بحث إنما تنبع من قيمة الموضوع لدى الفرد والمجتمع ولا يخفى ما للزواج كنظام والأسرة كمؤسسة من قيمة وظيفية واجتماعية على حد سواء، وبالتالي فإنّ الظواهر المرضية التي تتعلق بالنظم والمؤسسات الاجتماعية تكتسي خطورة كبيرة وتتطلب ردّا سريعا وعلاجا فعّالا، وعليه فإنّ بحثنا هذا يعنى بظاهرة العنوسة التي تعتبر إحدى أخطر الظواهر التي تحدق بالفرد والمجتمع في الآونة الأخيرة نظرا لطبيعة وحجم انعكاساتها ودلالاتها أيضا،ومن أجل إثراء البحث العلمي بالدراسات الأكاديمية العلمية المعمّقة التي تهتم بالمشكلات الأسرية والظواهر المرضية،و بغية تجاوز بعض الطابوهات الاجتماعية أيضا حيث تعتبر ظاهرة العنوسة واحدة منها وضعنا موضوع ظاهرة العنوسة عند الفئة العاملة على بساط البحث من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية، من خلال بيان عوامل استفحال ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري الذي شهد تغيرا اجتماعيا وثقافيا جد سريع وذلك بفحص العلاقة الممكنة بين ظاهرة العنوسة عند الفتاة العاملة وبين مجموعة من المتغيرات التفسيرية الأخرى وبيان علاقة التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري باستفحال ظاهرة العنوسة وإبراز مدى تغير مكانة الفتاة العاملة العانس في الأسرة والمجتمع،كما سلطنا الضوء على الآثار الناجمة عن ظاهرة العنوسة على الفتاة وعلى المجتمع واقترحنا مجموعة من الحلول لمعرفة موقف النساء العاملات منها .

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بمقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنوسة عند النساء العاملات من مختلف القطاعات (العمومي والخاص) الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري وهي (التعليم، الصحة، الإدارة، القضاء، الأمن، النشاط الحر، الطب، الإعلام).

ومن أجل المقاربة المنهجية والنظرية والميدانية للدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى بابين: الباب الأول والذي تضمّن المقاربة المنهجية والنظرية، أما المقاربة المنهجية للدراسة فقد أولينا اهتمامنا في المبحث الأول بمنهجية البحث من خلال بناء إشكالية

البحث وصياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية التي وظفت في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص للإجراءات المنهجية لعرض أهم المناهج التي تم توظيفها في البحث وعرض البناء التقني من خلال توضيح الأدوات المعتمدة في جمع المعطيات الميدانية.

فيما يخص المقاربة النظرية قمنا بتقسيمها إلى ستة فصول أمّا الفصل الأول تمّ عرض الدراسات السابقة والفصل الثاني خصص لعرض المقاربات النظرية وأهم الخلفيات النظرية لتفسير ظاهرة العنوسة، أمّا الفصل الثالث فقد احتوى على مقاربة سوسيولوجية لظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري، أمّا الفصل الرابع فقد تضمّن مقاربة سوسيولوجية لمقاييس الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري، أما الفصل الخامس تضمّن مقاربة سوسيولوجية لواقع الفتاة العاملة في المجتمع الجزائري، أما الفصل السادس تضمّن مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنوسة .أمّا في الباب الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية احتوت على أربعة فصول، أمّا الفصل الأول يبين خصائص العينة وأمّا الفصول الثلاثة تمّ تخصيص كل فصل لتحليل الفرضية إحصائيا وسوسيلوجيا وعرض نتائجها الجزئية وأخيرا خلصنا إلى عرض الاستنتاجات العامة للدراسة وخاتمة .

البـــاب الأوّل

المقـاربـة الـــمـــنـــهـــجـيـة

والـــنـــظـــريـــة لـلـــدراســـة

الـفـصــل الأول

الـمـقـاربــة الـمـنـهـجـية للـدراسـة

تـمـهـيـد.

المبحث الأول: مـنـهـجـيـة الـبـحـث.

المبحث الثاني: الإجـراءات المـنـهـجـيـة للـبـحـث.

الفصل الأول: الـمـقـاربـة الـمـنـهجـيـة.

تـمـهيد

تمثل المقاربة المنهجية لدراسة الظاهرة الاجتماعية أهم مرحلة من مراحل بناء الموضوع، فهي بمثابة الأرضية التي يرتكز عليها البحث العلمي من أجل الوصول إلى تفسير وتحليل كل أجزاء الموضوع ومن أجل الوصول إلى هذا المسعى قمنا بالبناء المنهجي لدراسة ظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة في المجتمع الجزائري من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، فيما يخص المبحث الأول يتعلق بمنهجية البحث الذي احتوى على الإشكالية والفرضيات وكذلك تحديد أهم المفاهيم من الناحية السوسيولوجية والإجرائية التي تم توظيفها في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تضمّن الإجراءات المنهجية المطبّقة في البحث من خلال عرض الدراسة الاستطلاعية وأهم المناهج العلمية المعتمدة في البحث والبناء التقني بعرض الأدوات المستعملة في الاقتراب الميداني وتحديد أيضا مجالات البحث المكانية والزمانية وفي الأخير سنعرض أهم صعوبات البحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية .

المبحث الأول: منهجية البحث.

أولا _ إشكالية البحث.

تشهد المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، والتي مسّت أغلب البنيات والنظم الاجتماعية وعلى رأسها النظام الأسري الذي أصبح يعاني من عدة أزمات كالطلاق،الزواج غير الشرعي،العزوف عن الزواج، العنوسة ..الخ، كل ذلك أصبح يزعزع النظام الأسري ويهدد استقراره، كونه ينذر بوجود اختلالات بنائية ووظيفية طرأت على نظام الأسرة بشكل عام ونظام الزواج بشكل خاص، وإذا نظرنا إلى مجتمعنا الجزائري فإنّنا نلاحظ أنه يشهد مثل باقي المجتمعات ذلك التغيّر السريع لعملية الزواج من حيث أنماطه ومقاييسه، وحتى من حيث مراسيم إتمامه ولعلّ من أبرز مظاهر التغيّر هو تراجع الزواج المبكر لدى الشباب من الجنسين يقابله ارتفاع في متوسط سن الزواج من سن 20 إلى 29 سنة سواء في المناطق الريفية والحضرية، كما صاحب هذا التراجع تغيّر أساليب الاختيار الزواجي من الاختيار الوالدي إلى الاختيار الشخصي وتغير اتجاهات الشباب نحو مقاييس الاختيار الزواجي مما أدى إلى عدم تكافؤ الجنسين في نظرتهما للزواج وإلى وظائفه، لأنّ الزواج هو قضية تتعلق بالنظام الاجتماعي السائد في المجتمع من حيث نمط العلاقة بين الرجل والمرأة وحدود تلك العلاقة، حيث نجد في مجتمعنا الجزائري أشكالا من العلاقات منها المنفتحة وهو ما جعل فئة من الشباب تعزف عن الزواج في فئة عمرية إلى حين الموافقة عليه في سن متأخرة(في الأربعينات) فإنّه يختار فتاة في سن العشرينات، أمّا الفتاة التي تكون في سنّه أو تقاربه سنّا فإنّ حظوظها في الزواج تصبح ضعيفة، إلى جانب نمط آخر من العلاقات المتحفظة التي تفضل عدم اختلاط الجنسين ورفض علاقات التعارف بينهما وهو إحدى العوامل التي تقلّل من فرص زواج الفتاة وتؤدي إلى عنوستها، كما لا يزال البعض من النساء تعانين الاضطهاد والجهل والكبت من طرف أسرهن، إذ لا يزال عند بعض الرجال

أيضا نظرة تقليدية ودونية للمرأة تستخدم فقط لإنجاب الأطفال ورعايتهم والسهر على خدمة أسرتها، ونظرا لشيوع فكرة قوامة الرجل على المرأة في مجتمعاتنا العربية بما فيها مجتمعنا الجزائري،و نتيجة لهذه النظرة ظهرت حركات نسائية في المجتمعات العربية على غرار المجتمعات الغربية تطالب بحقوق المرأة وبالمساواة بين الجنسين، ففي ظل هذه الظروف لعب التعليم دورا وظيفيا بارزا في تحقيق المكانة الاجتماعية للمرأة إلى جانب الرجل متجاوزة بعض القيود كانت ممارسة عليها، ومن خلال التعليم أيضا دخلت معترك الشغل محققة مشاركتها المهنية إلى جانب الرجل دون فوارق جنسية أو جسمانية، وقد سجلت نسبة العمالة النسوية ارتفاعا سنة بعد أخرى حيث تضاعفت بـ **12** مرة منذ **1977** أين قفزت من **7.6%** إلى **28.1%** سنة 2013 من إجمالي القوى العاملة ([1]).

إنّ عمل المرأة ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمعات المعاصرة، فمنذ القدم عرفت مشاركة المرأة في التجارة بأموالها، لكن توسّع مجال مشاركتها الاقتصادية اليوم خاصة مع ارتفاع مستوياتها التعليمية، إضافة لكون العمل بالنسبة لها حاجة فهو وسيلة وقيمة تضفي من خلالها أبعادا اجتماعية واقتصادية، بل وأصبح حقا مشروعا وضروريا لها مثلها مثل الرجل، كما أنّ دوافع العمل تختلف من امرأة إلى أخرى وقد تشترك النساء في بعضها كدافع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي يمثل حافزا لها يدفعها إلى استثمار المؤهل الدراسي في ميدان العمل، كما ترغب فئة أخرى إلى المساهمة المادية داخل الأسرة، وأخرى إلى الاستقلال المادي عنها ما جعلاها تستقل بقراراتها من أبرزها قرار الزواج وهذا مؤشر جدّ هام يشير إلى تراجع نسبي للسلطة الوالدية في عملية الاختيار للزواج وظهور الاختيار الشخصي، كما ساهم عمل المرأة أيضا في تغير مكانة العانس داخل الأسرة الجزائرية، لكن ما لوحظ في السنوات الأخيرة أنّه بالرغم من القفزة النوعية التي عرفتها المرأة اليوم في مجالي التعليم والعمل إلاّ أنهما أثّرا بشكل سلبي على مستقبلها

([1]) – الديوان الوطني للإحصاء (2015)– المرجع السابق–.

الزواجي، فمن النساء من خيّرها زوجها بين البيت الزوجي أو عملها فاختارت العمل فكانت ضحية الطلاق، ومن الفتيات من خيّرن بين الزواج ومواصلة التعليم أو التمسك بالوظيفة ففضّلن مواصلة الدراسة والعمل على الزواج من أجل تأمين المستقبل فكانت النتيجة تأخر سن زواجها مما أدى إلى تراجع فرصهن في الزواج وبالتالي بلغن سن العنوسة، هذه الظاهرة التي تشهد انتشارا مذهلا في السنوات الأخيرة حيث تشير إحصاءات الديوان الوطني للاحصاء لسنة 2013 إلى وجود خمسة ملايين فتاة فوق 35 سنة، كما يوجد **15.6%** من النساء ما بين 40 و44 سنة عوانس مقابل **9.5%** من الرجال في نفس العمر ([1]).

في ظل هذه العوامل التي ساهمت في تأخر سن زواج المرأة العاملة، إلا أننا لاحظنا أن ظاهرة العنوسة لم تعد تقتصر فقط على عوامل معينة (التعليم، العمل واستقلالها المادي، وتغير أولويات مقاييس الاختيار، عدم التكافؤ بين الجنسين في السن) التي أفرزت العنوسة الإجبارية بل توجد عنوسة اختيارية عند الفئة العاملة وذلك من خلال عزوفها عن الزواج خاصة إذا تجاوزت سن الأربعين.

وبغية المساهمة في إثراء النقاش العلمي الدائر حول عوامل انتشار ظاهرة العنوسة لدى الفئة العاملة من خلال فحص العلاقة الممكنة بينها وبين مجموعة محددة من المتغيرات التفسيرية، بهدف المقاربة السوسيولوجية لهذه الظاهرة التي لم تحظ بالدراسة بالقدر الكافي، ومن أجل دراسة هذا الموضوع أكثر نطرح التساؤل الإشكالي التالي:

ما هي العوامل التي أدت إلى استفحال ظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة، وما هي مظاهرها وانعكاساتها؟ ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

([1]) – الديوان الوطني للإحصاء (2013).

1-هل الفترة التي تقضيها الفتاة في الدراسة الجامعية ساهمت في تأخر سن زواجها، وبالتالي ساهمت في تراجع فرص الزواج لديها؟

2- إلى أي مدى ساهم العمل والاستقلال المادي للمرأة في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج؟

3-هل تغيّرت مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري من خلال مستواها التعليمي والمهني اللذين ساهما في تغير وضعيتها كعانس في الأسرة؟

4-هل المرأة في سن الأربعين تتنازل عن بعض المعايير المطلوبة للزواج من أجل زواجها بعدما فقدت حظها فيه في هذا السن؟

5-هل أصبحت العنوسة في سن الأربعين عند المرأة العاملة اختيارية بعدما كانت إجبارية تساهم فيها الأسرة وعوامل أخرى لا علاقة للفتاة بها؟

ثانيا- فـرضيـات الـبحـث.

الـفـرضـيـة الأولـــى:

يعتبر شغف الفتاة في **التعليم العالي** وحرصها على بلوغ أعلى المراتب العلمية **لتحقيق طموحاتها المستقبلية (الدراسية والمهنية)** أحد العوامل الأساسية التي ساهمت **في تراجع فرص زواجها وأدت إلى عنوستها.**

الـفـرضـيـة الثـانـيـة:

الاستقلال المادي للمرأة العاملة **وتراجع السلطة الوالدية** في الاختيار للزواج ساهما في **تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج،** وتغير **نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل** مما أدى إلى **تأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها.**

الـفـرضـيـة الـثـالـثـة

تغيرت مكانة المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج داخل أسرة والديها، ماأدّى إلى فئة من العاملات إلى العزوف عن الزواج **ليس قصرا وإنما اختيارا،** إضافة إلى **التنازلات** عن بعض **المعايير المطلوبة للزواج في سن الأربعين** إذا ما توفرت لديها فرص الخطبة.

ثالثا_ تحديد المفاهيم.

1-مفهوم العنوسة:

العنوسة باللغة الانجليزية "**Old Maid** " أو"**Spinster** "، وباللغة الفرنسية " **Célibat Féminin Le**"

أ ـ المفهوم اللغوي: ورد في القاموس المحيط أن "العانس هي البنت التي لم تتزوج والرجل الذي لم يتزوج، ويقال عنست الجارية أي طال مكوثها عند أهلها بعد إدراكها (بلوغها) حتى **خرجت من عداد الأبكار ولم تتزوج قط**"([1]).

في اللهجة الشعبية الجزائرية يقال للفتاة العانس "بايرة" وهي كلمة مشتقة من الكلمة العربية "بارت الأرض " أي فسدت ولم تعد صالحة للزراعة.

ب ـ المفهوم السوسيولوجي للعنوسة: يختلف تحديد مفهوم العنوسة حسب كل مجتمع بحيث يبقى السن مؤشرا أساسيا في هذا التحديد،و بالتالي فالمفهوم المتداول للفظ العنوسة في الأوساط الشعبية الجزائرية يطلق لفظ "عانس"على الأنثى التي تجاوزت سن الزواج الذي يحدده المجتمع، ذلك لأن المفهوم التقليدي قائم على إعداد الفتاة لتكون محطّ أنظار رجل يختارها كي تكون زوجته، وعندما لا يأتي هذا الشخص فهذا يعني أن البنت بارت وعنست، أما بالمفهوم الحديث فإنه لا يختلف عن المفهوم التقليدي، فالعنوسة هي: "مصطلح اجتماعي مستوحى من التركيبة الثقافية لكل مجتمع، فهو متغير اجتماعي يتغير بتغير الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يشير إلى السن التي تصل إليها الفتاة دون زواج مقارنة بالسن المتعارف عليه في المجتمع، ولكل مجتمع نظرته الخاصة للظاهرة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية والتي تكون وفقا لسياقها الثقافي والعرفي الموروث لكل مجتمع ".

(1) – المعلم، بطرس البستاني(1998). **قاموس محيط المحيط**، بيروت: مكتبة لبنان، ص637.

ج ـ المفهوم الاجرائي للعنوسة: نقصد بالعنوسة في دراستنا الصفة التي تطلق على الفتاة التي وصل سنها الأربعين فما فوق ولم تتزوج وتكون حظوظ الزواج لديها ضعيفة حتى تكاد تنعدم.

2_ مفهوم تأخر سن الزواج:

أ_ المفهوم السوسيولوجي والقانوني: تأخر سن الزواج هو تجاوز الفتاة سن الزواج المتعارف عليه اجتماعيا وقانونيا، " يحدد القانون الجزائري أهلية زواج الشباب في سن التاسعة عشر للرجل والمرأة "([1]) وهي السن المقترنة بسن الرشد القانوني في المجتمع الجزائري.

ب_ المفهوم الإجرائي: نقصد بتأخر سن الزواج من الناحية الإجرائية تجاوز الفتاة السن المطلوب اجتماعيا للزواج، ويختلف **التأخر** عن **التأخير** حسب تحديد عوامل تأخر سن زواج الفتاة وفق عوامل خارجية إجبارية لا دخل للفتاة فيها، أو عوامل ذاتية اختيارية تظهر عند الفتاة نفسها كونها رفضت الزواج وقررت تأخيره وبالتالي فهو **تأخير وليس تـأخرا.**

3_ مفهوم الـزواج:

" هو مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقات بين الرجل والمرأة ويفرض عليها نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها، ويعتبر حقل الزواج إعلانا يحقق بمقتضاه كل من الزوج والزوجة مكانته الجديدة في المجتمع، وهي التي تكتسب من خلال التعاقد بينهما الذي يلقى كل التدعيم الاجتماعي "([2]).

([1])-أحمد،شامي (2010). **قانون الأسرة الجزائري طبقا لأحدث التعديلات**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص ـ ص 16- 17 .

([2])– محمد، عاطف غيث (1979)**. قاموس علم الاجتماع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص278.

4_ مفهوم الاختيار للزواج:

" الاختيار هو عملية اتخاذ قرار، وهذا ما يوقع الإنسان في الحيرة إذ يسأل نفسه دائما على أي أساس يختار وأي العوامل يغلّبها على الأخرى عند الاختيار "([1]).

5_ المفهوم الإجرائي لمقاييس الاختيار للزواج:

نقصد بمقاييس الاختيار للزواج مجموعة من المعايير الأساسية المتعارف عليها في مجتمعنا الجزائري التي يتم على أساسها الزواج، إذ تتحدد مقاييس الاختيار للزواج حسب الدين والأعراف والعادات المتفق عليها وحسب التغيرات التي طرأت على المجتمع ومن أبرزها: (الأخلاق، الدين، السن، المستوى التعليمي، الجمال، النسب، الأصل الجغرافي...الخ) بالإضافة إلى دور **الفضاء الدراسي والمهني** اللذين أصبحا متغيرين أساسيين وضروريين في عملية الاختيار للزواج لدى الجنسين، كما تختلف هذه المقاييس من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر.

6_ مفهوم التكافؤ:

فحسب الباحثة صباح عياشي والخبيرة في شؤون الأسرة التي حددت مفهوم التكافؤ ووضعت له مقاييس معينة بقولها: " التكافؤ هو أن يكون الرجل كفؤًا للمرأة أو العكس أي مساويًا لها ومشابها ومقاربا لها في مقياس معين أو في مقاييس متنوعة في الأخلاق الأهداف، المستوى التعليمي، الصفات الجسمية (السن، الطول، الوزن ...) أو الجمال النفسي، أو الجسدي، طبيعة التدين، المستوى الاجتماعي للأسرة، الأسلوب المعيشي التي تحدث الانسجام والتجانس بين الطرفين "([2]).

([1])– سامية، حسن الساعاتي(1981).**الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، بيروت:دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، ص22.

([2])– صباح، عياشي(2009). "**الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ص18.

7_ المفهوم الإجرائي للاستقلال المادي:

نقصد بالاستقلال المادي هو انفراد الفتاة العاملة بدخلها من خلال الوظيفة التي تشغلها، وبالتالي تكون مستقلة عن أسرتها من حيث مصاريفها الشخصية كمصاريف الدراسة إذا كانت تدرس...، ولعل هذا السبب الذي يعد من الأسباب التي ساهمت في اتخاذ القرارات لوحدها دون إشراك أطراف أخرى من أهمها حرية الاختيار للزواج.

8 _ مفهوم العمل:

يعرفه "التركيتي" بقوله: " أنّ مفهوم العمل لا يقتصر على العمل الفردي المنظم فقط وإنما يشمل العمل الجماعي أيضا، فالعمل يشترك فيه جميع العاملين لإنجاز مهمة محددة يعجز الإنسان عن إتمامه بمفرده سواء كان ذلك في الحقل أو المعمل أو المدرسة أو في المجالات الإنتاجية الأخرى "([1]).

كما يعرفه "خليل" و"نوري": " أنه كل جهد مشروع يبذله الإنسان ويعود عليه أو على غيره بالخير والفائدة والمنفعة سواء أكان هذا الجهد جسميا(عضليا) أو فكريا."([2]).

9 _ المفهوم الإجرائي للمرأة العاملة:

نقصد بالمرأة العاملة في دراستنا المرأة التي بلغت سن الأربعين ولم تتزوج والتي تحصل على راتب مقابل جهدها، كما لا يتوقف دورها الوظيفي خارج البيت فحسب بل قد يكون لها دورا موازيا داخل أسرتها وذلك بإعالتها ماديا أو تحمل مسؤولية تربية إخوتها عند فقدان أحد والديها، أو لانفصال بينهما أو مرض أو لبطالة الأب.

([1])– هشام، مصطفى الجمل(2006).**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1،ص 210.

([2]) – المرجع السابق_.ص 212.

10_ مفهوم التغير الاجتماعي:

" يقصد بالتغير الاجتماعي كل التحولات الملاحظة في الزمن والتي تمسّ بشكل مستمر بيئة أو وظيفة التنظيم الاجتماعي " ([1]).

أما مصطلح التغير الاجتماعي(Social Change) فإنّه " يشير إلى تلك العملية المستمرة التي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو الأدوار الاجتماعية "([2]).

11_ المفهوم الإجرائي للتغير الاجتماعي:

نقصد بالتغير الاجتماعي في دراستنا هو مجمل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري التي مست المؤسسات الاجتماعية والبناءات الاجتماعية والوظائف وعلى رأس هذه البناءات النظام الأسري ونظام الزواج من حيث التغير على مستوى البناء والوظيفة.

([1]) – Madline ,Grawitz (1983).**Lexique des Sciences Sociales**, Paris:Dalloz , P51.

([2]) – محمد ،عمر الطنوبي (1995). **التغير الاجتماعي**، الإسكندرية: منشأة الإسكندرية، ص 52.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث.

أولا ـ المرحلة الأولية قبل الدراسة الاستطلاعية.

تعتبر المرحلة الأولية قبل الدراسة الاستطلاعية مرحلة جدّ هامة حيث كان لها الدور في إثراء موضوع بحثنا والإطلاع المباشر مع ثلّة من الباحثين العرب، قمنا من خلالها ببناء الإطار النظري نظرا لقلة الدراسات الجزائرية، ثم جمع المادة النظرية للبحث بتحديد العوامل المساهمة في ظاهرة العنوسة وانعكاساتها على الفتاة والمجتمع، ومن خلال هذه المرحلة والتي تسبق الدراسة الاستطلاعية بغرض معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين البحوث العربية قمنا بمقابلات ميدانية منظّمة ونقاشات مع باحثين جامعيين من دول عربية وهي (السعودية، مصر، المغرب الأقصى) من أجل إثراء البحث لكونهم يحملون نفس الاهتمام معنا إلّا أنّنا لاحظنا من خلال هذه المقابلات وجود ثغرات معرفية مرتبطة بتصنيف الفتاة المعنية بالعنوسة من حيث الفئة العمرية وكذلك الفئة العاملة وهو **واقع المرأة العاملة غير المتزوجة في سن الأربعين** التي لم تحض بالدراسة في بحوثهم، وباعتبار أن لكل مجتمع خلفيات إيديولوجية وثقافات تقليدية موروثة وكذلك التركيبة الاجتماعية التي تميزه عن الآخر فقد رأينا أن معالجة وتحليل أسباب وأبعاد ظاهرة العنوسة لا تعد متقاربة مع المجتمع الجزائري، ففي الدول كالسعودية، مصر الأردن، فإنّ السبب المشترك في تنامي ظاهرة العنوسة هو ارتفاع المهور وارتفاع تكاليف الزواج بشكل عام والذي يقف عائقا أمام الجنسين دون تحقيق الزواج إذا ما قارناه بالمجتمع الجزائري فليس ارتفاع المهور هو العامل الوحيد المساهم في تنامي ظاهرة العنوسة، فقد يكون مقتصرا على بعض المناطق فقط لكن بصفة عامة فإنّ الظاهرة تشترك فيها عوامل كثيرة والتي سنتطرق إليها في فصول لاحقة.

ثانيا_ الدراسة الاستطلاعية.

تمّ اختيار عينة البحث أساسا على متغير السن وذلك بعد إجراء مقابلة أولية لعشرة نساء عاملات في قطاعات وظيفية مختلفة تجاوزن الأربعين سنة دون زواج، كما اتضح لنا من خلال المقابلة الأولية أن تأخر سن الزواج لدى الفئة العمرية من الأربعين سنة فما فوق هن يائسات من الزواج والبعض منهن غير راغبات فيه حتى وإن توفرت فرص للزواج فإنّ هذه الفرص حسب هذه الفئة لا تليق برغباتهن ومقاييسهن للزواج، فغالبا ما يكون الرجل المتقدم كبيرا في السن في الخمسينات أو يكون مطلقا أو توفيت زوجته وله أولاد ويكتفين كونهن موظفات، فالعمل بالنسبة لبعض النساء العاملات هو المؤنس والبعض منهن يعتبرهن وسيلة للاستقرار النفسي والاجتماعي بديلا عن الزواج

1_ مجتمع البحث

يتحدد مجتمع البحث في فئة الفتيات اللائي لم يتزوجن في السن المتعارف عليه في المجتمع، ويتحدد عامل السن لظاهرة العنوسة وفقا لمعدل سن الزواج حسب كل مجتمع ؛ففي المجتمع الجزائري أصبح يطلق على الفتاة تسمية "عانس" إذا تجاوزت سن الأربعين دون زواج وهذا التصنيف العمري لظاهرة العنوسة يرجع كما أسلفنا ذكره إلى معدل سن الزواج، حيث أصبح يتراوح ما بين 29 إلى 30 سنة عند الجنسين بعد ما كان في سن 20 سنة عند الإناث و25 سنة عند الذكور والذي يرجع لعدة عوامل من بينها مواصلة التعليم والرغبة في العمل إلى جانب التطورات الاجتماعية (النزعة الفردية والنزوع إلى السكن المستقل الأخرى تكفل الشباب اليوم من الجنسين بتكاليف الزواج...) والظروف الاقتصادية(البطالة، أزمة السكن...)، ومن الناحية الإحصائية يتحدد مجتمع البحث من خلال الأرقام التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء أن" أكثر من نصف نساء المجتمع الجزائري يواجهن خطر العنوسة، كما أشار الديوان الوطني للإحصاء أن الإقبال على الزواج زاد عام **2000** م بنسبة **9%** مقارنة بعام 1999 لكنه أشار إلى أنّ

هذه الزيادة ضئيلة عند مقارنتها بعدد الشباب في سن الزواج حيث يمثل نحو **60%** من السكان([1])، وتشير آخر الإحصاءات إلى وجود قرابة **خمسة ملايين امرأة فوق 35 سنة**([2]) كما وصلت نسبة **15.6%** من النساء بين **40 و44 سنة** عوانس مقابل **9.5%** من الرجال في نفس العمر([3])،أمّا من الناحية الإجرائية للبحث فقد حدّدنا مجتمع البحث في النساء العاملات المتأخرات عن سن الزواج وقد بلغن سن الأربعين فما فوق.

2_ العينة وخصائصها.

تتمثل عينة البحث في فئة الفتيات اللاتي لم تتزوجن بعد في السن المتعارف عليه في المجتمع، ويختلف هذا السن من منطقة إلى أخرى، ومن خلال متغير السنّ تمّ اختيار عينة البحث المكونة من 170 عاملة من مختلف القطاعات الوظيفية التي تمتهن في المجتمع الجزائري، أما نوع العينة فقد اعتمدنا على عينة الكرة الثلجية حيث حددنا شروطا معينة لها وهي : السن، المستوى التعليمي، التخصص، نوع الوظيفة، أمّا طريق الوصول إلى أعضاء العينة فقد كان على طريقة التوزيع التراكمي المعتمدة في مثل هذه الدراسات بمعنى كل فتاة تدلّنا على فتاة أخرى، حيث كان التعرف على المبحوثات من الصعوبة بمكان خاصة في مجال التعرف على سنّهن ووضعيتهن كعازبات،إضافة إلى بيانات شخصية أخرى.

3_ مجـالات البـحث:

تدرس الظواهر الاجتماعية وفق ثلاثة مجالات يتم من خلالها معرفة إطار البحث وأهميته السوسيولوجية متمثلة في: المجال الزمني، المجال المكاني والمجال البشري. أما المجال الزمني فيعني به الفترة التي أجري من خلالها البحث الميداني والمتمثلة في الفترة الممتدة من جانفي 2017 إلى ديسمبر من نفس السنة.

([1]) – مازن، الشيخ علي ."العنوسة في الوطن العربي ..أرقام ودلالات" الموقع الالكتروني:مركز الأخبار أمان،(المركز العربي للمصادر و المعلومات حول العنف ضد المرأة) ، فيفري2008.

([2])–ـ المرجع السابق ـ

([3])– الديوان الوطني للإحصاء (2016). التحقيق الوطني حول الجدول الزمني في الجزائري.

أما المجال المكاني فيعني به المنطقة التي أجري بها البحث الميداني والتي تتمثل في ولاية الجزائر العاصمة تحديدا في الدوائر التالية: بوزريعة، باب الوادي، حسين داي، سيدي امحمد، درارية، زرالدة. أما بالنسبة لمكان مقابلة المبحوثات فكان في الغالب في مقر عملهن، أما المجال البشري فيتمثل في فئة النساء العاملات بمختلف الوظائف من ذوات المستوى التعليمي العالي (تدرج ما بعد التدرج) واللاتي بلغن سن الأربعين فما فوق وقد تأخرن عن سن الزواج.

ثالثا_ البناء التقني للبحث.

1- تقنيات جمع البيانات

أ-الملاحظة

وهي عبارة عن أداة تلازم الباحث في خطوات البحث، وكونها الأداة التي يستقي منها الباحث المعطيات من ميدان بحثه، فهي:"عملية يستقيها الباحث من واقعه الاجتماعي كون الملاحظة عبارة عن معلومات لا تتحدد بفترة معينة من البحث، بل هي عملية استغلال معرفي التي توظف في حقل البحث والتي توجه تأويلات للسلوكات والمواقع وتحويل النظر إلى مستويات متعددة " ([1]).

أما عن زمن توظيف هذه الأداة "فإنها تستخدم في المرحلة الاستطلاعية وتعتمد هذه الأخيرة على مهارة الباحث وقدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعي ([2]).

مكانة هذه الأداة في بحثنا تتمثل في الملاحظة غير المباشرة (دون مشاركة) لبعض سلوكات الفتاة المبحوثة داخل البيت من خلال علاقاتها بأفراد أسرتها، وكذلك من

([1]) -Hellène Hatzfeld , spieglstien Jackie(2000). **Méthodologie L'Observation Social, Comprendre évaluer, Agir** ,paris: Dynode, p58.

([2])- فوضيل ،دليو ،علي،مغربي وآخرون (1999).**أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، قسنطينة: دارالبعث، ص187.

خلال سلوكاتها في العمل ومدى تأثير ظاهرة العنوسة عليها، فكانت الملاحظة بمثابة الأرضية التي ساهمت في تحديد فرضيات البحث والانطلاق في البحث الميداني.

ب_ استمارة المقابلة "الاستبيان"

تعرفها مادلين قرافيتز:" أنها وسيلة اتصال بين الباحث والمبحوث وتشمل على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالها ينتظر من المبحوث معلومات كما تهدف إلى تسجيل الإجابات في الوثيقة مع ردود أفعال المبحوثين المتعلقة بالموضوع "([1]) لهذا الغرض فقد اعتمدنا في هذا البحث على تقنية استمارة المقابلة التي تضمنت مجموعة من الأسئلة عرضت على عينة البحث مباشرة من خلال مقابلتهن، فهذه التقنية هي عبارة عن : "قائمة من الأسئلة يقوم الباحث باستفتاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث بشكل مباشر،أي تكون المواجهة مباشرة "([2]).

وقد احتوت وثيقة الاستمارة على تسعة وسبعين سؤالا معظمها أسئلة مغلقة باعتبار الهدف من تقنية استمارة المقابلة هو اقتراب كمي وليس كيفي، حيث قمنا بتقسيمها وفق المحاور التالية:

المحور الأول: ويحتوي على البيانات الشخصية للفتاة والمتمثلة في: السن، التخصص الجامعي، نوع الوظيفة، المستوى التعليمي، المستوى التعليمي للوالدين مكان الإقامة.

المحور الثاني: والذي يتضمن دوافع الفتاة للعمل.

المحور الثالث: ويتضمن عوامل تأخر الفتاة عن الزواج.

المحور الرابع: ويتضمن نظرة الفتاة إلى الزواج وإلى مقاييسه ونظرتها إلى الرجل.

المحور الخامس: ويتضمن نظرة الفتاة للعمل ودوافعها له.

المحور السادس: والذي خصص للحلول المقترحة لظاهرة العنوسة لمعرفة آراء المبحوثات.

([1]) – Madeline , Grawitz(1999) .**Méthode des Sciences Sociales**, Paris:Dalloz, p333.

([2])– محمد، علي محمد (1981) .**علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، ص07.

أما اختبار تقنية الاستمارة من حيث الصدق والثبات الذي يؤدي كما يقول الدكتور رشيد زرواتي إلى:" زيادة بعض الأسئلة أو حذف البعض الآخر، أو إعادة صياغة البعض "([1]). فالهدف من الاختبار جعلنا نحذف بعض الأسئلة لكونها محرجة والبعض منها غامضة. ويذكر الأستاذ مقدم أنواع الصدق وهي:"صدق المحتوى والصدق العاملي "([2])، وقد تمّت قراءة وثيقة الاستمارة وتحكيمها من طرف الأستاذة المشرفة صباح عياشي ومراجعتها من خلال الشكل والمضمون.

أما بالنسبة لمعيار الثبات الذي يعرفه الأستاذ مقدم بقوله:"يقصد بثبات الاختبار مدى الدقة أو الاتساق أو استقرار نتائجه فيما لو طبّق على عينة من الأفراد في مناسبتين مختلفتين "([3]).

وقد قمنا باختبار ثبات الاستمارة من خلال توزيعها على 20 مبحوثة من مختلف القطاعات الوظيفية في مناسبتين مختلفتين وفي فترة زمنية متقاربة، وقد تم ضمان ثبات الاستمارة من حيث التقارب في الإجابات وكذلك السهولة في تناول الأسئلة خلال المرحلة الأولى والثانية من عملية التوزيع.

أما قياس ثبات الاستمارة فقد تحصلنا على درجة عالية من الثبات تساوي 0.96، وعليه يمكن القول أن معامل الثبات قد تحقق، ومن ثمّ أصبحت الاستمارة صالحة للتوظيف الميداني وجمع البيانات.

([1])- رشيد، زرواتي(2002). **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**،الجزائر: دارهومة،ص127.

(2)_ عبد الحفيظ، مقدم(2003).**الإحصاء و القياس النفسي و التربوي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ص150.

(3)- المرجع السابق _ ص152.

رابعا_ المنهج المتبع

لتفسير ظاهرة العنوسة تم توظيف **المنهج الوصفي التحليلي** المناسب لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تشخيص أهم العوامل المؤدية لظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة وفحص العلاقة بين تلك العوامل وبين مجموعة من المتغيرات وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا.

خامسا_ صعوبات البحث.

كأي بحث من البحوث العلمية فإنه لا يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام البحث ومن بين الصعوبات التي واجهتنا هي:

1_ في الجانب النظري: فإننا لم نعثر على دراسات جزائرية معمّقة عالجت موضوع البحث من الناحية السوسيولوجية، حتى في على وسائل الإعلام فقد يكاد يغيب هذا الموضوع، إلّا في بعض التلميحات دون الخوض في عمق الظاهرة كعرض أسبابها أو تقديم الإحصاءات حولها، هذا النقص الإعلامي والعلمي كان عقبة في الانطلاق في الدراسة النظرية للموضوع. إلى جانب هذا النقص هناك صعوبة أخرى وهي صعوبة إيجاد الإحصاءات المفصلة حول ظاهرة العنوسة الخاصة بالمنطقة التي أجري فيها البحث، فلم نعثر إلا على الإحصاءات الخاصة بالمستوى الوطني، كذلك الإحصاءات المتعلقة بعمل المرأة، كل هذه العراقيل المتمثلة في غياب الدراسات النظرية أدى بنا للجوء إلى البحث الميداني لجمع المعطيات المطلوبة من الميدان.

كما واجهتنا صعوبات تقنية خلال تخزين المادة العلمية التي تمّ جمعها فقد تعرضت إلى تلف الملفات على الحاسوب بالرغم من المحاولات التي قمنا بها من أجل استرجاعها بالاستعانة بمتخصصين في الإعلام الآلي، لكن دون جدوى مما جعلنا نتأخر عن إكمال هذا البحث والانطلاق من نقطة الصفر من جديد في البحث النظري.

2_ في الجانب الميداني: نظرا لحساسية الموضوع فإننا واجهنا صعوبات في طرحه على المبحوثات خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية كالأسباب التي أدت إلى تأخر سن زواج الفتاة، أو تحديد السن الذي يعتبر في حد ذاته محرجا لها، إضافة إلى رفض الأخريات الإفصاح عن بعض المعلومات الشخصية لها كأسباب تأخر سن زواجهن أو الظروف الأسرية التي يعشنها أو عن مسارهن المهني في بعض القطاعات.

المقاربة النظرية

للدراسة

الـفـصـل الـثـانـي:

الـــدراســـات الـــســابـقــة

تـمـهيد

الـمـبـحـث الأول : الـــدراســات الأجـنـبـيـة

الـمبـحـث الـثـانـي: الـــدراســات الـعـربـيـة

الـمبـحـث الـثـالـث: الـــدراســات الـــجـــزائـــريـــة

خـــلاصـــة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد.

لقد حظي موضوع العنوسة باهتمام الباحثين في العديد من الدول العربية والأجنبية نظرا للأهمية التي يحتلها الموضوع في علم الاجتماع، فسن الزواج كان ولا يزال المحدد الأساسي لتكوين الأسرة، كما يلعب دورا كبيرا في استقرارها، كما أن تأخر أو تأخير سن الزواج يترتب عليه مشكلات على مستوى الفرد والمجتمع أيضا خاصة إذا كان المجتمع يعطي للقيم الدينية والاجتماعية قيمة وأهمية، ولا يمكن أن تحلّ محلّها بدائل أخرى، فالمجتمع يرفض العلاقات الجنسية خارج الإطار الشرعي، لذلك فظاهرة العنوسة بين تأخر سن زواج الفتاة وبين تأخيره قد أحدث أزمة واقعية في المجتمع الجزائري، إلا أن الموضوع لم يلق اهتماما كافيا لدى الباحثين السوسيولوجيين بمجتمعنا من أجل التصدي لهذه الظاهرة وإيجاد الحلول لها.

وعند معالجتنا لموضوع البحث فإننا لاحظنا صعوبة الفصل بين عوامل تأخر سن الزواج لدى الشباب من الجنسين فالبعض منها مشتركة ومتداخلة، وإذا حصرنا موضوع العنوسة عند الفتيات فإنّنا أمام نوعين من هذه العوامل، فالأولى تتعلق بعوامل تأخر سن الزواج وهي عوامل قهرية وإجبارية خارجة عن إرادتها، وعوامل أخرى تتعلق بتأخير الفتاة بنفسها الزواج بمعنى عزوفها عن الزواج إما بشكل مؤقت أو مطلق والذي يرجع لعوامل ساهمت في ذلك العزوف.

بين هذين الصنفين من العنوسة فإنّ هذه الدراسة التي نحاول من خلالها الكشف عن الفئة الثانية والتي عزفت عن الزواج ورفضته بصفة مؤقتة أو مطلقة بحيث فضّلت ظروفا أخرى غير الزواج ما أدى إلى عنوستها، كما نركز في هذه الدراسة على الفئة العاملة لمعرفة عوامل عنوستها واقتراح حلولا لهذه الظاهرة.

وفيما يلي سنعرض مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع تأخر سن الزواج والتي أجريت في بعض الدراسات الأجنبية والدول العربية والمجتمع الجزائري مرتبة ترتيبا زمنيا ولهذا الغرض قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسات الأجنبية.

المبحث الثاني: الدراسات العربية.

المبحث الثالث: الدراسات جزائرية.

المبحث الأول: الدراسات الأجنبية.

في حدود جهودنا البحثية حصرنا مجموعة من الدراسات الأمريكية والأوربية والتي نشرت بمجلة الزواج والأسرة ([1]) وسنشير إلى خمسة منها وهي:

1-دراسة كل من "Johnston Eklud، "سنة 1984, و"KnupferK، Clark Room, سنة1996، و"Langhammaer سنة 1998.

توصلوا من خلال دراساتهم عن المجتمع الأمريكي والأوروبي إلى تسجيل انخفاض في مستويات الصحة النفسية لغير المتزوجين من الجنسين، كما أكّدوا على ارتفاع معدلات سوء التوافق الاجتماعي لدى النساء غير المتزوجات بالمقارنة بالرجال غير المتزوجين.

2-دراسة "Barile" " المرأة الأمريكية غير المتزوجة والتغير الاجتماعي سنة2001.

حاولت هذه الدراسة من خلالها تتبع تأثير التطورات الاجتماعية والثقافية على حرية المرأة غير المتزوجة وتلت إلى انهيار مفهوم العانس التقليدي، فالمرأة غير المتزوجة أصبحت جزءاً من التحولات الثقافية نتيجة تراجع نظام الزواج كهدف رئيسي لدى الفتيات الأمريكيات.

3-دراسة "Croskey، A " اتجاهات بنات الجامعة حول مسائل الزواج والعنوسة سنة2006.

كشفت هذه الدراسة الميدانية تأثير التعليم على اتجاهات المرأة تجاه مهاراتها وسلوكاتها الاجتماعية، وقد كشفت كذلك من خلال تحليل البيانات عن اتجاهات المرأة **العانس إلى الاستقلالية** في توجهاتها عن المرأة المتزوجة.

4-دراسة "Lehaman،Katherine " عن دور وسائل الإعلام المرتبطة بقضية العنوسة وانعكاساتها على المرأة 2007

أشارت هذه الدراسة إلى ظهور مشاعر الوحدة والانعزال والإحساس بالتجاهل من قبل المجتمع عند المرأة العانس، بالإضافة إلى التهديد الذي تعرّض له النظام الاجتماعي نتيجة تفشي المشاعر السالفة وانعكاساتها على سلوكات المرأة العدوانية.

([1]) - Hujatlee، k."**Age at. first Marriage in Peninsular Malaysia**". journal of marriage and the family ، p12.

5-دراسة"**Anderson**" **عن المكانة الاجتماعية للعوانس سنة 2008.**

أشارت هذه الدراسة إلى تفشي ظاهرة العنوسة في القرن التاسع عشر لأسباب ديموغرافية ترتبط بتزايد عدد الإناث مقارنة بالذكور، وقد ترتب على هذا الوضع تدني مكانة المرأة العانس على الرغم من توجه الدولة نحو خدمات الرعاية الاجتماعية لها.

6-دراسة" Teach manetal" سنة 2008.

تشير هذه الدراسة إلى أن مواصلة التعليم يؤدي إلى تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث ([1])

7-*دراسة "* Stimmer" و"Kim "سنة 2010.

وصل الباحثان كيم وستيمر من خلال دراساتهما لعينة من المجتمع الكوري "أن التعليم يعتبر من أهم العوامل المحددة لسن الزواج "، حيث يمثل التأثير المباشر للتحصيل الدراسي خمسة أضعاف التأثير المباشر للخلفية الدينية والسكنية". ([2])

8-دراسة " huatlee" حول تراجع سن الزواج سنة 2013.

حيث وجد الباحث أن متوسط العمر عند الزواج يصل إلى **31 سنة** بين الإناث اللاتي أمضين عشر سنوات أو أكثر في العمل خارج المنزل، و**29 سنة** بالنسبة للاتي قد أمضين في العمل **5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و27 سنة** بالنسبة للاتي قضين في عملن **أقل من5 سنة، و17 سنة** بالنسبة للإناث اللاتي لم يمارسن أي عمل خارج المنزل، كما وجد أن نوع العمل الذي تقوم به المرأة يرتبط بعمرها عند سن الزواج، فبين من يمارسن أعمالا حرفية بلغ متوسط العمر عند الزواج بـ27 سنة وبين العاملات

([1])- Teach,Manetal , J.polonko(1987)." **Demography Of Family,Hand book of marriage and The Family**" ,New York :Pelenum Press, P6.

([2]) -S.Kim and W.Stinner (1980)."**Social Origin ¨Educationnal Attainment and The Timing Of Marriage and First Dirth** ",Journal Of Marriage And The Family, P67.

في المهن الزراعية بلغ متوسط العمر عند الزواج 19 سنة. أما بين العاملات في مجال الإدارة والمهن الفنية فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج 31 سنة ([1]).

المبحث الثاني: الدراسات العربية.

الدراسة الأولى: ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت لـ : عبد الله غلوم حسين 1987 ([2]).

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أبعاد ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الكويتي بين الذكور والإناث على السواء وشملت العينة فئة الذكور والإناث ممن تعدوا سن 30 سنة ولم يسبق لهم الزواج، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ اتجاهات أفراد العينة حول السن المناسبة للمرأة هي من 20 إلى 24 سنة وللرجل 25 إلى 29 سنة، أي أن الاتجاه السائد بالأسرة هو تفضيل الزواج دون سن 30 سنة.

2/تقبّل الإناث الزواج ممن هو أقل منهن تعليما، ولا يفضل الذكور الزواج ممن هنّ أكثر تعليما.

3/ رفض الإناث الزواج بمن هو أصغر عمرا، وتفضيل الاقتران بشخص أكبر منهن في العمر.

4/ أهم أسباب تأخر الزواج هي: عدم وجود الشخص المناسب –غلاء المهور–أعباء المعيشة –عدم توفر السكن المستقل.

([1])–k. Hujatlee– **Ibid**– ، p 79.

([2]) –عبد الله ،غلوم(1987). **تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري في الكويت**، البحرين: مكتبة المتابعة،ص45.

الدراسة الثانية: دراسة المستقبل الزواجي لطلاّب الجامعة 1991(مجموعة باحثين) ([1])

أجريت عدة دراسات حول موضوع المستقبل الزواجي لطلاب الجامعة في مختلف الدول العربية من طرف مجموعة من الباحثين والتي نشرت بمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وسنذكر كل دراسة على حدي.

1/ مشكلات الإعداد للزواج لدى الجنسين: دراسة "المطوع " بدولة الإمارات العربية المتحدة أجريت هذه الدراسة عام 1991 على عينة تضم 548 من تلاميذ وطلبة المراحل التعليمية الثلاثة الابتدائية والثانوية والجامعية بهدف معرفة مختلف المشكلات ومن بينها المشكلات المتعلقة بالإعداد للزواج، فتبين أن أهم هذه المشكلات لدى الجنسين غلاء المهور، ثم عدم القدرة على اختيار شريكة الحياة ثم ارتفاع تكاليف الزواج، ثم إحجام المواطنين عن الزواج من مواطنات، ثم كثرة شروط الزوجة، ثم خشية الزواج دون معرفة الطرف الآخر، ثم تحكّم الأهل في الاختيار، والخوف من التعرض لمشكلات مالية في المستقبل، ثم الخشية من عدم التزوج.

2/ ظاهرة تأخر سن الزواج عند الجنسين: أجريت هذه الدراسة بدولة الكويت عام 1987 عن ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الكويتي على عينة شملت 195 شخصا من الجنسين ومن مختلف المستويات التعليمية والمهنية، فبالنسبة للذكور فكانت الأسباب هي غلاء المهور ثم زيادة تكاليف المعيشة ثم عدم توفر سكن مستقل، أما بالنسبة للإناث فكانت الأسباب التالية: عوامل طبقية أو طائفية، عدم وجود فرص الاختلاط بين الجنسين، التفرغ للتعليم العالي وعدم توفر سكن مناسب.

3/ المستقبل الزواجي لطلاب الجامعة: التي أجريت في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي بمصر عام (1987) على عينة مكوّنة من 108 طالب و201 طالبة بقسم علم النفس بجامعة عين شمس، ومن بين نتائجها أن المشكلة الأولى

([1])– مجموعة من الباحثين(2002)." **مشكلات المستقبل الزواجي والأكاديمي** "،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد1، ص–ص96–105.

لدى الإناث هي اختيار الزوج، في حين تمثلت لدى الذكور في تأدية الخدمة العسكرية واحتلت مشكلة تكوين الأسرة الترتيب الثالث لدى الذكور لكنها اتخذت الترتيب السادس لدى الإناث.

4/ <u>مشكلات الزواج عند الجنسين</u>: كان من بين أهدافها الكشف عن رأي الطلبة الجامعيين ومشكلاتهم فيما يخص الزواج باستخدام عينة متكونة من 250 طالب جامعي من الجنسين حيث تبيّن أن حوالي ثلث الطالبات يفضّلن الزواج على العمل في حين تفضل الغالبية العمل على الزواج والبقاء في المنزل.

5/ <u>المشكلات الزواجية للشباب الأردني</u>: أجريت هذه الدراسة في الأردن والتي تناولت بعض المشكلات لدى الشباب الأردني من خلال عينة تكونت من 2304 من الطلبة والعاملين بمهن مختلفة، فكان من أهم المشكلات الزواجية زيادة المهور وارتفاع تكاليف الزواج.

أما عن النتائج العامة حول دراسة المستقبل الزواجي لطلاّب الجامعة كشفت دراسة المستقبل الزواجي لدى الطالب على خمسة مشكلات للمستقبل الزواجي ذات أهمية لدى الطلاب مرتّبة تنازليا وذلك حسب مدى شيوعها وهي: ارتفاع تكاليف الزواج والخوف من عدم توفر المال الذي يؤمّن المستقبل، والخوف من تأخر سن الزواج، وعدم وجود معلومات ومهارات لتكوين أسرة مستقرة، وصعوبة توفير المسكن.

أما لدى الطالبات فقد تفردت الطالبات بمشكلتي قلة فرص الزواج، والخوف من الزواج وترك الأسرة، بينما ينفرد الطلاب بمشكلتي صعوبة توفير المسكن وعدم وجود معلومات ومهارات لتكوين أسرة مستقرة.

الدراسة الثالثة: أسباب ظاهرة العنوسة 1993 ([1])

أجرت مجلة مودّة الشهرية التي تصدر عن صندوق الزواج وهو عبارة عن مشروع أنشأته الإمارات العربية المتحدة عام 1993 والهدف منه تشجيع الزواج والحدّ من ظاهرة الزواج من غير الإماراتيات والقيام بحفلات زواج جماعي استطلاعا لآراء عينة من 250 فتاة إماراتية اللاتي لم تكن لهن فرص الزواج بهدف التعرف على أسباب ظاهرة العنوسة والحلول المقترحة لها، وقد أظهرت النتائج أن 73% منهن بين إلى سنة و20 % من الفئة 35 إلى سنة و07 % يبلغن 40 سنة فأكثر،و فيما يخص الحالة التعليمية أظهرت النتائج أنّ 61% حاصلات على مؤهل جامعي و16 % منهن حاصلات على مؤهل المتوسط و20% حاصلات على الثانوية العامة و03% حاصلات على الابتدائية أي أن أغلبية أفراد العينة من الفتيات المتعلمات، كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن 71 % من هؤلاء الفتيات يعملن في وظائف مختلفة و29 % منهن غير عاملات، وكان السؤال الرئيسي المطروح على فتيات العينة عما إذا تقدم أحد لخطبتهن أم لا بهدف التعرف على فرص الزواج الضائعة وتحديد مسؤولية ضياع تلك الفرص وأسباب ذلك وكانت النتيجة أن 84 % من الفتيات تقدّم لهن خطاب و16% منهن فقط لم يتقدم لخطبتهن أحد، ولوحظ من النتائج أن فرص الخطبة كانت عالية كلما قلّ عمر الفتاة وارتفع مؤهلها العلمي وكانت من العاملات ... فقد كانت نسبة الفتيات اللاتي تقدم لهن الخطاب من فئة 30 إلى 34 حوالي 89 %، وانخفضت هذه النسبة إلى 74% عند الفتيات من فئة العمر 35 إلى 39 سنة وكانت 65% عند الفتيات من فئة 40 سنة فأكثر،و بالنسبة للمؤهل العلمي بلغت نسبة الفتيات اللاتي تقدم لهن الخطاب من الحاصلات على المؤهل الجامعي حوالي 86% مقارنة بذوات المستويات التعليمية الأخرى التي كانت لهن فرص

([1])- مجلة المودة الشهرية ."**أسباب ظاهرة العنوسة**".الموقع الالكتروني: إسلام اون لاين نت،02-12-2007.

قليلة في الخطبة، فمن خلال هذه النتائج تبين أن توفر فرص خطبة الفتاة له علاقة بمؤهلها العلمي.

الدراسة الرابعة: تأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية: لموسى أبو حوسة 1994([1])

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الظروف التي تساهم في تأخر سن الزواج في الأردن من خلال استبيان كأداة لجمع المعلومات وزعت على عينة من العاملين في الأردن بلغ عددهم 2309 (متزوجين وغير متزوجين). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ ضعف الإمكانيات المادية للمتقدم سبب في تأخر سن زواج الفتاة.

2/ يلعب حجم الأسرة دورا هاما في عملية تأخر الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتميين إلى أسرة كبيرة فإنهما يؤخران سن الزواج لأن الأسرة الأردنية لها ميل قوي تجاه تعليم أبنائها ومواصلة تعليمهم العالي فذلك يتطلب نفقات مالية كبيرة نسبيا، نظرا لكثرة عدد أفرادها الأمر الذي يضطر الشاب أو الفتاة في ظل هذه الظروف إلى تأخير الزواج من أجل مساعدة الأسرة بالنهوض بهذه الأعباء المالية.

3/ الشباب يفضلون الزواج بفتاة عاملة تحصل على دخل مادي.

4/ الشباب يفضّلون الزواج بفتاة متعلّمة، تعليما مرتفعا نسبيا نظرا لوجود علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع معدل الدخل.

5/ لا يوجد اعتراض لدى الشاب من الزواج من امرأة سبق لها الزواج من رجل آخر وهذا يرجع لقلة التكاليف والنفقات التي يتكبدها الشاب في هذا النوع من الزواج.

6/ هناك ميل لدى الفتيات للاقتران بشخص سبق له الزواج وأنجب أولادا من زواجه لأول خاصة إذا كان الرجل ثريا.

---

(1)- موسى، أبو حوسة (1994)." **تأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية و علاقته ببعض الخصائص الاجتماعية** "، **مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات** ، العدد 6، ص 111 .

7/ الزوج الأنسب بالنسبة للفتاة هو الذي يستطيع تحمّل أعباء الزواج والنهوض بتبعاته والإنفاق على بيت الزوجية وكذلك الحال بالنسبة للزوجة المناسبة من جانب الشاب.

الدراسة الخامسة: تأخر الشباب الجامعي عن سن الزواج "ابراهيم مبارك الجوير"1995 ([1]):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المساهمة في تأخر الشباب عن سن الزواج. وقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي من خلال استبيان وزع على 75 طالب بجامعة محمد بن سعود.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1/ نسبة 54.7% من العينة ترى أن مواصلة التعليم يقف عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكرة ويرجع ذلك إلى تخوف الشباب الجامعي من أنّ الزواج يعيق مواصلتهم للتعليم

2/ نسبة 60 %من العينة ترى أن المغالاة في تكاليف الزواج يمثل عائقا رئيسيا أمام زواجهم، لما يوجد في المجتمع من مباهاة في حفلات الزواج، وهذه المباهاة حسب اعتقاد الأسر بأنها ترفع من مكانتها الاجتماعية.

3/ نسبة 57.7 % من العينة ترى أن المسؤوليات المترتبة على الزواج تعد عائقا أمامهم لإتمام الزواج، وذلك راجع إلى رغبة الكثير من الشباب الجامعي في الاستقلالية وتكوين أسر نواتية.

4/ أجمع 75 % من أفراد العينة على أنّ غلاء المهور عائق رئيسي أمام الشباب لعدم إقبالهم على الزواج.

5/ نسبة 66.7 % من أفراد العينة يفضلون الاختيار للزواج بأنفسهم، بينما فضلت نسبة 33.3% من العينة الاختيار عن طريق الأهل والأقارب، ترجع الدراسة ذلك إلى عدم

([1])- إبراهيم، مبارك الجوير(1995)."**تأخر الشباب الجامعي عن الزواج**"،الرياض:مكتبة المبيكان ،ص54.

إتاحة المجال أمامهم للاختيار الشخصي، أو إلى قوة العلاقات والروابط الأسرية وتماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع.

6/ أفادت نسبة 44% من العينة أن قلة دخل الأسر أثّر على عزوفهم عن الزواج المبكر وهذا راجع حسب البحث إلى كون هؤلاء الأفراد من العينة من ذوي الدخل المحدود، بينما نسبة 56 % من العينة أشارت إلى أن قلة دخل الأسرة ليس له أثر على عزوفهم عن الزواج المبكر.

الدراسة السادسة: دراسة نفسية اجتماعية للزواج لدى الفتيات" مي حجازي1998.

تتحدث هذه الدراسة عن أن أزمة الإقبال على الزواج وهي غير منفصلة عن أزمات الزواج الأخرى وما ينتهي إليه من فشل وأنها جزء من ظاهرة الفشل الأسري في التعامل مع الفتيات بشكل فيه مساواة وزرع للثقة بالنفس والمسؤولية، فتطور أدوار كل من الجنسين والتحولات الاجتماعية الشاملة قد أتاحت لكل من الرجل والمرأة رؤية ذاته ورؤية الآخر بمفاهيم جديدة، وأدركت بعض الفتيات المعاملة غير العادية التي يتلقينها بالمقارنة بالفتيان والتي أثرت على مكانة الزواج كمؤسسة في نظرهن خاصة مع تحقق الذات عبر العمل المهني والنشاط الاجتماعي اليومي وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ صورة الفتاة عن الزواج أنها أزمة.

2/ انعكاس تربيتنا للفتاة في جو من عدم التقدير الذاتي مما ينتج عنه عدم إقبالها بحماس لتكوين أسرة.

3/ إهمالنا لتفهم كيف يرى كل من الشاب والفتاة الطرف الآخر.

الدراسة السابعة: أهمية الزواج المبكر للفتاة لنوال أبو الفضل سنة 2000 ([1])

توصلت دراسة أجرتها الباحثة نوال أبو الفضل الخبيرة الاجتماعية بمصر إلى:

(1)- منى، هلال."**أسباب العنوسة**" .القاهرة، الموقع الالكتروني:إسلام أون لاين نت ،10-02-2002.

" أن سن الخامسة والعشرين بالنسبة للرجل والثانية والعشرين بالنسبة للفتاة هي بداية الشعور بالخوف من الزواج، وهي بداية همّ العنوسة عند الفتاة المتعلمة، وأن هذه السن تقل نسبة سبع سنوات عند غير المتعلمات والمتعلمين، كما أن تفاعل الظروف الاقتصادية مع معيار تأخر سن الزواج يؤدي بالضرورة إلى القلق النفسي وعدم النضج الاجتماعي "، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج علمية ذات دلالة هامة منها:

1-أن الزواج المبكر يدفع الزوج إلى العمل والكدّ وتكون الفرصة في النجاح أكبر.

2-الزواج المبكر يجعل الزوجين أكثر ارتباطا ببعضهما ويجعل كل طرف أقوى إلى مسايرة الطرف الآخر، على العكس الزواج بعد الثلاثين حيث يتمسك كل واحد برأيه أكثر.

3-أن نسبة 80% من مجموعة الأسر التي تمّ زواجها بعد العشرين أكدت سعادتها ورغبتها في تكرار ذلك مع الأبناء، ونسبة 60% من الأسر التي تزوجت في حدود الثلاثين سنة أبدت رغبتها في الزواج المبكر.

4-أن المرأة أكثر سعادة بالزواج المبكر من الرجل حيث كانت النسبة 35% لمن في سن 20 سنة. و34% لمن في سن 30، وأن المسؤولية المادية على الزوج هي السبب الأول وراء ذلك، وأن 80% ممن أجري عليهم البحث اعترفوا بذلك وشملت العينة 40 أسرة، 20 منها تمّ زواجها في سن 25، و20 أخرى تم زواجها في سن 30.

الدراسة الثامنة: الأسباب المؤدية إلى العنوسة لدى الفتيات داخل المجتمع السعودي لعبد الله الشايع 2012([1])

هدفت الدراسة إلى تحديد مسببات العنوسة لدى الفتيات السعوديات في محافظة الرس وذلك من خلال آراء مجموعة من المواطنين السعوديين من الجنسين المقيمين في محافظة الرس، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ثقافة المجتمع تساهم بشكل كبير في ظهور العنوسة وذلك من خلال العادات والأعراف المرتبطة بالبعد الاقتصادي ممثلة في ارتفاع تكاليف الزواج من مهر وحفلات زفاف وغير ذلك مما يفوق القدرة المالية للشاب مما يؤخر زواجه داخل المجتمع ويدفع بشكل مباشر إلى عنوسة بعض الفتيات.

كما كشفت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأسباب المرتبطة بالفتاة تأتي في المرتبة الثانية، حيث أن رفض بعض الفتيات الزواج بهدف إكمال المراحل التعليمية أو بهدف الحصول على الوظيفة يساهم في تأخر سن الزواج لديهن ويكونون أقرب إلى سن العنوسة أو عنوستهن في بعض الأحيان، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن بعض الشباب يساهمون في عنوسة الفتيات، حيث أن بحث الشاب عن فتاة بمواصفات معينة من حيث انتمائها لأسرة مناسبة ومستوى الجمال وحصولها على مؤهل علمي مناسب يعد مطلبا فطريا ودينيا بشكل عام، كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن ميل الشباب لتأخير الزواج رغبة في عدم تحمل المسؤولية يعد عاملاً محدود التأثير في العنوسة لدى الفتيات

(1)- عبد الله، الشايع(2012)."**الأسباب المؤدية إلى العنوسة داخل المجتمع السعودي** "،السعودية:جامعة القصيم، ص-ص 36-37.

المبحث الثالث: الـدراسـات الـجـزائـريـة.

تشهد الدراسات الجزائرية في مجال الأسرة عموما افتقارا كبيرا في البحوث المتعلقة بظاهرة العنوسة، وفي إطار جهودنا البحثية قمنا بدراسة حول نفس الموضوع في رسالة الماجستير المعنونة:

الدراسة الأولى: واقع العنوسة في المجتمع الجزائري – الأسباب والحلول–دراسة مقارنة بولاية تيبازة–إعداد: أغبال حورية سنة 2006 ([1]).

وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات الإشكالية التالية:

1–ما هي العوامل التي أدت إلى استفحال ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري؟

وما هي الحلول الممكنة التي ترضي كل أفراد المجتمع بما فيه الرجل والمرأة للحد من تزايد الظاهرة في المجتمع الجزائري؟ على ضوء هذه الأسئلة قمنا ببناء فرضيات البحث التالية:

– العنوسة ظاهرة اجتماعية في تزايد مستمر في المجتمع الجزائري، كما تعتبر انعكاسا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وانعكاسا لمكانة المرأة في المجتمع ونظرتها للزواج.

– يعتبر تعليم الفتاة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى تأخر سن زواجها.

– يرجع تأخر سن الزواج لدى الفتاة إلى خروجها للعمل، واستقلالها المادي عن أسرتها الذي أدى بدوره إلى امتلاكها حرية اختيار الزوج.

– لم يعد تعليم الفتاة واستقلالها المادي هي العوامل الوحيدة في تأخر سن زواجها، وإنما تعود كذلك إلى تغير نظرتها تجاه الزواج وتغير مقاييس اختيارها للزوج.

ومن خلال التحقق الميداني من الفرضيات خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

---

(1)- حورية،أغبال(2006)." **واقع العنوسة في المجتمع الجزائري ـ الأسباب و الحلول ـ دراسة مقارنة بولاية تيبازة** رسالة ماجستير: جامعة الجزائر(2)، ص-ص 312_313.

فيما يخص تعليم الفتاة فكلّما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة كلّما تأخر سن زواجها لأن النتيجة الضمنية ترى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة كانت عملية الاختيار للزواج من طرفها، أما فيما يخص عمل الفتاة وذلك بمقارنة الفتاة العاملة بالفتاة غير العاملة فإنّ الفتاة غير العاملة تقلّ لديها فرص الخطبة مقارنة بالفتاة العاملة، وذلك بحكم خروجها من جهة ومن جهة أخرى بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة حيث أصبح الشاب يفضل الفتاة العاملة لتكون له عونا في تغطية مصاريف البيت الزواجي، أما فيما نظرة الفتاة للزواج ومقاييسه أصبحت ترتكز اليوم على المظاهر كمظهر الرجل والمنصب الوظيفي اللائق، أما فئة أخرى من الفتيات يشترطن مقياس التدين في الرجل، كما تشترط فئة أخرى المستوى التعليمي بين الطرفين ليكون الزواج ناجحا،أما ما يتعلّق بمتغير الأصل الجغرافي وتأثيره على تأخر سن الفتاة عن الزواج فتوجد فروق بين مجتمع الريف ومجتمع الحضر فيما يخص أسباب تأخر سن زواج الفتاة، كما خلصنا أن قيم الزواج قد عرفت تراجعا لكلا المجتمعين الريفي والحضري، فبالنسبة للمجتمع الريفي لا تزال بعض العادات تتحكم في عملية الزواج من خلال نظرة المجتمع الريفي للمرأة عموما كما لا تزال عملية الاختيار للزواج بيد الوالدين مع تراجع نسبي عند المجتمع الحضري بحكم تعليم الفتاة وتوظيفها الذي أعطى لها مجالا أكثر في الاختيار للزواج .

أما فيما يخص الحلول المقترحة فبالنسبة للريفيات مقارنة بالحضريات هنّ أشد رفضا لتوظيف الإعلان من خلال شبكة الإنترنت أو الصحافة المكتوبة.

– كلما كانت الفتاة العانس أكثر تقدما في السن، كانت أقل رفضا لاستعمال طريقة المبادرة في طلب الزواج (خطبة الرجل لنفسها بنفسها).

– حينما يكون سن الفتاة العانس أقل من 29 أو أكبر من 40 سنة، تكون أكثر رفضا لفارق السن الذي يتجاوز 20 سنة، بينما يتراجع هذا الرفض حينما يكون سن الفتاة العانس ما بين 29 و40 سنة.

– الحضريات أكثر رفضاً لتعدد الزوجات مقارنة بالريفيات.

الدراسة الثانية: ظاهرة العنوسة في الجزائر إعداد: آمال بن عيسى 2008([1]).

انطلقت الباحثة من التساؤلات التالية: ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري؟ هل للظروف المعيشية التي يعيشها الشاب الجزائري دخل في العنوسة؟

-هل لنوعية التنشئة التي تتلقاها الفتاة دخل في عنوستها؟

-هل لإمكانية تصريف العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج في ظل التغير الاجتماعي وغياب الوازع الديني دخل في انتشار العنوسة في المجتمع الجزائري؟ كما انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري دخل في انتشار العنوسة.

- للظروف المعيشية التي يعيشها الشاب الجزائري دخل في انتشار العنوسة في الجزائر.

- لنوعية التنشئة التي تتلقاها الفتاة دخل في عنوستها.

- لإمكانية تصريف العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج في ظل التغير الاجتماعي وغياب الوازع الديني دخل في انتشار العنوسة وقد خلصت الباحثة إلى أن العنوسة أصبحت ظاهرة تهدد استقرار المجتمع، وأن الارتفاع المستمر في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف ببنية وتماسك المجتمع، ذلك لأن الآثار المترتبة عنه لا تمسّ المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعلّ أهم تلك الآثار هو الانتشار اللامحدود لمختلف أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات الجنسية غير الشرعية ..ومن خلال النتائج الميدانية للدراسة توضح أن للظروف المعيشية التي يعيشها الشاب الجزائري دخل في انتشار الظاهرة، فبطالة الشاب وصعوبة الحصول على المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في ظل غلاء المعيشة شكلت أهم العوامل السوسيو اقتصادية التي تقف أمام إقبال الشاب

(1)_ أمال،بن عيسى(2008)."**ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ص - ص25 -26 .

على الزواج، وخاصة أن أسلوب الحياة قد تغير كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة بحيث أصبح له مقتضياته ومستلزماته وعدم توفرها قد تنعكس بالسلب على حياة الشاب وتحقيق ذلك حسبها قد يتطلب من الشاب سنوات عديدة من عمره بدأ بالتخرج من الجامعة ثم أداء الخدمة الوطنية، ثم البحث عن عمل مستقر يضمن له أجرا مناسبا لتحقيق أهدافه وطموحاته وصولا إلى البحث عن السكن المستقل (شراءه، بناءه أو كرائه) ليصل بذلك إلى الثلاثينات من عمره بدون زواج وعندما يتهيأ الشاب ماديا للزواج فإنه في أغلب الأحيان لا يتجه في اختيار لشريكة حياته نحو من تماثله في السن بل الأصغر منه، لتقل بذلك حظوظ مماثلاته في السن ويتسبب في عنوسة البعض منهن، كما شهدت المرأة تغيرات هامة من حيث المكان والدور، بحيث أصبحت تسعى إلى إثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج، وارتفاع مستواها التعليمي

واستقلالها المادي غيّر من نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية في مقدمتها الزواج بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل، وهذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها وتسبب الطموح العلمي المتزايد لها في عنوستها وإقبال المرأة على التعليم والعمل لقي تشجيعا من طرف الأسرة وخاصة الأم التي أصبحت ترى بضرورة مواصلة البنت تعليمها الجامعي لتتحصل بذلك على السلاح الذي يحميها من تقلبات الحياة، أما إشباع الغريزة الجنسية فقد وفر المجتمع العديد من القنوات غير الشرعية لتحقيق ذلك وقد لعبت وسائل الإعلام والاتصال باختلافها دور لا يستهان به في ذلك وخاصة أمام رغبة بعض الشباب في الزواج وغياب الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك.

خــلاصـة

من خلال عرضنا لأهم الدراسات السابقة لظاهرة العنوسة في الدول العربية والأجنبية وكذلك في المجتمع الجزائري والمرتبة حسب التسلسل الزمني، تبين أن هذه الدراسات منها ما تطرق أصحابها إلى أسباب الظاهرة عند الجنسين ودراسات أخرى تناولت الآثار الناجمة عن ظاهرة العنوسة فضلا عن الحلول التي اقترحتها بعض الدراسات للحد من الظاهرة، كما أن معظم الدراسات الأجنبية والعربية تشترك في البحث عن أسباب الظاهرة، والمتمثلة في التعليم والعمل وغلاء المهور وإلى عادات وتقاليد المجتمع وإلى تغير نظرة كل من الشاب والفتاة إلى الزواج وأهدافه ومقاييسه ولعل أبرزها هو مقياس السن الذي يعد أهم مؤشر لتحديد ظاهرة العنوسة والذي عرف تغيرا في عملية الزواج لكل من الجنسين خاصة لدى الفتاة فحسب الدراسات التي تمّ عرضها سابقا تشترك في نتيجة مفادها أن تغير معدل الزواج لدى الفتاة الذي أصبح في سن متأخرة يعود إلى مواصلة تعليمها وإلى عملها،هذا التأخير أدى إلى قلة فرص زواجها وبالتالي ما أدى إلى تفاقم ظاهرة العنوسة في المجتمع كما تشترك الدراسات أيضا في الحديث عن تأخر سن الزواج ليس عند الفتيات فقط وإنما عند الرجال كذلك فهي ظاهرة عامة قد استفحلت في مجتمعاتنا العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، كما نستخلص أيضا أن العنوسة في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا كما أصبحت تمثل أزمة في المجتمع من خلال الإحصاءات التي وصلت إليها الظاهرة، وأن ظاهرة العنوسة تشير إلى وجود أزمة في النسيج الاجتماعي ككل وأزمة في نظام الزواج على وجه الخصوص ودراستنا تتفق مع الدراسات السابقة في التركيز على مدخل القيم الاجتماعية والمعايير المجتمعية المتعلقة بنظام الزواج السائد في كل مجتمع، وإن كانت الدراسة الحالية تسعى إلى التركيز على العوامل الاجتماعية على المرأة العاملة من خلال التركيز على التغيرات في أنساق القيم

الخاصة بنظام الزواج.وإبراز المظاهر التي أفرزتها ظاهرة العنوسة،لكن الفراغ الذي لاحظناه من خلال هذه الدراسات هوعدم معالجة الظاهرة لدى الفئة العاملة وانعكاساتها عليها وكذلك غياب الدراسات التي تهتم بالفئة العاملة النسوية خاصة الفئة التي أجبرتها الظروف الأسرية على العمل، مما أدى إلى العزوف عن الزواج من أجل إعالة أسرتها، وعلى النقيض توجد هناك فئة أخرى تفضل العمل على الزواج بقرارها الشخصي دون وجود ظروف ومبررات رفض الزواج إلى أن وجدت كل من الفئتين مجبرة كانت أو مخيرة نفسها تعيش واقعا يسمى بالعنوسة، فاختيارنا لهذه الدراسة حول ظاهرة العنوسة لدى الفئة العاملة إنّما جاء لسد بعض الثغرات البحثية والمعرفية وبعض الحقائق كذلك التي لم تتطرق إليها الدراسات المذكورة، فلكل مجتمع ظروفه الثقافية المتعلقة بالمرأة ككيان والمتعلقة كذلك بمتغير العمل وعمالة المرأة، هذا الأخير الذي أخذ منحى آخر لدى فئات من النساء ومفاهيم مغايرة عما كانت عليه في السنوات الماضية.والملاحظ أن هذه الدراسات السابقة التي تشير إلى أن ظاهرة العنوسة لم تقتصر على المجتمعات العربية فحسب بل ارتبطت بالمجتمعات الأمريكية والأوروبية أيضا وأن الأسباب بهذه المجتمعات تختلف تبعاً للعوامل الديموغرافية والاقتصادية، فضلاً عن أهمية تأثير نسق القيم السائد على التوجه نحو العنوسة، إلا أن هناك إجماعاً بين هذه الدراسات على وجود آثار سلبية عديدة وإن كانت تتركز على الجوانب النفسية فقط المتعلقة بالمرأة العانس دون الإشارة إلى التأثيرات الاجتماعية، كل هذه الثغرات تحاول الدراسة الحالية ملؤها ومعالجة ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري لدى الفئة العاملة من خلال البحث عن عواملها وانعكاساتها الاجتماعية ومظاهرها واقتراح الحلول الممكنة للحدّ من انتشارها.

الـفـصل الـثـالـث

الـمـرجـعـيـات الـنـظـريـة لـلـدراسـة.

تـــمـــهـيـد

المبحث الأول : نـظـريـات الـتـغـيـر الاجـتـمـاعـي

المبحث الثاني : تفسير ظـاهـرة الـعـنـوسـة عـلـى ضـوء نـظـريـات الاخـتـيـار لـلـــزواج

خـــلاصـــــة

الفصل الثالث: المرجعيات النظرية للدراسة.

تمهيد.

تساهم المفاهيم النظرية في توجيه البحث العلمي، ففي البحوث الاجتماعية تلعب النظرية العلمية دورا بارزا في دراسة الظواهر الاجتماعية، فالعلاقة بين النظرية والبحث وطيدة ومكمّلة، أما بين النظرية والمنهج، فالنظرية توجه البحث وأمّا المنهج فهو بمثابة الأداة التي يستطيع الباحث من خلالها أن يتحقق من صدق النظرية أو نفيها وباعتبار الأسرة وحدة أولى في البناء الاجتماعي ومنطلق علماء الاجتماع في سعيهم الحثيث والمتواصل نحو بناء نظريات متكاملة عن الحياة الاجتماعية فهي تشكل منطلق الحياة الاجتماعية وغايتها،وبالتالي فإنّ المعرفة الشمولية لطبيعة الحياة الاجتماعية مرهونة إلى حد كبير بمدى المعرفة العلمية الواقعية للنظام الأسري القائم على الحياة الاجتماعية فبعد الإطلاع النظري الواسع لموضوع الدراسة حددنا أهم المقاربات النظرية التي يمكن أن تفسر ظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة، والمتمثلة في نظريات التغير الاجتماعي ونظريات الاختيار للزواج.

وفي دراستنا لظاهرة العنوسة لا يمكن فهمها ومعالجتها كظاهرة اجتماعية إلا بفهم نظام الزواج والنظام الأسري وذلك في ظل النظام الاجتماعي، من خلال استنباط المرجعيات النظريات التي تتناسب وموضوع الدراسة وهي نظرية التغير الاجتماعي ونظرية الاختيار للزواج وعليه قمنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظريات التغير الاجتماعي.

المبحث الثاني: نظريات الاختيار للزواج.

المبحث الأول: نظريات التغير الاجتماعي.

أولاـ ماهية التغير الاجتماعي.

يعرف علم الاجتماع بعلم التغير الاجتماعي لما للتغير من دور وأثر في حياة المجتمعات عموما، فلا يوجد مجتمع في العالم منذ بدء الخليقة حتى اليوم إلا وتغيّر وهذه سنّة الله تعالى في كونه: **{وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاس}** سورة آل عمران الآية 140.

لقد اهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العهود برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الاجتماعية حيث كتب عنها فلاسفة اليونان، ومن بعدهم فلاسفة العرب المسلمين، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير وكانت أعمال هؤلاء العلماء رصيدا للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرة، كما تطور مفهوم التغير الاجتماعي ونتائجه ويظهر هذا بوضوح في استخدام المفاهيم التي تعبّر عن ظاهرة التغير الاجتماعي لمحاولة دراستها مثل :التقدّم والتطوّر والارتقاء وهذا ما يوضحه عالم الاجتماع الأمريكي أوجبرن Ogburn بقوله " **أنّ التغير ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة، لذلك أصبح اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقييم بمعنى أنه لا يرتبط بصفات إيجابية أو صفات سلبية** "([1]).

1_ مفهوم التغير الاجتماعي.

يقصد بالتغير الاجتماعي أنه: "أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه وهو جزء من عملية أكبر وأنّه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في البعض ويؤثّر بعضها في بعض "([2]).

---

(1) ـ **التعليم والتغير الاجتماعي تأثير متبادل "**، الموقع الالكتروني : منتدى ليبيا ، العدد الأول. 24-04- 2006، تاريخ التصفح:2015/09/12.

(2) – مذكور، إبراهيم(1979).**معجم العلوم الاجتماعية** ، الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص72.

2_ أشكال التغير الاجتماعي.

لقد تعرض الدكتور عاطف غيث لأشكال التغير في كتابه " التغير الاجتماعي والتخطيط " التي اعتبرها تغيرات بنائية نلخصها فيما يلي:

1-التغير **في القيم الاجتماعية:** وهو أكثر التغيرات البنائية أهمية لأنّه يؤّثر بطريقة مباشرة على مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي.

2-تغير **النظام كالذي طرأ على الأسرة،** أو الأنظمة السياسية وغيرها.

3-**التغيّر في مراكز الأشخاص** حيث يحتل بعض الأشخاص مراكز معينة في المجتمع ويستطيعون التأثير في مجريات الأحداث في المجتمع ([1]).

3_عوامل التغير الاجتماعي.

أما فيما يخص عوامل التغيّر فإنه لا يوجد اتفاق كامل بين علماء الاجتماع فيما يخص تحديد عوامل التغير الاجتماعي من حيث تحديد درجة أهميته وكذلك من حيث سيطرة عامل على آخر، ففي كتاب " التغيّر الاجتماعي"للدكتور أحمد الخشاب يحدّد عوامل التغير الاجتماعي ([2]) كالتالي: أ-العامل الايكولوجي (البيئي) ب-العامل الإيديولوجي ج-الثورات والحروب د-العامل الثقافي هـ-العامل التكنولوجي و-نمو الوعي القومي.

ثانيا _أهم نظريات التغير الاجتماعي.

ولأجل معرفة أهم النظريات التي اهتمت بدراسة التغير الاجتماعي جاءت بعض النظريات لتفسر هذه النظرية العامة وسنذكر أهم تلك النظريات على حسب السيرورة التاريخية لكل نظرية فيما يلي:

---

(1) – عاطف، غيث (1962). **التغير الاجتماعي والتخطيط**. الإسكندرية : دار المعارف ، ص 112.

(2) – محمد، أحمد الزعبي (1979).**التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2، ص- ص64-65.

1- نظريات التقدم الاجتماعي.

إن النظريات الأولى للتغير الاجتماعي والتي كانت مرتبطة كما ذكرنا في بادئ الأمر بالتفكير الفلسفي كانت تبحث عن قوانين عامة تحكم المجتمع الإنساني، حيث ظلّ هذا الاتجاه مسيطرا على علم الاجتماع الأنثروبولوجيا إلى ما بعد القرن التاسع عشر.

فلقد ظهرت فكرة التقدّم مع فلسفة التاريخ خاصة عند"كوندرسيه " الذي ذهب إلى أن تقدم المجتمعات البشرية يرتبط بتطور العقل البشري، وهو بذلك يؤمن بأن العقل يسيطر على هذه الحركة، ومن ثم يعتقد بإمكان تحسين الأنواع البشرية عن طريق:

أ_الاكتشافات الجديدة في الفنون والعلوم.

ب_التقدم الحاصل في مبادئ السلوك والتطبيق الأخلاقي.

ج_تحسين القدرة البشرية.

كما أن "كوندرسيه" يؤمن بأن العامل الأساسي في هذه الأمور السابقة والمحركة هو العقل، ولهذا فإنّ فكرة التقدم أول ما ظهرت بوضوح ظهرت مع فلسفة التاريخ.

وأهم النظريات التي اهتمت بفكرة التقدم لدراسة التغير نذكر:

1-نظرية أوغست كونت: التي تفرعت عن نظرية" سان سيمون" الذي أخذ منه مفهوم التقدم، والمتأثرة كذلك "بكوندروسيه" الذي أخذ منه فكرة القانون في العملية الاجتماعية.

ترى هذه النظرية أن التقدم يسير بالمجتمع نحو هدف معين، وتقطع الإنسانية في أدوار تطورية ارتقائية والمجتمع خاضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد أهدافها، كما يرى أوغست كونت أن الفكر وحده الذي تدور حوله كل مظاهر الحياة الاجتماعية فالمجتمع لا يحتاج حسبه إلى التنسيق بين المصالح المادية والمنافع المتبادلة فقط بل تحتاج في نفس الوقت إلى اتفاق عقلي ووحدة فكرية تضمن له الدوام، كما أن رفع المستوى المادي للأفراد لا يكفي لتحقيق ما ينشده المجتمع من إصلاح بل لا بد من أن يسبق ذلك أو يصاحبه إصلاح فكري لأن الفكر هو أساس المجتمع، لذلك يرجع أوغست كونت الأزمات التي كان يعانيها المجتمع في عصره إلى الفوضى العقلية التي كان يتخبط فيها.

لقد وجهت لنظرية كونت عدة انتقادات من أهمها:

أ–الطابع الحتمي للتاريخ، وما تتضمنه من شمولية كونه درس الإنسانية كوحدة مع أن الواقع عكس ذلك، فالمجتمع الإنساني مجزّأ إلى مجتمعات جزئية.

ب–تصور أوغست كونت للإنسانية المصاحب بتقدم ارتقائي مطرد، والملاحظ أن المجتمعات يصيبها التأخر كما يصيبها التقدم، وينالها الاضمحلال كما ينالها الازدهار.

ج–كما أنه درس المجتمع الأوروبي وحده واستنتج منه قانونه الذي أراد تطبيقه على الإنسانية ككل،و هذا خطأ لأن المجتمعات تختلف بعضها عن بعض .

2 – نظريات التطور الاجتماعي.

التي ترى أنّ :" تدرج المجتمعات في مراحل خلال فترات معينة من الزمان تؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع، حيث تتعدد صورها القليلة المحدودة التي كانت موجودة وتتجه نحو الاتصال والشمول أو التقدم أو التعدد، بحيث يكون التطور طبيعيا والتدرج على مراحل تلقائية دون أن يكون هناك تدخل مقصود أو تخطيط يسبق هذا التطور "([1])، ومن أهم النظريات التي تناولت دراسة التغير من منظور التطور نذكر **نظرية هربرت سبنسر** الذي يرى : " أن انتقال المجتمع إلى التعقيد بعد البساطة وإلى التباين بعد التجانس إنّما هو وضع لتوازن جديد، وأن ارتقاء المجتمع يؤدي إلى تنوع وظائفه وتوزيع هذه الوظائف بين الأعضاء بحيث يختص كل عضو بوظيفة معينة وترتبط الأعضاء ارتباطا وثيقا ببعضها، كما يظهر الخلل في كيان المجتمع إذا تعطلت إحدى القوى المسيرة له " ([2]).

كما أكد أن للتغير عوامل متعددة تؤدي إليه، ولكنه يرى في نفس الوقت أن التطور أمر تحكمه ظروف المجتمعات نفسها، بحيث يكون هو المميز للمجتمعات

---

(1)– فادية، عمر الجولاني(1979).**التغير الاجتماعي –مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، ص–ص 30–31.

(2)– فاديه، عمر الجولاني.– المرجع السابق– ، ص155.

بعضها عن البعض الآخر، فالكائن الحي يتغير في تركيبه تبعا لتغير الظروف الطبيعية والبيئية، كذلك يكون تغير شكل المجتمع، كما يعتبر أن التغير لا يحدث تلقائيا بل لابد من عوامل تؤدي إليه وتدفع لحدوثه في المجتمعات.

3-نظرية الاتجاه الدوري.

أول ما ظهرت النظرية الدائرية في تطور المجتمعات الإنسانية على يد المؤرخ " **ابن خلدون**" في القرن الرابع عشر الذي قدم كيفية نشأة الأمم والحضارات داخل الجماعات نفسها كما طور ابن خلدون مفهوم الدورة الحياتية للحضارة إذ يعتقد أن الأمم تنمو وتضمحل كالكائنات الحية تماما، ومن أهم النظريات التي تناولت التغير من منظور دائري نذكر.

أ-نظرية ابن خلدون .

الذي يرى أن ما يحدث في العالم من ظواهر اجتماعية يسير وفق قوانين مطردة ثابتة لا تقلّ في ثباتها عن قوانين الظواهر الأخرى، وقد رفض ابن خلدون الروايات التاريخية التي لا تتفق مع هذه القوانين، والمجتمع في نظره شيء طبيعي خاضع لقوانين عامة، ويرى أنه يمر بأربعة مراحل :مرحلة البداوة، مرحلة الملك مرحلة الحضارة، وأخيرا مرحلة الهرم ([1]).

ب- نظرية أرنولد توينبي Arnold. Joseph Toynbee.

أرنولد توينبي مؤرخ وعالم اجتماع انجليزي يمثّل نقطة بارزة في هذا الاتجاه حيث تحلّ فلسفته في التاريخ "نظريات الدورات " محلّ مفهوم التقدم الاجتماعي، وقد أكّد أنّ تاريخ العالم يسير في دورات كبرى من الارتفاعات والانخفاضات، وأنّه محصلة كلية للحضارات المختلفة التي تمر بالمراحل نفسها : الميلاد، النمو، السقوط، التفكك

(1)- عاطف، غيث - مرجع سابق-، ص 216.

والتدمير ولا يرى" توينبي" أن هذه المسيرة تتم بصورة عشوائية بعيدا عن إرادة الناس وإنّما يلعب "التحدي" و"التحدي المضادّ " قيمة أساسية في عملية نمو وانحلال الحضارات.

ج ـ نظرية "مالك بن نبي".

يعتبر مالك بن نبي من القائلين بالظاهرة الدورية، التي تعتبر أداة أساسية في منظوره والتي يستعملها في تفسير حركة الحضارة، ويبدو الأثر الخلدوني واضحًا في نظريته حول الدورة الحضارية، حيث يقول في كتابه شروط النهضة : "من الملاحظات الاجتماعية أن للتاريخ دورة وتسلسلاً، فهو تارة يسجل للأمة مآثر عظيمة ومفاخر كريمة وهو تارة أخرى يلقي عليها دثارها ليسلّمها إلى نومها العميق... ومن الوجهة الكونية فإنّنا نرى الحضارة تسير كما تسير الشمس فكأنها تدور حول الأرض مشرقة في أفق هذا الشعب ثم متحولة إلى أفق شعب آخر، هذه الدورة تمر بمراحل ثلاثة : هي مرحلة الروح، ومرحلة العقل، ومرحلة الغريزة، ومجموع (المراحل الثلاثة) في هذه الدورة تعبر عن الأدوار الثلاثة التي يمر بها المجتمع : الحالة الكاملة فيها تكون جميع الخصائص والملكات تحت سيطرة (الروح)... والمرحلة التالية هي المرحلة التي تكون فيها جميع الخصائص والملكات تحت سيطرة (العقل)... أما المرحلة الثالثة فتصوّر نهاية تحلّلها تحت سلطان (الغرائز) المتحررة من وصاية الروح والعقل، فيها يصبح النشاط المشترك مستحيلاً " ([1]).

4-الاتجاهات الحتمية للتغير الاجتماعي.

من أبرز الاتجاهات التي تناولها العلماء لفهم الحتمية في التغير الاجتماعي هي:

أ-**الحتمية الاقتصادية للتغير الاجتماعي** : التي ارتبطت بالمفهوم القائل بأن الحياة الاقتصادية تشكل العامل الأول والأساسي في الحياة البشرية وأن العوامل المادية وعلى وجه الخصوص الجوانب الاقتصادية لها دور في دفع حركة التغير في المجتمع عبر

(1)- مالك، بن نبي (1979). **شروط النهضة ،** دمشق : دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر، ص36.

مراحل وكل مرحلة ترتبط بنظام محدد كما أن التغير من مرحلة إلى أخرى يؤدي إلى تحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية، ذلك أن التغير في الجوانب الأساسية للوسائل الاقتصادية يحدث تغيرا في جميع الهيئات الاجتماعية مثل الحكومة، الدين والأسرة.

ب- الحتمية التكنولوجية : يرجع أنصار هذا الاتجاه إلى أن مردّ الظاهرة الاجتماعية ووظيفتها لأعمال فنية التي تلعب دورا متفوقا كالآلات والمخترعات ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه "وليام أجبرن" الذي ذهب إلى أن أشكال الحضارات ما هي إلا نتاج تراكم لاختراعات واكتشافات، وأن القدرات الفنية هي أكثر أثرا في عملية التغير.

ثالثا- تفسير ظاهرة العنوسة على ضوء نظرية التغير الاجتماعي.

على ضوء هذه التفسيرات المختلفة لعملية التغير الاجتماعي ومن منطلق بحثنا نرى أن هذه النظرية تتناسب في بعض جزئياتها مع موضوع بحثنا والتي تفسر لنا مدى مساهمة التطور العلمي والتكنولوجي كاتجاه حتمي في عملية التغير الاجتماعي وكحتمية تكنولوجية في النسق الاجتماعي، وما شهده المجتمع من تدفق معلوماتي هائل وجد سريع مشكلا في ثروة معلوماتية عبر قنوات متعددة لشبكات التواصل الاجتماعي (التويتر، الفايسبوك ...) حيث أصبح المجتمع قرية صغيرة وأنّ أغلب النشاطات الإدارية والاقتصادية والمالية والتسويق...إنما هي رهن زر بإمكانه أن يسيّر مشاريع مختلفة على جميع الأصعدة،إلى جانب هذا التطور المعلوماتي الهائل الذي صاحبته تغيرات في النسيج الاجتماعي وفي نوع العلاقات بين الجنسين،ففي نظام الزواج والخطبة لاحظنا تراجعا إن لم نقل غياب دور الخطّابة التي تمثل الواسطة بين أهل الرجل الذي يريد الزواج وبين الفتاة لأنها من تدل الأسر على البنات اللائي لم يتزوجن بعد، ولها الدور في تزويج الفتيات حتى لا يعنّسن، أما اليوم فقد تراجع دورها بتغير أساليب الزواج فلم يعد الاختيار الوالدي السائد بل أصبح الشاب من يختار لنفسه شريكة حياته وفق المقاييس

التي يراها مناسبة، ولقد ساهم الفضاء الإعلامي كفضاء حديث في توسيع مجالات التعارف بين الجنسين.

ومن منطلق بحثنا فيما يخص التطور الاجتماعي كحتمية اجتماعية والذي تجسد في (تطور التعليم لدى الفتاة، خوضها مختلف القطاعات الوظيفية...الخ)و ساهم في تغير قيم الزواج لديها، كما ساهم في تأخر سن زواجها، إضافة إلى تغير أسلوب الاختيار للزواج الذي كان في الغالب أسلوبا والدياً إلى الاختيار الشخصي وانعكاسات ذلك التغير على وضعية الفتاة العانس في الأسرة والمجتمع .

وفي هذا الصدد تذكر الدكتورة سامية حسن الساعاتي : " أن هناك نتيجة مباشرة لتحرر المرأة وتعلمها واشتغالها وهي ارتفاع سن المرأة عن الزواج (عما كان عليه من قبل) وتغير النظرة إلى المرأة التي تتزوج في سن مرتفعة نسبيا عن ذي قبل، لكن المرأة المتعلمة تعليما عاليا كان لابد لها من مواجهة بعض المشكلات فهي لن تتخرج من الجامعة قبل سن الثانية والعشرين،وأن معظم النساء في الريف وبعض حضرها يتزوجن قبل هذه السن، فكل سنة من التأخير سوف تقلل من فرص الزواج بالنسبة للمرأة المتعلمة العاملة مرتين :

أولا : لأن الرجال اللائقين للزواج سوف يقل عددهم نسبيا لأنهم يتزوجون فتيات أخريات.

ثانيا: لأن عدد الرجال اللائقين للزواج سيقل بسبب فارق السن "([1]).

أما أهم مظاهر التغير التي ظهرت على عملية الزواج في المجتمع الجزائري نذكر ما يلي:

1-أصبح الاختيار للزواج عند الفتاة عملية فردية، والتعرف على الطرف الآخر مرحلة ضرورية قبل الزواج.

---

(1)- سامية، حسن الساعاتي (1981).**الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي** ، بيروت : دارالنهضة العربية للطباعة والنشر، ص116.

2-أصبح تعرّف الشاب والفتاة على بعضهما قبل الزواج خطوة مهمة في حياتهما وخطوة أساسية لقبول كل طرف بالآخر في غالب الأحيان.

3-تراجع دور الأم في اختيار الزوجة لابنها مع تراجع تدخل الوالدين بالنسبة للفتاة في إرغامها على الزواج.

4-تغيّر مقاييس الزواج أي مقاييس اختيار القرين عند الشباب من الجنسين، فقد أصبح مقياسي الجمال والسن بالنسبة للرجل في المراتب الأولى، أمّا بالنسبة للفتاة فمقاييس اختيارها للزوج في الغالب أصبح مركّزا على المنصب اللائق والراتب المحترم والبيت المستقل عن الأهل حيث لا تعتبر السن مقياسا أساسيا، كما تشترط بعضهن ذات المستوى التعليمي العالي على ضرورة توفر هذا المقياس في الطرف الآخر.

5-نزوع الأزواج إلى شكل الأسرة النواتية أو ما يطلق عليها بالأسرة الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تتكون على أساس الاختيار الحر للطرفين، كما تتميز بالاستقلالية في المسكن والحياة المعيشية، كما تتميز بالانفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الأسرية وحتى المستقبلية دون تدخّل أطراف من العائلة الكبيرة إلا إذا طلبت الأسرة الزواجية (الزوج والزوجة) ذلك.

إنّ مظاهر التغير هذه إن دلّت على شيء إنّما تدل على أن قيم الزواج وثقافته قد تغيّرت لدى الشباب المعاصر بالرغم من كونه عملية مستمرة عبر الأجيال إلا أنها عملية تتغير معاييرها من جيل إلى جيل هذا ما ساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة بشكل كبير.

وهذا ما يشير إليه مفهوم التغير الاجتماعي أنه تدرج المجتمعات في مراحل خلال فترات معينة من الزمان يؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع حيث تتعدد صورها القليلة المحدودة التي كانت موجودة وتأخذ في الاتجاه نحو الاتصال والشمول أو التقدم أو التعدد، بحيث يكون التطور طبيعيا والتدرج على مراحل تلقائية دون أن يكون هناك تدخل مقصود أو تخطيط يسبق هذا التغير، كما أن للتغير عوامل متعددة

تؤدي إليه، وأن التطور أمر تحتمه ظروف المجتمعات نفسها، بحيث يكون هو المميز للمجتمعات بعضها عن البعض الآخر،فالفرد يتغير في تركيبه تبعا لتغير الظروف الطبيعية والبيئية، كذلك يكون تغير شكل المجتمع، كما يعتبر أن التغير لا يحدث تلقائيا بل لابد من عوامل تؤدي إليه وتدفع لحدوثه في المجتمعات.

المبحث الثاني: تفسير ظاهرة العنوسة على ضوء نظريات الاختيار للزواج.

أولا –نظرية التكافؤ:

تؤكد نظرية التكافؤ على فكرة أساسية وهي أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج وليس الاختلاف والتضاد. وفي المجتمع الجزائري مثل شعبي شائع في إطار الزواج "**ما يزّاوجوا حتى يتشابهوا**"فقد يتشابه الزوجان في خصال معينة خلقية، أو في الطبع، أو في المظهر (الطول، القصر أو في المزاج ...).

فحسب الأستاذة الدكتورة صباح عياشي والخبيرة في شؤون الأسرة التي حددت مفهوم التكافؤ ووضعت له مقاييس معينة بقولها: "التكافؤ أن يكون الرجل كفؤًا للمرأة أو العكس أي مساويًا لها ومشابها ومقاربا لها في مقياس معين أو في مقاييس متنوعة في الأخلاق، الأهداف، المستوى التعليمي، الصفات الجسمية (السن، الطول، الوزن ...) أو الجمال النفسي، أو الجسدي، الحس، طبيعة التدين، المستوى الاجتماعي للأسرة، الأسلوب المعيشي... التي تحدث الانسجام والتجانس بين الطرفين "([1]).

وعليه ومن منطلق دراستنا اعتبرنا أنّ التكافؤ بين الرجل والمرأة أصبحا مطلبا ضروريا للطرفين من أجل نجاح وديمومة الحياة الزوجية وإذا افتقد مقياس من المقاييس المذكورة يصبح الزواج غير مرغوب به للطرفين بل إضافة إلى هذه المقاييس استحدثت

([1])– د.صباح، عياشي. –مرجع سابق–.ص18.

مقاييس أخرى من أجل تحقيق التكافؤ بين الطرفين كعنصر الحب بين الزوجين قبل الزواج ...

ثانيا_ نظرية التشابه والتجانس.

كما ترى الدكتور سامية حسن الساعاتي، أن " الاختيار للزواج يقوم على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص والسمات الجسمية وتشابه في الدين والجنس والمستوى الاقتصادي والسن والتعلم "([1]).

وعليه ومن منطلق بحثنا نقول أن الاختيار للزواج هو عملية قبلية تقوم على أساس من التشابه والتجانس والتوافق في الخصائص والسمات الجسمية، العقائدية والعرفية والمستوى الاقتصادي والسن والتعليم والفضاء الوظيفي الذي ينتمي له الطرفان الشاب والفتاة، فالوظيفة في رأينا أصبحت من بين المقاييس التي استحدثت على المقاييس التقليدية في الاختيار للزواج. والذي أصبح له تأثير قوي في عملية الاختيار للزواج فهناك من يفضل التجانس في الوظيفة، هذه الأخيرة في حد ذاتها تكون فضاء يسمح لوجود فرص للطرفين في التجانس والتكامل والتكافؤ أيضا، فعلى سبيل المثال نجد بعض الوظائف التي كانت مقتصرة فقط على الرجال نالت الفتاة البعض منها، لكن كثيرات منهن لم يتزوجن إلا ممن يماثلهن من الرجال في الوظيفة كسلك الشرطة على سبيل المثال لأنها من بين الوظائف التي لا تزال مرفوضة اجتماعيا.

وتنقسم نظرية التشابه والتجانس إلى عدة فروع أهمها:

1_التجانس في الأصل:

وتعني أن الشخص يميل إلى الزواج من الجماعة التي ينتمي إليها عرقيا، حيث يفضّل الشاب وكذلك الفتاة الزواج من الجماعة القريبة التي ينتمي إليها ولقد سادت هذه

([1])– سامية، حسن الساعاتي– مرجع سابق– ص 17.

الفكرة بشكل واسع في المجتمع الجزائري وهي الزواج من أصل العائلة التي ينتمي إليها الشاب أو الفتاة شاوي أو ميزابي أو قبايلي أو ترقي أو عاصمي... فكل طرف يميل إلى أصله، لكن تراجع نوعا ما هذا الشكل من الزواج الذي يتعصب إلى فكرة الأصل.

وهذا يعد من الأسباب المباشرة التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري حيث لا تزال الجهوية في بعض المناطق في عملية الاختيار للزواج تؤخذ مأخذ الجد فالشاب عندما يرغب في الارتباط بفتاة ليست من نفس أصله فقد يتعثر هذا الزواج بتدخل عائلة الشاب أو الفتاة رافضين هذا الزواج تحت مسمى التمسك بالأصل ما يؤدي بالشباب إلى الزواج السري دون إعلام الأهل.

2-التجانس في السن :

يعتبر السن من أكبر العوامل قوة وتأثيرا في عملية الاختيار للزواج باعتباره أهم العوامل التي تساهم في التجانس بين الزوجين.

ومن منطلق بحثنا فإنّ المجتمع الجزائري عرف تغيرات على مستوى عملية الاختيار للزواج فما هو سائد في المجتمع الجزائري أن الشاب يعيش العزوبة وتأخر سن الزواج كما تعيشها الفتيات، لكن الشاب عندما يبحث عن الفتاة للزواج فإنه لا يختار من تماثله في السن وإنما يرغب في الارتباط بمن تصغره سنا بكثير فقد يصل الفارق بينهما حتى العشرين سنة، فقد يكون الشاب في الأربعين سنة ويتقدم لخطبة فتاة في العشرين سنة، وهذا ما أحدث خللا في موازين الاختيار الزواجي وساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة.

3_التجانس في التعليم:

إن عامل التعليم لا يقل أهمية عن عامل السن في عملية الاختيار للزواج لذلك يفضل كل من الشاب والفتاة أن يتماثل قرينه في مستواه التعليمي ويقاربه في التخصص العلمي.

ومن منطلق بحثنا نرى أن عامل التجانس في التعليم مكمّل للمتغيرات التي ذكرناها سابقا حول الفضاء الوظيفي ومدى تجانس الفضاء الوظيفي للقرينين في عملية

الاختيار للزواج، ففي الغالب نجد التجانس الوظيفي – المهني – لا ينفصل عن عامل التجانس في التوجه العلمي، والمستوى التعليمي.عكس ما كان سائدا في السنوات الماضية مثلا عند الفئة الجامعية من الرجال الذين يختارون الزوجات ممّن هنّ أقل منهم مستوى اعتقادا منهم وخوفا من تراجع السلطة أو سلب لسلطة الرجل في البيت من طرف المرأة المتعلمة لأنها تصبح شريكته في السلطة. أما اليوم أصبح كل من الشاب والفتاة يفضلان الزواج المتكافئ في المستوى التعليمي بين الطرفين.

ثالثا_ نظرية التجاور المكاني.

تشير هذه النظرية إلى التقارب المكاني بين الرجل والمرأة الذي يساهم في إتمام عملية الزواج، وهو ما نقصد به الفضاء الخارجي عن الأسرة التي ينتمي إليه الشاب أو الفتاة والذي يساهم في عملية الاختيار للزواج، وهذا الأخير يتفاوت بين الأفراد فهناك من تسمح لهم الفرص بالتقارب والتواصل والاختلاط، وهناك من لا تتوفر لديهم هذه الفرص بالتقارب والتواصل والاختلاط وهذا حسب أعراف وتقاليد كل مجتمع فالفضاء المكاني قد نجده في الجيرة أي في الحي السكني، أو في المجال الدراسي **أو** في مجال العمل.

فطبيعة العمارة كما يرى المتخصصون أن تخطيط المدن الإسلامية كان له الأثر الكبير في المساعدة على إتمام الزواج متى وصل الشاب والفتاة إلى سن الزواج، هذا ما يراه مختار الكسباني أستاذ العمارة الإسلامية بجامعة القاهرة حيث يقول : " كان التخطيط الرئيسي للمدن مكوّنا من شارع رئيسي تتفرّع منه عدد من الحارات والأزّقة بشكل يسمح بالامتداد العمراني بنفس الأسلوب، وكان أهم ما يميز تلك الحارات السكان الذين يتم توزيعهم بطريقة متميزة إلى حد بعيد، فقد كان أهم ما يضعه المخطط للمدن الإسلامية

في اعتباره هو علاقات حسن الجوار، هذا الأخير كان يسهل علاقات النسب والزواج بين الأفراد، فكل أسرة تعرف جيدا عن الأسرة الأخرى "([1]) .

ومن منطلق بحثنا فإنّ هذه المتغيرات المتعلقة بالمجال المكاني الخارجي (الدراسي، المهني والسكني) كان ولا يزال من الفضاءات المهمة والمباشرة في عملية الاختيار للزواج، فلم يكن من اللائق لدى الأسر أن تخطب لابنها من غير قريبته أو بنت جيرانه، وهذا ما يشير إلى قوة روابط القرابة وروابط الجيرة، وقوة الروابط الاجتماعية بشكل عام،ولعلّ لشكل العمارة تأثير بارز في تغير وتراجع دور الفضاء السكني في عملية الاختيار للزواج.أما اليوم فإنّ متغير التجاور المكاني اقتصر على الفضاء التعليمي أو المهني، وقد تجاوزه الشباب اليوم حيث أصبح من الوسائل التقليدية وانتقل إلى وسائل وفضاءات أكثر تطورا من خلال تعرف الطرفين عبر شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك الذي عرف انتشارا مذهلا في السنوات الأخيرة بين أوساط الشباب .لكنها قد تصب في مصب واحد وهو التجاور المكاني (العلمي والمهني) وإن اختلفت الوسائل، فهي تعد فرصا للشباب من الجنسين في الاختيار للزواج.

رابعا_ نظرية القيمة.

استعمل مفهوم القيمة لفهم الاختيار للزواج على يد الباحث كومز وشلبرخ، ويرى كومز:" أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص على أنها تنتظم في نظام متدرج، ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان وعلى الأشياء المختلفة، فالقيم الأكثر أهمية بالنسبة لشخص معين نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق فالفرد يختار

(1)– مختار الكسباني ."**طبيعة العمارة تسبب العنوسة في العالم الإسلامي** " .الموقع الالكتروني: www .Elimane.com تاريخ التصفح:2016/04/12.

من رفاقه بمن فيهم شريك حياته (الزوج) من بين الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأنه يجد فيهم الأمان العاطفي "([1]).

ويربط كومز بين نظرية القيمة ونظرية التجانس على حد قوله:"أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الاجتماعية لذلك كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بنياتهم أو خلفياتهم الاجتماعية يتشابهون أيضا في حكمهم على ماله قيمة بالنسبة لهم، فمن المرجّح أن يكون الأشخاص الذين يشتركون في الانتماء إلى طائفة دينية معينة على سبيل المثال متجانسين في آرائهم الدينية إذا ما قورنت تلك الآراء بآراء شخص دخيل قد يتحدى ما يعتبرونه مقدسا، فالزواج الناجح يكمن في مدى تقدير الفرد لمسائل وقضايا تتعلق بالدين وبالقيم العالية في المجتمع .([2]).

كذلك" كلما كان الإنسان شديد الحرص على أداء الواجب ومؤمنا بالقيم، وكان الطرف الآخر كذلك كانت الفرصة كبيرة لأن يسعد في حياته الزواجية "([3])

ومن منطلق بحثنا فإنّ عملية الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري لا تزال يشترك فيها أقارب الشاب والفتاة، بالرغم من عملية الاختيار الشخصي للزواج يبادر إليها الشاب أولا بإبداء الرغبة في الزواج على عكس ما كان سائدا من قبل، فالأولياء هم من كانوا يتولون البحث عن الزوجة التي يرونها مناسبة لابنهما دون أن يعترض عليها ويقبلها طوعا لأمر الوالدين، إلّا أن القيم التي يحملها اليوم كل من الشاب والفتاة في الاختيار للزواج عرفت البعض منها تراجعا، فليس من قيم مجتمعنا مثلا أن تخطب المرأة الرجل لأنه الشائع عرفا أن صاحب المبادرة للخطبة هو الشاب وليس الفتاة أو كأن يخطب الرجل فتاة تكبره سنا أو أن يرتبط شاب بفتاة تعمل، وله قيمة مثلا يعتقد بها بأن وظيفة

---

(1)_Robert ,H.Cooms (1962) . **Rernigorcement of values in the parental home as a factor in mate selection** ,mariage and family living ,p–p155 ,157

(1)– المرجع السابق – ص 158.

([3])– محمد، عاطف غيث(1972). **تطبيقات علم الاجتماع**، القاهرة: دار الكتب الجامعية، ج2، ص 342.

المرأة في بيتها فقط رافضا بذلك عمل المرأة، لكن لم تعد قيما ثابتة بل تغيرت بشكل نسبي بحكم ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين وعمل الفتاة .فعند الاختيار للزواج لابد أن تتجانس القيمة بين الطرفين وأن يتقبل الطرفان قيمة الآخر حتى يحدث التجانس،فالعمل كان ولا يزال من معيقات المرأة داخل الأسرة، فالكثير من حالات الطلاق سببها تمسك المرأة بعملها وعدم التخلي عن منصبها.

أما فيما يخص دراستنا فقد سجلت أكبر نسبة للعنوسة لدى الفئة العاملة، بالرغم من أن فكرة العمل تغيرت لدى الرجل بشكل نسبي عما كانت عليه في سنوات السبعينات والثمانينات، فمن النساء من تركن مناصب العمل طوعا أو كرها بطلب من الخاطب لأنه يرفض عمل الزوجة، وكثيرات من وجدن أنفسهن عانسات بسبب تمسكهن بالوظيفة ورفضن كل خاطب يطلب منهن توقيف العمل، فكان خيارهن العمل على الزواج لأن في رأيهن أن الزواج دون العمل سيحد من حريتهن وخاصة ذوات المستوى التعليمي العالي فترين في ذلك مسلّمة لابدّ منها على أنّها درست لتعمل لا أن تبقى في البيت على حد قول بعض العاملات:"تحصلت على شهادة عليا لأعمل بها لا لأن أعلقها في المطبخ " ولم يعد للزواج اليوم ضمانات على رأي الكثيرات من حاملات الشهادات العليا فهي صمام أمان للفتاة قبل الزواج وبعده وهو سلاح قد ينفعها متى وجدت الضرورة لذلك.

خـلاصـة.

على ضوء ما تمّ عرضه لأهم المرجعيات النظرية بغرض تفسير ظاهرة العنوسة عند المرأة العاملة في المجتمع الجزائري وذلك من خلال إبراز عواملها ومظاهرها والتي ستساهم أيضا في تحليل النتائج الميدانية المتحصل عليها من خلال المعاينة الميدانية لمجتمع البحث والمتمثل في فئة العاملات في سن الأربعين دون زواج فقد خلصنا إلى ما يلي:

فيما يخص تفسير ظاهرة العنوسة على ضوء المرجعية النظرية للتغير الاجتماعي خلصنا إلى أنّ أهم مظاهر التغير التي يشهدها المجتمع الجزائري قد عرفه نظام الأسرة بما فيه نظام الزواج مما يدلّ على أن قيم الزواج وثقافته قد تغيّرت لدى الشباب المعاصر بحكم عوامل عديدة، فبالرغم من كون الزواج عملية مستمرة عبر الأجيال إلّا أنّها عملية تتغير معاييرها من جيل إلى جيل هذا ما ساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة بشكل كبير.

و هذا ما يشير إليه مفهوم التغير الاجتماعي كما فسّرته الاتجاهات الحتمية أنّه تدرّج المجتمعات في مراحل خلال فترات معينة من الزمان مما يؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع حيث تتعدّد صورها القليلة المحدودة التي كانت موجودة وتأخذ في الاتجاه نحو الاتصال والشمول أو التقدم أو التعدد، بحيث يكون التطور طبيعيا والتدرج على مراحل تلقائية دون أن يكون هناك تدخل مقصود أو تخطيط يسبق هذا التغير، كما أن للتغير عوامل متعددة تؤدي إليه، وأن التطور أمر تحتمه ظروف المجتمعات نفسها، بحيث يكون هو المميز للمجتمعات بعضها عن البعض الآخر،فالفرد يتغير في تركيبه تبعا لتغير الظروف الطبيعية والبيئية، كذلك يكون تغير شكل المجتمع كما أن التغير لا يحدث تلقائيا بل لابد من عوامل تؤدي إليه وتدفع لحدوثه في المجتمعات.

أما فيما يخص نظرية الاختيار للزواج فإنّنا سلّطنا الضوء على الفئة العاملة في دراسة ظاهرة العنوسة سنحاول إثبات متغير جديد أطلقنا عليه تسمية الفضاء الوظيفي (المهني) وعلاقته بالظاهرة المدروسة، فالوظيفة في رأينا أصبحت من بين المقاييس التي استحدثت على المقاييس التقليدية في الاختيار للزواج. والتي أصبحت لها تأثير قوي في عملية الاختيار للزواج فهناك من يفضّل التجانس بين الرجل والمرأة في الوظيفة هذه الأخيرة في حد ذاتها تكون فضاء يسمح لوجود فرصا للطرفين في التجانس والتكامل والتكافؤ أيضا، فعلى سبيل المثال بعض الوظائف التي كانت مقتصرة فقط على الرجال نالت الفتاة البعض منها، لكن كثيرات منهن لم يتزوجن إلا ممّن يماثلهن من الرجال في الوظيفة كسلك الشرطة على سبيل المثال لأنّها من بين الوظائف التي لا تزال مرفوضة اجتماعيا. وعلى ضوء هذه التفسيرات النظرية سنحاول تأكيد علاقتها بمجموعة من المتغيرات (السن، المستوى التعليمي، التخصص الجامعي، نوع الوظيفة والسلّم الوظيفي...)، وذلك من خلال النتائج الميدانية للدراسة للإستدلال بها في واقع المجتمع الجزائري.

الـفـصـل الـرابــع

مـقاربـة سوسـيولوجـيـة لـعـمـلـية الـزواج فـي الـمـجـتـمـع الـجـزائـري.

تـمـهـيـد .

المبحث الأول: مـاهـيـة نـظـام الــزواج.

المبحث الثاني : الـمرجعية الـتاريخية لظـاهرة الزواج في المجتمعات الإنسانية.

المبحث الثالث: مكانة المـرأة الجزائـريـة في الأسرة ونظرتها للزواج ومقاييسه .

خـــلاصـــة .

الفصل الرابع: مقاربة سوسيولوجية لعملية الزواج في المجتمع الجزائري.

تمهيد.

يعتبر الزواج من أهم العوامل التي ساعدت الإنسان على تنظيم حياته الاجتماعية وهو كظاهرة اجتماعية عرفت في جميع المجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل تطورها، والزواج هو شكل من أشكال العلاقات المشروعة التي تربط بين رجل وامرأة أو رجل بعدة نساء في بعض الأحيان والذي يعرف بتعدد الزوجات، حيث تبنى هذه العلاقات وتتفاعل وفقا للقيم الدينية والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما تبنى العلاقة الزوجية على مبادئ أساسية من أهمها القدرة على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتق الرجل والمرأة، وذلك بمراعاة حقوق وواجبات كل طرف، وللمقاربة السوسيولوجية لعملية الزواج في المجتمع الجزائري سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية نظام الزواج.

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية لظاهرة الزواج في المجتمعات الإنسانية.

المبحث الثالث: مكانة الفتاة في المجتمع الجزائري ونظرتها للزواج ومقاييسه.

المبحث الأول: ماهية نظام الزواج.

أولا: مفاهيم حول الزواج.

لغة: الزواج هو الاقتران، وقد ذكر في القرآن الكريم لقوله تعالى جلاله: **{كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ}** آية 54 سورة الدخان.

وقول الله تعالى جلاله: **{احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُم}** آية 22 سورة الصافات.

1-المفهوم الديني للزواج

يحدد عبد الرحمان الصابوني الزواج أنّه :" عقد بين رجل وامرأة، تحل له شرعا، غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة، والنسل، ويجعل لكل من الزوجين حقوقا وواجبات مقابلة"([1])،ففي الإسلام فإنّ الباعث الأول للزواج هو تمكين كل فرد عاقل وبالغ وقادر على تحمل المسؤولية من إقامة علاقات جنسية في إطار شرعي سليم، يقول الله جلاله في كتابه الكريم : { **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً** } آية 12 سورة الروم.

وقوله تعالى: **{ لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا }** تشير إلى:"الغاية المادية المنشودة، وهي تعبير عن المشاعر التي تعززها العملية الجنسية غالبا وهي المودة والرحمة([2]).

فالقرآن الكريم ينظر إلى كل ممارسة جنسية خارج إطار الزواج هي علاقة غير مشروعة يعاقب فاعلها، إذ يقول الله سبحانه وتعالى: **{ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }** آية 2- سورة النور.

أما الباعث الثاني الذي شرعه الإسلام من الزواج هو الإنجاب وإعمار الأرض يقول الله تعالى: { **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ**

([1]) – عبد الرحمان،الصابوني(2005).**نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام**.بيروت:دار الفكر،ط3،ص64.

([2]) – المرجع السابق- ص91.

مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً } آية 13سورة النساء.

أما الباعث الثالث فهو إيجاد حياة مشتركة ومستقلة بين الرجل والمرأة، فلا الرجل يستطيع العيش بمفرده ولا المرأة تستطيع ذلك ولا الفطرة الإنسانية ترضى ذلك أيضا فالحياة تقوم بالرجل والمرأة معا تحت سقف واحد مشترك، وقد سمّاه الله تعالى في كتابه الكريم بالميثاق الغليظ، فما وجد هذا الميثاق " **الزواج** " إلّا للديمومة والاستمرار وتحلي كل طرف بالمسؤولية لمراعاة هذا الميثاق من التفكك أو الفشل.

2-المفهوم القانوني للزواج:

نظرا لتفاوت سن البلوغ عند الجنسين (الرجل والمرأة) والذي تتحكم فيه عوامل الوراثة، المناخ، العادات، والتقاليد...و عليه فإنّ تحديد سن الزواج يختلف من مجتمع لآخر حسب عادات وأعراف كل مجتمع وقوانينه، لذلك فالمفهوم القانوني للزواج يختلف من حيث أهدافه وذلك حسب كل مجتمع الذي يحدده من خلال قوانينه الوضعية، ففي المجتمع الجزائري يعرف الزواج من خلال المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري التي تنص على أنٍ :"**الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون والمحافظة على الأنساب** "([1]).

أما عن أهليه الزواج فيحدده القانون الجزائري في المادة السابعة من قانون الأسرة كالتالي: " **تكتمل أهلية الرجل في الزواج بإتمام 21 سنة والمرأة 18 سنة، وللقاضي أن يرخص الزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة** "([2]).

---

(1)- العربي، بلحاج (2002) . **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، ج1، ص- ص 30-31

(2)- عبد العزيز، سعد(1986).**الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري**.الجزائر :دار البعث للطباعة النشر ،ط1، ص 77 .

3-المفهوم السوسيولوجي للزواج:

يعرف أحمد زكي بدوي الزواج في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:"**بأنه نظام اجتماعي يتضمن تعاقدا يتّحد بمقتضاه شخصان من جنسين مختلفين في شكل زوج وزوجة لتكوين عائلة جديدة بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون بهذه العلاقة أبناء شرعيين لكل من الطرفين** "([1]).

فالزواج هو الرابطة الشرعية بين الرجل والمرأة التي يقرّها المجتمع ويعترف بها والتي تتماشى مع معايير وقوانين وعادات المجتمع، حيث يفرض على الرجل والمرأة نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة من أجل ضمان استمرارية العلاقة الزوجية واستمرارية وظائفها.

كما جاء في تعريف الزواج بقاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث: أنه "**مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين الرجل والمرأة ويفرض عليها نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها، ويعتبر حقل الزواج إعلانا يحقق بمقتضاه كل من الزوج والزوجة مكانته الجديدة في المجتمع، وهي التي تكتسب من خلال التعاقد بينها والذي يلقى كل التدعيم الاجتماعي** "([2]).

إن الزواج هو نظام شرّع لصلاح الإنسانية ولمصلحة المجتمع البشري في إقامة دعائم الأسرة التي هي عماد المجتمع، ذلك أن حفظ النوع الإنساني لا يتحقق إلا بالزواج في إطار العلاقة الشرعية لأنه المنشئ للأسرة التي هي الوحدة الأولى لبناء المجتمع حيث لا يختلف المفهوم القانوني والاجتماعي للزواج مع المفهوم الشرعي، فكل مفهوم يحدد أهدافا مشتركة للزواج واعتباره نظاما يصون الفرد ويكرّمه.

---

(1)- أحمد زكي، بدوي(1977). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت: مكتبة لبنان، ص 208.

(2)- محمد، عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** . - مرجع سابق- ص 78.

ثانيا_ دوافع واتجاهات الزواج عند الفتاة

1_ دوافع الزواج.

تختلف دوافع الزواج من مجتمع إلى آخر باختلاف العادات والأعراف وثقافات كل مجتمع، حيث يرى كل من ليفي ومونرو: " **أن دوافع الناس إلى الزواج تبدأ في طفولتهم وفي المنزل الذي ينشئون فيه حيث يتعلمون في طفولتهم (وفي المنزل) الحب والكراهية والتنافس والتعاطف في منازل آبائهم وينقلون هذه الدروس إلى بيوتهم** "([1]).

ومن أهم دوافع الزواج ما يلي:

أ–الدافع الديني:

لأنّ الإسلام دعا إلى الزواج ورغّب فيه لقول الرسول صل الله عليه وسلّم: " **إذا تزوّج العبد فقد استكمل نصف دينه فليتقّ الله في النصف الثاني** "([2])، ففي المجتمعات الإسلامية يطلق على الزواج نصف الدين لأنّ به يكتمل دين المسلم.

ب –الدافع الجنسي:

شرع الزواج من أجل إشباع الغريزة الجنسية عن طريق الزواج وإقامة علاقات مشروعة التي ترتقي بالمتعة الجسدية إلى الطهارة والعفة، حتى أن الإسلام جعل من بلوغ الإنسان شهوته هو طريق لنيل رضا الله بأن يعفّ نفسه عن الحرام لقول الرسول صلى الله عليه وسلّم: " **وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر، قالوا: نعم قال فكذلك لو وضعها في حلال كان له أجر** "([3]).

([1])– أو بكر، باقدر (1984). **بنية الأسرة العربية**، جدة : النادي الأدبي الثقافي،ص 15.

(2)– أحمد، بن علي بن حجر. **فتح الباري في شرح صحيح البخاري** . القاهرة: المطبعة السلفية، د.س. ص 120.

([3])– أحمد، بن علي بن حجر– المرجع السابق– ص 149.

ج–دافع العادات والتقاليد:

يقوم الزواج أيضا بدافع العادات والأعراف والموروث الثقافي الذي يكتسبه الفرد ففي عرف المجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة أن الفتى والفتاة بمجرد بلوغهما فإنهما يعتبران مؤهلين للزواج، ومن الأعراف كذلك السائدة في الزواج أن الرجل في كثير من الحالات هو من يبادر إلى خطبة الفتاة وليس العكس.

هـ –الدافع الاجتماعي:

لا يتزوج الفرد بدافع غريزي أو عاطفي فحسب بل المجتمع هو من يدفع الفرد للزواج كفعل اجتماعي، فالزواج يدخل ضمن النسق الاجتماعي لأنه بمخالفته يصبح الفرد متمردا على القوانين والنظم الاجتماعية، فالشاب أو الفتاة إذا اعترضا عن الزواج فإنّ المجتمع لا يقدّرهما، ولا يقدّر أية مبررات يقدّمانها بالرغم من وجود مبررات للعزوف عن الزواج لأنّ ضمان الاستقرار النفسي والعاطفي للفرد هو ضمان للاستقرار الاجتماعي ككل.

2 –اتجاهات الزواج

بالرغم من أن عملية الزواج يشترك فيها كل البشر على اختلاف ديانتهم وعقائدهم ونظمهم الاجتماعية إلّا أنّ النظرة إلى الزواج أو الاتجاه نحوه يختلف من فرد إلى آخر ومن جنس إلى آخر، ويقصد بالاتجاه نحو الزواج بأنه موقف الفرد الذي يحمله في تصوره لظاهرة الزواج، فبقدر ما يكون مفهوم الزواج إيجابيا والصورة المنطبعة عنه واضحة وإيجابية بقدر ما يعكس هذا التصور صفة النجاح تجاه مشروع الزواج والعكس صحيح، ومن خلال بحثنا خلصنا إلى تحديد ثلاثة اتجاهات نحو الزواج وهي:

أ –اتجاه إيجابي.

يساهم أصحاب هذا الاتجاه في تيسير الزواج وإتمامه، كما أنّه يتيح فرصا من التفاعل الإيجابي وتكون السلوكات متبادلة وإيجابية بين أفراد المجتمع، ومن مزايا هذا الاتجاه قدرة أصحابه على التفاعل مع المشكلات الأسرية، كما يملكون القدرة على إنجاح

عملية الزواج وإنقاذها من أية محاولة للفشل وتجاوز بعض العراقيل التي تحول دون إتمامه لأن البداية كانت عن رضا وإيجاب وتقبل لعواقب هذا المشروع الزواجي.

ب – اتجاه سلبي.

يعتبر هذا الاتجاه من الخطورة بمكان لأن نتائجه قد تؤدي إلى العزوف عن الزواج لفترة طويلة وإلى آثار نفسية على الفتيات مثل العدوانية والحقد والحسد بمقارنتها مع المتزوجات، وفي حالة أخرى قد يؤدي هذا الاتجاه إلى قبول الزواج لكن بنظرة سلبية وهذا يؤدي إلى ظلم الطرف الآخر وعدم التكيّف معه لأن الزواج في حد ذاته عملية تفاعلية بين طرفين لا يمكن أن يستمر وينجح إلا إذا كانت عملية التفاعل عملية ناجحة ومناسبة للطرفين. فالعنوسة التي تعتبر أقصى مراحل تأخر سن الفتاة عن الزواج عندما تكاد تنعدم فرص الزواج عندها بداية من سن الأربعينات، ومن منطلق بحثنا تعتبر هذه المرحلة انعكاسا مباشرا لموقف الفتاة من الزواج في هذه السن خاصة لدى الفئة العاملة التي تتخذ موقفا سلبيا تجاهه لأنه لم يتحقق هذا الطموح في الوقت الذي أرادته من جهة ومن جهة أخرى تعتقد أنّ تحقيق الطموح العلمي والمهني يسبق مشروع الزواج إلى أن تفقد كل الفرص وتبقى بدون زواج.

ج–بدون اتجاه.

يوجد صنف آخر حيث يفقد أصحابه أهمية الزواج حتى لو كانوا في السن المناسب له، فلا يبدون أي اهتمام بالزواج، وهؤلاء يتمّ تزويجهم من طرف أهلهم لأنّهم لا يبادرون بأنفسهم لإتمام الزواج وتحمّل أعبائه ومسؤولياته المادية والاجتماعية التي تتطلب النضج العقلي والاجتماعي والنفسي الذي قد نجده متوفرا لدى شخص في العشرينات ومفقودا لدى أصحاب الثلاثين والأربعين سنة، فالنضج غير مرتبط بسن أو بمستوى تعليمي ولكنه يخضع لظروف ومتغيرات من أهمها العادات والتقاليد التي يتبناها الفرد من خلال المحيط الأسري والاجتماعي وكذلك من خلال تكوينه النفسي...الخ، وغالبا ما

يكون لهذا الاتجاه من الزواج آثارا سلبية ولكنه ليس بالضرورة أن يكون زواجا فاشلا في جميع الحالات فصاحبه قد يغيّر رأيه في الزواج بعد تجريبه.

خلاصة القول هي أن الغاية من تحديد الاتجاه نحو الزواج هو قدرة كل فرد على تحديد الشكل الايجابي قبل الزواج سواء من طرف الوالدين أو الأبناء أو المقبلين عليه، فكلما كان الاتجاه نحو الزواج إيجابيا كلما كانت فرص نجاحه أكبر.

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية لظاهرة الزواج في المجتمعات الإنسانية.

عرفت البشرية منذ الأزل الزواج.كما عرفتها جميع الأديان السماوية ودعت إليه باعتباره صورة من صور الفضيلة التي تقي من الوقوع في الرذائل وسنعرض السيرورة التاريخية للزواج من خلال إقرار الديانات له.

أولا: الزواج في الديانة اليهودية:

يعتبر الزواج في الديانة اليهودية واجبا دينيا، فقد جاء في المادة 16 من مجموعة بن شمعون: " إن الزواج فرض على كل إسرائيلي ". ([1])، فالإنسان الذي لا يؤدي فريضة الزواج ويفضل العزوبية فسيلقى غضب الله، ومن لم يتزوج في سن العشرين حسب الشريعة اليهودية فسيكون ملعونا من الربّ، وكما جاء في التلمود: " إنّ الذي لا يتزوج إنّما يعيش بلا بهجة بلا بركة، بلا مال "([2])، ومن أهم المعايير التي وضعتها الشريعة اليهودية للزواج هي:

1. ضرورة توفر الجمال بالنسبة للزوج.
2. عدم تزويج الأخت الصغرى قبل الكبرى.

([1])- محمد شكري، سرور (1979).**نظام الزواج في الشريعة اليهودية والمسيحية**، القاهرة: مطبعة دار الفكر العربي، ص 62.

([2])- المرجع السابق- ص 62.

3. أن تكون الزوجة ولودا.
4. كما حددت الديانة اليهودية الزواج في سنّ الثالثة عشر بالنسبة للرجل وسنّ الثانية عشر بالنسبة للمرأة، فإن تجاوزا هذه السن كان لهما ولاية تزويج أنفسهما.
5. وجوب اختلاف في المستوى الاجتماعي بين الرجل والمرأة، ففي الشريعة اليهودية فإنّ الرجل الذي يختار امرأة من نفس مستواه الاجتماعي أو أعلى فإنه سيعرض نفسه للاحتقار من جانب المرأة وأقاربها.
6. عدم وجود الرضا بين المقبلين على الزواج أمر غير ضروري أو دون استشارة البنت أو الابن عند الزواج.

ثانيا_الزواج في الديانة المسيحية.

بعد ظهور المسيحية ظهر معها الرهبان الذين انصرفوا للعبادة ورفضوا الزواج هذا ما تشير إليه رسالة القديس بوليس الأول إلى كنتروس أنه جاء فيها: " سُنّ للرجل ألا يلمس امرأة، ولكن بسبب الزنا فليكن لكل واحدة رجلها، وليس لامرأة أن يتسلط على جسدها أحد، وللرجل أيضا ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا لأن الزواج أصلح من الانحراف "([1])

ثالثا_الزواج في الشريعة الإسلامية السمحاء.

لقد شرع الإسلام الزواج ودعا إليه ورغّب فيه، ووضع له شروطا وأحكاما من أجل تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإطار الشرعي السليم.

يقول الله تعالى في كتابه : { **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ** } آية 189 سورة الأعراف.

([1]) – صلاح ،أنطوال(1981) . **سوسيولوجيا الحضارات القديمة**، القاهرة: دار الفكر العربي، ص305.

وقوله تعالى أيضا : **{ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة}** آية 12 سورة الروم.

حيث يروى عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم: " كنّا مع النَّبيِ صلَى اللَه علَيه وسلم شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله صلى الله عليه سلم : **(يا معشر الشَباب من استطَاعَ منكم الْباءةَ فَليتزوج، فَإنه أَغَض لِلبصرِ، وأَحصَن لِلفرجِ ومن لَم يستطِع فَعليه بِالصومِ فَإنَه له وِجاء)** "([1]). والباءة هي الزواج.

أمّا عن أهلية الزواج في الشريعة الإسلامية فلم تحدّد سنا معينة للزواج سواء بالنسبة للرجل أو المرأة، لكن يبقى سن الزواج مرتبطا بمرحلة البلوغ والتي لها علامات بالنسبة للجنسين منها : الاحتلام، الحيض،وقد اختلف الفقهاء في تحديد السن الشرعي لبلوغ كل من الرجل والمرأة، ولعلّ من أرجح الآراء هي التي ذهبت إلى تقييم عمر الإنسان من ولادته إلى سن بلوغه إلى ثلاثة مراحل وهي : مرحلة الطفولة التي تبدأ من الولادة حتى السابعة وفي هذه الفترة يكون صبيا ولا يميز بين تصرفاته فهو غير مكلّف تليها مرحلة التمييز والتي تمتد من السابعة حتى البلوغ الجسماني فعند الذكر علامات البلوغ كالحلم الذي يكون في سن 17 سنة، وعند الفتاة هو نزول دم الحيض في سن 14 فجمهور الفقهاء يرون أن " **البالغ هو أهل للزواج** "([2]).

وقد تزوج الرسول – **صلى الله عليه وسلّم** – خديجة – رضي الله عنها – في سن 25 سنة وكان زواجه الأول.

كما وضع الإسلام مقاييس لاختيار الزوجة أيضا لقول الرسول – – **صلى الله عليه وسلّم** –:" **تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك** " ([3])، فالمقاييس التي حثّ عليها الحديث هي : المال، الحسب،

([1])– أحمد، بن علي بن حجر – مرجع سابق– ص 188.

([2])–عبد العزيز ، سعد(1987). **الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية**، قسنطينة: دار البعث ، ط2، ص 93.

([3])– أحمد، بن علي بن حجر – مرجع سابق–، ص 102

الجمال والدين، وقد حرص الحديث على الدين لأنّه هو معيار الأخلاق التي لا تزول بتقدّم سن الأشخاص، فقد يزول المال ويزول الحسب ويزول الجمال.

أمّا بالنسبة لمقاييس اختيار الزوج فجاء في حديث النبي صل الله عليه وسلم: " **إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إن لم تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير** "([1])، فبالنسبة للحديث فقد حرص الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك في اختياره على الدين والخلق .

إن الإسلام حثّ على الزواج وحدّد قدسيته ووضع له شروطا وجعله الميثاق الغليظ وقد رغّب النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في الزواج، فعن حميد بن أبي حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول جاء ثلاثة رهط إلى بيت النّبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلمّا أُخبروا فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم أمّا أنّا فإني أصلي الليل أبدا، وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا فجاء رسول الله – – **صلى الله عليه وسلّم** – إليهم فقال : " **أنتم الذين قلتم كذا وكذا أما والله إنّي لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنّي أصوم وأفطر وأصلّي وأرقد وأتزوّج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس منّي** " ([2]).

المبحث الثالث: مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة ونظرتها للزواج ومقاييسه.

أولا _ مكانة المرأة الجزائرية داخل الأسرة.

تلعب المرأة الجزائرية دورا كبيرا ومهمّا في بناء المجتمع إلا أنها عانت ولا تزال البعض من النساء تعانين من الاضطهاد والجهل والكبت والأمية من طرف أسرهن إذ لا

([1])– المرجع السابق– ص 112.

([2])– أحمد، بن علي بن حجر – مرجع سابق– ص113.

تزال النظرة التقليدية مهيمنة على الكثير من العقول، فحسب بعض الرجال فنظرتهم إلى وظيفة المرأة لا تزال محصورة في إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم والسهر على خدمة أسرتها فقط، إذ تعتبر في نظرهم متخلفة فكريا وبعيدة كل البعد عن مجال الإنتاج وبهذا فإن دورها في المجتمع ليس فعالا.

كما هيمنت فكرة قوامة الرجل على الأنثى في المجتمع العربي عموما والمجتمع الجزائري أيضا وذلك بحجة أن الرجال هم الأقدر والأعقل وأن وظيفة النساء تقتصر على الاعتناء ببيوتهن، ومن أكبر المشاكل التي واجهتها المرأة ولا تزال تعاني منها إلى يومنا هذا هي مشكلة العمل خارج البيت وفي ساعات متأخرة من الليل ونتيجة لهذه المعاملة برز في معظم المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري حركات مناهضة ما يعرف "بتحرير المرأة " والمطالبة بالمساواة بين الجنسين، تتجلى مظاهر التحرر في تزايد دخول المرأة إلى مختلف ميادين الدراسة وتزايد مشاركتها في العمل خارج المنزل دون تفرقة بينها وبين الرجل، هذين العنصرين (التعليم،العمل) اللذين فتحا لها مجالات أوسع للتحرر من بعض القيود التي كانت تعيشها، من أبرزها حرية الاختيار للزواج بالمقابل فإن مجالي التعليم والعمل يمثلان أبرز مظاهر التغيير التي عرفتها المرأة حيث أثرا بصورة مباشرة على مستقبلها الزواجي وبانعكاسات سلبية على رأسها ظاهرة الطلاق فكم من امرأة خُيّرت بين بيتها وبين عملها فاختارت العمل فكانت هي الضحية، كما فضّلت أخريات مواصلة التعليم أحيانا والتوظيف أحيانا أخرى فكانت النتيجة هي تأخر سن زواجها أو ما يصطلح عليه بظاهرة العنوسة ...الخ والتي سنتطرق لأسبابها ونتائجها ومظاهرها في الفصول اللاحقة.

أما عن واقع المرأة في المجتمع الجزائري الذي يشهد تغيرات وتحولات اجتماعية واسعة النطاق،وقد انعكست هذه التغيرات على مختلف البنيات الاجتماعية والثقافية وباعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية عرفت هي الأخرى مظاهر من التغير من خلال الأدوار والوظائف وحتى في العلاقات الأسرية، وباعتبار المرأة تمثل عنصرا أساسيا داخل

الأسرة فقد عرفت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة من حيث مكانتها ووظائفها وأدوارها داخل الأسرة، ومن المؤكد أن التطور العلمي والتكنولوجي له تأثير كبير على تفكير المرأة اليوم في ميادين كثيرة في التعليم والعمل، وحتى في علاقاتها في الأسرة .

إن انتشار الثقافة بجميع أشكالها ساهم إلى حد كبير في تقريب المرأة من الرجل هذا ما تقوله الدكتورة باسمة كيال في كتابها "سيكولوجية المرأة ": "إن التعلم والعلم له أثره الإيجابي الفعال في أوساط المجتمع النسائي وفي الوسط الرجالي، حيث أصبح الرجل يعرف ما تريده المرأة بآرائها الجريئة التي تبثّها دون خوف ورهبة منه كما كانت المرأة القديمة وكذلك أصبحت لديها شخصية مستقلة تقدر بواسطتها الأمور وأن تحسب حسابا لكل شيء ممكن أن يتجاهله الرجل ولا يقدّر أهميته "([1]).

إن مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة لا تختلف كثيرا عن مكانة المرأة العربية عموما إذ نجد معظم المجتمعات تصنّف على أنها مجتمعات ذكورية أين تكون الفتاة في المرتبة الثانية لعدة اعتبارات .

يقول الدكتور مصطفى بوتفنوشنت:" **أن المجتمعٍ الجزائري هو قبل كل شيء مجتمع ذكوري، وهذا يعود لسبب أن القواعد السلوكية للجزائر التقليدية تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة...**"([2]).

وقد حدد الدكتور مصطفى بوتفنوشنت دور المرأة في العائلة الجزائرية كالآتي ([3]):

1-يجب أن تحافظ على الاندماج الشكلي أولا ثم المعنوي، ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا ويترك عائلتها بعيدة عن كل تشويه.

([1])- باسمة، كيال(1986).**سيكولوجية المرأة**، بيروت: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، ص97.

([2])- مصطفى، بوتفنوشنت(1984).**العائلة الجزائرية** .تر: أحمد دمري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص76.

([3])- مصطفى، بوتفنوشنت - المرجع السابق - ص76.

2-يجب أن تحقق وجودها كخادم، أي يجب عليها أن تضمن السير الحسن والاعتناء بالمنزل الكبير أين يعيش في بعض الأحيان عدد كبير من الأفراد.

3-كما أن لها دورا اقتصاديا تقوم به وهو تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة على هذه المدخرات لكي تستغل لمدة أطول.

4-عليها أن تقوم بدور الأم بتلقين ابنتها تربية حسنة ولابنها الحنان الكبير والحنان الأمومي.

ثانيا_ نظرة المرأة الجزائرية للزواج وإلى مقاييسه.

أما عن الزواج ومقاييسه فلم يعد اختيار القرين في نمط الأسرة الحديثة يخضع للعادات والتقاليد، أين أصبح الاختيار الشخصي هو السائد في الغالب سواء عند المرأة أو الرجل، وأصبح الحب أساس الحياة الزوجية وتعرف كل طرف على الآخر أمرا ضروريا قبل الزواج.

يقول الدكتور زهير حطب:" **لم تعد صورة المرأة مصبوغة بالجنس، أو بأنها ست بيت،لقد أصبحت تعتبر شخصا يبحث عن مساواته مع الرجل وتشارك في النشاطات المهنية ولها الرأي في إدارة المسكن الزوجي**"([1]).

وعليه نقول إن مكانة المرأة الجزائرية تغيرت بشكل سريع وملفت على ما كان عليه من قبل، وهذا التغير تختلف مظاهره من مجتمع لآخر ومن أسرة إلى أخرى ومن امرأة لأخرى ولكن الظاهر أن نسبة النساء العاملات سواء في المناطق الريفية أو الحضرية في تزايد مستمر سواء أكنّ متزوجات أو عازبات، هذا العامل أعطى للمرأة وبشكل أساسي نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع به من قبل، حيث توسعت مجالات التعليم والتوظيف لديها مما أكسبها الحرية في أن تتزوج بإرادتها دون أية ضغوط أو أن تبقى دون زواج.

([1])- زهير، حطب - مرجع سابق- ص243.

تقول سناء الخولي: "**إن عمل المرأة أثّر على وضعها النسبي في المجتمع، حيث أعطاها نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع به من قبل، الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة كالتعليم والأنشطة الرياضية، ويتزايد حقها في أن تتزوج أو تبقى دون زواج.**" ([1]).

أما فيما يخص مقاييس الاختيار للزواج التي تهم المرأة بشكل كبيرو تعطى لها الأولوية نذكر ما يلي:

1-فارق **السن بين الزوجين:**

أكدّ العديد من الباحثين أن الاختيار الزواجي في الغالب قائم على التجانس في السن، لكن يفضل البعض وجود فروق بين الزوجين في السن، يقول زكرياء ابراهيم في مؤلفه (الزواج والاستقرار النفسي): " على أن الرجال يميلون في العادة إلى الزواج بنساء أصغر منهن سنّا ولكن الفارق في السن بين الرجل والمرأة يختلف من بلد إلى آخر "([2]) مبررين ذلك كما تقول الدكتورة سناء الخولي: " أن نضج الذكر البيولوجي عادة ما يكون أسبق من نضج الأنثى لأن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسئول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة "([3]).

أما عن نظرة المرأة الجزائرية لهذا المقياس فإنه مرغوب لديها ولكن لا تحبذ أن يكون هذا الفارق كبيرا يفوق العشرة سنوات، فأغلب الزيجات بالمجتمع الجزائري يكون الفارق بين الزوجين ما بين خمس إلى ستة سنوات لأنه إذا كان الفارق كبيرا سيؤدي إلى الاختلاف في التصورات والأهداف ويحدث خللا في العلاقة الزوجية مما قد يؤدي إلى وجود صراعات بين الطرفين ينتهي في كثير من الحالات إلى الطلاق .

([1])- سناء، الخولي(1984).**الأسرة و الحياة العائلية**، بيروت: دار النهضة العربية، ص- ص 103 -104.

([2])-زكرياء، إبراهيم . **الزواج والاستقرار النفسي**، القاهرة: دار مصر للطباعة، د.س، ص 20.

([3])-سناء، الخولي (1985). **الزواج والعلاقات الأسرية**. بيروت: دار النهضة العربية، ص 145.

2-التجانس في المستوى التعليمي:

تفضل المرأة المتعلمة تعليما عاليا خاصة أن يكون زوجها المستقبلي من نفس مستواها حتى يتحقق التجانس في الأفكار، كما ترى فئة أخرى أن الرغبة في توفر مقياس المستوى التعليمي للرجل هو ضمان للمنصب الوظيفي الملائم والدخل العالي والمناسب وبالتالي الحياة المادية السعيدة .

على العكس فإنّ فئة من الرجال من أصحاب المستويات العليا لا يرغبون في الارتباط بفتاة من نفس مستواهم ظنا منهم أن الفتاة المتعلمة تعليما عاليا تفهم في كل الأمور وأنّها ستناقش الرجل في كل صغيرة وكبيرة، وربما ستشاركه السلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة.

3- التجانس في السن:

يعتبر السن من أهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى الطرفين، لكن نظرا للتغير الذي عرفته عملية الزواج في المجتمع الجزائري تغير معه هذا المقياس خاصة عند الفتاة التي تأخر سنها إلى الأربعين والتي تخشى من العنوسة فإنّها قد تقبل برجل يكبرها سنا بكثير لتفادي نظرة المجتمع لها دون مراعاة التجانس في السن ([1]).

وبالتالي فالفتاة التي تأخر سن زواجها لا تعير اهتماما لهذا المقياس لأنه نادرا ما يتقدم الشاب لخطبة فتاة في سن الأربعين تماثله في نفس السن،فالشاب مهما تقدم سنه فهو يرغب في الفتاة الأصغر منه سنا وهذا ما أحدث خللا في عملية الاختيار الزواجي وساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة .

([1])- المرجع السابق - ص 146.

ثالثا_ قراءة إحصائية وسوسيولوجية لتطور معدل سن الزواج عند المرأة في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (1): يبين تطور متوسط عمر البنات عند الزواج الأول.

السنة	كامل الجزائر	حضرية	ريفية	المصدر
1977	20.9	23.1	19.8	الإحصاء العام للسكان والريف
1987	23.7	24.3	22.3	الإحصاء العام للسكان والسكن
1992	25.8	26.9	24.6	مسح صحة الأم والطفل
1998	27.6	27.9	26.9	الإحصاء العام للسكان والسكن
2006	29.9	30.0	29.7	المسح الوطني متعدد المؤشرات
2008	29.1	28.9	29.5	الإحصاء العام للسكان والسكن

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي للجدول.

يلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لتطور متوسط عمر البنات عند الزواج الأول أنّ 20 سنة تمثل متوسط سن الزواج بالنسبة للمناطق الريفية و23 سنة بالنسبة للمناطق الحضرية لعام 1977، حيث انتقل من هذه السن إلى 29 سنة لدى البنات الريفيات والحضريات بنفس التمثيل مع أنه سجل لدى الريفيات أكثر من الحضريات سن 29.5 مقابل 28.9 حسب إحصاء 2008، وهذا مؤشر يدل على تقارب طموحات البنات الريفيات والحضريات فيما يخص الميول إلى متابعة الدراسة والبحث عن الوظيفة، هذا التغير في متوسط سن الفتاة عند الزواج الأول مردّه إلى التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري حيث تراجع الزواج المبكر من جهة وعزوف الشباب من الجنسين عن الزواج مما ساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة بشكل لافت.

خـلاصــة:

إن قضية الزواج بالنسبة للمرأة ومكانتها داخل الأسرة هي قضية تتعلق بالنظام الاجتماعي الذي يسود المجتمع من حيث نمط العلاقة بين الجنسين ونظرة كل طرف إلى الزواج،ففي المجتمع الجزائري نجد علاقات منفتحة على مصراعيها لا ضابط شرعي ولا قانوني يحكمها، هذا ما جعل الكثير من الشباب اليوم يعزف عن الزواج في فترة عمرية إلى أن يقبل بالزواج فإنه يختار الفتاة الصغيرة في السن أما الفتاة التي تكون من سنه أو تقاربه في السن فتبقى دون زواج لأن معظم الشباب اليوم يفضّلون الفتاة الصغيرة، إلى جانب نمط آخر من العلاقات بين الشاب والفتاة وهي علاقات منغلقة حيث تفضّل هذه الفئة عدم اختلاط الرجال بالنساء وهذا عامل آخر يقلّل من فرص زواج الفتاة، خاصة وأنّ أغلب الشباب اليوم يختارون لأنفسهم الزوجات اللائي يجدونهن مناسبات لهم، وهذا مؤشر آخر يدل على تغير مقاييس الاختيار للزواج عند الشباب حيث لم يعد الاختيار الوالدي للزواج هو السائد بل أصبح الشاب والفتاة هما اللذان يختاران بأنفسهما مستقبلهما الزواجي.

الـفـصـل الـخـامـس

مـقـاربـة سـوسـيـولـوجـيـة لـواقـع الـفـتـاة الـعـامـلـة

فـي الـمـجـتـمـع الـجـزائـري

تـمـهـيـد.

الـمـبـحـث الأول : الـمـرأة الـعـامـلـة فـي الـتـشـريـع الـجـزائـري.

الـمـبـحـث الـثـانـي : اتـجـاهـات و دوافـع عـمـل الـمـرأة.

الـمـبـحـث الـثـالـث : آثـــار عـمـــل الـمـرأة.

خـــلاصـــة.

الفصل الخامس: مقاربة سوسيولوجية لواقع الفتاة العاملة في المجتمع الجزائري

تمهيد

عرفت المجتمعات القديمة ظاهرة عمل المرأة كما عرفتها المجتمعات الحديثة و المعاصرة كذلك من خلال دوافع وأهداف ومظاهر مغايرة عن بعضها باختلاف الزمان والمكان، والمجتمع الجزائري ليس بمنأى عن تلك التغيرات في هذا المجال خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي يعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي قلّصت الفوارق الاجتماعية بين الجنسين حيث عرفت بعدها ظاهرة عمل النساء نقلة نوعية تميزت بعدة أشكال ومظاهر حيث اقتحمت مجالات واسعة في كل الاختصاصات والقطاعات، أين تطور مفهوم العمل لدى المرأة وتغيرت دوافعها له حسب الظروف التي تعيشها وحسب التركيبة الاجتماعية لكل مجتمع لعلّ أبرز تلك الدوافع هو دافع تحقيق الذات من خلال استثمار مؤهلاتها العلمية، وعلى ضوء هذه التغيرات نحاول تسليط الضوء على واقع عمل المرأة في المجتمع الجزائري وتأثيره على ظاهرة العنوسة من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: المرأة العاملة في التشريع الجزائري.

المبحث الثاني: اتجاهات ودوافع عمل المرأة.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن عمل المرأة.

المبحث الأول: المرأة العاملة في التشريع الجزائري.

عرف التشريع الجزائري تطورات مختلفة لوضع المرأة بصفة عامة وبوضعها كعاملة على وجه الخصوص وذلك تماشيا مع الأوضاع السياسية التي تشهدها الجزائر ومن أجل التعرف على محتوى المنظومة التشريعية الجزائرية للمرأة العاملة سنعرض أهم الدساتير التي مرت بالجزائر والمتمثل في دستور 1989 والمعدّل في استفتاء 28 نوفمبر 1996.وكذلك ميثاق 1976 والذي يعتبر هو الآخر أهم المواثيق التي رسمت معالم المجتمع الجزائري على كل الأصعدة، وكذلك قانون الأسرة لسنة 1984 وأخر تعديل لسنة 2005.

أولا –المرأة العاملة في الدستور الجزائري.

بالرغم من أن الدولة الجزائرية شهدت تغيرا في دساتيرها إلا أنها تتفق كلها على مبدأ التساوي بين الجنسين "الرجل والمرأة " في الحقوق والواجبات.

وقد جاء في أول دستور للجزائر المستقلة لعام **1963** في الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية المادة "12" منه على " **أن كل الأفراد من كل الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات** "**كما أن دستور 1976 جاء داعما لهذه الحقوق ومؤدياتها، فقد نصت المادة 39 من الفصل الرابع الخاص بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن منه على أن: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، كما أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويلغي كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة** " ([1]).

وقد جاءت **المادة** 81 من دستور 1976 في الفصل الخامس والخاص بواجبات المواطن وبشكل مباشر وصريح مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي بحيث جعلته واجبا

([1])–دستور الجزائر (1976)المادة 39 من الفصل الرابع .

عليها وقد نصت المادة ما يلي:" **على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية** "([1])، وبعد تعديل دستور 1996 على إثر الاستفتاء الذي كرّس مبدأ المساواة في المجتمع بين الجنسين والذي جاء فيه: "**أن عمل المرأة يعتبر حقا دستوريا والتأكيد على المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة** "([2]).

ثانيا_ المرأة الجزائرية العاملة في الميثاق الوطني:

لقد اهتمت المواثيق الجزائرية بموضوع المرأة منذ الاستقلال من أجل ضمان العدالة والمساواة في المجتمع. تجسد أساسا في ميثاق 1964 وميثاق 1976، فهو يؤكد في مجال عمل المرأة على ضرورة إشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتبرا إقصائها لا يخدم تطور المجتمع وذلك بمراعاة خصوصياتها كزوجة وأم ودورهما في الأسرة، حيث أكّد على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج لابدّ أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة وكربّة أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة، ويذهب الميثاق بعيدا في هذا الصدد حيث يقترح من أجل توفيق المرأة بين حياتها الأسرية وضمان مشاركتها في عملية التنمية الوطنية .و يؤكد ميثاق 1996 أنّ على الدولة أن تشجع المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءتها وتكثر من مراكز التدريب المهني المتخصصة في عمل المرأة كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الأمومة وتوفر أمن الأسرة حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي .

إن الموقف من عمل المرأة في المواثيق الأساسية مبني على خلفيات ثقافية واجتماعية وهو يتوافق مع الشريعة الإسلامية وموقفها من عمل المرأة أنه مشروع إذا لم يخل بدورها الأساسي كزوجة وكأم ومربية للأجيال.

([1])- دستور الجزائر (1976)المادة 81 .

([2]) – دستور الجزائر (1996).

ثالثا _ قراءة إحصائية وسوسيولوجية لعمل المرأة في المجتمع الجزائري .

سنعرض فيما يلي تطور عمل المرأة من خلال نسبة العمالة النسوية في المجتمع الجزائري وأهم النشاطات المهنية التي تمتهنها النساء في الجزائر حسب سنّهن ومستواهن التعليمي والحالة العائلية.

الجدول رقم (2): يبين تطور عدد النساء العاملات في الجزائر (1977. 2014).

سوق الشغل	1977	1987	1991	2001	2008	2014
النساء الناشطات	159.500	430.300	624.000	1.288.000	1.730.000	2.288.000
نسبة النساء الناشطات	%5.2	%8.1	%10.2	%15.0	%16.8	%19.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (تحقيق الشغل) 2013ـ 2014

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يمثل الجدول أعلاه تطور عدد النساء في سوق الشغل حسب الديوان الوطني للإحصائيات (لتحقيق السنوي للشغل لعام 2013 ـ2014)، وذلك بداية من 1977 إلى سنة 2014، فخلال ما يقارب الأربعين سنة عرف نشاط المرأة في ميدان الشغل تزايدا مستمرا، حيث سجل نسبة 5.2% سنة 1977 لتصل سنة 2014 إلى نسبة 19.5% وهذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع المستوى التعليمي للفتاة وإلى ارتفاع الوعي الاجتماعي من خلال قبول الرجل لعمل المرأة في مجالات مهنية كانت مقتصرة عليه كوظيفة الشرطة ومن خلال التعليم أيضا دخلت الفتاة معترك الشغل محققة مشاركتها المهنية إلى جانب

الرجل دون حواجز أو فوارق جنسية أو جسمانية، وقد سجلت نسبة العمالة النسوية ارتفاعا سنة بعد أخرى حيث تضاعفت بـ**12** مرّة منذ **1977** أين قفزت من **7.6%** إلى **28.1%** سنة 2013 من إجمالي القوى العاملة ([1]).

جدول رقم (3): يبين نسبة نشاط النساء حسب مستواهن التعليمي.

المستوى التعليمي	النساء	الرجال
دون مستوى	4.9	45.5
ابتدائي	8.4	75.7
متوسط	12.9	78.6
ثانوي	18.6	65.4
عالي	48.5	67.6
الشهادة		
دون شهادة	7.5	64.4
تكوين مهني	45.1	89.6
تعليم عالي	71.7	85.9
المجموع	16.6	69.5

المصدر الديوان الوطني للإحصاء (تحقيق الشغل 2013)

([1]) – الديوان الوطني للإحصاء– المرجع السابق2015–

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يمثل الجدول أعلاه نشاط النساء في الجزائر حسب مستواهن التعليمي وكما أشرنا سابقا أن العامل الأساسي الذي ساهم في تطور العمالة النسوية هو بلوغ المرأة الجزائرية إلى أرقى المراتب التعليمية التي فتحت لها آفاقا أوسع في سوق الشغل، فحسب الجدول الذي يبين عمل المرأة حسب مستواها التعليمي، فبالنظر إلى المستوى العالي فقد سجلت الفئة العاملة من حاملي الشهادة الجامعية نسبة 71.7% وهي تمثل أعلى نسبة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى (ابتدائي، متوسط، ثانوي، تكوين مهني) مقابل 85.9% بالنسبة للرجال.

جدول رقم (4): يبين نسبة الشغل عند النساء حسب السن.

السن	أنثى	ذكر
15-24 سنة	6.0	35.5
25-34 سنة	24.1	83.1
35-44 سنة	20.1	90.7
45-54 سنة	14.6	87.5
55 فما فوق	3.4	31.1
المجموع	13.9	63.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، (تحقيق الشغل 2013).

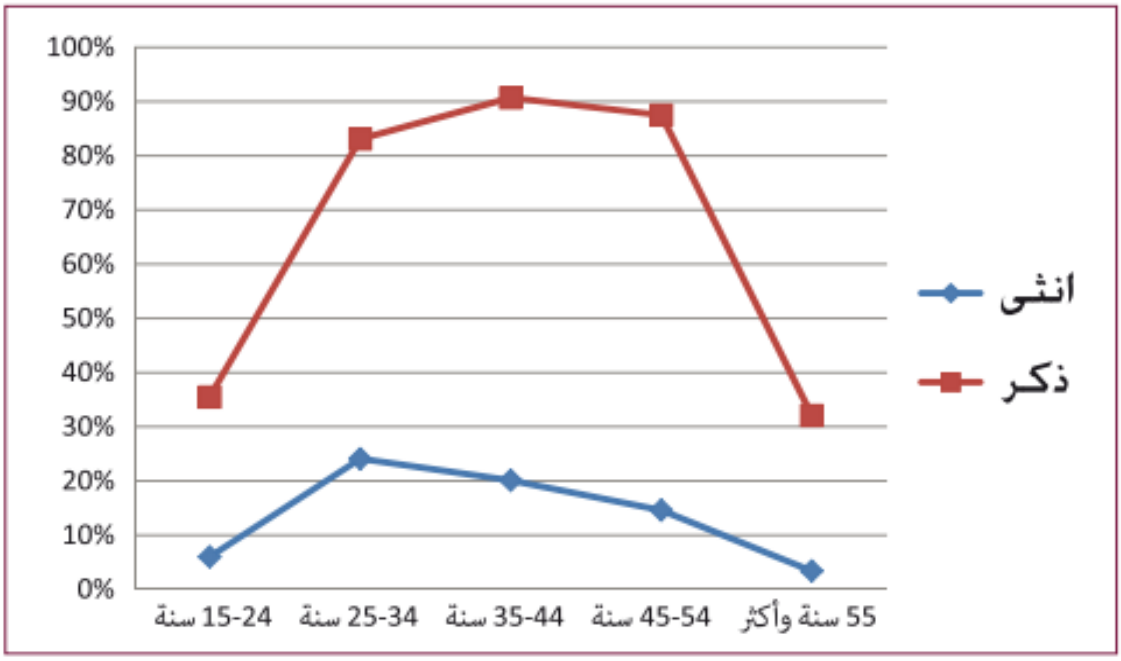

الشكل رقم (1): منحنى نسبة الشغل حسب السن لسنة 2013

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لقد دخلت الفتاة معترك الشغل كما سبق وأن أسلفنا بدون أية فروق جنسية أو جسمانية ولا فروق عمرية كذلك، وهذا ما يترجمه الجدول أعلاه الذي يبيّن نسبة العمالة النسوية حسب السن لسنة 2013، حيث سجلت أعلى نسبة الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة بنسبة 24.1%، تليها الفئة العمرية 35 إلى 44 سنة بنسبة 20.1% وهي الفئة العمرية التي تعنينا بالدراسة من الأربعين سنة فما فوق والتي تعرف إقبالا على النشاط المهني وأكثر تمسكا به من الفئات الأخرى خاصة العازبات واللاتي يرين في العمل تأنيسا لهن.

كما نستخلص من البيانات أن العمالة سواء للذكر أو الأنثى تقل نسبة المشاركة فيها كلما تقدم الجنسين في السن خاصة فوق الخمسينات وهو بداية الاقتراب من سن التقاعد.

جدول رقم (5): يبين نسبة الشغل عند النساء حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	النساء	الرجال
عزباء	18.3	53.9
متزوجة	11.1	73.4
مطلقة/منفصلة	32.8	69.6
أرملة	6.3	10.8
معا	13.9	63.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، تحقيق الشغل 2013

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه نسبة الشغل عند النساء حسب الحالة العائلية لسنة 2013 إذ سجلت أعلى نسبة الفئة المطلقة والتي قدرت بـ 32.8 ، هذه الفئة التي كثيرا ما تلجأ بعد الطلاق إلى العمل بدافع مادي لتغطية حاجياتها المادية خاصة إذا كانت لديها الأبناء،تليها الفئة العزباء بنسبة 18.3% هذه الفئة التي تعنينا بالدراسة وهي الفئة غير المتزوجة والتي تمثل نسبة معتبرة في المشاركة في النشاط المهني حيث اعتبرنا عامل (الشغل) من أهم العوامل المساهمة في عنوسة الفتيات العاملات، تليها الفئة المتزوجة بنسبة 11.1% والتي تمثل نسبة مشاركة مرتفعة في النشاط المهني والذي يعتبر مظهرا من مظاهر التغير التي عرفها المجتمع الجزائري، تليها آخر فئة الأرامل بنسبة 6.3%.

المبحث الثاني: اتجاهات ودوافع عمل المرأة.

أولا_ اتجاهات عمل المرأة:

نقصد باتجاهات العمل هي المواقف التي يحددها أفراد المجتمع من عمل المرأة والفئة المعنية هي الرجل أبًا كان أو أخًا أو زوجا من عمل المرأة في المجتمع الجزائري والتي سنحددها فيما يلي:

الاتجاه الأول: يتمثل في الاتجاه المحافظ والذي يرفض عمل المرأة رفضا باتا

الاتجاه الثاني: هو اتجاه متحفظ على عمل المرأة، بحيث يقبل ولكن بشروط وليس في كل الميادين.

الاتجاه الثالث: هو اتجاه متفتح ومتحرر يسمح للمرأة بالعمل في جميع المجالات بدون أية شروط.

وعليه نضيف إلى هذه الاتجاهات أبعاد أخرى وراء موقف عمل المرأة، فمن الناحية الاقتصادية يفسر عمل المرأة خاصة في أوساط الشباب من الرجال أنّ دخول المرأة سوق العمل وبشكل واسع يهدّد مستقبل الرجال بالبطالة، هذه الظاهرة التي صاحبتها ظاهرة أخرى ولعلّ أبرزها عزوف الشباب عن الزواج بسبب البطالة وعدم توفر مناصب الشغل، أما البعد الآخر فيتمثل في البعد الاجتماعي، فهناك مواقف ترفض عمل المرأة خوفا من مستقبلها الزواجي إذا كانت عازبة، لأن الفتاة قد تتمسك بمنصبها الوظيفي وترفض الزواج، أما إذا كانت متزوجة فإن هذا التخوف يتمثل في مصير مستقبلها الأسري ومدى توفيق المرأة العاملة بين العمل ومسؤولية تربية الأبناء والحفاظ على استقرار الأسرة إذا كانت متزوجة، أما إذا كانت عزباء من الفئة المتعلمة على وجه الخصوص فإن اتجاهها للعمل هو التمسك به من أجل استثمار مؤهلها العلمي بالدرجة الأولى ثم تتجه فئة أخرى للعمل من أجل تأمين المستقبل وهذا ما يجعل العمل من أولويات الفتاة ثم يأتي التفكير في الزواج.

ثانيا_ دوافع عمل المرأة.

لقد شاركت المرأة في ميدان العمل إلى جانب الرجل عبر مختلف العصور، فكان تقسيم العمل هو الفيصل بينهما منذ فجر التاريخ الإنساني، أين اختصت المرأة بالعمل بالمنزل (وظائف منزلية كالطبخ والغسيل ورعاية الأبناء)، أما الرجل فهو الذي يعمل بالخارج ليحصل على قوت أهله وفق الفروق الفيزيولوجية بينهما، فحسب أزرولا شوى: الذي يقول :" إن النساء أكثر عاطفية واجتماعية وهذا ما يؤهلهن بصورة ممتازة لتربية الأطفال وخدمة الرجال والأطفال في حقل إعادة الإنتاج " *([1])، وبظهور المجتمعات الزراعية شاركت المرأة الرجل في الحقل فكان عمل المرأة وإن كان لا يدر أرباحا ولا يتقاضى أجرا إلى أنه يساهم بقدر وفير في تحسين ظروف الأسرة وما زالت المرأة في في بعض البلدان هي العمود الفقري للعمالة في القطاع الزراعي، لكن العمل الذي تأخذ مقابله أجرا لم يظهر إلا مع ظهور المجتمعات الصناعية وتطورها ومعها تعددت دوافع المرأة للعمل خارج المنزل نظرا لاحتياجاتها (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية ...) هذه الدوافع التي تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا للبيئة التي تنتمي إليها المرأة وثقافتها التي تملي عليها وتفرض عليها عملا يناسب أنوثتها وتكوينها والذي يتماشى مع قيم المجتمع أيضا، وكون المرأة جزء أساسي في المجتمع فهي ترى في العمل إضافة لكونه حاجة فهو وسيلة وقيمة تضفي من خلاله أبعادا حضارية واجتماعية واقتصادية إلى أن أصبح العمل بالنسبة للمرأة حقا مشروعا وحاجة من حاجاتها الضرورية مثلها مثل الرجل كمالا تزال بعض المناطق تتحفظ من عمل المرأة وتحصر وظيفتها في المنزل فقط، لكن مع كل هذه الظروف الرافضة والمتحفظة لعمل المرأة شهدت حتى المناطق النائية تطورا نوعيا في

---

(1) _أوزرولا، شوي(1995).**أصل الفروق بين الجنسين**،تر :بوعلي ياسين، سوريا :دار الحوار ،ط2، ص-ص19-20.

* حقل إعادة الإنتاج: يعني إعادة الإنتاج من حمل وولادة وتربية أطفال وأعمال منزلية غير تجارية، أما الإنتاج فيعني الإنتاج الجماعي .

اقتحام المرأة سوق العمل وذلك بدافع الحاجة من أجل تحسين الظروف الأساسية للأسرة حتى وإن كانت لا تمتلك قناعة بضرورة العمل .

كما توجد محددات قيمية وثقافية تحدّ من حرية المرأة ورغبتها في وظيفة معينة وتفضيلها لمهنة دون أخرى وهذا باختلاف المناطق الريفية والحضرية، وحتى رضا المرأة بالراتب يختلف من امرأة لأخرى على حسب ما تمليه الظروف المحيطة بها، فقد تكون وفاة الوالد وعدم وجود معيل للأسرة سيما إذا كانت فقيرة فإنّها لا تملك الخيار في نوعية المهنة ولا الراتب لأن الدافع مادي بحت، أو قد يكون دافع المرأة للعمل هو نفسيّ بغرض ملء أوقات الفراغ أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وقد تكون هذه الدوافع متداخلة ومتباينة تختلف من امرأة إلى أخرى في المجتمع الجزائري،و سنعرض هذه الدوافع بالتفصيل.

1-الدافع النفسي.

أما الدافع النفسي فقد أثبت علماء النفس: " أنّ المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة

الاقتصادية "([1])، فبحكم المرأة أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل في المجتمع الجزائري ومحاولة تجاوز هذه الصورة النمطية السائدة بالمجتمع والشعور بالدونية تحاول المرأة من خلال العمل إثبات نفسها لإشعار الآخرين بمكانتها الاجتماعية إلى جانب الرجل دون أية فروق جنسية.

2 -الدوافع الاقتصادية.

تمثل الدوافع الاقتصادية للعمل الدافع المشترك بين أغلب النساء والأكثر شيوعا في معظم المجتمعات الإنسانية خاصة النامية منها،وتختلف هذه الدوافع حسب الظروف الاقتصادية المحيطة بالمرأة، وعليه فإنّ الدافع الاقتصادي يعدّ سببا ومحرّكا قويا يدفع

([1])- المرجع السابق – ص 437.

بالمرأة إلى العمل والذي يتعلّق بالحاجة للدخل لعدم وجود معيل للأسرة بسبب الفقر أو بطالة الأب أو وفاته، أو يكون بسبب انخفاض مستوى الدخل مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة وتغيّر أنماط الاستهلاك بالمجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون العمل من أجل تأمين حاجياتها الشخصية أحيانا ورغبتها بالاستقلال المادي عن أسرتها. وسنعرض الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة بالتفصيل:

أ –دافع تحسين الدخل.

تشترك الكثير من النساء بالمجتمع الجزائري في هذا الدافع من أجل تحسين ظروف المعيشة المحيطة بأسرهن، فكثيرات منهنّ وتحت ضغط الحاجة تمتهنّ مهناً شاقة قد لا تقرّها قوانين العمل السائدة (المصانع، المناجم ...) فهي عمالة لا تليق بمكانتها الإنسانية والاجتماعية ولا حتى التعليمية، فكثيرات ممّن يحملن شهادات عليا لكن بدافع الحاجة يمتهنّ مهناً لا تناسب مستواهنّ التعليمي.

ب–عدم **وجود معيل بالأسرة.**

قد تجد الكثير من النساء أنفسهن ضحية ظروف أسرهن (بطالة الأب، الوفاة أو المرض) أدّت إلى العجز عن العمل وتكون المرأة مضطرة للعمل في ظروف غير مناسبة من أجل إعالة أسرتها خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيرا وغير مؤهل للعمل بحيث تجد نفسها الوحيدة من تملك الأهلية للعمل وإعالة أسرتها وتغطية حاجاتها الضرورية.

ج–ارتفاع تكاليف المعيشة وتغير أنماط السلوك الاستهلاكي.

مع المدّ الإعلامي السريع والتطور التكنولوجي الهائل تطورت معه تقنيات ووسائل خدماتية في مدة زمنية جد قصيرة، بحيث تحوّلت الكماليات إلى حاجيات وضروريات وذلك في فترة وجيزة وهذا ما أدّى إلى ارتفاع قائمة النفقات لدى الفرد الجزائري إضافة إلى غلاء المعيشة وتغيّر أنماط الاستهلاك وعدم كفاية الدخل الأسري

(ضعف القدرة الشرائية للفرد)، فتضطر الكثير من الفتيات إلى العمل من أجل سد نفقات أسرهن بغرض تحسين مستواهن المعيشي لها.

د-الاستقلال الاقتصادي للمرأة.

ترغب فئة من النساء وراء خروجهن للعمل إلى الاستقلال المادي عن أسرهن خاصة ذات المستوى التعليمي العالي لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو من أجل اكتساب مكانة اجتماعية، وقد تسعى الفتاة العاملة من أجل الاستقلال المادي عن أسرتها بغرض تلبية حاجياتها خاصة المتعلقة بثيابها وأغراض الزينة وقد تتعلق ببعض الكماليات، كما ترغب البعض منهن في العمل بدافع التحرر من تبعية الأسرة لإشباع حاجياتها المادية بنفسها.

ففي المجتمع الجزائري فإنّ عمل المرأة بدافع اقتصادي يعتبر من أكبر المحفّزات لها وهذا ما تشير إليه أغلب الدراسات الميدانية فهي: "**حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتِها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليها في معيشتها** "([1]).

3 -الدوافع الاجتماعية.

يعتبر ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة خاصة بالتعليم العالي أحد العوامل الأساسية في تغير الاتجاهات الاجتماعية تجاه عمل المرأة خاصة أن المستوى التعليمي العالي الذي يعتبر محفزا لها مما يزيد من فرص الفتاة في الرغبة في العمل كذلك، " بحيث تشعر المرأة العاملة بأن العمل يمكّنها من زيادة ثقافتها نتيجة للتعامل مع الزملاء في العمل والرغبة في تعلم مهارة "([2])، وسنعرض العوامل الاجتماعية التي تدفع بالمرأة للعمل بالتفصيل:

([1])- عباس، محمود عوض ورشاد، صالح الدمنهوري(2003) .**علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د ط، ص436.

([2])- مصطفى، عوفي (2003)." **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري ، قسنطينة،ص144.

أ- ارتفاع مستوى تعليم المرأة.

يعد تعليم الفتاة ووصولها إلى أعلى المراتب العلمية عاملا اجتماعيا ومحفّزا ساعد الفتاة على الدخول لسوق العمل بغرض تأمين فرصة عمل لنفسها من جهة، ومن جهة أخرى أصبح التعليم والعمل لدى المرأة مرتبطين، وتكاد تكون مسلّمة حيث أثبتت دراسات ميدانية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة كلما كانت لها إسهامات في سوق العمل أكبر، وهذا أكبر دافع للفتاة المتعلمة تعليما عاليا من خلال سعيها إلى استثمار المؤهل الدراسي وتوظيف الرصيد المتحصل عليه بالشهادة في ميدان العمل، وبالتالي نرى أنّ سنوات الدراسة التي تستنفذ من الفتاة الكثير من الوقت والجهد والمال تشكل دوافع كافية لدى الفتيات المتعلمات وتشجعهن على العمل باعتباره أولوية من أولوياتهن بعد التخرج.

ب- تأخر سن زواج الفتاة والسعي وراء فرص الزواج.

يشهد المجتمع الجزائري تغيرات على أصعدة كثيرة اجتماعية، اقتصادية وثقافية واجتماعية... فعلى صعيد الزواج والعمل أصبح الشباب اليوم يتجه لتفضيل الزواج من امرأة عاملة بسبب الظروف الاقتصادية (البطالة، عدم القدرة الشرائية ضعف الراتب...) وهوما جعل من عملية الزواج اليوم تطغى عليها- البراغماتية- أي الجانب النفعي في هذا الاتجاه من الجنسين إذ نجد البعض من الفتيات اللاتي تأخرن عن سن الزواج بسبب التعليم أو لأسباب أخرى ترى في العمل العامل والظرف المناسب الذي يحسّن فرصها في الزواج من شاب يرغب الارتباط بفتاة عاملة، خاصة إذا كان راتبها معتبرا مقارنة براتب الشاب المتقدّم لخطبتها، ومن جهة أخرى تعتقد بعضهنّ أنه لا توجد ضمانات لمستقبلهن عند عدم توفر فرص الزواج خاصة في سنّ الأربعين سوى أن تضمن لنفسها عملا ثابتا تؤمّن به حاجاتها دون الاعتماد على أحد من جهة، ومن جهة أخرى فهو بمثابة حصانة وصمّام أمان لتحقيق مستقبلها الزواجي.

ج- تحقيق مكانة اجتماعية.

تعد نظرة المجتمع (من فئة الرجال) الرافضة لعمل المرأة من الأسباب التي تدفع بالكثيرات إلى تحدي الرأي القائل أن مهمّة المرأة محصورة في التنظيف والطبخ والغسل والإنجاب وتربية الأطفال...، وعليه أصبح البعض من النساء خاصة المتعلمات تعليما عاليا هاجسهن الوحيد هو كسر هذه القيود والفروق الاجتماعية بينها وبين الرجل.

ومن الناحية الاجتماعية فإنّ الإنسان دائما يسعى إلى تحقيق ذاته وتحقيق وجوده وانتمائه الاجتماعي، فالمرأة عنصر من المجتمع تسعى بشكل طبيعي وفطري إلى العمل من أجل أن تحقق لنفسها مكانة اجتماعية. وهذا ما أكّدته دراسات في عمل المرأة أنّ المكانة الاجتماعية التي يوفرها العمل تعد من بين أهم الدوافع لخروج المرأة إلى العمل بالرغم من وجود الدافع الاقتصادي وهو أولى الأولويات.

4 - الدافع القانوني.

إن توفر أرضية قانونية للمرأة العاملة والتي تحدد ساعات العمل، كما توفر لها خدمات ضرورية وحوافز كثيرة ما يدفعها للمشاركة في سوق العمل وبشكل واسع، هذا التغير صاحبه تغير نظرة بعض المجتمعات التقليدية لعمل المرأة، خاصة بعدما كفلت القوانين حق المرأة في العمل مع الرجل، والأجر،ومنحها إجازة الأمومة مع تسخير دور الحضانة ، إضافة إلى منحة التقاعد ...

على ضوء هذه الدوافع للعمل وبإجماع الكثير حول حقيقة مفادها أن المرأة دخلت ميدان العمل في ظل التغيرات التكنولوجية والسياسية والثقافية التي طرأت على المجتمعات، إلا أنه تضاف إلى هذه التغيرات دوافع داخلية وأخرى خارجية لعمل المرأة وهذا يعود إلى التركيبة الاجتماعية وإلى الخلفية الإيديولوجية الظروف التي تعيشها كل امرأة، وأهم هذه الدوافع التي نمّ استقرائها من واقع المجتمع الجزائري هي:

1- تحقيق الذات من خلال السعي إلى تحقيق طموحات المرأة العلمية من خلال العمل.

2- البحث عن مكانة اجتماعية من خلال الجهد الوظيفي الذي تقدّمه المرأة بأنواعه.

3-الإحساس بالمسؤولية والانفراد بالقرارات أهمها قرار الزواج.

4- الإحساس بالدور الاجتماعي من خلال ما تحققه من مكاسب للمجتمع باعتبارها عنصرا فعّالا فيه ولا يمكن الاستغناء عنه.

المبحث الثالث: آثار عمل المرأة.

أولا_ الآثار الإيجابية لعمل المرأة.

1-الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ذاتها.

من أهم الآثار الإيجابية لعمل المرأة كثيرة فعلى الصعيد الشخصي يمكن لها أن تحقق مكاسب كثيرة كالاستقلال الاقتصادي والشعور بالاستقرار نسبيا بحكم قدرتها على إعالة نفسها بنفسها، كما يساعدها العمل على اتخاذ القرارات الفردية والشعور بالرضا عن الذات، ويمكن عرض هذه الآثار بشكل موجز.

أ-الشعور بالاستقرار :

تشعر المرأة العاملة بالاستقرار على اعتبار أن الراتب يساعدها على سد الكثير من حاجيتها الأساسية وكذلك شعورها بالقيمة وأنها بغنى عن حاجة الآخرين، كما يخفّف استقلالها المادي إحساسها بالتبعية، ويمثل أيضا حصانة لها من الانحراف خاصة إذا كانت تعيش ظروفا قاسية قد تدفعها إلى سلوكات غير سوية ومنحرفة.

ب-المشاركة في اتخاذ القرارات :

من الآثار الإيجابية لعمل المرأة على الصعيد الشخصي أنه يساعدها على اتخاذ القرارات مقارنة بالفتاة غير العاملة، باعتبار أن مستواها التعليمي والعمل هما اللذين يحققان لها جزءاً من المشاركة في القرارات داخل الأسرة المتعلقة بها، وأهم هذه القرارات :

هو قرار الزواج، فالمرأة المتعلمة والعاملة تمتلك الحرية في قراراتها أكثر من الفتاة غير العاملة، كما أنها تشارك أفراد الأسرة في القرارات التي تتعلق بها وبأسرتها أيضا.

2- الآثار الإيجابية لعمل المرأة على الأسرة.

يعتبر تحسين الوضع المادي من الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أسرتها أيضا فالعمل يجعلها قادرة على الإنفاق على والديها وتحسين دخل الأسرة، لكن هذه الوضعية في المجتمع الجزائري تبقى نسبية نظرا لظروف معينة كوفاة الأب أو مرضه أو عجزه أو البطالة، بالمقابل فإنّ عدم وجود معيل للأسرة فقط هو من يدفع بالفتاة أن تنفق على أسرتها عكس ما نجده في الدول الأوروبية أن الأب غير مكلف بالإنفاق على ابنته إذا بلغت سن 18 سنة ولابدّ في هذه السن أن يكون لها دخل خاص بها.

3-الآثار الإيجابية لعمل المرأة على المجتمع:

إنّ خروج المرأة يفيد المجتمع ويزيد من إنتاجياته فهي نصف المجتمع، فمثلما أنّ العمل هو صيانة للرجل من الوقوع في الكثير من الانحرافات وكما أنّ البطالة تجعله عالة على الآخرين وتؤثّر سلبا عليه، فالمرأة هي كذلك قد تؤدي بها البطالة والتي تؤدي إلى والحاجة قد تؤدي بها إلى الانحرافات.

ثانيا: الآثار السلبية لعمل المرأة.

1_الآثار السلبية على المرأة ذاتها.

أ-الآثار الفيزيولوجية.

من أهمّ مظاهر تأثير العمل على المرأة هو شعورها المستمر بالتعب والإرهاق فعملها لا ينتهي بمجرد دخولها إلى المنزل، وإنّما ثمة أعمال ووظائف منزلية تقوم بها خاصة في ظل ظروف اجتماعية وأسرية (كفقدان أحد الوالدين أو مرضهما ..) تجد الفتاة نفسها هي المعيل لأسرتها ماديا، والمسئولة من حيث دورها داخل أسرتها، وهذا ما يؤثر عليها سلبا من الناحية الصحية.

ب- الآثار النفسية .

تظهر على المرأة العاملة إضافة إلى الآثار الفيزيولوجية الآثار النفسية كالخوف والقلق اللذين أصبحا يشكّلان سمات المرأة العاملة حيث تتعدد لديها الأدوار بحيث تكون دائمة التوتر خاصة إذا لم تستطع التوفيق والموازنة في الأدوار (في العمل وداخل الأسرة). وهذا ما يفقدها الاستقرار النفسي، يضاف إلى هذا الخوف من مستقبلها الزواجي وأن فرص الزواج بدأت تتراجع خاصة مع تقدّم سنها، فضلا عن التوتر الذي تعيشه في الوسط المهني والصراع حول إمكانية توفيقها في مسارها المهني، فتعيش حالة من الاكتئاب عند فشلها المهني، ومن جهة أخرى فإنّ اهتمامها بالعمل وضغوط الأسرة يجعلاها بمنأى عن الاهتمام بصحتها ومظهرها الخارجي .

ج - الآثار الاجتماعية.

و التي تعتبر من أعظم الآثار التي تعاني منها المرأة العاملة وهي حصيلة تراكمات للآثار المتراكمة عن عمل المرأة على رأسها حرية اتخاذ القرارات واستقلالها المادي عن أسرتها ما يجعل الكثيرات منهن يعتقدن أنّهن في غنى عن الرجل فيعزفن عن الزواج وقد يكون هذا العزوف بشكل مؤقت لاعتقاد بعضهنّ أن العمل يمكن أن يحقق لهن ضمانات ويضمن لهن مستقبلا مع زوج مناسب، لكن هذه الفتاة عند عزوفها عن الزواج- مؤقتا – فإنّها تفقد كثيرا من الفرص إلى أن تصل لسنّ غير مطلوبة من طرف الرجل (في سن الأربعين)، وإمّا أن يكون عزوفا تاما وهذا خوفا من فقدان منصبها وخوفا على مؤهلها العلمي الذي تعتبره استثمارا سيندثر بمجرد ارتباطها الزواجي وهي لا تملك ضمانات مع الرجل حسب اعتقاد البعض من الفتيات العاملات.

خـلاصـة.

يعدّ تعليم المرأة مكسبا تدر من خلاله عوائد كثيرة ولعل أبرزها هو حصولها على وظيفة لائقة ودخل جيّد في سوق العمل والمساهمة في بناء المجتمع وتشييد الوطن. وقد تغيرت نظرة المجتمع للمرأة العاملة، فقد جاء في دستور 1976 م المادة 39 منه ما يلي :" كل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ويلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالسن أو الحرفة أو العرق "([1]).

كما جاء في المادة 81 من الدستور :" على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي للتنمية الوطنية .."([2])، وهذا ما جسّد وكرّس مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة حتى يشاركا مشاركة فعالة في تشييد الوطن والنهوض به، وهذا ما جسده خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للنساء بمناسبة العيد العالمي للمرأة : يوم 08 مارس 2014 بقوله :" **تغيير المواقف أمر بالغ الأهمية من أجل النهوض بالمرأة، وكل عمل رمزي يجب استغلاله، لأن المساواة النظرية يجب أن ترافقها مساواة فعلية، فهي وحدها مرشحة لمنحها طابع لا رجعة فيه... وبصفة ثابتة حريصين على مبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء نكرسه في نصوصنا، في سياستنا، في أفعالنا** ."([3])

وعليه نخلص إلى القول أنّ التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة مع بداية الألفية الثالثة والتي ساهمت إلى حدّ كبير في تحديد مجالات عمل المرأة وفي دوافعها دون تمييز بينها وبين الرجل والذي أثّر بشكل كبير على مستقبلها الزواجي.

([1])- الدستور الجزائري (1976).

([2])- المرجع السابق-

([3])- خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمرأة : 08 مارس 2014 ، التلفزة الجزائرية A 3 ،على الساعة21 سا.

الـفـصـل الـســادس

مـقـاربـة سـوسـيولـوجيـة لـظـاهـرة الـعـنـوسـة

تـمـهـيـد

المبحث الأول: مـدخـل مـفـاهـيـمـي لـلـعـنـوسـة

المبحث الثاني : المرجعية التاريخية لظاهرة العنوسة في المجتمعات الانسانية

المبحث الثالث : عـوامـل الـعـنـوسـة و مـظـاهــرهـا

المبحث الرابع: آثــار الـعـنـوسـة والحـلـول المقـتـرحـة لهـا

خـــلاصـــة

الفصل السادس: مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنوسة.

تمهيد.

تعتبر العنوسة ظاهرة اجتماعية جد خطيرة فهي لم تستثن البلدان العربية فحسب بل حتى البلدان الغربية تعاني من هذه الظاهرة، حيث تسعى لإيجاد حلولا سريعة لها خاصة وأنّها في تزايد مستمر، والمجتمع الجزائري أيضا يشهد انتشارا مذهلا لهذه الظاهرة التي تعتبر مرحلة يأس من الزواج لدى الكثير من النساء اللاتي بلغن الأربعين سنة، وباعتبار موضوع بحثنا ينصبّ على موضوع العنوسة فقد خصصنا هذا الفصل المتعلّق بالمقاربة السوسيولوجية لواقع العنوسة في المجتمع الجزائري بغرض تحديد مفهومها، أسبابها مظاهرها وعرض أهم الحلول العملية المقترحة للحد منها،وسنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعنوسة.

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية لظاهرة العنوسة في المجتمعات الانسانية.

المبحث الثالث: عوامل العنوسة ومظاهره.

المبحث الرابع: آثار العنوسة والحلول المقترحة لها.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعنوسة. (سن الأربعين)

أولا _المفهوم اللغوي.

العنوسة باللغة الانجليزية "**Old Maid** " أو"**Spinster** «، وباللغة الفرنسية " **Célibat Féminin Le**"

أ- **المفهوم اللغوي:** ورد في القاموس المحيط أن "العانس هي البنت التي لم تتزوج والرجل الذي لم يتزوج، ويقال عنست الجارية أي طال مكوثها عند أهلها بعد إدراكها (بلوغها) حتى خرجت من عداد الأبكار ولم تتزوج قطّ "([1]).

ثانيا_ المفاهيم المقاربة للعنوسة.

من منطلق دراستنا لظاهرة العنوسة فقد حدّدنا عينة الدراسة من الفئة العمرية ذات الأربعين سنة ومن وجهة نظرنا لعدة اعتبارات اجتماعية على رأسها التحديد الاجتماعي لمتوسط سن الزواج لدى الفتاة في المجتمع الجزائري الذي ارتفع إلى سن التاسعة والعشرين (29)، فمن الناحية اللغوية يطلق على سن الأربعين مرحلة وسط العمر (منتصف العمر) والعديد من التسميات، منها مرحلة الرشد الأوسط، أو منتصف العمر مرحلة بلوغ الأشدّ، والتي تبدأ على الأرجح في سن الأربعين، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"**أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك** "([2]).

فالأشدّ لغة: هو كمال العقل وكمال القوة والتمييز، وهو ما بين الثلاثين والأربعين.لقوله تعالى: { **وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا** } الآية 13- سورة القصص.

وقوله جل جلاله: {**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**} الآية 6 – سورة النساء .

([1])- المعلم، بطرس البستاني(1998). **قاموس محيط المحيط**، بيروت: مكتبة لبنان، ص637.

([2]) – أحمد، بن علي بن حجر- مرجع سابق- ص 75.

فكلمة أشدّ : تعني النمو في الجسد وانتهاء مرحلة الطفولة وكلمة الرشد تعني النمو في العقل وصلاح العيش، وقد أجمع المفسرون في تحديد حد أدنى للأشد الذي يتراوح بين 18 إلى 30 سنة، وحد أقصى ينهي حياة الشباب وهي 64 سنة، وبالنسبة للنساء ففي سن 45 سنة نجد معظم النساء تصلن إلى ما يسمى بمرحلة سن اليأس وتسمى بهذه التسمية نسبة إلى يأس المرأة من المحيض.

وقد ورد في القرآن الكريم الحديث عن هذه الفترة بقوله تعالى : { **وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ**} آية 3 – سورة الطلاق.

وما هو معروف من الناحية الطبية أنّ الخصوبة تقل في أواخر الثلاثينيات (30) وتقترب من الصفر إذا بلغت سن الخمسين، لكن توجد من النساء من حملت في الخمسين سنة (بعد سن اليأس)، لذلك فإنّ السن الأقصى للحمل لم يحدد طبا ولا شرعا ولا قانونا وهذا ما أخبرنا به القرآن الكريم عن امرأتي زكرياء وإبراهيم عليهما السلام اللتين أنجبتا وهما عجوزان .قال الله تعالى في سارة زوجة إبراهيم : { **وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ قَالَتْ يَاوَيْلَتَى آَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ** } الآية 71–72 سورة هود.

تعتبر مرحلة سن اليأس بالنسبة للمرأة مرحلة تغير جسماني جدّ أساسي، ولا يمكن لأحد التكهّن بسن انقطاع الدورة الشهرية .وهناك الكثير من الدارسين في الطب وعلم النفس وعلم الاجتماع يرفضون تسمية هذه المرحلة بمرحلة سن اليأس لأن كلمة – يأس – تثير القنوط والتشاؤم من الحياة لذلك يفضل البعض تسميتها بمرحلة انقطاع الدورة الشهرية.

كما تؤثّر عوامل في تبكير انقطاع الدورة الشهرية أو تأخيرها نذكر أهمها:

***التدخين:** لانّ عامل التدخين ينقص من نشاط المبيضين فتقلّ نسبة هرمون الأستروجين التي ينتجها، وبالتالي تنقطع الدورة .

***التعرض للإشعاع:** إن التعرّض المتكرر والمفرط للإشعاعات يضعف وظيفة المبيضين مما يؤدي إلى انقطاع الدورة الشهرية.

***الوراثة:** للوراثة أثر في تحديد سن اليأس لدى النساء، كما توجد علاقة بين البلوغ وسن اليأس وسن الخصوبة لدى الأم وابنتها.

أما فيما يخص التغيرات الفيزيولوجية (العضوية) في السن الأربعين فنذكر:

* **التغيرات الجلدية:** يبدأ في سن اليأس ظهور التجاعيد وتتناقص مرونة الجلد مع تقدم السن، كما يبدأ الشعر في التساقط ويتغير لونه تدريجيا ويمهّد لظهور الشيب، وهذا ما يزعج المرأة ويقلقها ويترك آثارا نفسية عليها لأنها دلائل ومؤشرات على تقدم سنها والذي يؤثر سلبا على مظهرها الجمالي.

***التغيرات في الجهاز العضلي:** يؤكد الأطباء المختصون أنه عند تقدم السن يصاب الفرد بما يسمى " بترقق العظام " بحيث تصبح معرضة للكسور، كما تتعرض المفاصل للالتهاب وهو ما يعرف " بالروماتيزم "، كما تنقص مرونة العضلات مما يؤثر على قوة المرأة وجهدها والذي يؤثر على حيويتها.

***التغيرات في الجهاز التناسلي:** يرى المختصون في التوليد أن أعضاء المرأة التناسلية تضمر أي تضعف تدريجيا مع تقدّم سنها حتى سن انقطاع الحيض (سن اليأس) كما يترهّل وتتوقف على إنتاج الهرمونات والبويضات، كما أن غشاء الرحم يتوقف عن النمو ويفقد القدرة على حمل الجنين.

***التغيرات على الجهاز العصبي:** تطرأ تغيرات على مستوى المخ، عند تقدم السن حيث تبدأ الأوعية الدموية بالتصلب مما يؤثر على خلايا المخ وشبكة الألياف العصبية كما أن معدل استهلاك المخ للأوكسجين ينقص تدريجيا، حيث تضعف أنسجة المخ، كل هذه التغيرات تؤثر على أداء المخ لوظائفه على رأسها حدوث تراجع في حواس الإنسان المختلفة أهمها حاسة السمع والرؤيا.

إضافة إلى تحديد مفهوم العنوسة من وجهة نظرنا هناك اتجاهات أخرى تناولت تحديد هذا المفهوم نعرضها كالتالي:

1-التحديد النفسي للعنوسة:

ترى بعض الدراسات" أن مصطلح العنوسة يطلق على الفتاة التي فاتها قطار الزواج، والذي تحكمه عدة معايير اجتماعية من بينها مرحلة عمرية معينة، فالتي تتجاوزها تكون بذلك عانسا "([1])، وتشير دراسة أجريت بدولة قطر حول أسباب ظاهرة العنوسة في المجتمع الخليجي إلى هذا الرأي :"... فكيف باللاتي تنازلن عن حقّهن في الزواج لرعاية أسرة لأب عاجز أو متوفى، فهل نسحقهنّ نفسيا واجتماعيا ونكافئهنّ بالعنوسة "([2]) وحسب هذه الدراسة ترى أن **مصطلح العنوسة** تعبير مستجلب له جذور تاريخية واجتماعية أريد منه تعجيل زواج المرأة حتى لا تلصق بها تهم تخل بالأخلاق والشرف .

كما جاء في هذه الدراسة أن المجتمعات المدنية تمرّ بتغيرات جذرية في نسيجها الاجتماعي خلال تواتر العقود الزمنية المختلفة عليها، فكيف لنا في القرن الواحد والعشرين ونحن مازلنا نسمي بناتنا بالعانسات! لنقتل فيهنّ إحساس " الأنثى " الفطري ونساهم في زرع رواسب القلق الذي من الممكن أن يتطور إلى حالة مرضية عند بعضهن خوفا من شبح العنوسة.

2_ التحديد الاجتماعي للعنوسة:

أما من الناحية الاجتماعية ترى الدكتورة عزة كريم رئيسة وحدة الأسرة بالمركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية بمصر: "أن العنوسة مصطلح اجتماعي وليس لفظا علميا وبالتالي فهو متغير يتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتطور الزمني للمجتمع "([3]). وبالتالي نرى أنّ ظاهرة العنوسة تتحدد أسبابها وانعكاساتها وفق الظروف

([1])- ندوة **العنوسة وآثارها على المجتمع**.الجزء الثاني، الموقع الالكتروني:- منتدى عربيات-.www.lakii.com تاريخ التصفح : 23_05_2116.

([2])- المرجع السابق-.

([3])- المرجع السابق -.

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع، وأيضا من خلال نظرة كل مجتمع لهذه الظاهرة.

3_ التحديد الديني للعنوسة:

أما من الناحية الدينية، يرى الشيخ منصور صالح المنهالي رئيس قسم الوعظ والإرشاد بالإمارات العربية :" أن مصطلح العنوسة هو أحد المصطلحات المستحدثة التي دخلت على المجتمع العربي، مشيرا إلى عدم وجود سن معينة يصلح فيها الزواج للمرأة أو لا يصلح من الناحية الشرعية، لأنّ الدين الإسلامي لم يحدد سنا معينا، حيث تزوج الرسول صلى الله عليه وسلم من امرأة تكبره بخمسة عشر عاما مؤكدا أن السن ليست المعيار الأساسي للزواج، ولم يخبر عنه الرسول ﷺ في حديثه عن مقاييس اختيار الرجل للمرأة لقوله : **(تنكح المرأة لأربع لدينها ومالها، وجمالها وحسبها فاظفر بذات الدين تربت يداك)** ([1])، **ولم يذكر السن في الحديث.**

ويرى الشيخ المنهالي أن تحديد سن معينة للزواج أمر مرفوض من الناحية الشرعية وقد جاء إلى المجتمع الإسلامي نتيجة للانفتاح على المجتمعات غير المتوازنة والتي أصبحت تنظر لأي قضية بلغة الأرقام في العمر والمال، موضحا بأن بروز هذه الظاهرة في المجتمع جاء نتيجة لعدد من العوامل المتعلقة بارتفاع المهور وتكاليف الزواج، وعزوف أولياء الأمور عن تزويج بناتهم للرجل الكفء والتعذر بأعذار عرقية وعرفية.

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الرؤى الثلاثة (النفسية، الاجتماعية، والدينية) حول أصل مصطلح العنوسة أنّها تتفق كلّها باعتبارها ظاهرة اجتماعية ولدت من صلب المجتمع وساهمت في انتشارها الظروف الأسرية والاقتصادية والاجتماعية، هذا يعني أن ظاهرة العنوسة ظاهرة إجبارية فرضت على الفتيات بحكم الظروف المذكورة سالفا فهل

([1])– المرجع السابق–.

توجد عنوسة اختيارية؟، هذا ما نحاول دراسته حول الأسباب الأخرى وراء تفاقم ظاهرة العنوسة.

ثالثا_ اتجاهات العنوسة

1-الاتجاه الديني:

لم تتطرق الأديان السماوية إلى العنوسة بشكل مباشر، ولكن جميعها حثّت على الزواج وعلى تكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، ففي الديانة الإسلامية تشجيع واضح على الزواج والإنجاب لقوله سبحانه وتعالى : {**هو الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**} آية 188 سورة الأعراف.

و قوله جلّ جلاله: { **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** }الآية 21 سورة الروم.

ومن الأحاديث النبوية التي حثّت على الزواج قوله صلى الله عليه وسلّم **-:** { **يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء**} رواه البخاري ومسلم .([1]) .

من خلال هذه الاستدلالات من القرآن والسنة يتبيّن جليا موقف الإسلام بالتشجيع على الزواج والإنجاب والتكاثر والخطاب موجه للجميع.

أما عند المسيحية فهي تشجّع كذلك على الزواج ففيما جاء عن المسيح دعوة صريحة إلى الزواج حيث يقول:"فلتكن لكل واحد امرأته، وليكن لكل واحدة زوجها "([2]) ففي الديانة المسيحية تشجيع على الزواج من جهة ودعوة إلى الارتباط بالكنيسة والتفرغ للعبادة وخدمة الرب من جهة أخرى، حيث كانت كل عائلة تقدم أحد أولادها للكنيسة، وقد

([1]) – محمد، الصالح الصديق(1999).**نظام الأسرة في الإسلام**، الجزائر:دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع،ص28.

([2]) – تشوار، جيلالي(2001). **الزواج والطلاق تجاه الاكتشافات الحديثة للعلوم الطبية و البيولوجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص134.

تطرق بولس إلى موضوع الرهبنة والعفة بقوله: "فإنّني أودّ لو يكون جميع الناس مثلي لكن كل أحد له من الله موهبة تخصّه، فبعضهم هكذا وبعضهم هكذا " ([1]).

هذا ما يدل على أن الديانة المسيحية لم تشجع صراحة على عدم الزواج ولكنها تركت الحرية الشخصية للفرد خاصة إذا كان عدم الزواج من أجل التفرغ إلى الأمور الدينية لأن الإنسان من منظور مسيحي لا يستطيع أن يكون للرب وللجسد في آن واحد لكن هذه الرهبنة بعدم الإقبال على الزواج لدى البلدان المسيحية نتجت عنها فضائح بين رجال الكنيسة حول العلاقات الجنسية السرية وانتشار الزنا، وهذا يدلّ على أن الزواج عملية فطرية لا يمكن لأي من البشر تجاهلها أو تجاوزها.

2-الاتجاه النفسي:

يطرح محمد حسن غانم أستاذ علم النفس بجامعة حلوان ([2]) رؤيته حول العنوسة مؤكدا أنها تمثّل ظاهرة خطيرة في المجتمعات النامية والعربية تحديدا، حيث يمثّل الزواج سترة للبنت وحفظا لكرامتها وكرامة أسرتها، وأن تقدّم الفتاة في السن وعدم زواجها قد يثير العديد من الأقاويل التي تمس بسمعة الفتاة وسمعة الأسرة مثل: الطفلة بارت أو غير صالحة للزواج ....الخ وبعض الأسر قد تلجأ للعرّافين والدجّالين خاصة في المناطق الريفية ظنّا منها أن البنت مسحورة وهذا ما يحول دون زواجها .

و في هذا الشأن يحلل محمد حسن غانم اتجاهات ومواقف أفراد أسرة فتاة تقدّم بها العمر دون زواج من حيث مشاعرهم تجاهها مشيرا إلى أن الفتاة العانس باعتبارها صاحبة المشكلة تشعر بالدونية وبأنها أقل من الأخريات، وتصرخ بداخلها نداءات الأنوثة والأمومة،مما قد يدخلها في دوامة من القلق والاكتئاب واليأس والتشاؤم من الحياة وقد تغلو دينيا وتمارس دور المفتي في التحليل والتحريم، أوقد تلجأ إلى السلوك المتطرّف بأن تقيم

([1]) – تشوار، جيلالي.– المرجع السابق– ص 135.

([2]) ـ ندولة حول العنوسة و آثارها في المجتمع ـ مرجع سابق.

علاقات جنسية سرية عابرة، أو قد تلجأ إلى ما يسمى بالزواج العرفي أو السري لكي تشبع رغباتها الجنسية، إلاّ أنّها تبقى محرومة من الأمومة والإحساس بالأمان .

أما الأب فقد ينساق وراء زوجته في عرض ابنته بطرق غير مباشرة على بعض زملاءه أو أبنائهم وإذا فشل في ذلك فإنّه قد يلجأ إلى أساليب لا شعورية تخفف عنه بأن يبلغ الآخرين بأن ابنته قد تقدم إليها الكثيرون ولكنه رفض أو رفضت لأسباب متعددة وقد يتعايش مع هذا الكذب حتى يعتقد بأن ما يرويه من أكاذيب هو واقع مما يقوده إلى الكثير من الاضطرابات، وقد يلجأ الأب إلى ثلاثة أساليب : إما التغاضي عن هذه المشكلة وكأنها لم تكن وردّها إلى عبارة " القسمة أو النصيب أو المكتوب "، وإما إلى التشدد في تعامله مع ابنته وتشديد الرقابة عليها لأنه لا شعوريا يظن أن في ابنته شيئا ما خطأ يجعل الآخرين ينفرون منها، وإما إلى ترك الحبل على الغارب بدعوى أن كثرة خروج البنت ورؤية الآخرين لها يوفّر لها فرصا أكثر للتقدم لخطبتها.

أما الأم فإنها تعيش هذه المشكلة بكامل طاقاتها وعصبيتها وقلقها واكتئابها لأنها كأم تشعر بعمق أحاسيس ابنتها وتعيش على حلم أن ترى ابنتها في بيتها الزوجية وترى أحفادها، ولذا قد تنتاب الأم حالات من الاكتئاب وقد تلجأ إلى السحرة والدجّالين لإيجاد حل لابنتها.

3-الاتجاه الاجتماعي:

تسجل ظاهرة العنوسة في أغلب البلدان العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا نسبة كبيرة مقارنة بنسبة عزوبة الرجال، فلماذا هذا الفارق وما هو السبب الذي يدفع بالمرأة بأن تضحي بأمومتها ولا ترضى بالزواج؟ هل السبب بأن المرأة أكثر قدرة من الرجل على العيش مستقلة ووحيدة؟ أم هي أكثر قدرة على مجابهة المجتمع؟

فبالرغم من أن كلمة " عانس " تطلق لغويا على الجنسين، إلا أن المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا تختلف نظرتهم إلى كل من الرجل والمرأة لظاهرة العنوسة، حيث يستطيع الرجل في نظر المجتمع اجتياز مرحلة العنوسة في أية

لحظة من خلال اختياره لأية فتاة حسب المواصفات التي يرغب فيها والسن التي يريدها بعدما يفقد من يقوم بخدمته من أم أو أخت، أو ملّ حياة اللهو وبدأ يفكر في تكوين أسرة،إضافة إلى الإعلام العربي بصفة عامة والإعلام الجزائري الذي يظهر الفتاة العانس بمظهر يثير الشفقة، فهي إما عالة على الآخرين أو أنّها قبيحة لا تصلح للزواج أو غيورة من الفتيات المتزوجات، بالمقابل تظهر بعض الأفلام الفتاة العانس" مسترجلة " لا تعتني بمظهرها أو لباسها وتتصرف بما لا يناسب أنوثتها، أو أنها متمردة على المجتمع .

المبحث الثاني: المرجعية التاريخية لظاهرة العنوسة في المجتمعات الإنسانية.

عرفت العنوسة منذ القدم في المجتمعات الإنسانية مثلما عرفتها المجتمعات الحديثة لكن الاختلاف الوارد هو من حيث طبيعة تواجدها ومن حيث حدّة انتشارها وفق قيم وثقافات موروثة سادت المجتمعات سواء تجاه عملية الزواج أو تجاه ظاهرة العنوسة من جهة ومن حيث الأسباب المساهمة في ظهورها من جهة أخرى واختلاف تلك الأسباب من مجتمع لأخر، فمن ناحية الاتجاه العقدي (الخرافي) فقد كانت ظاهرة العزوبة أو العنوسة قائمة على اعتقاد مفاده أن المعاشرة الزوجية بمثابة دنس وأن الطهارة تكون بالابتعاد عن النساء، وهذا الاعتقاد كان سائدا لدى الجماعات البدائية، عند السحرة الذين لهم صلة بقوى خفية، ولا تستجيب هذه القوى إلا للأطهار من الدنس حسب اعتقادهم وبظهور المدنية ارتقى الفكر الديني وتراجع الفكر الكنسي الخرافي حيث تغيّرت القوى الخارقة إلى آلهة وأصبح السحرة يمثلون الكهنة.وسنعرض ظاهرة العنوسة عبر مختلف الدول الغربية منها والعربية:

أولا_ العنوسة في المجتمعات الغربية.

في البيرو كان هناك من العذارى من تنذر نفسها لإله الشمس حيث تعتزل الناس حتى الممات. أما عند الهنود البوذيون، فالعزوبة تفرض على الكهّان حيث ترى البوذية أن اللذة الجنسية لا تتآلف مع القداسة.أما عند قدامى اليونان تظل الكاهنات دون زواج والفتاة التي تشرف على خدمة المعبد فتاة عذراء يحرم عليها الزواج. وعند الرومان فقد كانت تفرض العزوبة على كاهنات عبدة النار المقدّسة ولا يسمح لهن بمغادرة المعبد إلا بعد ثلاثين سنة. هذه نماذج عن حال العزوبة التي كانت مفروضة على القسّيسين والرهبان ومع التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية قامت بعض الأمم والثقافات القديمة بمحاربة العزوبة، والحثّ على الزواج، فالصينيون مثلا يعتبرون من المصائب الكبرى أن يموت الرجل من مجتمعهم دون زواج ومن غير أن يترك ذرية، أما في إيطاليا فرضت ضرائب على الأشخاص بين 25 و65 سنة دون زواج، أما في كندا فقد فرضت ضريبة لكل عازب لم يتزوج، أمّا في بلجيكا ومن أجل محاربة العزوبة أقامت سوقا سمي سوق الزواج يجتمع به جميع القرى المجاورة من أجل التعارف وإتمام الزواج.

ثانيا_ العنوسة في المجتمعات العربية.

عند العرب قبل الإسلام كانت قبيلة قريش إذا بلغت الفتاة سن الزواج أخرجوها سافرة في اللباس لعرضها على أعين الخاطبين، وتبقى بعدها حبيسة في بيتها لا تخرج إلا إلى بيت من تزوّجها.

أما في الإسلام فقد رغَب الدين الإسلامي في الزواج ووضع له أحكاما وأصولا ومن الأحاديث التي تحث على الزواج ومنها قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "**يا**

معشر الشباب من استطاع منكم بالباءة فليتزوج، فإنه أغضّ للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم، فإنّ الصوم له وجاء " رواه الترمذي ([1]).

ثالثا_ قراءة إحصائية وسوسيولوجية لظاهرة العنوسة.

1/ العنوسة في المجتمعات الغربية.

في الدول الغربية تطلق كلمة عانس باللغة الانجليزية بعبارة:"OLD MAID" أو SPINSTER" والتي تعتبر شتيمة للفتاة في المجتمع الغربي.

أ-فرنسا: أكّد تقرير المعهد الفرنسي للإحصاء تراجع نسب الزواج بين الفرنسيين وكانت النسبة قد سجلت انخفاضا عام 2002، حيث تدنّت بمقدار 3 % وارتفعت نسب رفض الزواج في الثلث الأول من 2002 حيث بلغ 7 %، كما أن نسبة 50 % من الزيجات التي تمت عام 2002 كانت غير فرنسية خالصة، وإنما كانت زيجات مختلطة أغلبها لرجال من شمال إفريقيا (تونس، المغرب، الجزائر) ولم تمثل نسب زواج الفرنسيين من أوربيين أكثر من 25 % من مجموع الزيجات ([2]).

ب-كندا: تشير الأرقام الإحصائية حول ظاهرة العنوسة إلى وجود أربعة ملايين امرأة عزباء، وهو الوصف الذي تفضله المرأة الكندية غير المتزوجة عن وصف العانس. والمرأة الكندية حسبما جاء في الدراسة أنها تعيش بإرادتها وهي لا ترغب في الارتباط برجل داخل إطار علاقة الزواج المتعارف عليها، حيث ترى الحياة دون زواج أكثر إثارة واستقلالية وأكثر حرية ([3]).

نستخلص أن ظاهرة العنوسة لا تخص مجتمعا عن آخر، وإنما هي ظاهرة عالمية وفي انتشار واسع لدى جميع المجتمعات العربية والغربية، وبالرغم من تمتّع الشباب

([1]) تقي الدين، ابن دقيق العيد(1995). **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، بيروت: دار الجيل، ص552.

([2])-" **الحل العلمي لمشكلة العنوسة** "الموقع الالكتروني:balagh.Com @. Info. تاريخ التصفح:02-01-2016.

([3]) – المرجع السابق –

بالحرية المطلقة في العالم الغربي إلا أن ظاهرة العنوسة أو العزوبة عند الشباب تشكلان أكبر الأزمات الاجتماعية بهذه المجتمعات، حيث تهدد المجتمع ككل.

2/ العنوسة في المجتمعات العربية:

تشير الدراسات إلى وجود 15 مليون فتاة عانس عربية وأن أكثرهن مثقفات وصاحبات شهادات عالية ([1]). وسنعرض في الجدول التالي حجم ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية.

([1]) – عبد الله، باجبير – مرجع سابق–. ،ص– ص 20–24.

جدول رقم (6): يمثل العنوسة في الوطن العربي.

السنة	السن	النسبة المئوية	العدد	البلد
2002	فوق 35 سنة	28.4%	9.000.000	**مصر**
2002	25 – 30 سنة	2.83%	/	**لبنان**
2002	25 – 29 سنة	% 60	/	**سوريا**
2002	34سنة فما فوق	% 2.37	/	**سوريا**
2002	39 سنة فما فوق	% 3.21	/	**سوريا**
2004	30سنة فما فوق	% 20	170.000	**الإمارات العربية**
2004	30 سنة فما فوق	/	1.500.000	**السعودية**
2004	30سنة فما فوق	% 20	/	**البحرين**
2000	35 سنة فما فوق	% 30	/	**الكويت**
1979	30 – 49 سنة	/	6690	**الأردن**
2000	30 –49 سنة	/	60.000	**الأردن**
1994	25 – 29سنة	% 97	/	**تونس**
1994	27–29سنة	%37.7	/	**تونس**
1994	30–34سنة	%18.1	/	**تونس**
2000	25–29 سنة	%79.7	/	**تونس**
2000	27–29 سنة	% 47.3	/	**تونس**

المصدر: عبد الله باجبير" ظاهرة العنوسة "، مجلة السياسي، السعودية، 2004، ص 16

إن القراءة التي يمكن إعطاؤها من خلال عرض هذه الإحصاءات أن ظاهرة العنوسة أصبحت ظاهرة عامة تعاني منها كل المجتمعات، وتختلف حدتها باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، ولعل أبرز نقطة تشترك فيها البلدان المذكورة في الجدول هي تحديد السن للعنوسة يكاد يكون في معظمه متقاربا وهي الفئة

العمرية التي تتراوح ما بين 25 سنة و35 سنة، إضافة إلى العوامل الاقتصادية (أزمة السكن، البطالة) والعوامل الاجتماعية (غلاء المهور) فهي عوامل مشتركة لدى معظم الدول العربية خاصة المشرقية منها والتي ساهمت في تفاقم ظاهرة العنوسة.

3/ تطور ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري.

عرفت ظاهرة العنوسة انتشارا مذهلا وملفتا في المجتمع الجزائري أين كشف الديوان الوطني الجزائري للإحصاء " أن أكثر من نصف نساء الجزائر يواجهن خطر العنوسة، وأن أربعة ملايين فتاة لم يتزوجن رغم تجاوزهن الرابعة والثلاثين عاما، وأنّ عدد العزّاب بالجزائر تخطّى 18 مليونا من عدد السكان البالغ 30 مليون نسمة،كما أشار الديوان أيضا أنّ الإقبال على الزواج زاد من عام 2000 بنسبة 9% مقارنة بعام 1999 لكنه أشار إلى أنّ هذه الزيادة ضئيلة عند مقارنتها بعدد الشباب في سن الزواج، ويمثل الشباب نحو 60 %من السكان، وأظهرت بيانات الديوان أن 51% من النساء في سن الإنجاب يواجهن العنوسة"([1])، وأعاد المصدر الظاهرة إلى عدم توفر السكن وانتشار البطالة وغلاء المهور .

أما بالنسبة لإحصاءات لسنة 2006 أشارت إلى وجود قرابة إلى قرابة 5 ملايين فتاة فوق 35 سنة ([2]) حيث أطلق المتابعون لهذه الظاهرة اسم "دولة العوانس "، كما تمّت مقارنة مستوى العنوسة في الجزائر ببعض البلدان العربية حيث يفوق عدد عوانس الجزائر عدد الشعب في ليبيا ويفوق كذلك عدد 5 دول خليجية مجتمعة.

أما عن إيجاد الحلول لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري فكانت أول مبادرة قامت بها جمعية خيرية إسلامية الذي أنشأها الشيخ شمس الدين بوروبة سنة 1989 بموجب دستور 1989 التي حملت على عاتقها مشروع تزويج الشباب ومحاربة ظاهرة العنوسة وهو الشخص الذي فجّر القضية كما يقول عن نفسه عندما كان عدد العوانس لا يتجاوز

([1])– مازن، الشيخ علي. "**العنوسة في الوطن العربي .**"– أرقام ودلالات– .– مرجع سابق–.

([2]) – المرجع السابق–.

ستة ملايين،كما أنه أصدر في هذا الصدد كتاب " تأنيس العوانس" يطرح فيه ظاهرة العنوسة :خطورتها وأبعادها، وله حلول للظاهرة من بينها:تشجيع الزواج المبكر،إنشاء بنك للزواج، إنشاء صندوق وطني للمتزوجين، تشجيع التعدد،إنشاء نوادي للعوانس حتى يتم تمكينهن من الخطبة لمن يريد التعدد.

أجرت العربية نت لقاءا مع الشيخ شمس الدين رئيس الجمعية الخيرية حيث دار النقاش حول الجمعيات النسوية كما سمّاها "بذات التفكير العلماني" و"الأغلوطة العلمانية" التي تقول "إن عدد النساء في الجزائر يقارب عدد الرجال، فلا داعي للتعدد" ويرد عليها بالتأكيد :" أن كل امرأة بالغة تكون صالحة للزواج وليس كل رجل بالغ بالضرورة صالح للزواج، لأن الرجل البالغ في الجزائر عليه أن يكمل دراسته ويؤدي الخدمة العسكرية، ويوفر مسكنا ويؤثّثه .و يوفر نفقة المهر والعرس... وهذه العقبات كلها تستهلك عددا من هؤلاء البالغين ولا يبقى ممن لهم أهلية الزواج إلا القلة القليلة " ([1]).

أما عن تطور ظاهرة العنوسة في المجتمع لعام 2012 م نوضحه في الجدول التالي:

([1])– المرجع السابق –.

جدول رقم (7): يبين الحالة العائلية للسكان البالغين أكثر من 15 سنة لسنة 2012.

الحالة العائلية	عـزبــاء		متـزوجـة		مطلقة / منفصلة		أرملة / أرمل	
الـســـن	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
19 – 15	97.1	99.9	2.7	0.1	0.1	00	0.1	00
24 – 20	76.6	97.8	22.9	2.1	0.3	0.1	0.1	00
29 – 25	44.2	81.2	53.9	18.7	1.5	0.1	0.4	00
34 – 30	28.5	42.6	86.6	57.4	2.1	00	0.9	00
39 – 35	20.5	21.7	74.7	77.8	3.4	0.4	1.7	00
44 – 40	**15.6**	**9.5**	75.9	89.6	5.3	0.2	3.2	0.7
49 – 45	7.9	4.5	80.9	94.3	4.8	0.6	6.4	0.5
54 – 50	5.7	2.1	82.1	95.3	3.8	0.5	8.4	2.1
59 – 55	3.8	1.8	78.1	95.3	3.7	0.5	14.4	2.3
64 – 60	1.2	0.7	72.6	97.1	2.4	0.2	23.9	2.1
69 – 65	1.9	0.2	63.3	95	02	0.5	32.8	4.2
74 – 70	02	0.8	55.1	91.9	0.9	00	42	7.3
79 – 75	0.7	0.8	34.8	93.3	2.3	00	62.2	5.9
80 – فمافوق	2.2	1.1	22.11	87.1	2.7	00	72.7	11.8
المجموع	**35.2**	**42.1**	**55.2**	**56.6**	**2.4**	**0.2**	**7.2**	**1.1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

يلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن النساء يتزوجن في سن أصغر مقارنة بالرجال كما يلاحظ بعد سن الأربعين أنّ عدد النساء العازبات (غير المتزوجات) أكبر من عدد الرجال العازبين، حيث سجلت نسبة 15.6% من النساء بين

سن 40 و44 سنة عوانس مقابل 09.5% من الرجال من نفس العمر. وتعتبر نسبة الإناث مرتفعة مقارنة بالرجال.

كما يمكن الاستدلال على هذه المؤشرات من خلال العديد من الأساليب من أهمها

1/ النساء غير المتزوجات في سن الإنجاب: باعتبار النساء هن من أكثر الفئات تأثرا بظاهرة العنوسة مقارنة بالرجال لارتباطهن الوثيق بالإنجاب من جهة ومن خلال نظرة المجتمع لها، وبما أن سن الإنجاب عند المرأة يتحدد بين 15–49 سنة فإذا عالجنا هذه الظاهرة من خلال هذه العلاقة (علاقتها بالخصوبة)، يلاحظ من خلال الإحصاءات أن نسبة النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار 45–49 سنة تمثل نسبة 7.9 % مقابل 4.5 %بالنسبة لإحصاء 2012.

2/ معدل سن الزواج الأول: والذي يعد من أهم المؤشرات الهامة التي تدل على وجود زواج في أعمار صغيرة أم في أعمار متأخرة، وهذا ما يستدل على وجود ظاهرة العنوسة في المجتمع محل الدراسة، فمعدل الزواج الأول قد عرف ارتفاعا من 19 سنة عام 1977 إلى 29.5 سنة 2008 سنة بالنسبة للمناطق الريفية أما بالنسبة للمناطق الحضرية فقد سجل معدل الزواج الأول 23 سنة عام 1977 إلى 28.9 سنة 2008.

وهذا ما يدل على تزايد متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا المجتمعين وهذا ما يدل على تقارب طموحات الفتيات بين المجتمعين الريفي والحضري في تأخير الزواج والاهتمام بالتعليم وتأمين مستقبلهنّ الوظيفي مثلها مثل الرجل.

3/ عدد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في سن أكثر من 40 سنة باعتبار النساء هن من الفئات الأكثر تضررا من تأخر سن الزواج نظرا لعلاقة تأخر سن الزواج بالإنجاب حتى يكون هذا الأخير مضمونا من الناحية الصحية والطبية يفضل أن يكون في أقل من 30 سنة، لكن مع تغير ثقافة الإنجاب لدى الكثير من النساء فأصبحت الكثيرات منهن يقتصرن على ولادة طفلين فقط خاصة عند الفئات العاملة، وبالتالي لا تجد في ذلك ضررا أن تتزوج في سن متأخرة من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ معدل الزواج الأول قد ارتفع إلى

29 سنة وهذا أصبح من عرف المجتمع، وأنّ أعراف المجتمع هي التي تحدد سن الزواج وتحدد معه سن العنوسة، ففي سنوات ماضية كانت الفتيات في سن 25 دون زواج قد دخلن في قائمة العوانس، أما الآن ارتفع السن بكثير إلى حد أن وصل إلى الثلاثين وبالتالي الفتاة في هذه السن لم تعد عانسا، لأن عرف المجتمع لم يعد ينظر إلى ذات الثلاثين أنها عانس، هذه الفئة التي تعنينا بالدراسة هي الفئة التي ارتفع سنها عن 40 سنة فما فوق.

المبحث الثالث: عـوامـل العنـوسـة ومـظـاهرها.

أولا_ عـوامـل العنوسة.

نظرا لتعقّد الظاهرة الاجتماعية وتشعبها كان من الصعب حصر عوامل ظاهرة العنوسة خاصة مع قلة الدراسات في هذا المجال الخاصة بالأسرة، وفي حدود بحثنا تمّ تحديد العوامل التالية لظاهرة العنوسة.

1/ العوامل الذاتية لظـاهرة العنوسة.

تتعلق هذه العوامل بالفتاة لأنّ مستقبلها الزواجي مرهون بقرار غيرها، فليست هي التي تبادر بالخطبة، ذلك أن عرف المجتمع يقضي أنّ المبادرة للرجل، أما الفتاة فقرارها مرهون بالموافقة أو عدمها.

ومن العوامل الذاتية التي أدّت بالفتاة إلى تأخير سن زواجها هي:

- انشغال الفتاة بتحصيل العلم والسعي إلى الشهادات.
- الوظيفة من أجل تأكيد شخصيتها وتحقيق ذاتها، وضمان استقلالها المالي.

- رواسب نفسية لدى الفتاة، وتصورات خاطئة عندها عن الزواج ووما قد ينتهي إليه من فشل أو طلاق أو سوء معاملة وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر التي سجلت بنسبة 42.5% سنة 2015 ([1]).
- تطور التعليم بكل أشكاله فتح آفاقا واسعة أمام الفتاة في مجالات البحث، والذي زاد أيضا في رغبتها بشكل كبير خاصة إذا حققت من خلال تلك الدراسة نجاحات كبيرة، الأمر الذي يشجعها على المواصلة في هذا الميدان رافضة الزواج تحت مبرر مواصلة الدراسة، وعلى حسب اعتقادها أن الزواج قد يعيقها عن الدراسة فهي مسؤولية تثقل كاهل الفتاة المتعلمة، إضافة إلى القيم الجديدة التي تلقتها من الوسط التعليمي في أغلبها مغايرة لتنشئتها الأسرية، حيث أصبحت لها الحرية في اتخاذ القرارات الفردية، كما أن نظرتها للزواج تغيرت وأصبح من أولوياتها تحقيق طموحاتها الدراسية ومن خلال الوظيفة التي جعلت منها فردا مستقلا عن الأسرة يملك قراراته الفردية ويملك الحرية في اتخاذ القرارات ومن بينها قرار الزواج .

كما أن تغير القيم والمعايير الخاصة بالزواج عند الفتاة بالمجتمع الجزائري أدى إلى بروز نظرة تشاؤمية تجاهه، حيث أصبحت تغيب لديها عوامل الاطمئنان والارتياح لفكرة الزواج وخوفها المستمر من الفشل في حياتها الزوجية، ما جعلها تفضل البقاء دون زواج تتمتع بالحرية على أن ترتبط بشخص يقيد حريتها كما تعتقد هي كالخروج أو العمل أو مواصلة الدراسة، ولعلّ مردّ هذا التخوف يرجع إلى سماعها لقصص صديقاتها عن الزواج الفاشل مع تفشي ظاهرة الخيانة الزوجية، وظاهرة ضرب النساء والأخطر منها هي ظاهرة الطلاق حيث صرّح الأستاذ نور الدين حقيقي أستاذ بعلم الاجتماع بجامعة الجزائر لجريدة الخبر اليومية "أن الرجل وراء 80% من حالات الطلاق"([2]). وهي في تزايد جد سريع.

([1])- زهير، زياد."**الجزائريون يسجلون رقما قياسيا في الطلاق**".جريدة الخبر اليومية،الجزائر،4-12-2015-ص14.

([2])- زهير، زياد.- المرجع السابق -.

ومنه فإنّ التعليم فتح مجالا أكبر للفتاة المتعلمة مقارنة باللائي لم يتعلمن أو لم يواصلن تعليمهن العالي في معرفة أصناف الرجال، وهذا ما سمح لها فرصة تفضيل شخص على أخر، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات أن أكثر النساء العوانس هنّ من ذوات المستوى الثقافي والمتحصلات على أعلى الشهادات، وتقول هذه الدراسات أنّ مردّ ذلك هو غرور المرأة بمستواها التعليمي، حيث تضع هذا المقياس كشرط يجب أن يتوفر في الزوج الذي يتقدم لخطبتها، وفي هذا الصدد تقول الدكتورة سامية حسن الساعاتي أستاذة بعلم الاجتماع بجامعة عين شمس في كتابها (الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي) ما يلي: "هناك نتيجة مباشرة لتحرير المرأة وتعليمها وانشغالها وهي ارتفاع سن المرأة عند الزواج (عما كان عليه من قبل) وتغير النظرة عند المرأة التي تتزوج في سن مرتفعة نسبيا عن ذي قبل، لكن المرأة المتعلمة تعليما عاليا كان لابد لها من مواجهة بعض المشكلات فهي لا تتخرج من الجامعة قبل السن الثانية والعشرين، وأنّ معظم النساء في الريف وبعض حضرها يتزوجن قبل هذا السن فكل سنة من التأخير سوف تقلل من فرص الزواج بالنسبة للمرأة المتعلمة والعاملة مرتين لأن الرجال اللائقين للزواج سوف يقل عددهم نسبيا لأنهم يتزوجون بفتيات أخريات ولأن عدد الرجال اللائقين سوف يقلّ بسبب فارق السن ([1]).

و يشخص لنا الدكتور منذر البدران استشاري الأمراض النفسية شخصية الفتيات اللائي يرفضن الزواج للأسباب النفسية التالية ([2]):

أ-**الشخصية التمامية:** وهي الشخصية التي لا ترضى إلا بالكمال التام عن الشروط والمعطيات والصفات، فهي شخصية قلقة لا يعجبها شيء وتبحث عن المثالية فلا تجدها في واقع الحياة إلا ناقصة ونادرة، فالمرأة التي تتمتع بهذه الشخصية يعجبها في الرجل كمال العقل والحسب والنسب وقد لا تجد ما تطلبه.

([1]) – سامية، حسن الساعاتي . **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**. – مرجع سابق-.

([2]) – منذر، البدران." **العنوسة: أسباب و ملابسات** ".الموقع الالكتروني:إسلام أون لاين نت ،12-5-2015.

ب-الشخصية النرجسية: هي الشخصية المغرورة التي تظن في شريك الحياة أنه شريك لا يليق بالمقام فهي شخصية تعشق ذاتها وتبحث عن خصوصية تشبع غرورها المتميز.

ج-الشخصية الانطوائية: وهي شخصية منغلقة ومتعتها الوحيدة في وحدتها وأن المشاركة الوجدانية والعاطفية أمر ثانوي لا ضرورة له.

د-شخصية راهبة للزواج: وهي شخصية تجتاحها حالة من الخوف عند وقوعها وجها لوجه مع قرار الزواج، وتسيطر عليها لدرجة أنها تصرفها عن الموافقة وقد يكون هذا الخوف محددا كالفشل من التجربة.

هـ-الشخصية المتقمّصة: حيث تتقمص الفتاة شخصية أمّها وتتفاعل مع هذا التقمّص تفاعلا يؤدي إلى القلق والنفور من الزواج.

و-الاكتئاب: وهو يؤدي إلى إحساس المرأة بالإحباط النفسي واليأس وغياب المتعة والشعور بالذنب فترى في الزواج مسؤولية لا تستطيع تحملها.

يقول الدكتور منذر البدران عن أهداف الزواج: "إن الزواج يؤدي إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي والعاطفي وإلى نضج الشخصية وتحقيق الذات، ولعلّ معظم الأسباب النفسية التي تحول دون الزواج وتؤدي إلى العنوسة هي أسباب قابلة للعلاج في معظمها تحتاج من الفرد الإرادة والنظرة المتفائلة والتشجيع من الأسرة والمجتمع وعدم القياس على تجارب الآخرين مهما كانت درجة قربهم للنجاح أو الفشل"([1]).

أما بالنسبة للفتاة العانس الماكثة بالبيت وقد توقفت عن الدراسة فإنّ أسباب العنوسة غالبا ما تكون إجبارية، أي ليست من اختيار الفتاة نفسها، قد يكون لمرض مزمن يرفضها كل من يتقدم لخطبتها وقد تكون لأسباب خارجية وهذا ما سنفصل فيه كالآتي:

([1])- منذر، البدران :"**العنوسة : أسباب و ملابسات**"- المرجع السابق-.

2/ العوامل الخارجية لظاهرة العنوسة:

تتعلق العوامل الخارجية بالعوامل غير المباشرة والتي لا دخل للفتاة فيها، وقد تم تقسيمها كالآتي:

2-1 العوامل التي تتعلق بأسرة الفتاة العانس.

كثيرا ما تكون الأسر هي السبب المباشر في تأخير سن زواج الفتاة تحت غطاء الأعراف والعادات وإلى عوامل أخرى مثلا:

أ- رفض الأولياء تزويج بناتهم من الرجل الذي لا يملك سكنا مستقلا عن أسرته.

ب-رفض الأولياء تزويج بناتهم من الرجل غير الموظف.

ج-اعتقاد الأولياء بوجوب تزويج البنت الكبرى، ثم الوسطى، ثم الصغرى.

د-المغالاة في المهور مما ينفّر الخطّاب من تلك الأسرة.

هـ-سوء سمعة الأسرة (تعاطي بعض أفرادها للمخدرات، أو سجن أحد أفرادها ...) مما يشكّل تخوفا في الارتباط بهذه الأسرة التي لها سوابق.

2-2 العوامل الاقتصادية.

و التي تعتبر من العوامل الرئيسية التي لا يمكن التغاضي عنها فهي لا تقل خطورة عن العوامل الأخرى، فالظروف الاقتصادية التي يعيشها الشاب اليوم (البطالة، ضعف دخل الفرد، عدم توفر السكن...) كلها ساهمت في عزوفهم عن الزواج،حيث يلجأ البعض منهم إلى الهجرة عن بلده للزواج بأجنبية لأنه لا يكلّفه أموالا ولا مراسيم الزواج وصنف آخر يلجأ إلى الطرق المنحرفة (علاقة جنسية غير مشروعة)، هذا الصنف عندما ينوي تكوين أسرة يكون قد بلغ الأربعين فما فوق فسيختار فتاة ذات العشرين أو أصغر ويكون مصير ذوات الثلاثين والأربعين أن يعشن واقعا إسمه العنوسة.

2-3 العوامل الاجتماعية : وتتمثل في

أ-تراجع المفهوم الصحيح للزواج كوسيلة للاستقرار النفسي والاجتماعي.

ب–غياب دور الأسرة في توعية أبناءها وتربيتهم على تحمل المسؤولية وتصحيح النظرة حول الزواج.

ج–غياب دور المؤسسات والهيئات الاجتماعية في إيجاد حلول عملية تتناسب مع المجتمع للحد من تفشي ظاهرة العنوسة.

د–**تأثّر** الفتاة بما يبثه الإعلام من مفاهيم مغلوطة عن الأسرة والزواج وعن دورها داخل الأسرة.

2–4 العوامل الثقافية :

وتتمثل أساسا في وسائل الإعلام (المرئي، السمعي والمقروء) في إجحافها عن تقديم برامج عن الثقافة الأسرية (الزواج، التنشئة الأسرية، العلاقة الزوجية...) في أحسن صورة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة طرح موضوع "العنوسة "على بساط النقاش لأجل إيجاد حلول لها، إلى جانب غياب دور المنظومة التربوية بكل أطوارها بما فيها المنظومة الجامعية في التحسيس بخطورة هذه الظاهرة على المجتمع، بالموازاة مع هذا النقص الإعلامي والتعليمي فالإعلام ساهم إلى حد كبير في انسلاخ الفتاة عن جذورها الثقافية والذوبان في ثقافات أخرى من خلال المسلسلات والأفلام التي تبثها عن قصص الحب والعلاقات الرومانسية بين الشاب والفتاة التي جعلت الفتاة تعيش في دوامة من الأحلام الزائفة التي تبحث عنها في واقع غير واقعها، مما غيّر الكثير من المعايير الخاصة بالزواج، حيث أصبحت ترى الحب شرطا أساسيا في نجاح الحياة الزوجية قبل الزواج.هذه المفاهيم المغلوطة التي تبث عبر وسائل الإعلام ساهمت في تأخر سن الزواج لدى الفتاة.

2–5 طبيعة العمارة :

يرى المتخصصون أن تخطيط المدن الإسلامية كان له الأثر الكبير في المساعدة على إتمام الزواج متى وصل الشاب والفتاة إلى سن الزواج، هذا ما يراه مختار الكسباني أستاذ العمارة الإسلامية بجامعة القاهرة حيث يقول :" كان التخطيط

الرئيسي للمدن مكوّنا من شارع رئيسي تتفرّع منه عدد من الحارات والأزقة بشكل يسمح بالامتداد العمراني بنفس الأسلوب. "([1])، وكان أهم ما يميز تلك الحارات السكان الذين يتم توزيعهم بطريقة متميزة إلى حد بعيد، فقد كان أهم ما يضعه المخطط للمدن الإسلامية في اعتباره هو علاقات حسن الجوار، هذا الأخير كان يسهّل علاقات النسب والزواج بين الأفراد، فكل أسرة تعرف جيدا الأسر الأخرى .

أما عن تخطيط المساكن ومواد البناء فيرى المتخصصون أنها تحولت إلى ما يسمى "بالعمارة اللاّ أخلاقية " والتي زادت في معدلات العنوسة وهذا ما يشرحه مختار الكسباني أن البيوت العربية الطراز كانت ذات طابع يحافظ على أسرار البيوت، حيث أن الأسقف عالية ومعزولة بالخشب الذي لا يسرّب الصوت بسهولة بخلاف البيوت الحديثة التي تسمح بمرور الصوت خارجها وهو ما يجعل أسرار البيوت معلنة للبيوت المجاورة وهذه الأمور تجعل الجيران يطلعون على أسرار بعضهم وهذا ما يقلل الثقة بينهم، حيث يرى الشاب ابنة الجار غير مناسبة له لسوء سمعة أسرتها ويخاف أن تكون مثلهم بالإضافة إلى ضيق البيوت نفسها قد جعل حياة سكّانها أكثر عصبية وميلا للشجار بخلاف تصميم البيوت العربية قديما ذات الصحن الواسع الذي يزرع فيه الشجر والورود ما يسمح بالهدوء والراحة النفسية، أما اليوم الشاب والفتاة عندما يعيشان المعاناة التي يعانيها الوالدان في المسكن الضيق فلا يكرران تلك المعاناة فكل منهم ينتظر حتى يجمع المال ليعيش في مسكن واسع، ولن يصل إلى بلوغه حتى يتجاوز الشاب والفتاة الخامسة والثلاثين أو الأربعين سنة دون زواج.

([1]) – مختار، الكسباني ."**طبيعة العمارة تسبب العنوسة في العالم الإسلامي** ". الموقع: www.al-Iman.com، تاريخ التصفح:2016/04/13.

ثانيا_ مظـاهـر العنوسة.

من خلال المقاربة السوسيولوجية لظاهرة العنوسة يتبين أنها ظاهرة اجتماعية وهي انعكاس مباشر للوضع الاقتصادي السائد، لأن كل مجتمع ينظر للظاهرة بمقياس معين من حيث خطورتها وانعكاساتها على المجتمع، كما أنها مرتبطة بالتطور التعليمي والثقافي لكل مجتمع، لهذا يمكن تلخيص مظاهر العنوسة فيما يلي:

1- إن ظاهرة العنوسة مرتبطة بالسن الذي يحدده كل مجتمع، ففي المجتمع الجزائري كان السن المناسب لزواج الفتاة هو سن العشرين، أما سن العنوسة يبدأ في سن الثلاثين ومع تطور مجالات التعليم والعمل معا عند المرأة فقد ارتفع سن زواجها إلى ما يقارب الثلاثين.

2- نسبة العنوسة عند الفتيات في أغلب الدول أعلى من نسبة العزوبة عند الرجال وهذا يرجع إلى سبب آخر وهو ارتفاع عدد النساء على عدد الرجال.

3- أكبر شريحة من الفتيات غير المتزوجات متعلمات أو عاملات ويتمتعن بوضع مادي لا بأس به ولسن عبئا على أحد من أفراد الأسرة فهن قادرات بشكل نسبي على الحياة المادية المستقلة، فهذه الفئة لها القدرة والحرية على اختيار هذا الشكل من الحياة عن قناعة وبالتالي تملك الحرية في اتخاذ القرارات التي تخص الزواج.

4_ ظاهرة العنوسة كظاهرة اجتماعية في تطور مستمر سيما مع تنامي الوعي مثلا بالآثار السلبية للزواج المبكر الذي تسبب في ارتفاع سن الزواج، فقد بلغ في المجتمع الجزائري لدى الشباب من الجنسين 29 سنة، ويعتبر السن من أبرز المعايير الاجتماعية في الاختيار للزواج والذي عرف تغيرا سريعا نتج عنه تفاقم ظاهرة العنوسة.

من خلال هذه المظاهر العامة نستخلص مظهرين بارزين حول ظاهرة العنوسة.

المظهر الأول: يتمثل في العنوسة الاختيارية والتي تعود إلى اختيار الفتاة بقناعتها عدم الزواج في فترات زمنية معينة وفي ظروف معينة، كأن تفضل التعليم أو العمل على الزواج خاصة الفئة العمرية التي تتراوح من 40 سنة فما فوق فإنّ الفتاة تفتقد لفرص

الزواج أكثر من غيرها ما يجعلها تيأس من فكرة الزواج وتعزف عنه بشكل مطلق خاصة عند الفئة العاملة التي ترى في وظيفتها المنفذ والخلاص من حالة العنوسة التي تعيشها.
المظهر الثاني: يتمثل في العنوسة القصرية (الجبرية) وقد ذكرنا سالفا أسبابها الخارجة عن الفتاة (الأسرة، المحيط الاجتماعي...).

المبحث الرابع: آثار العنوسة والحلول المقترحة لها

أولا _ آثار العنوسة.

يمكن تقسيم آثار العنوسة إلى قسمين:

1-آثار العنوسة على الفتاة:

1-1-الآثار النفسية:

أ- **الشعور بالإحباط والحرمان:** تميل المرأة بفطرتها إلى الأنس مع من يشاركها حياتها، وعدم ممارسة هذا الحق يؤدي إلى إصابتها بالإحباط وخيبة أمل وفي هذا الإطار يرى أطباء النساء والتوليد أن المرأة تدخل في حالة من عدم التوازن إذا اقتربت من سن اليأس فإذا لم يدركها الحظ بالزواج للإنجاب تبدأ الحالة النفسية عندها بالاضطراب مما يترتب عليه إصابتها بالاكتئاب والقلق النفسي، كما أن الخصوبة عند المرأة تصل إلى القمة في الخامسة والعشرين وبعد ذلك تقل تدريجيا حتى سن اليأس ونتيجة للاضطرابات الهرمونية التي تحدث في سن الإنجاب المتأخر تصبح نسبة الحمل في تناقص مستمر لذلك تزيد نسبة العقم عند المرأة كلما اقتربت من سن الأربعين .

ب_العدوانية: تلقي الفتاة العانس اللوم على رجال المجتمع الذين أعرضوا عنها فتشعر بالغيرة من بنات جنسها المتزوجات، خاصة من هن أصغر منها.

ج-العزلة والانطوائية: ملاحقة الأنظار للفتاة العانس ومجاملتها بالتمني لها بالزواج

وكثرة ترديد المقولات عن المكتوب، والقسمة... مما يدفعها إلى الهرب من مواجهة الناس وتفضيل العزلة أو مصاحبة من هن في مثل وضعها.

د-فقدان التوازن النفسي: تصاب الفتاة بنوع من عدم التوازن في شخصيتها ويظهر ذلك في سلوكها المتناقض في تعاملها مع الآخرين، وحتى لو تزوجت في وقت متأخر فإنها تستمر في مشاعر الضيق والنفور من المجتمع بما في ذلك الزوج والذي يجب حسب اعتقادها ألا يشعرها بالفضل والمنة عليها لأنه تزوجها.

1-2-الآثار الأخلاقية:

أ- الانحراف الأخلاقي: فقد تندفع الفتاة العانس في حالة غياب الوازع الأخلاقي إلى تلبية حاجاتها الغريزية بإقامة علاقات منحرفة مع الشباب دون تفريق بين عازب أو متزوج.

ب- التآمر والكيد: حيث مشاعر الحقد والحسد قد تدفع الفتاة العانس إلى تدبير المقالب والمؤامرات للتنكيد على من هم سعداء ومستقرون في حياتهم الزوجية وقد يصل بها الحال إلى السحر والشعوذة.

ج-اصطياد الشباب بشتى الوسائل الممكنة كالسحر والهاتف والإنترنيت...الخ.

د-التسرع في الزواج وذلك للخلاص من شبح العنوسة بغض النظر عن التكافؤ أو عدم وجوده مما يحدث الطلاق.

1-3-الآثار الصحية:

أ-التوتر العصبي الدائم وما يتولد عنه من أمراض ضغط الدم والقولون وقرحة وحموضة المعدة والمزاج العصبي الثائر.

ب-اختلال وظائف الغدد: فالتوتر والاكتئاب يؤديان إلى إضعاف النشاط الحيوي والذهني للجسم وبالتالي إضعاف الحالة الصحية بشكل عام.

ج -كثرة الأورام الليفية ما بين عمر 30 إلى 45 سنة، فإذا وصلت المرأة إلى هذا العمر حسب الأطباء ولم تنجب فإن هناك علاقة بوجود ورم بعملية الإنجاب تتراوح بين 2

و10%، كما أن نسبة الإجهاض التلقائي والولادة مصاحبة لهذا الورم، فإذا ما استؤصل كان له تأثير سلبي في عملية الحمل والولادة.فكل امرأة حسب أطباء النساء تحمل بعد سن 35 سنة لأول مرة تعد في سن الإنجاب المتأخر كما أن المرأة تكبر معها البويضات مما يؤدي إلى زيادة الأطفال المنغوليين ولاسيما بعد الأربعين.

2-آثـار العنوسة على المجتمع:

2-1-الآثار الاجتماعية:

أ- **قلة النسل:** فالإنجاب مقصد أساسي من مقاصد الزواج والعنوسة تنافي هذا المطلب من أساسه.

ب-التفكك الأسري: بسبب المشاكل الناتجة عن تحميل كل طرف مسؤولية هذا الوضع واتهام الفتاة والدها وإخوتها بالذنب أو بسبب أنانية الأهل وتخليهم عن رعاية الفتاة العانس.

ج-تراجع **الأسرة عن الأولويات:** التي يعمل المجتمع على تحقيقها وفقدها الكثير من أدوراها المجتمعية لتحل محلها مؤسسات اجتماعية أخرى تقوم بدورها، الأمر الذي يفقد الأسرة الكثير من أهميتها والكثير من أدوراها في عملية التنشئة الاجتماعية.

د-ضعف الروابط الاجتماعية: حيث أن عدم الزواج يحرم المجتمع من الروابط الاجتماعية التي تربط الناس برباط المصاهرة والنسب إضافة إلى غضب بعض الأسر من أقاربهم نتيجة عزوف شبابهم عن الزواج ببناتهم.

هـ-انتشار الزواج العرفي: بسبب فقدان الأمل بالزواج الشرعي المعلن حيث تنعكس آثار هذا الزواج على المجتمع ككل في نزاعات بين أطرافه.

و –كثرة الطلاق: حيث أن الفتاة العانس قد تندفع إلى الزواج غير المتكافئ للخلاص من واقعها وقد يحدث ذلك مع رجال من جنسيات وأديان أخرى خاصة مع توسع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وغالبا ما يحدث الفشل ويؤدي إلى الطلاق.

2 –2–الآثار الاقتصادية:

أ– **انخفاض الإنتاج:** بسبب عدم كفاءة الفتاة العانس أحيانا أو بسبب المعاناة النفسية التي تحول بينها وبين الإنتاج والعمل المتميز والسليم ويسبّب نقص اليد العاملة بسبب نقص المواليد.

ب– البطالة: فالفتاة العانس قد تضطر للعمل لتأمين مستقبلها وغالبا ما تستمر فيه لفترات طويلة جدا وتقبل بأي عرض وظيفي يقدم لها وهو ما يكون على حساب فرص الشباب في العمل.

ج–زيادة **التكاليف:** من خلال معالجة الأمراض والانحرافات التي تصيب المجتمع وتحمّل مؤسسات الدولة مصاريف إضافية لدعم المؤسسات الصحية والإصلاحية والقضائية والعقابية التي تنشغل بإفرازات هذه الظاهرة الاجتماعية.

ثانيا: الحلول المقترحة للحدّ من تفاقم ظاهرة العنوسة

لكل مشكلة إلا وتوضع لها حلول ووسائل علاجية للحد من تفاقمها، خاصة إذا ما حددت لها أهم العوامل التي أدت لحدوثها، وباعتبار ظاهرة العنوسة قد عرفت انتشارا كبيرا في المجتمعات العربية خاصة في الآونة الأخيرة فقد سعت الكثير من هذه المجتمعات إلى البحث عن وسائل علاجية للظاهرة وسنذكر أهمها فيما يلي:

1– إنشاء صندوق الزواج : وهي الخطوة التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة لرفع معدلات الزواج من خلال إنشاء صندوق الزواج كمؤسسة أولى تتولى متابعة هذه

المسألة وتتابع الخطوات اللازمة لتشجيع الزواج والحد من ظاهرة الزواج من غير الإماراتيات، ويقوم الصندوق الذي بدأ نشاطه عام 1993م بالعمل على تقديم منح مالية للراغبين في الزواج، كما يقدم الصندوق منحا للزواج الثاني، وفي خط آخر مواز ينظم الصندوق برعاية وتشجيع المسئولين وحكام الإمارات حفلات زواج جماعي تضم أعدادا من الشباب والشابات في زفاف واحد، فأهداف هذا الصندوق تتلخص كالتالي :

أ- تشجيع الزواج المبكر للجنسين .

ب- الحد من الزواج الخارجي أي من الأجنبيات .

ج- تشجيع الزواج الجماعي.

د- تشجيع تعدد الزوجات.

وهذه كلها أهداف تساهم إلى حد كبير في الحد من تفاقم ظاهرة العنوسة .

2- اقتراح العالم اليمني عبد المجيد الزنداني مشروعا للشباب لأجل تيسير زواجهم بهدف القضاء على ظاهرة العنوسة"، بحيث يمكن للشاب والشابة من خلال الصلة الزوجية الجديدة أن يرتبطا بعقد زواج شرعي دون أن يمتلكا بيتا يأويان إليه إذ يكتفي أن يعود كل منهما إلى منزل أبويه بعد اللقاء، وهذا النوع من الزواج جاء بديلا للزواج العرفي الذي لا يفي بكل شروط العقد والذي انتشر بين الشباب .

3- الزواج عبر الإنترنت : اتبعت بعض المواقع الالكترونية الخاصة بالزواج على شبكة الإنترنت أسلوبا جديدا لتقريب الشباب والفتيات من خلال الدردشة بهدف التعرف على الطرف الآخر، لكن هذا الأسلوب له مساوئ فهو يفتح مجالا للعلاقات الوهمية ومشاكل أخرى كتسرب المعلومات الشخصية أين لا تتوفر الأمانة والتكتم، وقد أكدت دراسة بريطانية أن الأنترنت هي أحد الأسباب الرئيسة لانهيار العلاقات الزوجية في بريطانيا.

4- الـزواج الجماعي : الذي يعتبر شكلا من أشكال الزواج وهو كنظام اجتماعي جديد وغالبا ما يحدث إما لعوامل اجتماعية أو ديموغرافية (سكانية) أو بيئية أو

اقتصادية،ويعتبر الزواج الجماعي صيغة يتم من خلالها تزويج أعداد من الشباب بعدد مماثل من الشابات، ذلك بهدف تكوين أسرة تساهم في تطور المجتمع، فتاريخيا يمكن القول أن المجتمعات العربية عرفت الزواج الجماعي لكن مع انتقال المجتمعات العربية من مجتمع العشيرة والقبيلة إلى المجتمع الحضري تقلّص الزواج الجماعي وأصبح الزواج الفردي هو الشكل السائد في المناطق الحضرية، ومع تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا دخلت الكثير من المظاهر والعادات على عملية الزواج مما أكسبه الكثير من القيم التي لم تكن معروفة والغريبة على الموروث العربي والإسلامي، لكن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومع تفاقم ظاهرة العنوسة في المجتمعات أعيد النظر في هذا الأسلوب، هذا ما انتهجته دولة الإمارات تحت مشروع " جمع رأسين بالحلال "عن طريق الإعلانات وإقامة مشروع الزواج الجماعي، وقد لقي هذا المشروع صدى في المجتمع الخليجي.

5- تعدد الزوجات : هذه الفكرة التي أثارت ضجة كبيرة خاصة لدى المجتمع الخليجي لما قام أنصار التعدد إلى تشجيعه باعتباره حلا يحد من تفاقم ظاهرة العنوسة وفي هذا الصدد نشرت (المجلة العربية) السعودية مقالا بعنوان (من أسباب العنوسة عدم تعدد الزوجات وإكمال المرأة تعليمها) جاء فيها : " إنّ من أهم أسباب العنوسة هو العزوف عن تعدد الزوجات وتأخير الزواج ريثما تكمل المرأة تعليمها وهو تفكير خاطئ ناشئ من عدم تقدير صاحبته للعواقب، إذ لا يجوز أن يكون تعليم المرأة عقبة أمام زواجها...كما أن هناك أسبابا أخرى كثيرة ومنها العفاف والإحصان للرجل والمرأة وخير للمرأة أن يكون لها رجل له زوجة من أن تكون من غير زوج، وخير للرجل من أن تكون له زوجتان بطريق شرعي من أن تكون له خليلات بطريق محرم "([1]) .

([1]) – خاشع، حقي(1997). **تعدد الزوجات أم تعدد العشيقات ...؟**، بيروت: دار ابن حزم، ط 1، ص-ص 63-64 ، نقلا عن : "المجلة العربي" ، جوان 1988، السعودية.

كما حاولت العديد من الدول الإسلامية كالسعودية والإمارات وماليزيا والكويت ومصر والأردن وغيرها طرح حلول عملية من خلال مشاريع صناديق الزواج وجمعيات التعارف لتقديم قروض ومساعدات للمقدمين على الزواج وتجهيز الفتيات الفقيرات وإقامة حفلات زواج جماعي إضافة إلى وسائل أخرى كتوظيف الزكاة بوصفها موردا ماليا إسلاميا فاعلا في القضاء على العنوسة بوصفها مشكلةً كبرى في العالم الإسلامي .. كما ساهم بعض خبراء الاجتماع وشؤون الأسرة العرب في وضع حلول ومقترحات لمواجهة المشكلة والتخفيف من سلبياتها على الشباب والفتيات والمجتمع كله، فقد اقترح مجموعة من العلماء بالسعودية جملة من الوسائل الفعالة لعلاج ظاهرة العنوسة وهي عبارة عن جملة من الاقتراحات:

أ–وضع ملفات ذات قضايا اجتماعية في المحاكم الكبرى لاستقبال شكاوى الفتيات اللائي يشتكين من تسلط أولياء أمورهن بمنعهن من الزواج وفي هذه الحالة يُستدعى الأب لإلزامه تزويج ابنته وتلبيةَ رغبتِها.

ب–الاقتراح الثاني فيتمثل في خفض المهور ما يدفع الكثير من الشباب إلى الزواج من الأجانب.

ج–الاقتراح الثالث المتمثل في فتح المجال للفتاة لاختيار خطيبها بنفسها شرط أن يحدث ذلك في إطار التقاليد الاجتماعية وبعيداً عن نظام التعارف الخارجي من خلال العلاقات العاطفية بين الشاب والفتاة، إذ مازالت بعض العائلات إلى الآن تضع العراقيل أمام تعارف العريس على الفتاة وتصر على ألا تكون الرؤية الشرعية إلا بعد عقد القران.

د–الاقتراح الرابع اعتمد على إلغاء مراسيم الزواج التي تبالغ فيها بعض الأسر مما يدفع الكثيرين إلى الاستدانة من أجل إتمامه.

هـ–الاقتراح الخامس والمتمثل في تشكيل لجنة التوفيق بديلا للخاطب والتي تسعى إلى التوفيق بين الراغبين والراغبات في الزواج، والتي ستحل محل ما يسمى بالخطّابِين والخطّابات الذين يغلب عليهم صبغة الربح المادي، فعملية التوفيق بين اثنين لابد أن

تكون وفق الإطار السليم والشرعي وتهتم بها فئة متخصصة أمينة ووفق المبادئ العامة المتعارف عليها اجتماعيا وأخلاقيا ودينيا.

خـلاصـة:

من خـلال عرض أهم المحاور التي تتعلق بظاهرة العنوسة من حيث مفهومها أسبابها، مظاهرها وانعكاساتها والحلول الممكنة لها، فقد تبين أن ظاهرة العنوسة مهما اختلفت حدتها من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى فإن الظاهرة تشكل خطرا على المجتمع وتهدده على جميع الأصعدة لأنه حسب المعطيات الإحصائية التي عرضت سالفا إضافة إلى موجة التغيير التي عرفتها عملية الزواج فإن هذه الظاهرة في تفاقم مستمر، كما تبين أيضا أن انعكاساتها ستكون أسوأ على الفتاة بالدرجة الأولى وعلى المجتمع ككل،و من خلال بحثنا هذا بعد عرضنا للمقاربة النظرية لظاهرة العنوسة،نحاول من خلال الاقتراب الميداني لظاهرة العنوسة لدى الفئة العاملة معرفة عواملها،انعكاساتها ومظاهرها من خلال دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 40 سنة فما فوق واللائي تأخرن عن سن الزواج وأصبحن عوانس وعلى ضوء المعطيات النظرية والميدانية سنحاول عرض النتائج الموضوعية لهذه الدراسة في الفصول اللاحقة.

الـبـاب الـثـانـــي

الـمـقـاربـة الـمـيـدانـيـة لـلـــدراسـة

الـفـصـل الـسـابـع

الـتـعـريـف بمـجـتـمـع الـبـحـث.

تـمـهـيـد .

الـمبـحث الأول : الـتـعريـف بـولايـة الـجـزائـر الـعـاصـمـة.

المبحث الـثـاني : التـصنيـف الـسوسيـو مهنـي لمجـتـمـع البحـث.

المبحث الـثـالـث : خـصـائـص مـجـتـمـع الـبـحـث.

الفصل السابع: التعريف بمجتمع البحث.

تمهيد:

أجرينا الدراسة الميدانية بولاية الجزائر العاصمة على فئة من الفتيات غير المتزوجات واللائي تجاوزن الأربعين سنة من ذوات المستوى التعليمي العالي واللائي يعملن بمختلف القطاعات الوظيفية، هذه الولاية التي تشتمل على شتى مجالات التأثر والتأثير التي شهدها المجتمع الجزائري (جزائر شرق، جزائر وسط، جزائر غرب) والتي تشمل على 13 دائرة هي: زرالدة، شراقة، درارية، بئر توتة، بئر مراد رايس، بوزريعة، باب الوادي، حسين داي، سيدي امحمد، الحراش، براقي، الدار البيضاء، الرويبة.

سنعرض في هذا الفصل التصنيف السوسيومهني لعمل الفتاة في المجتمع الجزائري، أي التقسيم الاجتماعي للوظائف من خلال ترتيب المجتمع لها، هذا الترتيب يأتي وفق مجموعة مقاييس سنتطرق لها بالتفصيل، كما سنبين أهم خصائص عينة البحث من خلال عرضها في جداول إحصائية وتحليلها سوسيولوجيا، هذه الخصائص التي تم توظيفها في فرضيات البحث باعتبارها متغيرات لها تأثيرها على ظاهرة العنوسة وقصد المساهمة أيضا في إثراء النقاش العلمي الدائر حول عوامل انتشار ظاهرة العنوسة لدى الفئة العاملة من خلال فحص العلاقة الممكنة بينها وبين مجموعة محددة من المتغيرات التفسيرية، بهدف مقاربة سوسيولوجية ميدانية لهذه الظاهرة للوصول إلى نتائج علمية وموضوعية.

المبحث الأول: التعريف بولاية الجزائر العاصمة.

تعتبر ولاية الجزائر العاصمة عاصمة الجمهورية الجزائرية ومن كبرى مدنها من حيث عدد السكان، وتعتبر المركز الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي في البلاد، تقع مدينة الجزائر في شمال وسط جمهورية الجزائر، وتطل على الجانب الغربي لخليج البحر الأبيض المتوسط، وتتكون من جزأين: جزء يعرف بالقصبة ويمتد على حافة تلة شديدة الانحدار وجزء حديث يتواجد على مستوى الساحل القريب من البحر،وقد توسعت المدينة نحو الشمال الغربي على سفح جبل بوزريعة، وامتدت نحو الشرق خلف مصب "واد الحراش"على حساب الأراضي الخصبة لسهل "متيجة"، وذلك على طول الخليج باتجاه الجنوب والجنوب الغربي على التلال المنحدرة للساحل، حيث ابتلعت المدينة القرى الزراعية السابقة، ووفقا لمعجم العالم الجغرافي تم تصنيف مدينة الجزائر من ضمن أكبر مائة مدينة في العالم العربي من حيث عدد السكان، ويتكون سكانها الذي يقدر بنحو **5.3 مليون نسمة** ([1]). من مجموعة العرب الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية ومنهم أيضا من أصول تركية وفرنسيون وأفارقة جنوب الصحراء.

تاريخيا تأسّست مدينة الجزائر على يد الفينيقيين في القرن الثالث قبل الميلاد وحكمها الرومان وأسموها "**أيكوزيوم**"، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وفد إليها الكثير من العرب الذين خرجوا هربا من الأندلس بعد سقوط الحكم الإسلامي عنه،حكمها العثمانيون بقيادة خير الدين بربروس عام 1511، وفي القرن الثامن عشر احتلها الفرنسيون عام 1830 لتخرجهم منها الثورة التحريرية المجيدة عام 1962.

تتميز مدينة الجزائر بقسميها الإسلامي القديم والأوروبي الحديث، ويعرف القديم منها باسم القصبة بشوارعها الضيقة ومساجدها العديدة وقلعتها التي بنيت في القرن السادس عشر.

([1]) الديوان الوطني للإحصاء _ مرجع سابق _

وتعد القصبة تراثا معماريا تاريخيا مهمّا، والتي سجلت من قبل منظمة اليونسكو كتراث عالمي، من معالمها الحدائق والمرصد الفلكي والمتحف الوطني ودار الكتب الوطنية وجامعات الجزائر الكبرى جامعة الجزائر 1 وهي الجامعة المركزية، جامعة الجزائر2 للعلوم الانسانية والاجتماعية وجامعة الجزائر3 للعلوم الاقتصادية إضافة إلى جامعة باب الزوار للعلوم والتكنولوجيا وكليات الطب ومعاهد أخرى كما تزخر بمكتبة وطنية مقرها الحامة.. إضافة إلى القصور والمنازل الفاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي ومن أبرز مساجدها المسجد الكبير ومسجد كتشاوة.

من معالم مدينة الجزائر رياض الفتح، وهو مجمع تجاري وثقافي يضم أسواقا حديثة ومطاعم وقاعات للسينما، وفيه متحف المجاهدين الذي تعكس محتوياته المراحل التي عرفتها الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، من معالمها أيضا نصب الشهيد مقام الشهيد الذي يشرف على مينائها، وهومبني على شكل نخلة وحولها ثلاث شعب ترمز إلى النهضة الجزائرية في مجالاتها الثلاثة: الصناعية والزراعية والثقافية.

أما من الناحية الاقتصادية فتتصدّر العاصمة الجزائرية الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي للبلاد، بصفتها المركز الإداري للجزائر، حيث تشرف على معظم القطاعات الحيوية، وذلك بفضل مينائها الذي يغطي مساحة هامة من النشاط البحري الاقتصادي في الجزائر،كما تتركز في العاصمة العديد من الصناعات، خصوصا في منطقة الرويبة والرغاية على مساحة معتبرة، وبها عدة وحدات صناعية كبرى، أهمها مصانع الحافلات والشاحنات والمركبات الصناعية والصناعات الكيميائية والإسمنت والصناعات الغذائية وصناعة الملابس والأحذية.

أما التقسيم الإداري لولاية الجزائر فسنعرضه في الشكل التالي :

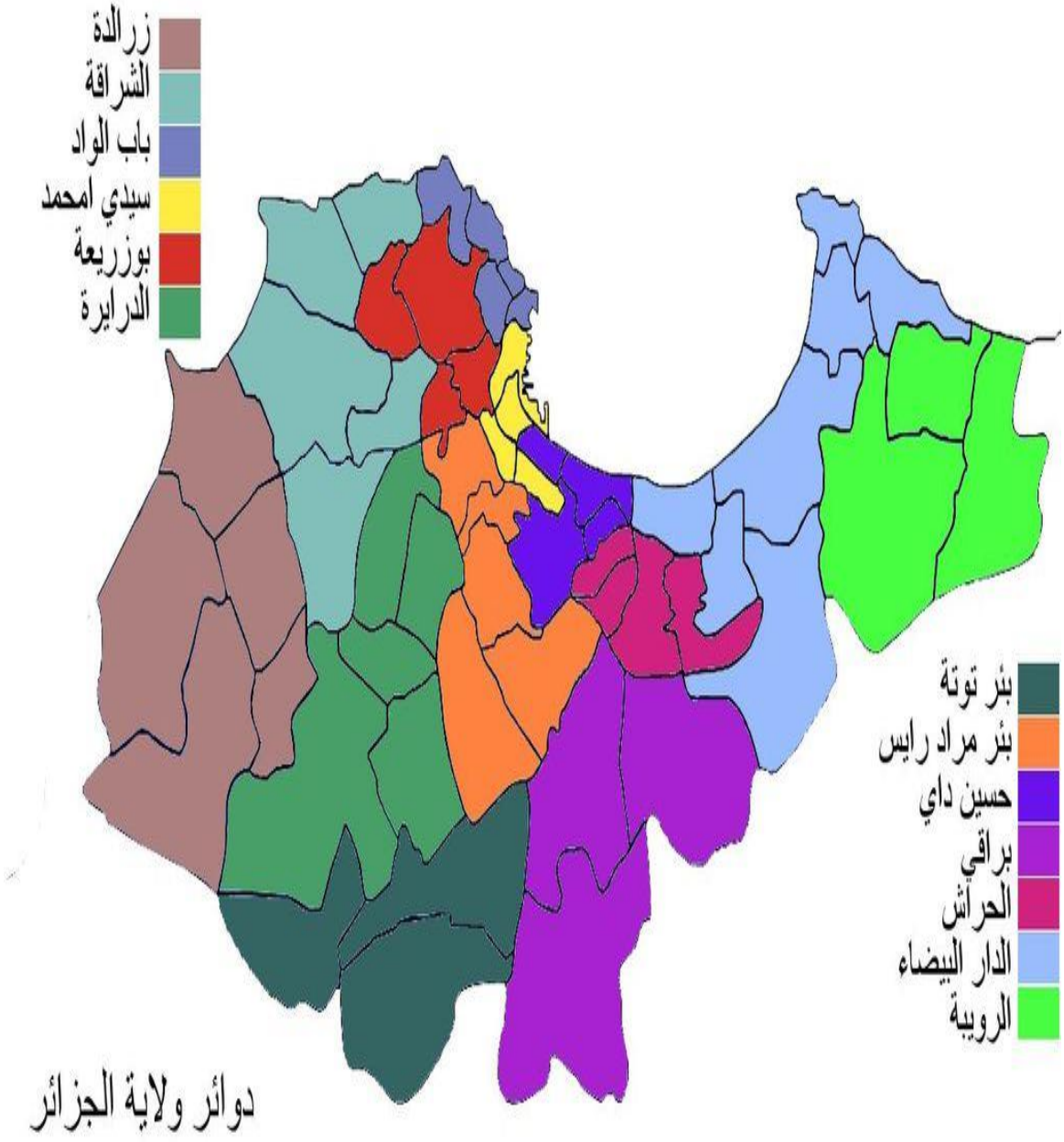

الشكل رقم (2):خريطة تبين التقسيم الإداري لولاية الجزائر العاصمة

جدول رقم (8): يبين دوائر ولاية الجزائر العاصمة.

قائمة الدوائر العاصمية ببلدياتها		
رقم	الدائرة الإدارية	مشتملاتها من البلديات
01	دائرة زرالدة	المعالمة، السويدانية، سطاوالي، زرالدة، الرحمانية
02	دائرة الشراقة	الحمامات، عين البنيان، أولاد فايت، الشراقة، دالي إبراهيم
03	دائرة درارية	دويرة، خرايسية، درارية، بابا حسن، العاشور
04	دائرة بئر توتة	أولاد شبل، بئر توتة، تسالة المرجى
05	دائرة بئر مراد رايس	بئر مراد رايس، بئر خادم، جسر قسنطينة، سحاولة، حيدرة
06	دائرة بوزريعة	بوزريعة، بني مسوس، بن عكنون، الأبيار
07	دائرة باب الوادي	باب الوادي، واد قريش، بولوغين، رايس حميدو، القصبة
08	دائرة حسين داي	الحامة–العناصر، حسين داي،المقرية، القبة، محمد بلوزداد
09	دائرة سيدي امحمد	سيدي امحمد، المدنية، الجزائر الوسطى، المرادية
10	دائرة الحراش	الحراش، بوروبة، واد السمار، باش جراح
11	دائرة براقي	براقي، الكاليتوس، سيدي موسى
12	الدار البيضاء	برج البحري، المحمدية، الدار البيضاء، باب الزوار، برج الكيفان، عين طاية، المرسى
13	دائرة الرويبة	الرويبة، الرغاية، هراوة

المبحث الثاني: التصنيف السوسيو مهني لمجتمع البحث:

نقصد **بالتصنيف السوسيو مهني** إجرائيا هو ترتيب المهن لمجتمع ما حسب تدرجها على السلم الوظيفي (وظائف راقية أو وظائف متوسطة أو وظائف دنيا) وذلك من خلال عدة مؤشرات (التخصص الجامعي للمبحوثات، نوع الوظيفة، مكان الوظيفة، طبيعة الوظيفة خاص أو عمومي، وظيفة دائمة أو مؤقتة) وكذلك الراتب الذي يعد من الصعوبة بمكان الإدلاء به لأنه يتعلق بمعلومات خاصة وسرية.

وعليه فقد قمنا بتقسيم مجتمع البحث حسب التصنيف الاجتماعي للمهن لدى فئة الفتيات غير المتزوجات بالمجتمع الجزائري من حيث إقبال هذه الفئة ذات المستوى الجامعي(تدرج، ما بعد التدرج) على وظائف محددة بشكل أكبر دون غيرها، ومن حيث قابلية الرجل لها ورفض البعض الآخر سواء كان هذا الرجل أبا أو أخا أو زوجا، وعليه فإنّ السلطة الأسرية على الفتاة لا تزال تلعب الدور الرئيسي بالأسرة الجزائرية في مجال اختيار الوظيفة المناسبة لها كأنثى، وبالتالي فقد وقع اختيارنا على الوظائف الأكثر ممارسة لدى الفتاة الجزائرية وهي كالتالي :

والشكل التالي يبيّن أهم القطاعات الوظيفية التي تمّ اختيارها من أجل المقاربة الميدانية للدراسة موزعة على أساس التصنيف السوسيو مهني للمهن في المجتمع الجزائري.

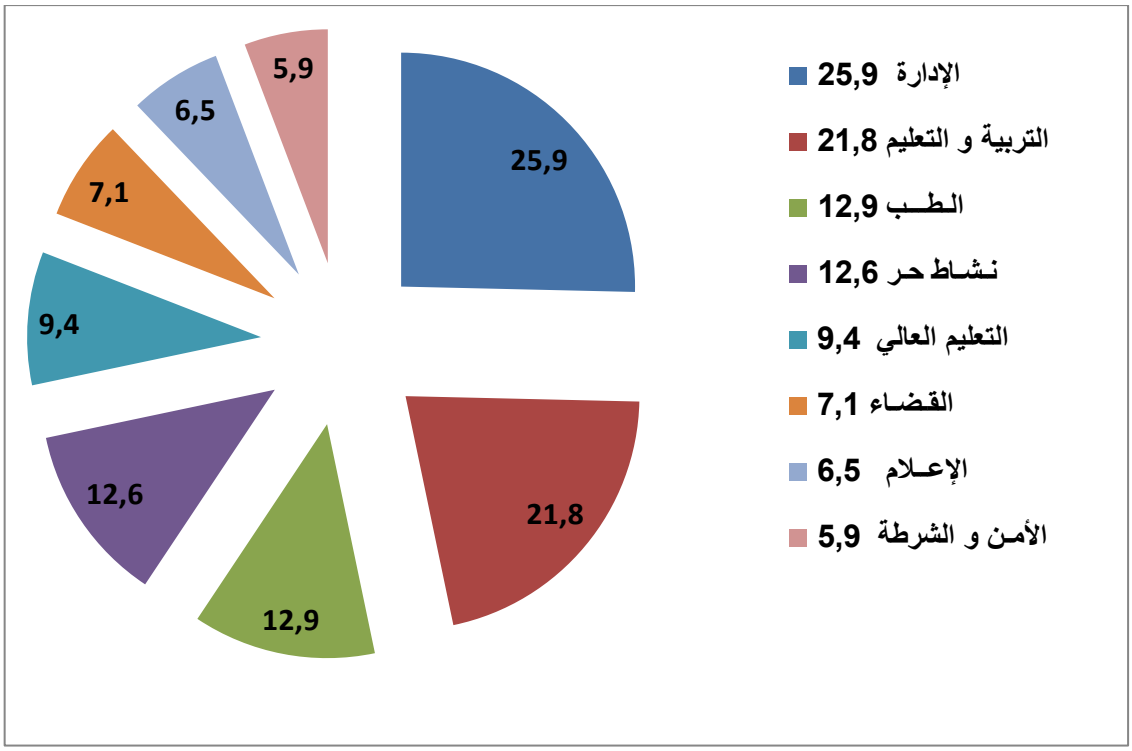

الشكل رقم(3) دائرة نسبية توضح القطاعات الوظيفية لعينة البحث .

1-قطاع التعليم:

حيث يتصدر السلم الوظيفي في المجتمع الجزائري مهنة التعليم بحكم أنها الأقرب إلى طبيعة المرأة الفطرية وإلى ميولها الشخصي لها، ومن خلال معاينتنا الميدانية فقد لاحظنا أنه بالرغم من اقتحام المرأة الجزائرية عالم الشغل في مجالات عديدة إلا أنه بقي هذا القطاع في الصدارة باعتبار مهنة التعليم مهنة شريفة ونبيلة تليق بالعنصر الأنثوي سواء كانت عازبة أو متزوجة. ويرى الكثير أن المهنة الأنسب للمرأة هي مهنة التعليم في مجال تقسيم العمل بين الجنسين وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الفروق الجنسية، حيث تتوفر لديها فرص العطل المدرسية (الشتوية، الربيعية، الصيفية) أكثر من الوظائف الأخرى، إضافة إلى ساعات العمل المناسبة.

2 –قطاع الإدارة العمومية:

يلي قطاع التعليم في التصنيف الاجتماعي للمهن قطاع الإدارة العمومية، هذا القطاع الذي عرف في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا خاصة لدى الفئة الجامعية بعدما كان مرفوضا لدى البعض من الرجال والبعض متحفظ منه بحكم أنه قطاع يعرف الاختلاط بين الجنسين بشكل كبير وكذلك تواجه به المرأة مضايقات من طرف الرجل أكثر من القطاعات الوظيفية الأخرى.

3_ –قطاع الصحة:

والمتمثل في قطاع الطب الذي يصنّف هو الآخر ضمن السلم الوظيفي من أعلى المراتب اجتماعيا إذ التوجه العلمي لهذا القطاع أي تخصص طب يعدّ من أعلى التخصصات على مستوى التعليم العالي حيث يشترط في التوجيه الجامعي لهذا التخصص معدلا عاليا في شهادة البكالوريا، ومع ارتفاع المستوى التعليمي للفتاة من حيث التحصيل العلمي فقد خاضت الفتاة الجزائرية المجال واسعا بهذا القطاع بمراتب وتخصصات معتبرة كطب العيون، طب الأطفال طب النساء، الطب الداخلي والجراحة...

4–قطاع القضاء:

هو الآخر بالرغم من مخاطره وصعوبته على المرأة إلا أنها عرفت تحديا في هذا المجال حيث تجاوزت سلك المحاماة وبلوغها سلك القضاة ...

5 –قطاع الأمن والشرطة:

باعتباره مهنة حديثة على المجتمع الجزائري ولم تكن مقبولة اجتماعيا في بدايتها، حيث فرضت عليه في ظروف أمنية صعبة في الفترة التي عرفت بالعشرية السوداء هذه الوظيفة انتشرت لدى فئات واسعة من الفتيات بالرغم من رفضها لدى الكثير من الأسر

إلا أن الفتاة تحدّت الظروف وتحدت بعض العادات والأعراف الاجتماعية وشاركت الرجل هذه المهنة التي كانت محصورة فقط لديه، ومنه عرف القطاع تخرج دفعات مختلفة وبرتب مختلفة من فئة النساء.

6 -قطاع النشاط الحر:

نقصد بالنشاط الحر هو امتهان الفتاة لنشاط خاص أو حرفة تقليدية ما بنفسها (كالحلاقة، التجارة، الخياطة) والذي لا يتطلب مستوى تعليمي عالي.

7-قطاع التعليم العالي:

الذي عرف مشاركة واسعة لدى الإناث في السنوات الأخيرة في أغلب التخصصات العلمية خاصة مع تزايد طموح الفتاة لإكمال الدراسات العليا.

8-قطاع الإعلام والاتصال:

عرفت الفتاة بهذا القطاع قفزة نوعية على جميع المستويات السمعي البصري خاصة مع ظهور القنوات الخاصة، الإذاعة وكذلك الصحافة المكتوبة.

المبحث الثالث: خصائص مجتمع البحث.

الجدول رقم(09): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرارات	النسبة
40-42	67	%39,4
43-45	94	%55,3
46 فما فوق	9	%5,3
المجموع	170	%100

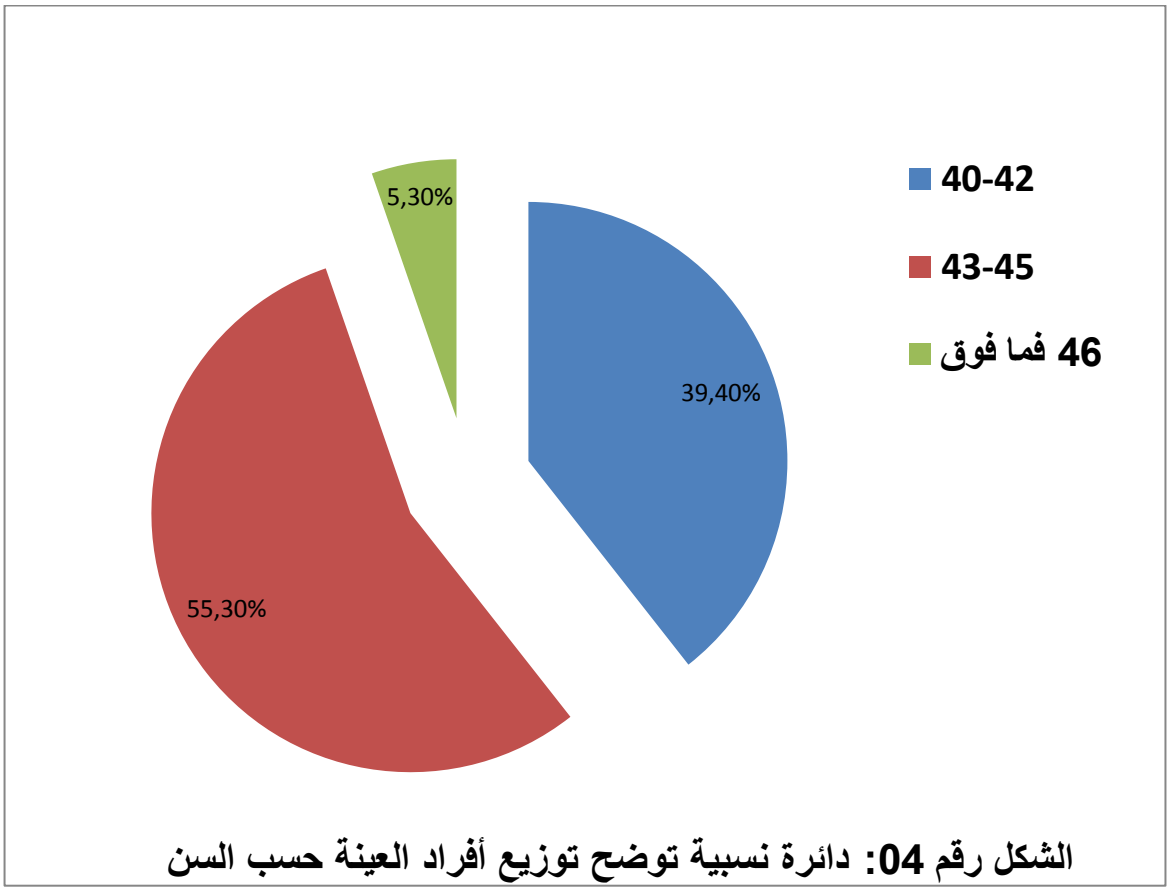

الشكل رقم 04: دائرة نسبية توضح توزيع أفراد العينة حسب السن

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب السن، وبما أن المعاينة لمجتمع البحث كانت بالطريقة القصدية، فقد عمدنا إلى اختيار سن المبحوثات من الأربعين سنة فما فوق، وهو السن الذي اعتبرناه بداية عنوسة الفتاة، فكما هو مبين في الجدول فإنّ أعلى نسبة شغلتها الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 43_45 والتي قدرت بـ **55.3%**، تليها الفئة العمرية من سن **40_42 سنة** ممثلة بنسبة **39.4%**، أما الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** فقد سجلت نسبة **5.3%**.

الجدول رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	التكرارات	النسبة
جزائر شرق	67	%39,4
جزائر وسط	94	%55,3
جزائر غرب	9	%5,3
المجموع	170	%100

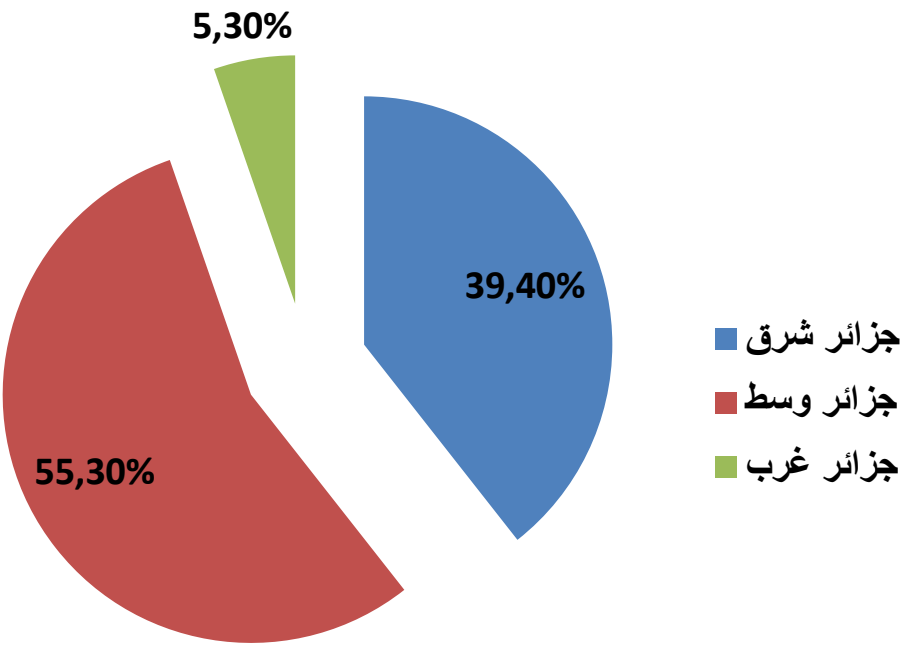

الشكل رقم 05: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد عينة البحث حسب مكان اقامتهم

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامتهم، حيث وقع اختيارنا على ولاية الجزائر كعينة وذلك حسب التقسيم الإداري لسنة 2006 جزائر شرق، غرب، وسط، فكما هو مبين من خلال الجدول فإنّ أعلى نسبة تمثلت في مقاطعة الجزائر وسط بنسبة **55,3%**، أما جزائر شرق فمثلت نسبة **39,4%**، أما الجزائر غرب فقد مثلت نسبة **5,3%**.

جدول رقم (11): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة.

عدد الإخوة والأخوات	التكرارات	النسبة
3_1	55	%32,4
6_4	89	%52,4
7 فما فوق	26	%15,3
المجموع	170	%100

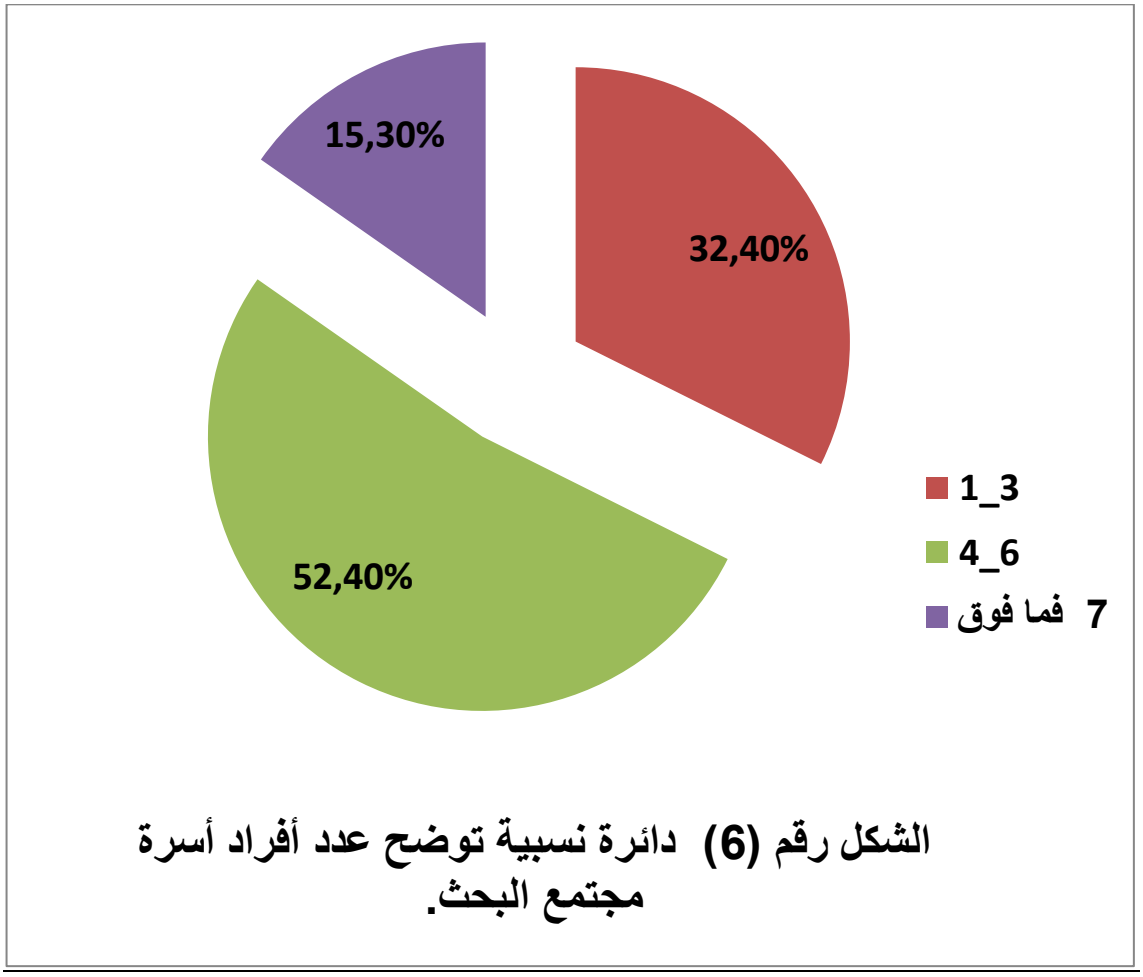

الشكل رقم (6) دائرة نسبية توضح عدد أفراد أسرة مجتمع البحث.

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة فكما تبينه المعطيات الإحصائية فإنّ أعلى نسبة تشغلها الفئة المتكونة من 4 الى6 أفراد بنسبة قدرت بـ **52,4%** وهو متوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية ما بعد الاستقلال لأن أفراد عينتنا أغلبهم تقريبا من مواليد السبعينات، هذه الفترة لم تعرف فيها الجزائر سياسة تنظيم الولادات أين نجد متوسط حجم الأسرة يتراوح من 8 إلى 10 أفراد، تليها الفئة التي تتكون أفراد أسرتها من 1 إلى 3 أفراد وهو المعدل الذي يميز الأسرة الحديثة أو ما يصطلح عليها بالأسرة النواتية بنسبة قدرت بـ **32,4%**، أما الفئة التي يتكون عدد أفرادها من 7 فأكثر فقد سجلت نسبة قليلة مقارنة بالفئتين الأولى والثانية ممثلة بـ **15.3%**.

الجدول رقم (12): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي.

المستوى الجامعي	التكرارات	النسبة
التدرج(ليسانس)	153	%90
ما بعد التدرج (ماجستير دوكتوراه..)	17	%10
المجموع	170	%100

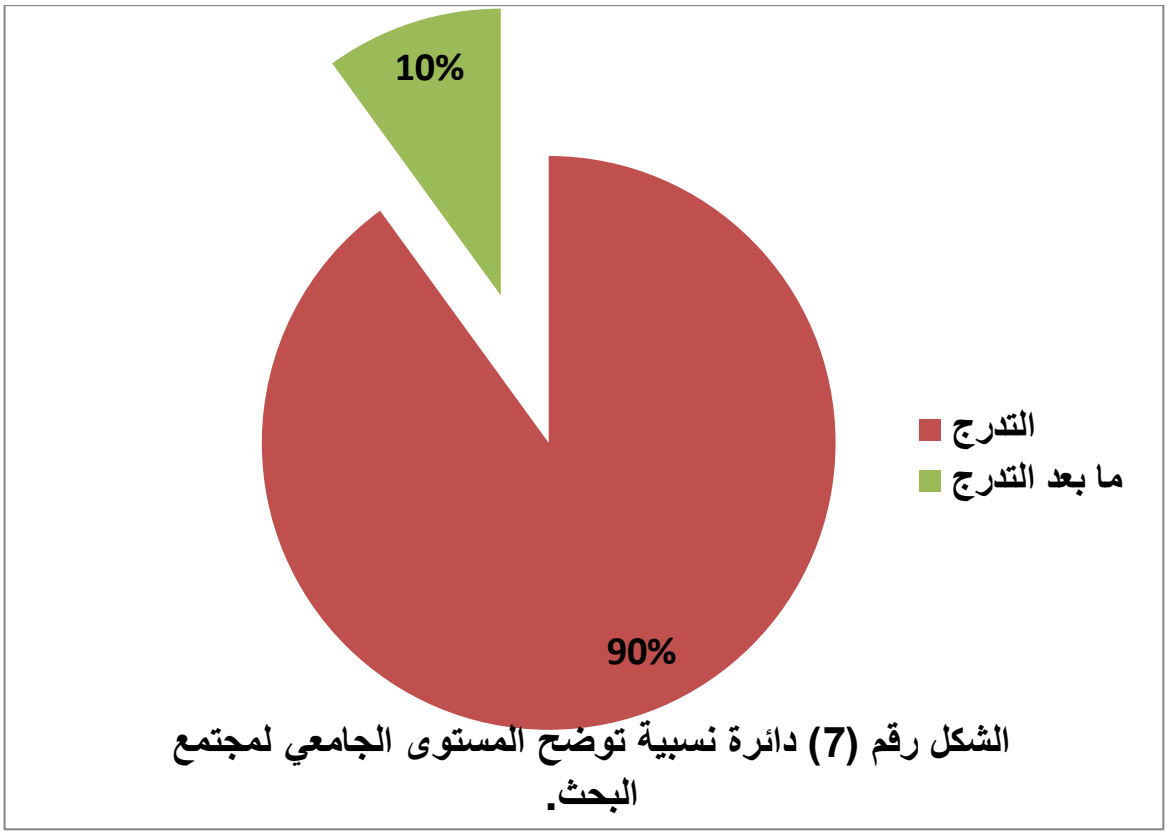

الشكل رقم (7) دائرة نسبية توضح المستوى الجامعي لمجتمع البحث.

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي، حيث وقع اختيارنا على الفئة الجامعية فقط حسب الدرجة العلمية المتحصل عليها، بحيث كان الاختيار للفئة الجامعية على مستوى التدرج ليسانس أو ما يعادلها من الشهادات التطبيقية كشهادة جامعة التكوين المتواصل "D.U.A "، والتي سجلت أعلى نسبة قدرت بـ **90 %** مقابل **10%** بالنسبة للفئة ذات مستوى ما بعد التدرج والمتحصلة على شهادة الماجستير والدكتوراه.

الجدول رقم (13): يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص بالجامعة.

التخصص بالجامعة	التكرارات	النسبة
علوم إنسانية واجتماعية	50	%29,4
حقوق وعلوم سياسية	37	%21,8
تسيير واقتصاد	36	%21,2
أدب ولغات أجنبية	24	%14,1
طب وصيدلة	23	%13,5
المجموع	170	%100

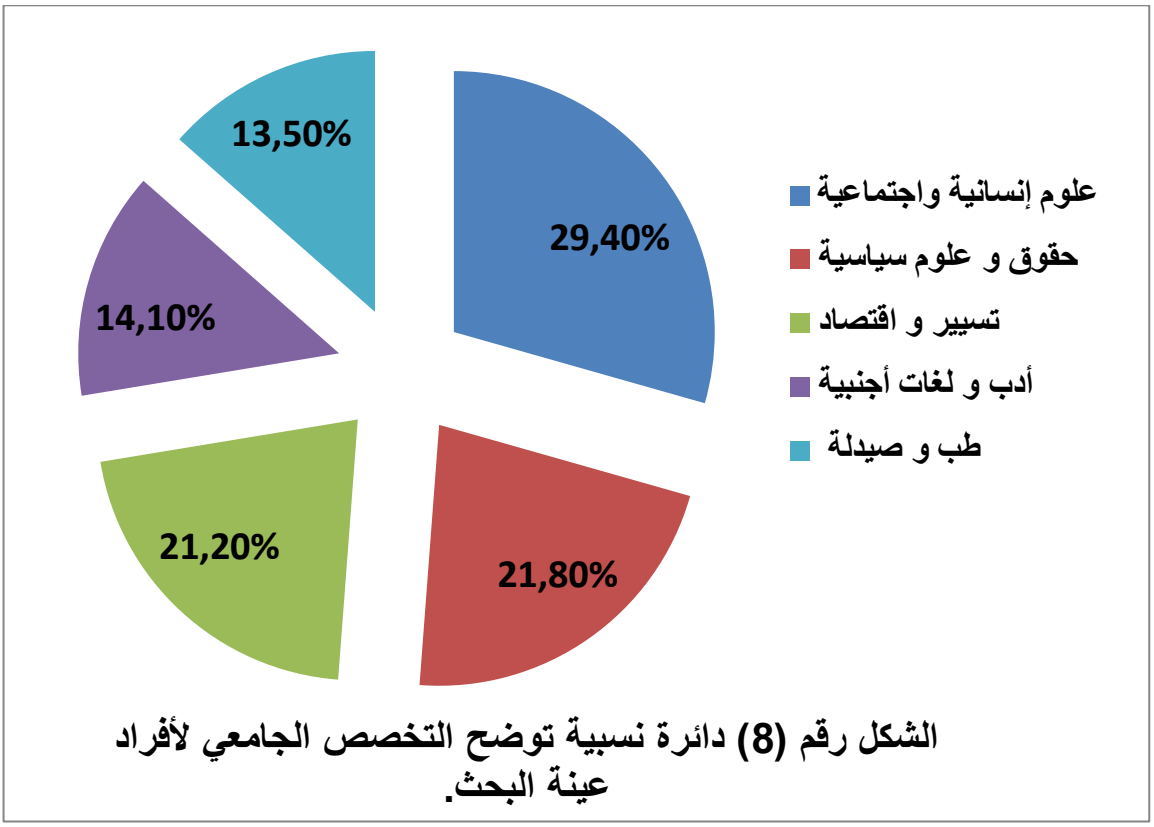

الشكل رقم (8) دائرة نسبية توضح التخصص الجامعي لأفراد عينة البحث.

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب التخصص الذي اختاره أفراد عينتنا فاختيارنا للتخصص لم يكن قصديا وإنما جاءت المعاينة بالطريقة العشوائية، حيث يعتبر من المتغيرات الأساسية في الدراسة،حيث شغلت أعلى نسبة الفئة ذات تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي شملت الفروع التالية: (علم النفس، علم الاجتماع الفلسفة التاريخ، علم الآثار) بنسبة قدرت بـ **29,4%**، تليها الفئة ذات تخصص حقوق وعلوم سياسية بنسبة قدرت بـ **21,8%**، تليها الفئة ذات تخصص تسيير واقتصاد بنسبة قدرت بـ **21,2%**، تليها فئة ذات التخصص آداب ولغات أجنبية والتي تشمل الفروع التالية (أدب عربي، لغة فرنسية، لغة إنجليزية، الترجمة) بنسبة **14,1%**، تليها الفئة الأخيرة والمتمثلة في تخصص الطب والصيدلة والتي تشمل كل من فرعي الطب وشبه الطبي وفرع الصيدلة) بنسبة قدرت بـ **13,5%**.

جدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب القطاعات الوظيفية.

القطاعات الوظيفية	التكرارات	النسبة
الإدارة	44	%25.9
التربية والتعليم	37	%21.8
الطـب	22	%12.9
نشاط حر	18	%10.6
التعليم العالي	16	%9.4
القضاء	12	%7.1
الإعـلام	11	%6,5
الأمن والشرطة	10	%5.9
المجموع	170	%100

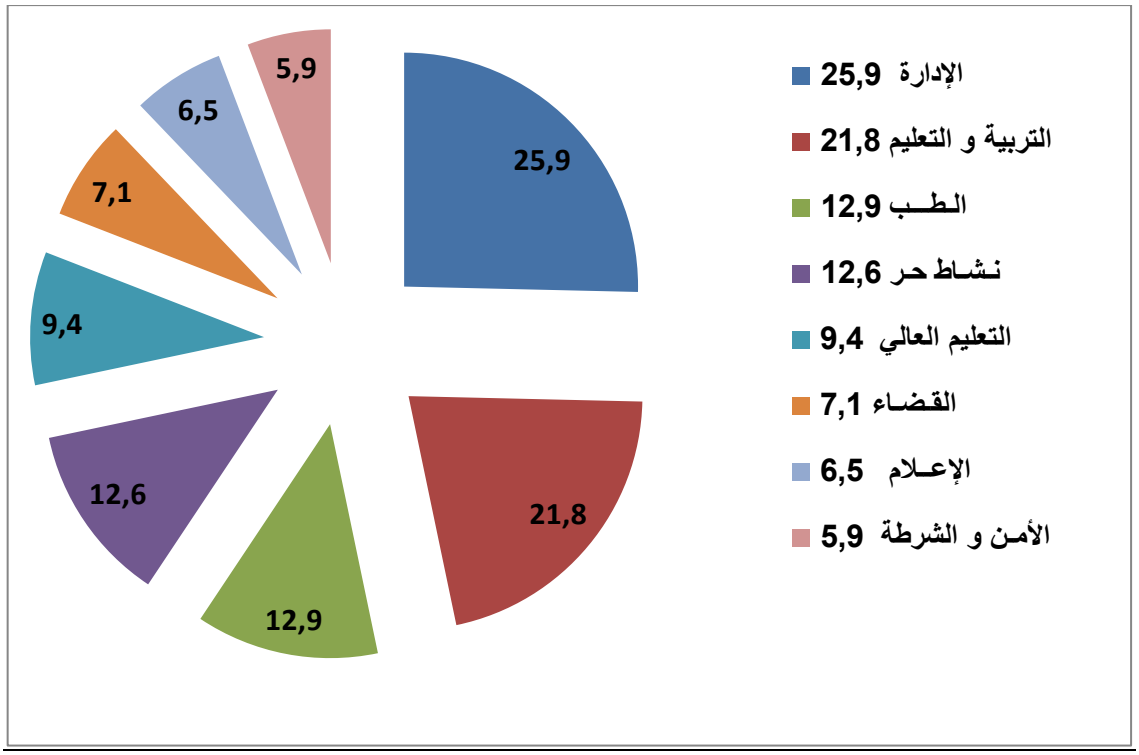

الشكل رقم (09) دائرة نسبية توضح القطاعات الوظيفية لأفراد عينة البحث.

التحليل الإحصائي:

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب القطاعات الوظيفية التي يمتهنها أفراد العينة والتي وقع اختيارنا عليها عن طريق المعاينة العمدية لعدة دلائل والتي أشرنا إليها من خلال التصنيف السوسيو مهني للقطاعات الوظيفية لدى الفتاة، فمن المهن ما هي مرغوبة لدى فئة اجتماعية ومرفوضة لدى فئات أخرى وهذا مرتبط أساسا بعدة معايير على رأسها التخصص الجامعي الذي غالبا ما يرتبط بالمصير المهني لدى الفئة الجامعية، فحسب الجدول فقد سجل فئة قطاع الإدارة العمومية أعلى نسبة قدرت بـ **25,9% من المجموع الكلي للعينة**،هذا القطاع الذي أصبح من القطاعات المرغوبة لدى فئة واسعة من الفتيات بعدما كان مرفوضا عند البعض أين خاضت الفتاة مجالا واسعا في هذا الميدان، يليه قطاع التربية والتعليم وذلك بنسبة قدرت بـ **21,8% من المجموع الكلي للعينة** والذي يعد هو الآخر من المراتب الأولى في السلم الوظيفي من ناحية

التصنيف الاجتماعي للمهن إذ يعد من المهن المرغوبة لدى الكثير من الأسر الجزائرية ولدى الأزواج أيضا لعدة مبررات:

أولا: أنها وظيفة مناسبة للنساء.

ثانيا: ساعات العمل تناسب المرأة مع الأدوار الوظيفية الأخرى المنوطة بها داخل الأسرة

ثالثا: بحكم العطل فهي أكثر حظا من القطاعات الوظيفية الأخرى في الاستفادة من العطل المدرسية (الشتوية، الربيعية، الصيفية...).

رابعا: أن معظم المناصب الوظيفية بالتعليم تكون قريبة للمسكن العائلي أو الزوجي مما يسهّل لها عملية التنقل.

يليه قطاع آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو قطاع الطب خاصة مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الفتاة وتفوقها الدراسي فترغب الكثيرات في امتهان هذه الوظيفة التي تعد من المهن الراقية حسب التصنيف المهني للوظائف حيث سجل هذا القطاع نسبة قدرت بـ **13,5% من المجموع الكلي للعينة**، يليه قطاع النشاط الحر وهو امتهان الفتاة لوظيفة خاصة قد لا تكون ضمن مجال اختصاصها العلمي وهي كالتالي:

(الحلاقة الخياطة والطرز، التجارة الحرة...) بنسبة قدرت بـ **10,6% من المجموع الكلي للعينة** حيث غالبا ما تلجأ الفتاة إلى هذا القطاع عند تعذّر الحصول على مهنة في الوظيف العمومي، يليه قطاع التعليم العالي والمتمثل في فئة الأساتذة من مختلف الأصناف (أستاذ محاضر صنف "أ " وصنف "ب"، أستاذ مساعد صنف "أ" وصنف "ب") بنسبة قدرت بـ **9,4% من المجموع الكلي للعينة**، يليه قطاع القضاء الذي عرف انتشارا واسعا لدى الفئة النسوية بعدما كان يعرف حضورا محتشما في سنوات ماضية حيث سجل نسبة قدرت بـ **7,1% من المجموع الكلي للعينة**، يليه قطاع الإعلام(السمعي والبصري) بنسبة قدرت بـ **6,5% من المجموع الكلي للعينة**، يليه القطاع الأخير والمتمثل في قطاع الأمن والشرطة ونظرا لصعوبة الاتصال بأفراد هذه العينة فقد عمدنا

إلى المعاينة بالطريقة التراكمية " **la boule de neige** " **من أجل تمكيننا من الوصول إلى عينة البحث والتي سجلت نسبة قدرت بـ 5,9% من المجموع الكلي للعينة.**

جدول رقم(15): يبين فترة الدراسة التي قضتها الفتاة بالجامعة.

فترة الدراسة الجامعية	التكرارات	النسبة
5-3	121	%71,2
8-6	31	%18,2
11-9	10	%5,9
12 سنة فما فوق	8	%4,7
المجموع	170	%100

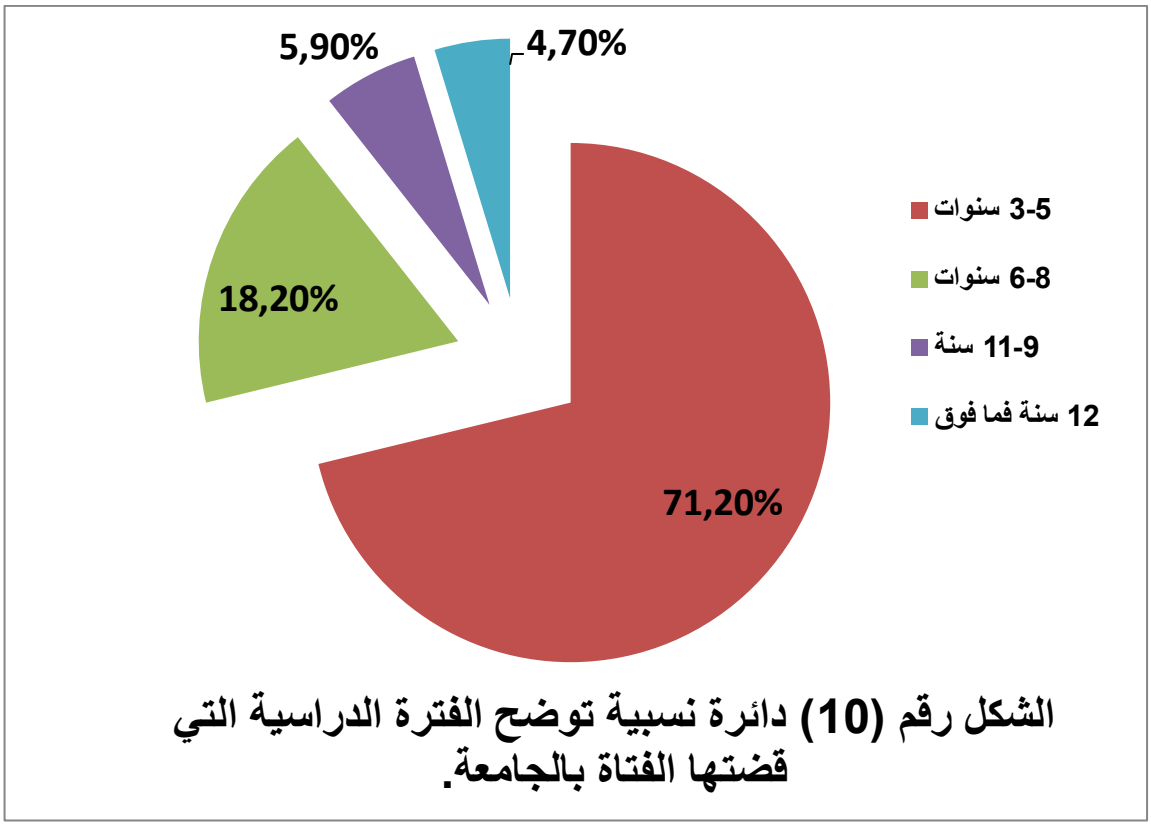

الشكل رقم (10) دائرة نسبية توضح الفترة الدراسية التي قضتها الفتاة بالجامعة.

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أعلاه الفترة التي قضتها أفراد عينة بحثنا في الدراسة الجامعية على مستوى الليسانس والدراسات العليا والتي تتحدد وفق التخصص العلمي الذي تم اختياره ، حيث سجلت أعلى نسبة الفئة من 3_5 سنوات وهي المدة التي قضتها الفتاة بالدراسة الجامعية والتي قدرت بـ **71,2%** من المجموع الكلي للعينة وهي الفئة التي تتخرج بشهادة الليسانس أو ما يعادلها من الشهادات التطبيقية" **D.E.U.A**" ويوجد ضمن هذه الفئة من تخرجت من جامعة التكوين المتواصل حيث قضت مدة الدراسة بها ثلاثة سنوات يليه صنف من 6_8 بنسبة قدرت بـ **18,2%** هذا الصنف غالبا ما يكون ضمن تخصص الطب أو المحاماة اللذين يتطلبان فترة أطول من التخصصات العلمية الأخرى يليه صنف من 9-11سنة بنسبة قدرت بـ **5,9%**و هذه الفترة الزمنية التي تتعلق بالدراسات العليا (ما بعد التدرج) التي تستغرق الفتاة بها سنوات من أجل نيل شهادات عليا(ماجستير، دكتوراه)، قد يكون في مجال تخصصها أو التسجيل في تخصصات أخرى مغايرة، يليه صنف من 12سنة فما فوق وهي الفئة القليلة من أفراد العينة والتي سجلت نسبة **4,7%** هذه الفئة التي قضت هذه الفترة بالجامعة تتمثل في فئة الأساتذة الباحثين في التعليم العالي، فتواجدها بالجامعة غير محدد بمدة زمنية لأن مجال البحث العلمي بالنسبة لهذه الفئة متواصل.

الـفـصـل الـثـامـن: الـفـرضـيـة الأولـى

مسـاهـمـة الـتـعـلـيـم فـي تـأخـر سـن زواج و عـنـوسـة الـفـتـاة الـعـامـلـة

تـمـهـيـد

الـمـبـحـث الأول : عـلاقـة الـمـسـتـوى الـتـعـلـيـمـي لـلـفـتـاة بـتـأخـر سـن زواجـهـا

الـمـبـحـث الـثـانـي : عـلاقـة الـفـتـرة الـدراسـيـة الـجـامـعـيـة بـتـأخـر سـن زواج الـفـتـاة

الـمـبـحـث الـثـالـث : عـلاقـة الـتـخـصـص الـجـامـعـي بـتـأخـر سـن الـفـتـاة عـن الـزواج

الـنـتـائـج الـعـامـة لـلـفـرضـيـة

❖ الـفـرضـيـة الأولـى

يعتبر شغف الفتاة إلى **التعليم** وحرصها على بلوغ أعلى المراتب العلمية **لتحقيق طموحاتها المستقبلية (العلمية و الوظيفية)** أحد العوامل الأساسية التي ساهمت **في تراجع فرص زواجها و أدت إلى عنوستها.**

الفصل الثامن: الفرضية الأولى

مساهمة التعليم في تأخر سن زواج وعنوسة الفتاة العاملة.

تمهيد

تشير الإحصاءات حول ظاهرة العنوسة أن أكبر نسبة سجلت لدى الفئة ذات المستوى التعليمي العالي وأيضا لدى الفئة الموظفة خاصة من لديهن الأقدمية في التوظيف، بالمقابل لاحظنا في السنوات الأخيرة ارتفاعا في معدلات التعليم والعمل على حد السواء عند الفتاة مما جعل الشاب يفضل الارتباط بالفتاة المتعلمة تعليما عاليا والتي تحصل على دخل مادي معتبر حتى تشاركه في تكاليف الحياة الأسرية، بل نجد البعض من تشتركن مع أزواجهن في مراسيم الزواج من تهيئة المنزل وتأثيثه وحتى في إتمام مراسيم العرس، خاصة مع نزوع أغلبية الشباب إلى السكن المستقل (الأسرة النواتية) فيسعى الزوجان جاهدين إلى تأمين السكن إمّا عن طريق شرائه بالتقسيط أو اللجوء إلى الكراء في انتظار تأمين سكن خاص بهما.

إضافة إلى نظرة الشباب اليوم للفتاة الجامعية فقد تغيرت عما كانت عليه في سنوات ماضية حيث كان الشاب الجامعي يفضّل الارتباط بفتاة أقل من مستواه التعليمي خوفا من أن تشاركه السلطة خاصة إذا كانت عاملة، إضافة إلى النظرة السلبية التي وجهت للفتاة الجامعية والتي عمّمت على فتيات الجامعة وأنّهن لا يلقن كزوجات لأخلاقهن، إضافة إلى ما تصوره وسائل الإعلام لتجارب فاشلة مرت بها هذه الفئة.

لقد عرفت مقاييس الاختيار للزواج لدى الجنسين تغيرات، حيث أصبح الشاب يرغب في الفتاة المتعلمة تعليما عاليا نظرا لوجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي

ودخل الفتاة العاملة لكنّنا أمام جدلية، فبالرغم من اتجاهات الشباب اليوم للزواج من الفتاة المتعلمة والعاملة على حد سواء، لكن هاتين الفئتين تشهدان تأخرا في سن الزواج وتعيشا واقعا يسمى العنوسة، فأين الخلل إذن؟

هذا ما سيتم توضيحه من خلال نتائج المعطيات الميدانية المتعلقة بالفرضية الأولى التي مفادها: أن التعليم العالي للفتاة ساهم إلى حد ما في تأخر سن زواجها وبالتالي ما أدى إلى عنوستها وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: علاقة المستوى التعليمي للفتاة بتأخر سن زواجها.

المبحث الثاني: علاقة الفترة الدراسية التي تقضيها الفتاة بالجامعة بتأخر سن زواج الفتاة.

المبحث الثالث: علاقة التخصص الجامعي بتأخر سن زواج الفتاة.

المبحث الأول: علاقة المستوى التعليمي للفتاة بتأخر سن زواجها.

جدول رقم(16): يبين علاقة المستوى التعليمي للفتاة بوجود فرص الخطبة.

وجود فرص الخطبة	المستوى التعليمي		المجموع
	تدرج	ما بعد التدرج	
نعم	135 %88,2	16 %94,1	151 %88,8
لا	18 %11,8	1 %5,9	19 %11,2
المجموع	153 %100	17 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه علاقة المستوى الجامعي للفتاة بوجود فرص الخطبة، فكما تبينه المعطيات الإحصائية بالجدول فإنّ الفئة التي توفرت لديها فرص الخطبة قد مثلت أعلى نسبة قدرت بـ **88.8 %** من المجموع الكلي للعينة، أما الاتجاه العام فقد شغلته فئة ما بعد التدرج بنسبة **94.1%** مقابل **88.2%** بالنسبة لفئة التدرج، بالمقابل فقد سجلت الفئة التي لم يسبق وأن تقدّم لها أحد لخطبتها نسبة ضعيفة قدرت بـ **11.2%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام الفئة ذات مستوى التدرج **11,8%** مقابل **5,9%** بالنسبة للفئة ما بعد التدرج.

وعلى ضوء هذه المعطيات نستخلص أنّ الفضاء التعليمي (الجامعي) يساهم في وجود فرص الخطبة لدى الفتاة **وكلما ارتقت الفتاة في المستوى التعليمي زادت فرصها في الخطبة،** هذا ما يمكن تفسيره على أنّ لكل فتاة إلا ولها نصيب من تلك الفرص إلّا حالات استثنائية تنعدم تلك الفرص قد يعود ذلك لأسباب خاصة بها كالمرض أو إعاقة حركية أو مظهر الفتاة غير اللائق أما بالنسبة للفئة الغالبة والتي تتوفر لديها فرص الخطبة، فهنا الإشكال الذي نطرحه بحيث أن مبادرات الخطبة متوفرة، لكن الفتاة تأخرت عن الزواج ؟،هذا يدل أيضاعلى أنّ الإشكال ليس في عدم توفر تلك الفرص إنّما في رفضها من طرف الفتاة في مرحلة الدراسة بحجة مواصلة التعليم العالي، فحسب تصريح الكثيرمن أفراد عينتنا بقولهن :"**أننا خيّرنا التعليم على الزواج مخافة عدم التوفيق بين الدراسة والزواج** ..." فكلاهما (الدراسة والزواج) يمثّلان مشروعا مستقبليا بالنسبة لهن على حد قول إحدى المبحوثات:"**الخاطب يذهب ويأتي غيره، أما الدراسة فلا تصح إلا في مرحلة العزوبية**"، هذا التفكير الذي يسود فئة من الفتيات الجامعيات أملا في وجود فرص خطبة أخرى بعد التخرج، لكن لم تدرين ولم تدركن أنه **كلما ارتفع سن الفتاة كلما تراجعت فرص خطبتها وبالتالي تتراجع حظوظ زواجها حتى تكاد تنعدم في سن معينة، وهذا من منطلق بحثنا أن السن يعتبر المتغير بل العامل الرئيسي المحدد لعملية الزواج لدى الجنسين وهو العامل الذي ينذر بتأخر سن الزواج والمؤدي إلى عنوسة الفتاة .**

جدول رقم (17): يبين أسباب عدم التقدم لخطبة الفتاة وعلاقته بالمستوى التعليمي.

أسباب عدم التقدم لخطبة الفتاة	المستوى التعليمي للفتاة		المجموع
	تـدرج	ما بعد التدرج	
الفئة التي تمت خطبتها	135 %88,2	16 %94,1	151 %88,8
المرض (إعاقة تشوهات خلقية)	6 %3,9	0 %0	6 %3,5
المظهر غير لائق	9 %5,9	0 %0	9 %5,3
لا يوجد أيّ سبب	3 %2	1 %5,9	4 %2,4
المجموع	153 %100	17 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه أسباب عدم التقدم لخطبة الفتاة سواء من طرف الشاب مباشرة أو خطبتهاعن طريق واسطة ونقصد بالتقدم للخطبة هي أول خطوة يبدي فيها الشاب رغبته في الارتباط بالفتاة التي يراها مناسبة حسب مقاييس معينة يوليها اهتماما أكثر من مقاييس أخرى، وقد تكون هذه الخطوة بالرضا من طرف الفتاة أو بالرفض مباشرة وقد تختلف مصادر الرفض والتي سنشير إليها في مباحث لاحقة، وبالتالي يتوقف مشروع

الخطبة عند مستوى كل من الشاب والفتاة ، فقد تبين من خلال فحص العلاقة بين تأخر سن زواج الفتاة وبين متغيرات أخرى أنه ثمة من أفراد العينة فتيات عوانس لم يتم خطبتهن على الإطلاق وعددهن 19فتاة ممثلا بنسبة **11.2** %من المجموع الكلي للعينة.

إنّ هذا المبرر (مظهر الفتاة غير اللائق) الذي كان سببا في عدم التقدم لخطبتها إنما نعني به مقياس الجمال الذي يمثل أهم مقياس يرغب فيه الرجل خاصة أنه هو من يختار شخصيا الفتاة التي يراها مناسبة من حيث المظهر، فمقياس الجمال يختلف من رجل إلى آخر فلكل واحد له معاييرو مواطن من الناحية الفزيولوجية (الشكلية) يستحسنها في المرأة في شكلها الخارجي كحسن الوجه والقامة والرشاقة ... والتي يحدد من خلالها صورته المثالية للفتاة التي يرغب بها، وهذا أمر مشروع للرجل من أجل التعفف وتحقيق المودة بين الزوجين التي تعتبر من مقاصد وأهداف الزواج، فقد روى الترمذي وابن ماجه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أَنه خطب امرأَة فقال النّبي صلى اللَّه علَيه وسلم : " **انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا**) بمعنى أحرى أَن تدوم المودة والتوافق بينكما".([1])

وروى أبو داود عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم: " **إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) قال فخطبت جارية فكنت أتخبّأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها وأتزوجها فتزوجتها**". ([2])

وقد اختلف الفقهاء فيما يباح النظر للخاطب إلى المخطوبة، فذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه يباح أن ينظر للوجه والكفين، وأضاف الحنفية القدمين وذهب الحنابلة إلى أنه ينظر إلى ما يظهر غالبا كالوجه والكفين والرأس والرقبة والقدمين ومن فوائد هذه الخطوة التي شرعها الإسلام معرفة الخاطب المخطوبة من ناحية الشكل

([1])- أحمد ،بن علي بن حجر -مرجع سابق _ ص321

([2]) - المرجع السابق_ص 323.

والجمال فيهما وهو أمر مرغوب حتى تتحقق العفة بينهما وليحدث أيضا التوافق النفسي والانسجام والألفة بين الزوجين، ويحدث الاستقرار والدوام الذي جاء ذكره في الحديث "**أن يؤدم بينكما**" بمعنى ديمومة الحياة الزوجية.

يليه المرض (إعاقة، تشوهات خلقية...) بنسبة قدرت بـ **35 %** من المجموع الكلي للعينة كسبب من أسباب عدم التقدم لخطبة الفتاة، وقد شغل الاتجاه العام لدى مستوى التدرج بنسبة **3.9 %** مقابل **0%** بالنسبة للفئة ذات مستوى ما بعد التدرج، فالمرض يعد كذلك مبررا لعدم التقدم لخطبة الفتاة كأن تكون مصابة بمرض مزمن أو إعاقة خلقية مما يشكل نفورا لدى الشباب لخطبتها والذي يحول دون زواجها.

أما الصنف الأخير يشير إلى عدم وجود أي سبب لعدم خطبتها بنسبة قدرت بـ **2.4 %** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى ما بعد التدرج بنسبة **5.9%** مقابل **2%** بالنسبة لمستوى التدرج.

وعليه يمكن أن نستخلص من هذه المعطيات الإحصائية أنه بالرغم من عدم إثبات دلالة إحصائية من حيث درجة تأثير المستوى التعليمي على عنوسة الفتاة العاملة إلا أننا حاولنا معرفة نوع هذه المبررات حسب المستوى التعليمي للمبحوثات، ويمكن أن نستدل على ذلك أن الفئة الجامعية بالرغم من أنها لا تفتقد لفرص الخطبة وأنها ممن تحضى بفرص بالزواج أكثر من غيرها إلا أنه توجد فئة أخرى تنعدم لديها فرص الخطبة لأسباب تتعلق بالفتاة من الناحية الفيزيولوجية أو الشكلية أعاقتها عن الزواج وأصبحت من العوانس.

جدول رقم (18) يبين عدد مرات خطبة الفتاة وعلاقته بالسن.

عدد مرات خطبة الفتاة	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
2_1	26 %38.8	35 %37.2	6 %66.7	67 %39.4
4_3	12 %17.9	30 %31.9	2 %22.2	44 %25.9
5 فما فوق	19 %28.4	21 %22.3	0 %0	40 %23.5
الفئة التي لم يتم خطبتها	10 %14.9	8 %8.5	1 %11.1	19 %11.2
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه عدد مرات خطبة الفتاة العاملة وعلاقته بالسن،حيث اعتبرنا السن من أهم متغيرات الدراسة التي لها تأثير قوي على المتغيرات التابعة الأخرى فنجد أن متغير أو (عامل) السن وعلاقته بعدد مرات الخطبة له تأثير ودلالة انطلاقا من الفرضية الأساسية للدراسة والتي مفادها : "**أنه كلما ارتفع سن الفتاة من الأربعين فما فوق قلت حظوظ زواجها حتى تكاد تنعدم** "، هذه العلاقة العكسية سنحاول إثباتها في دراستنا من خلال متغيرات أخرى، فحسب البيانات الموضحة في الجدول فإنّ أعلى نسبة سجلت لدى

فئة من 1 إلى 2 وهي عدد المرات التي تمّت فيها خطبة الفتاة قدرت بـ **39.4%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من سن 46 فمافوق بنسبة **66.7%**، تليها الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة بنسبة **38.8%** ثم الفئة من 43 إلى 45 سنة بنسبة **37.2%**، وهذا ما يدل أن عدد فرص الفتاة العاملة في الخطبة قليلة والتي تمثلت من مرة إلى مرتين حيث تتراجع كلما ارتفع سنها .

يليه صنف من فئة 3 إلى 4 مرات خطبة الفتاة بنسبة قدرت بـ **25.9%** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام لدى الفئة العمرية من 43إلى 45 سنة بنسبة **31.9** %، تليها الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق بنسبة **22.2 %**،تليها الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة بنسبة **17.9%**، أما صنف 5 مرات فما فوق فقد سجلت عدد فرص الخطبة التي توفرت لدى الفتاة نسبة **23.5%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة نسبة **28.4**% مقابل **22.3**% بالنسبة للفئة العمرية من 43-45 سنة، و0 % بالنسبة للفئة من سن 46 فما فوق، **وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا القائلة بأن فرص الزواج تتراجع كلما ارتفع سن الفتاة من الأربعين سنة فما فوق حتى تكاد تنعدم في سن معينة من 45 سنة فما فوق**

من جهة أخرى لاحظنا من خلال القراءة الإحصائية الأولى وجود فرص الخطبة في سن ما بعد الأربعينات فما فوق بعدد مضاعف، لكن هذه الفرص قد لا تناسب الفتاة والمقاييس المرغوبة لديها، فغالبا ما يكون الشاب المتقدم للفتاة في سن الأربعين رجل مطلّق أو أرمل أو قد لا تتوفر لديه شروط معينة، فأغلب أفراد عينتنا من رفضن فرص الزواج التي توفرت لهن في سن 45 ظنّا منهن أن الرجل المتقدم للخطبة في هذه السن والذي لا يملك بيتا ولا منصبا وظيفيا إنما يرغب فيها طمعا في الراتب والمنزل إذا كانت تملك سكنا مستقلا عن أسرة الوالدين خاصة لدى الفئة الموظفة في مناصب راقية نوعا ما والتي تدر من خلالها دخلا معتبرا، فهنّ يفضلن العزوبة على قبول هذه الفرص التي

حسبهن ليست منحة وإنما محنة، لأنها ستكون المسؤولة وحدها على إدارة البيت ماديا في تلك الظروف .

وعليه يمكن القول من خلال تلك المعطيات الإحصائية أن **فرص الخطبة تتراجع حتى تكاد تنعدم كلما تجاوزت الفتاة سن الأربعين الذي اعتبرناه منتصف عمر الفتاة** لكن من جهة أخرى توجد تلك الفرص وإن كانت ضعيفة في هذه السن وتنعدم من سن 45 سنة، لكن الفتاة هي من ترفضها لأسباب معينة، سنتناول هذه المبررات في فصول لاحقة.

جدول رقم (19) يبين رفض الفتاة للخطاب وعلاقته بالمستوى التعليمي

رفض الفتاة للخطاب	المستوى التعليمي		المجموع
	تدرج	ما بعد التدرج	
الفئة التي لم يتم خطبتها	18 %11,8	1 %5,9	19 %11,2
أحيانا	49 %32	2 %11,8	51 %30
دائما	69 %45,1	5 %29,4	74 %43,5
نادرا	17 %11,1	9 %52,9	26 %15,3
المجموع	153 %100	17 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه رفض الفتاة للخطّاب وعلاقته بالمستوى التعليمي، فكما تبينه المعطيات بالجدول أن أعلى نسبة تمثلت لدى صنف "**دائما**" ما تكون الفتاة طرفا في رفض الخطاب بنسبة قدرت بـ **43.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، حيث شغل الاتجاه العام لدى الفئة ذات مستوى التدرج بنسبة **45.1%** مقابل **29.4%** بالنسبة للفئة ذات مستوى ما بعد التدرج، ما يدل على أن المستوى الجامعي (ما بعد التدرج) يدفع بالفتاة إلى مواصلة الدراسة والذي يعد مبررا لرفض الفرص التي توفرت لخطبتها، يليه

صنف **أحيانا** ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطبة بنسبة قدرت بـ **30%** من المجموع الكلي للعينة،وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى الجامعي (تدرج) بنسبة قدرت بـ **32%** مقابل **11.8%** بالنسبة للفئة ذات المستوى ما بعد التدرج .

يليه صنف "**نادرا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطبة والذي سجل نسبة ضعيفة قدرت بـ **15.3%**، وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى ما بعد التدرج بنسبة **52.9%** مقابل **11.1%** بالنسبة للفئة ذات المستوى التدرج.

وعلى ضوء هذه النتائج نستخلص من خلال القراءة الإحصائية أن الفتاة هي في الغالب من تكون طرفا في رفض الخطاب بحجة إكمال الدراسة خاصة ذات مستوى الليسانس، والتي تكون في سن صغيرة من 20 إلى25 سنة مقارنة بسن الثلاثينات أوالأربعينات، فهي تفضل إكمال الدراسة للحصول على الشهادة وترفض كل مبادرات الزواج ظنا منها أنها ستعوض فرصا أخرى بعد التخرج، أما الفئة الثانية والتي كان طموحها العلمي أكبر وهو إكمال الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)، فشغف العلم يصرفها عن التفكير في الزواج فهي تفضل تحقيق طموحها الدراسي (العالي) ثم التفكير في الزواج، لكن فرص الفتاة تتقلص كلما ارتفع سنها من جهة ومن جهة أخرى حتى وإن توفرت لها فرص الخطبة قد تراها غير مناسبة لأن الفتاة التي ضحت من أجل مواصلة تعليمها رافضة تكوين أسرة ولم تتوانى بعدها في البحث عن وظيفة قارّة ومناسبة لمستواها العلمي، يصعب عليها أن تتنازل عن مبادئ تقتنع بها وعن الصورة التي تتجسد لديها في الرجل أو في مفهوم الزواج، وهذه متغيرات أخرى عرفتها عملية الزواج والتي كان لها أكبر الأثر في تأخر زواج الفتاة وبالتالي ما أدى إلى عنوستها .

جدول رقم (20): يبين علاقة المستوى التعليمي للفتاة بالسن المفضلة لديها للزواج.

السن المفضلة للزواج	المستوى التعليمي		المجموع
	تدرج	ما بعد التدرج	
أقل من 20 سنة	14 %9,2	4 %23,5	18 %10,6
20-25 سنة	37 %24,2	1 %5,9	38 %22,4
26-31سنة	92 %60,1	9 %52,9	101 %59,4
لا توجد أية سن معينة	10 %6,5	3 %17,6	13 %7,6
المجموع	153 %100	17 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لقد أصبح التعليم من أهم العوامل المحددة لسن الزواج لدى الفتاة المتعلمة ومن منطلق بحثنا نرى أنه" **كلما ارتقت الفتاة في السلم التعليمي (المستوى التعليمي) ارتفع لديها السن المفضلة للزواج** " فإلى أي مدى تتحقق صحة هذه العلاقة الطردية ؟ .

يعتبر السن من أهم المقاييس التي يأخذها الشاب بعين الاعتبار عند خطبة الفتاة لكن الفتاة المتعلمة تعليما عاليا والعاملة خاصة في المناصب الراقية أصبحت هي من تحدد سنا معينة للزواج وهذا حسب طموحاتها العلمية والمهنية وكما أسلفنا ذكره أن طلب

الفتاة للزواج يبلغ ذروته ما بين 20 إلى 25 سنة ، فحسب ما تبينه المعطيات الإحصائية الموضحة بالجدول، فإن أعلى نسبة سجلت لدى صنف من 26 إلى 31 سنة وهي (السن المفضلة لدى الفتاة للزواج) قدرت بـ **59.4 %** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام لدى الفئة ذات مستوى التدرج بنسبة **60.2%** مقابل **52.9%** بالنسبة للفئة ذات مستوى ما بعد التدرج، وعليه فإنّ هذه الفئة العمرية التي أخذت حصة الأسد لدى أفراد عينتنا والمتمثلة في 26 سنة إلى 31 سنة وهي السن التي غالبا ما تكون الفتاة قد تحصلت على شهادة ليسانس أو شهادات معادلة شهادات تطبيقية (D.U.E.A) أما الفئة ذات المستوى العالي (ما بعد التدرج) فطموحها يفوق ويتعدّى الحصول على شهادة ليسانس فقط وإنما تسعى إلى بلوغ أعلى الشهادات الجامعية فإنّهن كذلك يفضلن هذه السن لكن بنسبة ضعيفة.

يليه صنف من 20 إلى 25 سنة (السن المفضلة لدى الفتاة للزواج) بنسبة قدرت بـ **22.4%** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات مستوى التدرج بنسبة قدرت بـ **24.2%** مقابل **5.9%** بالنسبة لفئة ما بعد التدرج .

يليه صنف أقل من 20 سنة وهو ما تفضله الفتاة كسن للزواج قدرت بنسبة **10.6%** من المجموع الكلي للعينة، أما بالنسبة للفئة التي لا تفضل أية سن معينة للزواج قدرت نسبتها بـ **7.6%** من المجموع الكلي للعينة، وهذا يدل على غياب فكرة الزواج لدى هذه الفئة على وجه الإطلاق خاصة إذا كانت في سن متأخرة، فنجد فئة من النساء من تجاوزن **45 سنة** وهن موظفات لا يرغبن في الزواج في هذه السن والتي أطلقنا عليه بـ (**سن اليأس من الزواج**) ومن تكوين أسرة، حيث تفضل الفتاة حياة العزوبة والاستقلالية التي اعتادت عليها – حسب رأي هذه الفئة – على الزواج في هذه السن المتأخرة .

وعليه يمكن القول من خلال هذه المعطيات الإحصائية التي حددت السن التي تفضلها الفتاة للزواج ومدى تأثير هذا المتغير على تأخر سن زواجها وعلاقته بمستواها

التعليمي فقد تبيّن أنه توجد علاقة طردية بين المستوى التعليمي وبين السن التي تفضلها الفتاة والذي يندرج ضمن طموحات الفتاة العلمية، خاصة إذا كانت تمتلك مؤهلات علمية تحفزها على مواصلة التعليم العالي فإنّ ذلك يؤثّر على قرارها تجاه الزواج.

من خلال ما خلصنا إليه من نتائج هذا الجدول والذي وضح لنا آراء المبحوثات حول السن الذي تفضّله للزواج وذلك وفق مستواهن التعليمي وهو ما ساهم في **تأخير** سن الزواج لدى الفتيات، إلى أن وصلن لسن الأربعينات حيث تقل فيه حظوظ الخطبة وبالتالي حظوظ الزواج ما ساهم في عنوستهن.

المبحث الثاني: علاقة الفترة الدراسية الجامعية بتأخر سن زواج الفتاة.

جدول رقم (21): يمثل علاقة المدة التي تقضيها الفتاة في الدراسة الجامعية بوجود فرص الخطبة.

وجود فرص خطبة الفتاة	مدة الدراسة الجامعية				المجموع
	5_3	8_6	11_9	12سنة فما فوق	
نعم	108 %89.3	27 %87.1	8 %80	8 %80	151 %88.8
لا	13 %20	4 %12.9	2 %20	0 %0	19 %11.2
المجموع	121 %100	31 %100	10 %100	8 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي :

يبين الجدول أعلاه متغيرا أساسيا في الدراسة والذي يشير إلى عامل الزمن أي الفترة التي تقضيها الفتاة خلال الدراسة الجامعية مع توفر فرص خطبتها وتعددها، إلا أنّ الفتاة ترفض تلك المبادرات بحجة مواصلة التعليم، لكن عامل الزمن(الفترة الدراسية) قد يختلف من ناحية التأثيرعلى تراجع فرص الزواج للفتاة وفقا لتباينها من فتاة إلى أخرى حيث سجلت أعلى نسبة الفئة التي توفرت لديها فرص الزواج قدرت بـ **88.8%** من المجموع الكلي للعينة، وقد سجل الاتجاه العام الفئة التي قضت في الدراسة الجامعية بين

3 إلى 5 سنوات والتي تمثل مستوى ليسانس أو الدراسات التطبيقية المعادلة لها وهذا ما يفسّر على أنّ أغلب الفتيات في هذه السن تتراوح أعمارهن ما بين 20 إلى 25 سنة وهي السن التي تكون الفتاة فيها أكثر طلبا للزواج، يليه الصنف الثاني والثالث بنفس التمثيل والذي يتمثل في الفئة التي تمتد من 9 إلى 11 سنة والفئة من 12 سنة فما فوق وذلك بنسبة قدرت بـ **80%**، وهذا يدل أيضا على أن تواجد الفتاة بالجامعة يزيد من فرص خطبتها، وعليه نرى أنّ الفضاء التعليمي (الجامعي) قدأصبح من الفضاءات التي تساهم في عملية الاختيار للزواج والتي تؤكده نظرية التجاور المكاني، وأكدته أيضا المعطيات الميدانية أنّ المجال الوظيفي الذي تنتمي إليه الفتاة يساهم إلى حد كبير في توفر فرص خطبتها وزواجها، بالمقابل نجد صنف اللاتي لم تكن لهن فرص الخطبة قد سجل نسبة **11.2%** من المجموع الكلي للعينة وهذا يرجع إلى أسباب تتعلق بالفتاة كما أسلفنا ذكره في معطيات الجدول السابق، وعليه ومن خلال هذه النتائج نستخلص أن الفترة التي تقضيها الفتاة في الدراسة الجامعية تساهم إلى حد ما في وجود فرص الزواج لديها.

جدول (22): يبين علاقة الفترة الجامعية بعدد مرات خطبة الفتاة.

عدد مرات خطبة الفتاة	الفترة الدراسية الجامعية				المجموع
	5-3	8-6	11-9	12سنة فما فوق	
الفئة التي لم يتم خطبتها	12 %9,9	5 %16,1	2 %20	0 %0	19 %11,2
2_1	51 %42,1	10 %32,3	3 %30	3 %37,5	67 %39,4
4_ 3	29 %24	10 %32,3	3 %30	2 %25	44 %25,9
5مرات فما فوق	29 %24	6 %19,4	2 %20	3 %37,5	40 %23,5
المجموع	121 %100	31 %100	10 %100	8 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه علاقة الفترة التي تقضيها الفتاة بالجامعة بعدد المرات التي تمت خطبتها، ومن منطلق دراستنا فقد اعتبرنا السن عاملا رئيسا له تأثير قوي على المتغيرات التابعة الأخرى، حيث تعتبر الفترة الدراسية أهم مؤشر لتحديد سن الزواج من جهة ومدى توفر فرص الخطبة من جهة أخرى، ومدى تأثير هذه الفترة على تراجع

أو على تواجد فرص خطبة الفتاة، **فهل الفضاء التعليمي (الجامعي) ساهم في وجود هذه الفرص ؟.**

فكما تبينه المعطيات الإحصائية بالجدول فقد مثلت أعلى نسبة صنف من 1-2 وهي عدد مرات الخطبة بنسبة قدرت بـ **39.4%** من المجموع الكلي للعينة وقد شغل الاتجاه العام من 3 إلى 5 سنوات وهي الفترة التي قضتها الفتاة بالجامعة بنسبة قدرت بـ **42.1%** والتي تمثل الفئة التي يتراوح سنها ما بين 20 إلى 25 سنة ، هذه المرحلة العمرية تكون الفتاة فيها أكثر طلبا للزواج من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفترة الدراسية التي تمتد من 3 إلى 5 سنوات غالبا ما تكون الفتاة في مرحلة التدرج (تحضير شهادة ليسانس) لأنه يوجد من الفتيات من كانت لديهن الرغبة في مواصلة التعليم العالي فإنهن يرفضن كل فرصة للزواج حتى وإن كانت مناسبة ويفضّلن التعليم على الزواج ظنّا منهن أن الزواج قد يعيقهن على مواصلة التعليم العالي،يليه صنف من 3 إلى 5 مرات وجود فرص الخطبة بنسبة قدرت بـ **25.9%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام الفئة من 9 إلى 11 سنة وهي الفترة التي قضتها الفتاة بالجامعة بنسبة قدرت بـ **30 %** وهذا ما يؤكد على أن الفضاء التعليمي (الجامعي) يساهم في توفير فرص الخطبة أكثر للمتعلمات مقارنة بغير المتعلمات، فالفضاء الجامعي إذن يساهم في وجود فرص خطبة الفتاة خلال تواجدها بالجامعة مقارنة بالماكثات بالبيت وهذا ما يشير إلى دلالة أخرى إلى أن المستوى التعليمي أصبح من المقاييس الأساسية لدى الشباب ومن جهة أخرى نستنتج أن وجود تعدد في فرص الخطبة لم يعد معيقا أوعنصرا مقلقا للفتاة أو لأسرتها كما كانت عليه الفتاة في السابق إذا ما قارناه بالفتاة غير المتعلمة أوغير الموظفة التي إذا ازداد الطلب لخطبتها خاصة مع تأخر سنها يقلق أسرتها،وبالتالي تستعجل زواجها وتحرص على عدم ضياع الفرص منها لأنها سوف تتقلص كلما تقدمت الفتاة في السن.

جدول رقم(23) يبين علاقة الفترة الدراسية برفض الفتاة للخطاب.

الرفض من طرف الفتاة	الفترة الدراسية				المجموع
	5-3	8-6	11-9	12سنة فما فوق	
الفئة التي لم يتم خطبتها	13 %10,7	4 %12,9	2 %20	0 % 0	19 %11,2
أحيانا	42 %34,7	8 %25,8	1 %10	0 % 0	51 %30
دائما	52 %43	14 %45,2	4 %40	4 %50	74 % 43,5
نادرا	14 %11,6	5 %16,1	3 %30	4 %50	26 %15,3
المجموع	121 %100	31 %100	10 % 100	8 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه علاقة الفترة الدراسية التي تقضيها الفتاة بالجامعة برفضها للخطّاب، فحسب المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول فإن أعلى نسبة تمثلت لدى صنف "**دائما**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض لمبادرات الخطبة وليس أطراف أخرى وذلك بنسبة قدرت بـ **43.5%**، وقد شغل الاتجاه العام الفئة التي سجلت أعلى فترة زمنية

في الدراسة وهي 12 سنة فما فوق بنسبة **50%** وهي الفئة ذات المستوى العالي في الغالب فهي ترفض الزواج تحت مبرر مواصلة التعليم العالي، معتبرة أن الزواج سيعيقها عن بلوغ طموحها العلمي.

يليه صنف " **أحيانا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض بنسبة قدرت بـ **30%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام لدى فئة من 3 إلى 5 سنوات، بنسبة قدرت بـ **34.7%**، هذه الفترة التي تقضيها الفتاة بالجامعة غالبا ما يكون سنها يتراوح ما بين 20 و25 سنة، وإذا ما اعتبرنا عامل التعليم من بين المبررات لارتفاع معدل سنّ الزواج في المجتمع الجزائري حسب الديوان الوطني للإحصاء الذي وصل إلى 29 سنة لعام 2016 عند الجنسين فإنّ الفتاة ترى أن الزواج في تلك السن من 20 إلى25 سنة لا يزال مبكرا، وأنّ المدة التي تقضيها في الدراسة الجامعية خاصة التي لها طموحا علميا محصورا فقط في نيل الشهادة الجامعية والتخرج من أجل التوظيف فإنها تفضل تأجيل الزواج إلى حين مواصلة تعليمها ونيل الشهادة ثم التفكير في الزواج وهذا ما صرحت به بعض الفتيات من أفراد العينة لدى مقابلتهن أن " فرص الزواج تعوّض إذا ضاعت مرة أو مرتين، لكن التعليم ونيل الشهادة الجامعية لا يقبل بالتأجيل، فهو طموح المستقبل وهو (سلاح المستقبل)" ـ حسب رأي البعض من المبحوثات ـ.

المبحث الثالث : علاقة التخصص الجامعي بتأخر سن الفتاة عن الزواج.

جدول رقم (24) يبين علاقة التخصص الجامعي برفض الفتاة لمبادرات الخطبة.

رفض الفتاة لمبادرات الخطبة	التخصص الجامعي					المجموع
	علوم إنسانية واجتماعية	أدب عربي ولغات أجنبية	حقوق وعلوم سياسية	تسيير واقتصاد	طب وصيدلة	
الفئة التي لم يتم خطبتها	6 %12	0 %0	5 %13,5	5 %13,9	3 %13	19 %11,2
أحيانا	12 %24	12 %50	9 %24,3	11 %30,6	7 %30,4	51 %30
دائما	24 %48	7 %29,2	19 %51,4	12 %33,3	12 %52,2	74 %43,5
نادرا	8 %16	5 %20,8	4 %10,8	8 %22,2	1 %4,3	26 %15,3
المجموع	50 %100	24 %100	37 %100	36 %100	23 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يرتبط التخصص الذي درست به الفتاة بالجامعة أساسا برغبتها وبطموحها المهني المستقبلي، وتختلف التخصصات من حيث الفترة التي تتطلبها كل دراسة بالجامعة وعليه فإننا نرى أنه يوجد ارتباط بين التخصص وبين المدة التي تقضيها الفتاة في الدراسة وعلاقة ذلك بطموحها المستقبلي وتفضيلها التعليم على الزواج في فترة معينة إلى حين إكمال دراستها.

فحسب البيانات الموضحة بالجدول تبين أن أعلى نسبة تمثلت في الفئة التي "**دائما**" ما ترفض مبادرات الخطبة أثناء فترة الدراسة الجامعية بنسبة **43.5%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام تخصص علوم طبية بنسبة **52.2%** هذا التخصص الذي تقضي به الطالبة بالجامعة سبعة سنوات فما فوق قبل التخرج وقد تتجاوز هذه المدة في حالات الرسوب، يليه تخصص"حقوق"والذي مثل نسبة **51.4%** ثم تخصص علوم إنسانية واجتماعية بنسبة 48%، أما بالنسبة لتخصص أدب ولغات فقد مثّل نسبة **29.2%** كل هذه التخصصات غالبا ما تتراوح مدة الدراسة بها ما بين 4 سنوات إلى 5 سنوات في النظام الكلاسيكي قبل بروز نظام LMD الذي قلّص مدة الدراسة على مستوى اليسانس إلى ثلاثة سنوات ولأنها تعتبر مدة قصيرة فالفتاة ترفض مبادرات الزواج إلى ما بعد التخرج.

كما سجل صنف "**أحيانا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض لمبادرات الخطبة بنسبة **51 %** من المجموع الكلي للعينة مقابل **15.3%** لصنف "**نادرا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطّاب، وهذا الرفض قد يكون من طرف أسرة الفتاة أوالخاطب (الرجل) نفسه أو أسرته وذلك تحت مبررات وأسباب تتعدد وتختلف من شخص لآخر ومن أسرة إلى أخرى، حيث سنشير لهذه المبررات في مباحث لاحقة.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نستخلص أن التخصص له علاقة برفض الفتاة لمبادرات الخطبة، حيث سجلت أعلى نسبة الفتاة التي تكون هي الطرف الرافض لها تحت

مبرر مواصلة تعليمها، فمهما اختلفت التخصصات العلمية فإنّ تمسّك الفتاة بالتعليم هو رغبة شخصية وطموح مستقبلي من الصعب على الفتاة أن تتراجع أوتتنازل عنه خاصة إذا كانت تملك مؤهلات علمية وقدرات في مواصلة الدراسة، فهي ترى في الزواج معيقا لدراستها، إضافة إلى كونه فرصة يمكن تعويضها إذا ما أجّلت إلى حين.

لكن الفتاة لم تدرك حينها أن هذه الفرص الضائعة إذا ما توفرت في فترة عمرية ما فإنّها ستقل أو قد تنعدم في مرحلة عمرية لاحقة، وهذا بحكم السن، إذا ما انطلقنا من القاعدة التي أصبحت **أساسا جوهريا في مقاييس اختيار الزوجة وهي (السن) فإن الفتاة إذا تقدّم سنَها فإن حظوظ زواجها ستقل إلى أن تنعدم وتصبح عانسا...**

الجدول رقم(25) : يبين علاقة التخصص بالسن المفضلة لدى الفتاة للزواج .

السن المفضلة للزواج	التخصص					المجموع
	علوم إنسانية واجتماعية	أدب عربي ولغات أجنبية	حقوق وعلوم سياسية	تسيير واقتصاد	طب وصيدلة	
أقل من 20 سنة	7 %14	3 %12,5	4 %10,8	3 %8,3	1 %4,3	18 %10,6
25-20	9 %18	5 %20,8	10 %27	5 %13,9	9 %39,1	38 %22,4
30-26	31 %62	15 %62,5	18 %48,6	26 %72,2	11 %47,8	101 %59,4
لا توجد سن معينة	3 %6	1 %4,2	5 %13,5	2 %5,6	2 %8,7	13 %7,6
المجموع	50 %100	24 %100	37 %100	36 %100	23 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يتحدد سن الزواج التي تفضله الفتاة المتعلمة حسب المستوى الجامعي (ليسانس، أو الدراسات العليا...) الذي بلغته وقد تحققت الفرضية التي مفادها أنه **كلما ارتفعت الفتاة في السلم التعليمي (الدرجة العلمية) تحددت لديها السن التي تفضلها للزواج** كما أسلفنا ذكره فهي ترفض فكرة الزواج أثناء الفترة الدراسية وتفضله في سن ما بعد التخرج ومن منطلق بحثنا نحاول أن نربط متغيرا آخر في علاقة المستوى التعليمي بتأخر سن

الزواج لدى الفتاة وهو التخصص العلمي ومدى تأثيره على السن التي تفضلها للزواج،فحسب البيانات الموضحة بالجدول أعلاه فإنّ أعلى نسبة سجلت لدى الفئة العمرية التي تتراوح ما بين **26-30** سنة وهي السنّ التي تفضلها للزواج بنسبة قدرت بـ **59.4%**،حيث شغل الاتجاه العام تخصص "تسيير واقتصاد بنسبة **72.2%**، يليه تخصص أدب ولغات أجنبية بنسبة **62.5%**، ثم تخصص علوم إنسانية واجتماعية بنسبة **62%**، يليه تخصص حقوق وعلوم سياسية بنسبة 48.6 **%** أما تخصص طب وصيدلة فقد سجل نسبة **47.8%**، هذا ما يشير إلى **أن الفتاة كلما ارتقت في السلم التعليمي من حيث التوجه العلمي بالجامعة كلما ارتفع لديها السن المفضلة للزواج** فإذا قارنا مثلا : بين تخصص تسيير واقتصاد وبين تخصص علوم إنسانية واجتماعية ففي ترتيب التخصصات في سلم التعليم العالي يصنف تخصص التسيير والاقتصاد في المرتبة الأولى تليه تخصص العلوم الإنسانية. أما تخصص الطب الذي يأتي في هرم التصنيفات العلمية فإنّ الفتاة تفضّل إكمال دراستها الجامعية وبعدها تأمين مستقبلها المهني وبالتالي فإن فرص الخطبة تتقلص وحظوظ الزواج تتراجع مما أدى إلى عنوستها وهذا ما نؤكده من هذه المعطيات **أنه كلما ارتقت الفتاة في مستواها التعليمي من حيث التصنيف العلمي للتخصصات الجامعية ابتعدت عن السن المفضلة للزواج،** فالفئة العمرية التي تتراوح من 26 إلى 30 سنة وحسب دراسات إحصائية تؤكد فعلا على ارتفاع معدل سن الزواج لدى الفتاة المتعلمة بالمجتمع الجزائري إلى سن 29 سنة هذه السن المحصورة بين الفئة العمرية المذكورة وهو ما يثبت صحة نتائج دراستنا أن أعلى نسبة قد سجلتها هذه الفئة من 26 إلى 30 سنة التي غالبا ما تكون الفتاة قد تحصلت على شهادة التخرج من الجامعة وتؤمّن بعدها مستقبلها المهني .

وللإشارة فإنّ سن (29 سنة) هي متوسط الزواج لدى الجنسين (الشاب والفتاة)، فالتقارب في هذا المعدل يجعل من أولويات الفتاة أن تولي اهتماماتها بتأمين مستقبلها العلمي والمهني، وبعدها المستقبل الزواجي، هذه الفئة العمرية الممتدة من 26 إلى 30

غالباً ما تكون الفتاة قد تخرجت من الجامعة وتبحث عن عمل من أجل استثمار مؤهلها العلمي(الشهادة المتحصل عليها) في المنصب الوظيفي الذي يعد من آفاقها المستقبلية بعد نيل الشهادة الجامعية، ونلاحظ أن تخصص طب يعتبر من الاختصاصات الأكثر ارتباطا بالمصير المهني إذ قلّما نجد فتيات درسن الطب وفضلن الزواج عن الوظيفة خاصة وأنّ فئة من الفتيات يرغبن في منح فترة وجيزة للدراسة ثم للمهنة لتأمين مستقبلهنّ بعدها تكوّن أسرة حيث تكون متفرغة لها وقد حققت طموحها العلمي والمهني لكن في سن متأخرة تكون قد وصلت الأربعين أو تجاوزتها وحظوظ الزواج تقل وقد تنعدم في هذه المرحلة العمرية حتى تجد نفسها عانسا، كما سجلت أقل نسبة الفئة التي لا تحدد سنا معينا للزواج وبنسبة قدرت بـ **7.6 %** حيث شغل الاتجاه العام الفئة ذات تخصص حقوق وعلوم سياسية بنسبة **13.5%**، يليه تخصص الطب بنسبة **8.7 %**ثم تخصص علوم إنسانية بنسبة **6 %**، يليه تخصص تسيير واقتصاد بنسبة **5.6%**، وآخر نسبة سجلت لدى تخصص أدب ولغات أجنبية بنسبة **4.2%**، وهذا الصنف يعتبر من الفئات التي لا تولي اهتماما بمقياس السن ولا تعتبره مهما في عملية الزواج، كما يشير إلى اتجاه آخر من اتجاهات الزواج والمتمثل في الاتجاه السلبي ويعتبر أخطر اتجاه، حيث لا تولي الفتاة العاملة اهتماما بالزواج ولا تنظر إليه كمشروع مستقبلي يفوق في أهميته الدراسة والتوظيف.

النتائج العامة للفرضية .

للتأكد من صحة الفرضية التي مفادها: أنّ شغف الفتاة إلى الدراسة و**التعليم** وحرصها على بلوغ أعلى المراتب العلمية **لتحقيق طموحاتها المستقبلية (العلمية والوظيفية)** يعتبر أحد العوامل الأساسية التي ساهمت **في تراجع فرص زواجها وأدت إلى عنوستها** قمنا باختيار ثلاثة متغيرات بغية إيجاد العلاقة بينها وبين تأخر سن زواج المرأة العاملة وعنوستها وقمنا بمعاينة أفراد العينة التي تمّ اختيارها من الفئة ذات المستوى الجامعي(ليسانس،ماجستير، دكتوراه...) وهي :

- **المستوى التعليمي للفتاة (الشهادة الجامعية المتحصلة عليها ممثلة في مستوى التدرج ليسانس وما يعادلها من شهادات تطبيقية ومستوى ما بعد التدرج ممثلة في الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه)**
- **الفترة الدراسية التي قضتها بالجامعة والتي لها علاقة بطبيعة التخصص الجامعي.**
- **التخصص الجامعي الذي درسته الفتاة خلال الفترة الجامعية.**

حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: علاقة المستوى التعليمي (الجامعي) للمرأة العاملة بتأخر سن زواجها وعنوستها .

1ـ فيما يخص علاقة المستوى الجامعي للمرأة العاملة بتوفر فرص الخطبة، فإنّ الفئة التي توفرت لديها فرص الخطبة سجلت نسبة قدرت بـ **88.8 %** من مجموع أفراد العينة أمّا الاتجاه العام فقد شغلته فئة ما بعد التدرج بنسبة **94.1**% مقابل **88.2%** بالنسبة لفئة التدرج، بالمقابل فقد سجلت الفئة التي لم يسبق وأن تقدم لها أحد لخطبتها نسبة ضعيفة قدرت بـ**11.2%** من المجموع أفراد العينة .ومنه استخلصنا أن الفضاء الدراسي (الجامعي) ساهم في وجود فرص خطبة بالمرحلة الجامعية **وكلما ارتقت المرأة في**

المستوى التعليمي زادت فرصها في الخطبة، فالفضاء الدراسي (الجامعي) يساهم إلى حد ما في توفر فرص الزواج للفتاة أكثر وهذا ما تؤكده **نظرية التشابه** فكل قرين يبحث عن شبيهه .فالتقدم لخطبة الفتاة من أطراف من الوسط الجامعي دليل على توفر تلك الفرص هذا ما يشير إلى أن كل امرأة إلا ولديها نصيب من تلك الفرص إلا حالات استثنائية حيث قابلنا أفرادا من العينة فتيات هن عوانس لم يتم خطبتهن على الإطلاق وعددهن 19 فتاة ممثلات بنسبة **11.2** %من المجموع الكلي للعينة .ذلك لأسباب خاصة حدّدتها هذه الفئة في سببين، الأول تمثّل في أن المظهر غير لائق والذي سجل نسبة **5,3%** من مجموع العينة والسبب الآخر ممثلا في إصابة الفتاة بمرض أو إعاقة جسمية أو تشوهات خِلقية بنسبة **3.5%**، وفئة أخرى صرّحت بعدم وجود سبب يذكر لعدم خطبتها على الإطلاق بنسبة قدرت بـ **2.4%** من مجموع العينة.

2ـ فيما يخص عدد المرات التي تمّت خطبة المرأة العاملة وعلاقته بسنّها وانطلاقا من العلاقة العكسية مفادها"**أنه كلما تقدّمت الفتاة في السن كلما تراجعت فرص خطبتها**" فحسب النتائج التي سجلت أّن أعلى نسبة ممثلة من 1 إلى 2 وهي عدد المرات التي تمّت فيها خطبة الفتاة قدرت بـ **39.4%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق بنسبة **66.7%**، تلتها الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة بنسبة **38.8%**، ثم الفئة من 43 إلى 45 سنة بنسبة **37.2%** وهذا ما يدل أن عدد فرص الفتاة العاملة في الخطبة قليلة والتي تمثلت من مرة إلى مرتين حيث تتراجع كلما ارتفع سنّ الفتاة، تلتها الفئة من3 إلى 4 مرات خطبة الفتاة بنسبة قدرت بـ **25.9%** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام لدى الفئة العمرية من 43 إلى 45 سنة بنسبة**31.9** % تلتها الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق بنسبة **22.2 %** ثم الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة بنسبة **17.9%**، أما فئة 5 مرات فما فوق عدد فرص الخطبة التي توفرت لدى المرأة فقد سجلت نسبة **23.5%** من المجموع الكلي للعينة،

حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة نسبة **28.4%** مقابل **22.3%** بالنسبة للفئة العمرية من 43-45 سنة، و0 % بالنسبة للفئة من سن 46 سنة فما فوق، وهذا ما يثبت صحة العلاقة القائلة بأن فرص الزواج تتراجع كلما ارتفع سن الفتاة من الأربعين سنة فما فوق حتى تكاد تنعدم في سن معينة من 45 سنة فما فوق. وما استخلصناه من خلال هذه النتائج أنّه بالرغم من وجود فرص الخطبة في سنّ ما بعد الأربعين فما فوق بعدد مضاعف، لكن هذه الفرص قد لا تناسب الفتاة والمقاييس المرغوبة لديها، فغالبا ما يكون الشاب المتقدم للفتاة في سن الأربعين رجل مطلق أو أرمل أو قد لا تتوفر لديه شروط معينة، فأغلب أفراد عينتنا من رفضن فرص الزواج التي توفرت لهن في سن 45 وهنّ قد يئسن من الزواج وتكوين أسرة وهي السنّ التي أطلقنا عليها **بسنّ اليأس من الزواج.**

3ـ فيما يتعلق برفض الفتاة لفرص الخطبة وعلاقته بالمستوى التعليمي خلصنا إلى أنّ **دائما** ما تكون الفتاة طرفا في رفض الخطّاب بنسبة قدرت بـ **43.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، حيث شغل الاتجاه العام لدى الفئة ذات مستوى التدرج (ليسانس) بنسبة **45.1%** مقابل **29.4%** بالنسبة للفئة ذات مستوى ما بعد التدرج (ماجستير، دكتوراه) ما يدلّ على أن المستوى الجامعي (ما بعد التدرج) يدفع بالفتاة إلى مواصلة الدراسة والذي يعد مبررا لرفض تلك الفرص التي توفرت لها، يليه صنف "**أحيانا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطبة بنسبة قدرت بـ **30%** من المجموع الكلي للعينة،وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى الجامعي (تدرج) بنسبة قدرت بـ **32%** مقابل **11.8%** بالنسبة للفئة ذات المستوى ما بعد التدرج، يليه صنف "**نادرا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطبة والذي سجل نسبة ضعيفة قدرت بـ **15.3%**، وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى ما بعد التدرج بنسبة **52.9%** مقابل **11.1%** بالنسبة للفئة ذات المستوى التدرج.

وعليه فقد وصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ الفتاة ذات المستوى الجامعي (ليسانس) ترغب في إكمال دراستها الجامعية في مدة أقصاها **خمس سنوات**، ثم تأتي الرغبة في الزواج في المرتبة الثانية بعد الدراسة، فحسب النتائج فإنّ الفتاة هي من رفضت فرص الخطبة التي توفرت لديها خلال المرحلة الدراسية بحجة إكمال الدراسة، وبالنسبة للفئة ذات المستوى العالي كذلك رفضت تلك الفرص بحجة التفرغ للدراسات العليا باعتبار الزواج معيقا لها، ولا يمكن حسبها أن يجتمع الإثنان معا (الزواج مع الدراسة).

4- من خلال العلاقة الطردية التي مفادها أنه" كلما ارتقت الفتاة في السلم التعليمي (المستوى التعليمي) ارتفع لديها السن المفضل للزواج"، فقد وصلنا إلى النتائج التالية:
حيث سجلت الفئة العمرية من 26 إلى 31 سنة وهي(السن المفضلة لدى الفتاة للزواج) أعلى نسبة قدرت بـ **59.4 %** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات المستوى التدرج بنسبة **60.2%** مقابل **52.9%** بالنسبة للفئة ذات المستوى ما بعد التدرج، وعليه فإنّ هذه الفئة العمرية التي أخذت حصة الأسد لدى أفراد عينتنا والمتمثلة في 26 سنة إلى 31 سنة وهي السن التي غالبا ما تكون الفتاة قد تحصلت على شهادة ليسانس أو شهادات معادلة شهادات تطبيقية (D.U.E.A) أما الفئة ذات المستوى العالي (ما بعد التدرج) فطموحها يفوق ويتعدى الحصول على شهادة ليسانس فقط وإنّما تسعى إلى بلوغ أعلى الشهادات الجامعية فإنهن كذلك يفضلن هذه السن لكن بنسبة ضعيفة،يليه صنف من 20 إلى 25 سنة (السن المفضلة لدى الفتاة للزواج) بنسبة قدرت بـ **22.4%** من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام الفئة ذات مستوى التدرج بنسبة قدرت بـ **24.2%** مقابل **5.9%** بالنسبة لفئة ما بعد التدرج .

يليه صنف أقل من 20 سنة وهوما تفضله الفتاة كسن للزواج قدرت بنسبة **10.6%** من المجموع الكلي للعينة، أمّا بالنسبة للفئة التي لا تفضل أية سن للزواج قدرت نسبتها بـ **7.6%** من المجموع الكلي للعينة، وهذا يدل على غياب فكرة الزواج لدى

هذه الفئة على وجه الإطلاق خاصة إذا كانت في سن متأخرة، فنجد فئة من النساء من تجاوزن **45 سنة** وهن موظفات لا يرغبن في الزواج في هذه السن والتي أطلقنا عليه بـ **(سن اليأس من الزواج)** ومن تكوين أسرة، حيث تفضل الفتاة حياة العزوبة والاستقلالية التي اعتادت عليها – حسب رأيها – على الزواج في هذه السن المتأخرة.

إن تأجيل فرص الزواج لدى الفتاة في الفترة الجامعية وبالنظر إلى الفرص الضائعة إنّما يشير إلى أنّ السن التي تفضلها للزواج هي سن ما بعد التخرج والتي تقارب الفئة العمرية الممتدة من 26 إلى 30 سنة. وهذا ما يشير إلى ارتفاع معدل سن الزواج لدى الإناث والتي أشارت إليه إحصاءات الديوان الوطني الجزائري في حدود 29 سنة ([1]).

وعلى ضوء هذه النتائج الميدانية المتعلقة بالمستوى التعليمي للمرأة العاملة وعلاقته بتأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها خلصنا إلى أن العزوف المؤقت لدى الفتاة عن الزواج من أجل مواصلة الدراسة ساهم في ارتفاع معدل سن الزواج والذي أدى إلى عنوستها لأنّ فرص الزواج تقل حتى تكاد تنعدم كلما تقدّم سن الفتاة.وأنّ الزيجات اليوم ليست متعادلة من حيث السن بين الرجل والمرأة، فالرجل بالرغم من تأخر سنّه إلى الأربعين إلا أنه لا يختار امرأة تماثله سنّا أو تقاربه في السن، ولكن يفضّل من هي أصغر منه سناً أي من ذوات العشرين سنة، وعليه فإنّ الفتاة في سن الثلاثينات وحتى الأربعينات قد تتوفر لديها فرص الزواج وإن كانت ضعيفة مقارنة بسن العشرينات لكن هذه الفرص خاصة في سن الأربعين لا تتناسب ورغبة الفتاة ولا تتوفّر المقاييس التي تناسب مستواها التعليمي حسبها فهي فرص إن وافقت عليها فهي قد تنازلت عن مبادئ قد ضحّت من أجلها وألحّت عليها على رأسها المستوى التعليمي وتمسّكها بضرورة التكافؤ بينها وبين الرجل في مقاييس الزواج الأساسية كالدين والخلق والسن والمستوى التعليمي.

(1)– الديوان الوطني للإحصاء(2016).

ثانيا: فيما يخص علاقة الفترة الدراسية (الجامعية) التي تقضيها المرأة وعلاقتها بتأخر سن زواجها فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1ـ الفترة الدراسية كذلك والتي ترتبط بنوع التخصص لها علاقة بتأخر سن الزواج عند المرأة العاملة بحيث توجد علاقة طردية مفادها:"**كلما كانت الفترة الدراسية التي تقضيها الفتاة ممتدة كلما كان رفضها للزواج في تلك المرحلة**". حيث سجلت أعلى نسبة الفئة التي توفرت لديها فرص الزواج قدرت بـ **88.8%** من المجموع الكلي للعينة، وقد سجل الاتجاه العام الفئة التي قضت في الدراسة الجامعية بين **3 إلى 5 سنوات** وهي الفئة الغالبة في الدراسة الجامعية على مستوى ليسانس أوالدراسات التطبيقية المعادلة لشهادة ليسانس، ومن جهة أخرى فإنّ أغلب الفتيات في هذه السن تتراوح أعمارهن ما بين **20 إلى 25 سنة** وهي السن التي تكون الفتاة فيها أكثر طلبا للزواج أين يصل الطلب إلى الذروة في هذه الفترة العمرية، يليه الصنف الثاني والثالث بنفس التمثيل والذي يتمثل في الفئة التي تمتد من **9 إلى 11 سنة** والفئة الأخرى هي الفئة من **12 سنة فما فوق** وذلك بنسبة قدرت بـ **80%**، وهذا يدل أيضا على أن تواجد الفتاة بالجامعة يزيد من فرص خطبتها وهذا من منطلق بحثنا أن **الفضاء الدراسي (الجامعي) أصبح من الفضاءات التي تساهم في عملية الاختيار وهذا ما تؤكده نظرية التجاور المكاني** وأكدته أيضا المعطيات الميدانية **أن المجال (التعليمي أو المهني)الذي تنتمي إليه الفتاة يساهم إلى حد كبير في توفر فرص خطبتها وزواجها.**

2ـ فيما يخص علاقة الفترة الدراسية التي تقتضيها الفتاة بالجامعة فقد سجل أعلى نسبة لدى صنف "دائما" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض لمبادرات الخطبة وليس أطراف أخرى وذلك بنسبة قدرت بـ **43.5%**، وقد شغل الاتجاه العام الفئة التي قضت أطول فترة زمنية في الدراسة وهي 12 سنة فما فوق بنسبة **50%** وهي الفئة ذات المستوى العالي

فهي ترفض الزواج تحت مبرر مواصلة التعليم العالي، معتبرة أن الزواج سيعيقها عن بلوغ طموحها العلمي.

ثالثا: التخصص الجامعي الذي درسته الفتاة خلال الفترة الجامعية وعلاقته بتأخر سن زواجها.

1ـ فيما يخص علاقة التخصص الجامعي برفض الفتاة لمبادرات الخطبة.

توصلنا إلى وجود ارتباط بين التخصص وبين المدة التي تقضيها الفتاة في الدراسة وعلاقة ذلك بطموحها المستقبلي وتفضيلها مواصلة التعليم على الزواج في فترة معينة إلى حين إكمال دراستها.

فحسب المعطيات الميدانية فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي "**دائما**" ما ترفض مبادرات الخطبة أثناء فترة الدراسة الجامعية بنسبة **43.5%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام تخصص علوم طبية بنسبة **52.2%**، هذا التخصص الذي يقضي به الطالبة بالجامعة سبعة سنوات فما فوق قبل التخرج وقد تتجاوز هذه المدة في حالات الرسوب، يليه تخصص"حقوق"والذي مثل نسبة **51.4%** ثم تخصص علوم إنسانية واجتماعية بنسبة 48%، أما بالنسبة لتخصص أدب ولغات فقد مثّل نسبة **29.2%** كل هذه التخصصات غالبا ما تتراوح مدة الدراسة بها ما بين 4 سنوات إلى 5 سنوات ولأنها تعتبر مدة قصيرة فالفتاة ترفض مبادرات الزواج إلى ما بعد التخرج.

كما سجل صنف "**أحيانا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض لمبادرات الخطبة بنسبة **51 %** من المجموع الكلي للعينة مقابل **15.3%** لصنف "**نادرا**" ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطّاب، وهذا الرفض قد يكون من طرف أسرة الفتاة أوالخاطب (الرجل) نفسه أو أسرته وذلك تحت مبررات وأسباب تتعدد وتختلف من شخص لآخر ومن أسرة إلى أخرى.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نستخلص أن التخصص له علاقة برفض الفتاة لمبادرات الخطبة، حيث سجلت أعلى نسبة الفتاة التي تكون هي الطرف الرافض لها تحت مبرر مواصلة تعليمها، فمهما اختلفت التخصصات العلمية فإنّ تمسّك الفتاة بالتعليم هو رغبة شخصية وطموح مستقبلي من الصعب على الفتاة أن تتراجع أوتتنازل عنه خاصة إذا كانت تملك مؤهلات علمية وقدرات في مواصلة الدراسة، فهي ترى في الزواج معيقا لدراستها، إضافة إلى كونه فرصة يمكن تعويضها إذا ما أجّلت إلى حين. لكن الفتاة لم تدرك حينها أن هذه الفرص الضائعة إذا ما توفرت في فترة عمرية ما فإنّها ستقل أو قد تنعدم في مرحلة عمرية لاحقة، وهذا بحكم السن، إذا ما انطلقنا من القاعدة التي أصبحت **أساسا جوهريا في مقاييس اختيار الزوجة وهي (السن) فإن الفتاة إذا تقدّم سنَها فإن حظوظ زواجها ستقل إلى أن تنعدم وتصبح عانسا...**

2ـ فيما يتعلق بالسن التي تفضله الفتاة للزواج وعلاقته بالتخصص الجامعي.

فقد خلصنا إلى تسجيل أعلى نسبة لدى الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 26-30 سنة وهي السن التي تفضلها المرأة العاملة للزواج بنسبة قدرت بـ **59.4%**،حيث شغل الاتجاه العام تخصص "تسييرواقتصاد بنسبة **72.2%**، يليه تخصص أدب ولغات أجنبية بنسبة **62.5%**، ثم تخصص علوم إنسانية واجتماعية بنسبة **62%**، يليه تخصص حقوق وعلوم سياسية بنسبة 48.6 **%** أما تخصص طب وصيدلة فقد سجل نسبة **47.8%**، هذا ما يشير إلى **أن الفتاة كلما ارتقت في السلم التعليمي من حيث التوجه العلمي بالجامعة كلما ارتفع لديها السن المفضلة للزواج**، ففيما يخص ترتيب التخصصات يصنف تخصص التسيير والاقتصاد في المرتبة الأولى ثم يليه تخصص العلوم الإنسانية، أما تخصص الطب الذي يأتي في هرم التصنيفات العلمية فإنّ الفتاة تفضل إكمال دراستها الجامعية وبعدها تأمين مستقبلها المهني وبالتالي فإنّ فرص الخطبة تتقلص وحظوظ الزواج تتراجع مما يؤدي إلى عنوستها وهذا ما تؤكده هذه المعطيات **أنه**

كلما ارتقت الفتاة في مستواها التعليمي من حيث التصنيف العلمي للتخصصات الجامعية ابتعدت عن السن المفضلة للزواج، فالفئة العمرية التي تتراوح من **26 إلى 30 سنة** التي سجلت أعلى نسبة في السن المفضلة للزواج قد أشارت إليها دراسات إحصائية فعلا إلى ارتفاع معدل سن الزواج عند الفتاة المتعلمة بالمجتمع الجزائري والذي وصل إلى 29 سنة وهي السن المحصورة بين الفئة العمرية المذكورة **(26 إلى 30 سنة)** وهو ما تثبته نتائج دراستنا أن أعلى نسبة قد سجلتها هذه الفئة التي غالبا ما تكون الفتاة قد تحصلت على شهادة التخرج من الجامعة وتؤمّن بعدها مستقبلها المهني، كما أنّ سنّ (29) يمثّل معدل سن الزواج لدى الجنسين (الشاب والفتاة) فالتقارب في هذا المعدل يجعل ترتيب الأولويات لدى الفتاة هو تأمين مستقبلها العلمي والمهني وبعدها المستقبل الزواجي، ولأنّ هذه الفئة العمرية الممتدة من 26 إلى 30 غالباً ما تكون الفتاة قد تخرجت من الجامعة وتبحث عن عمل من أجل استثمار مؤهلها العلمي(الشهادة المتحصل عليها) في المنصب الوظيفي الذي يعد من آفاقها المستقبلية بعد نيل الشهادة الجامعية ونلاحظ أن تخصص طب يعتبر من التخصصات الأكثر ارتباطا بالمصير المهني إذ قلّما نجد فتيات درسن الطب وفضّلن الزواج عن الوظيفة خاصة وأن فئة من الفتيات يرغبن في منح فترة وجيزة للدراسة ثم للمهنة لتأمين مستقبلهنّ بعدها تكوين أسرة حتى تكون متفرغة لها بعد تحقيق طموحها العلمي والمهني، لكن في سن متأخرة تكون قد وصلت **الأربعين سنة** أو تجاوزتها وحظوظ الزواج تقل وقد تنعدم في هذه المرحلة العمرية حتى تجد نفسها عانسا، كما سجلت أقل نسبة الفئة التي لا تحدد سنا معينا للزواج وبنسبة قدرت بـ **7.6 %** حيث شغل الاتجاه العام الفئة ذات تخصص حقوق وعلوم سياسية بنسبة **13.5%**، يليه تخصص الطب بنسبة **8.7 %**ثم تخصص علوم إنسانية بنسبة **6 %**، يليه تخصص تسيير واقتصاد بنسبة **5.6%**، وآخر نسبة سجلت لدى تخصص أدب ولغات أجنبية بنسبة **4.2%**، وهذا الصنف يعتبر من الفئات التي لا تولي اهتماما بمقياس السن ولا تعتبره مهمّا في عملية الزواج، كما يشير إلى اتجاه آخر من اتجاهات الزواج والمتمثل

في الاتجاه السلبي ويعتبر الأخطر اتجاه، حيث لا تولي الفتاة العاملة اهتماما بالزواج ولا تنظر إليه كمشروع مستقبلي يفوق في أهميته الدراسة والتوظيف.

وعلى ضوء هذه النتائج فإنّ السن التي أصبحت تفضلها الفتاة العاملة للزواج مرتبطة فعلا بعوامل حددناها في المستوى التعليمي (الجامعي) وكذلك بنوع التخصص العلمي، والفترة أيضا التي قضتها الفتاة في الدراسة الجامعية.

بالتالي فإنّ هذه النتائج قد أكدت صحة فرضيتنا القائلة: أن التعليم (المرحلة الدراسية) يعد من العوامل المساهمة في عنوسة المرأة العاملة بحيث أصبحت الفتيات يفضّلن مواصلة الدراسات العليا على الزواج وتأجيله إلى حين.

الفصل التاسع : الفرضية الثانية

تأثير الاستقلال المادي للفتاة العاملة على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج وعلى تغير مقاييسه وعلاقته بالعنوسة

تمهيد

المبحث الأول : نوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة.

المبحث الثاني : المساهمة المادية للفتاة العاملة وتأثيره على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج

المبحث الثالث : تغير نظرة الفتاة العاملة إلى مقاييس الزواج و علاقته بتأخر سن زواجها

النتائج العامة للفرضية .

❖ الفرضية الثانية

الاستقلال المادي للمرأة العاملة **و تراجع السلطة الوالدية** في الاختيار للزواج ساهما في **تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج** و **تغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل** مما أدى إلى **تأخر سن زواجها و بالتالي إلى عنوستها**.

الفصل التاسع: الفـرضـيـة الثانية

تأثير الاستقلال المادي للفتاة العاملة على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج وعلى تغير مقاييسه وعلاقته بالعنوسة.

تمهيد:

إن التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري وتطور الأدوار عند الرجل والمرأة سمح لكل منهما برؤية ذاته ورؤية الآخر بمفاهيم جديدة ومغايرة والتي أثّرت على مكانة الزواج لدى الفتيات العاملات على وجه الخصوص، خاصة مع تحقيق الذات من خلال المنصب الوظيفي الراقي والذي انعكس على إقبال الفتاة بحماس لتكوين أسرة والأخطر منه هو تشكل مفهوم الزواج لديها كمشروع مستقبلي مثله مثل مشروعي الدراسة أو العمل.

وعليه نحاول في هذا الفصل التأكيد على تأثير عمل الفتاة على تأخر سن زواجها وعلى عنوستها ومدى مساهمة الاستقلالية المادية للفتاة عن أسرتها في تراجع السلطة الوالدية فيما يخص الاختيار للزواج، وتغير أولويات مقاييسه لدى الفتاة العاملة وتأثير ذلك على مفهوم الزواج وعلى مستقبلها الزواجي.

ومن منطلق دراستنا نرى أن نوع الوظيفة التي تشغلها الفتاة ترتبط بسن الزواج المفضل لديها، ولتأكيد صحة الفرضية التي مفادها:" الاستقلال المادي للفتاة العاملة وتراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج ساهما في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج وتغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل مما أدى إلى تأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها" قمنا ببناء ثلاثة متغيرات من أجل إثبات مدى تأثيرها على ظاهرة العنوسة لدى الفتاة العاملة وهي:

1_نوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة.

2_ المساهمة المادية للفتاة العاملة وتأثيره على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج.

3_ تغير نظرة الفتاة العاملة إلى مقاييس الزواج وعلاقته بتأخر سن زواجها.

المبحث الأول: نـوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة.

الجدول رقم 26: نوع الوظيفة وعلاقتها بالسن المفضلة عند الفتاة للزواج.

السن المفضلة للزواج	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
أقل من 20 سنة	4 %10,8	3 %6,8	2 %20,0	1 %4,5	1 %5,6	3 %27,3	0 %0	4 %25	18 %10,6
25_20	12 %32,4	3 %6,8	3 %30	9 %40,9	0 %0	2 %18,2	8 %66,7	1 %6,3	38 %22,4
30_26	19 %51,4	33 %75,0	5 %50	11 %50	16 %88,9	5 %45,5	3 %25	9 %56,3	101 %59,4
لا توجد سن معينة	2 %5,4	5 %11,4	0 %0	1 %4,5	1 %5,6	1 %9,1	1 %8,3	2 %12,5	13 %7,6
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

من منطلق فرضيتنا التي مفادها أنه " **كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي (طبيعة المهنة) كلما ابتعدت عن السن المفضلة للزواج**، إذ الوظيفة تعد بالنسبة للفتاة المتعلمة تعليما عاليا طموحا مستقبليا لا يقل أهمية عن الطموح العلمي، فإلى أي مدى ساهم العمل في تأخر سن الفتاة عن الزواج وأدى إلى عنوستها؟

فمن خلال الجدول أعلاه الذي يبين السن التي تفضله الفتاة للزواج وعلاقته بالوظيفة فقد سجلت أعلى نسبة الفئة العمرية من 26- 30 سنة وهي السن التي تفضلها الفتاة للزواج والتي قدرت بـ **59.4 %** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع النشاط الحر بنسبة **88.9 %**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **75 %**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **56.3 %**،يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **51.4 %**، أما قطاع الطب فقد شغل نسبة **50 %**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **45.5%** ونسبة **25%** بالنسبة لقطاع القضاء فمن خلال هذه المعطيات الإحصائية نرى أن القطاعات الوظيفية التي تدرّ من خلالها الفتاة راتبا معتبرا مثل القطاع الحر الذي سجّل أعلى نسبة والمتمثل في المهن التالية (التجارة، الحلاقة الخياطة) ما يجعل الفتاة تفضل سنا معينة للزواج، أما فيما يخص قطاع التعليم العالي أيضا فقد سجّل نسبة عالية والذي يعد من المناصب المعتبرة في القطاع الوظيفي، ومن أهم مبررات تفضيل الفتاة لهذه السن(من 26 إلى 30 سنة) هوطموح الفتاة إلى إكمال دراستها من جهة وبعدها إصرارها على تأمين مستقبلها المهني من جهة أخرى من خلال الحصول على وظيفة مستقرة تضمن بها مستقبلها، وحسب رأي البعض من الفتيات يبررن موقفهن هذا حتى لا يكن عالة على أحد وبهذا تكون في غنى عن الرجل من الناحية المادية، وهذه عوامل تبرر اختيار الفتاة لهذه السن ما يجعلها تتأخر عن سن الزواج الذي يقره المجتمع من جهة والذي يحبذه الرجل الجزائري في المرأة من جهة أخرى وهو سن العشرين إلى غاية الخامسة والعشرين سنة وبالتالي فإن الفتاة العاملة كلما ارتقت في منصبها الوظيفي كلما ابتعدت عن السن المفضلة لديها للزواج

يليه صنف من فئة 20 إلى 25 سنة السن المفضلة للزواج بنسبة **22.4 %**من المجموع الكلي للعينة، وقد شغل الاتجاه العام قطاع القضاء بنسبة **66.7 %** هذا القطاع يعتبر أيضا من المناصب المعتبرة في المجتمع الجزائري، أما أقل نسبة فقد تمثلت في صنف أقل من 20 سنة والذي قدر بنسبة **10.6%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع الإعلام بنسبة **27.3%**، أما الصنف الأخير فهي الفئة التي لا تفضل سنا معينة للزواج والتي قدرت نسبتها بـ **7.6%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع التعليم العالي بنسبة قدرت بـ **12.5 %**، فهذا الصنف يفتقد إلى النظرة المستقبلية للزواج ولا يعتبر الزواج من أولوياته، وبالتالي نستخلص أن الفئات العمرية التي حددتها أفراد عينتها من خلال نظرتها إلى السن المفضلة للزواج يُبين أنه كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي أي (نوع الوظيفة) ابتعدت عن السن المفضل لديها للزواج هذا ما يؤكد وجود علاقة طردية والتي تنذر بخطورة المستقبل الزواجي للفتاة العاملة، لأن هذه النتيجة لها علاقة بتأخر سن الزواج لدى الفتاة بطريقة اختيارية لأنها هي من اختارت سنا معينة للزواج دون أخرى لتجد نفسها في مرحلة عمرية تقترب من الأربعين وبالتالي تقلّ حظوظها في الزواج وتدخل باب العنوسة.

جدول رقم (27): يبين علاقة الوظيفة بوجود فرص الخطبة.

وجود فرص الخطبة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
نعم	35 %94,6	40 %90,9	10 %100	19 %86,4	12 %66,7	9 %81,8	11 %91,7	15 %93,8	151 %88,8
لا	2 %5,4	4 %9,1	0 %0	3 13,6%	6 %33,3	2 %18,2	1 %8,3	1 %6,3	19 %11,2
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه أن أكبر نسبة سجلت لدى الفئة التي كانت لها فرص الخطبة – كما كان موضحا سالفا – بنسبة قدرت بـ **88.8%** من المجموع الكلي للعينة، مقابل **11.2 %** لدى الفئة التي لم يسبق وأن تقدم لخطبتها أحد، فبالنسبة للفئة التي سبق وأن تمت خطبتها وهي التي تهمنا بالدرجة الأولى في دراستنا من خلال إثبات العلاقة بين وجود فرص الخطبة بمتغير الفضاء الوظيفي ومدى مساهمته في توفر تلك الفرص من عدمها، وهل مقياس العمل تغير في نظرة الشاب الخاطب بعدما كان رافضا له أين أصبح يبحث عن الفتاة الموظفة وفي مناصب راقية؟.

فحسب الإحصاءات الموضحة بالجدول فقد شغل الاتجاه العام قطاع الأمن والشرطة بنسبة **100%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **94.6%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **93.8%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **90.9%**، يليه قطاع الطب بنسبة **86.4%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **81.8%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **66.7%**،فمن خلال هذه المعطيات يتبين أنه **كلما ارتقت الفتاة في منصبها الوظيفي زادت فرص خطبتها**، هذا ما تشير إليه نظرية التشابه إلى أن كل قرين يقترن بشبيهه، ومن هذا المنطلق نؤكّد أن الفضاء الوظيفي يعد أحد العوامل الأساسية التي تساهم في وجود فرص لخطبة الفتاة، فعلى سبيل المثال قطاع الأمن والشرطة في مرحلة ظهوره لدى الفئة النسوية في المجتمع الجزائري لم يكن مرغوبا فيه اجتماعيا وحتى الآن يوجد من الرجال من يرفض الاقتران بفتاة تعمل بهذا القطاع باعتباره مهنة ذكورية تخص الرجال وليست أنثوية، فالفتيات اللاتي يعملن بهذا القطاع أغلبيتها تزوجن بأشخاص من نفس القطاع الوظيفي بحكم التقارب المهني .

هذا ما يدفعنا إلى تأكيد جزء من نظرية التجاور المكاني أين أضفنا عامل الفضاء الوظيفي الذي يساهم إلى حد كبير في وجود فرص الخطبة لدى المرأة العاملة.أما إذا

نظرنا إلى قطاع التربية والتعليم والذي شغل المرتبة الثانية بعد قطاع الشرطة، نجد أن هذا القطاع من ناحية التصنيف السوسيومهني (أي التصنيف الاجتماعي) للقطاعات الوظيفية بالمجتمع الجزائري، يعتبر من القطاعات الرائدة لدى المرأة والتي تحتل أولى المراتب به مقارنة بالرجال بحكم أن هذا القطاع هو الأنسب لأنوثة المرأة وتكتسب الفتاة من وراءه مكانة اجتماعية تليق بها كأنثى، كما تستفيد المرأة من العطل أكثر من القطاعات الوظيفية الأخرى، فهذا القطاع كان ولا يزال القطاع المقبول من طرف الرجل والمفضل لدى الأغلبية من فئات المجتمع الجزائري وبالتالي فالفتاة غير المتزوجة التي تمتهن وظيفة التعليم تمتلك حظوظا أوفر للزواج، إذ نجد فرص الخطبة متوفرة لكن هي من ترفضها تحت مبررات معينة وليس للطرف الآخر (الرجل) علاقة بها، لأنه حسب مظاهر التغير التي عرفتها عملية الزواج وعلى رأسها أن الفتاة العاملة هي أكثر طلبا للزواج، فمقياس العمل أصبح من المعايير المهمة في اختيار الرجل للفتاة، وهذا مؤشر كذلك يدعو إلى التساؤل بالرغم من هذه الفرص للفتاة العاملة لكننا نلاحظ أن أكثر النساء العانسات هن من الفئة العاملة فأين الخلل إذن؟

أما القطاع الذي شغل المرتبة الثالثة والرابعة فيخص قطاع التعليم العالي وقطاع الطب، فالشاب اليوم وحسب الظروف الاقتصادية والمعيشية فإنه لا يستطيع أن يسد حاجياته المادية لوحده بما فيها تكاليف الزواج فهو يرغب في الزواج بالفتاة المتعلمة والعاملة معا بل والتي تشغل منصبا راقيا معتبرا يمكنّها من المشاركة في تكاليف الحياة الأسرية.

أما قطاع الإدارة الذي أصبح الأكثر انتشارا لدى الإناث فهو الآخر قطاع تفضله الكثير من الفتيات وحتى المتزوجات لأنهن غير مقيدات بساعات عمل مثل الوظائف الأخرى، وأصبح حسب التصنيف السوسيومهني اليوم يحتل المراتب الأولى، لكن إذا نظرنا إلى موقف الرجال فإنّ الأغلبية منهم كانوا يرفضون عمل المرأة في الإدارة العمومية إلا أنّ في السنوات الأخيرة ومع تطور تعليم الفتاة جعل هذا القطاع مقترنا بالمستوى

الجامعي، واكتسحت أغلبية الفتيات الإدارة بشهادات جامعية، مما أصبح هذا القطاع يعرف قبولا اجتماعيا. وعليه نستخلص أنه مهما كانت طبيعة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة فإن فرص الخطبة متوفرة لديها وقد تأكدت لنا من خلال المعطيات الإحصائية أنه كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي كلما كانت لها فرص الخطبة أكثر.

جدول رقم (28): يبين علاقة الوظيفة بمبررات رفض الفتاة من طرف الخاطب .

مبررات الرفض لدى الخاطب	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
أطراف أخرى مساهمة في الرفض	32 %86,5	34 %77,3	6 %60	20 %90,9	15 %83,3	9 %81,8	11 %91,7	5 %31,3	132 %77,6
رفض الخاطب مواصلة التعليم	0 %0	0 %0	2 %20	0 %0	0 %0	0 0%	0 %0	0 %0	2 %1,2
رفض الخاطب عمل المرأة	3 %8,1	4 %9,1	0 %0	1 %4,5	1 %5,6	2 %18,2	1 %8,3	0 %0	12 %7,1
اختلاف مقاييس الزواج بين الخاطب والفتاة	2 %5,4	3 %6,8	2 %20	0 %0	2 %11,1	0 %0	0 %0	11 %68,8	20 %11,8
لا يوجد مبرر	0 %0	2 %4,5	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0	2 1,2%
دون إجابة	0 %0	1 %2,3	0 %0	1 %4,5	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0	2 %1,2
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تختلف مصادر الرفض عند خطبة الفتاة، فقد تكون الفتاة هي من ترفض فرص الخطبة، وقد يكون للأسرة دخل في رد الخطاب، كما يمكن أن يكون الشاب هو نفسه من يرفض الفتاة بعد التقدم لخطبتها، كما قد يكون الرفض من طرف أسرته كذلك... فحسب معاينتنا لأفراد العينة لاحظنا أن رفض مشروع الخطبة غالبا ما يكون من طرف الفتاة ثم يأتي في المرتبة الثانية الشاب الذي يتقدم لخطبتها، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن الاختيار للزواج لم يعد والديا كما كان في السابق بل تراجع هذا النوع من الاختيار حيث أصبح كل من الشاب والفتاة هما من يقرران مصيرهما الزواجي بقبول الطرف الآخر أو رفضه إياه وفق مقاييس معينة، فحسب الجدول أعلاه الذي يبين علاقة رفض الشاب للفتاة عند التقدم لخطبتها بطبيعة وظيفتها التي تمتهنها فهل توجد من الوظائف ما هو مرفوض لدى الرجل أم أنّ رفضه للوظيفة يعتبر رفضا مبدئيا من الأساس أم يرفض عمل المرأة لمبررات معينة ؟.

حسب البيانات الموضحة بالجدول يتضح أن مبرر رفض عمل المرأة جاء في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ **7.1%** من المجموع الكلي للعينة بعد مبرر الاختلاف في مقاييس الزواج الذي احتل المرتبة الأولى بنسبة 11.8%، وهذا إنما يدل على أن فئة من الشباب لا تزال متمسّكة ببعض الأعراف والتقاليد التي تحصر وظيفة المرأة في رعاية بيتها الزوجي وتربية أبنائها، وأن المرأة العاملة لا يمكن لها أن توفق بين عمل البيت والعمل خارجه وبالتالي لا تزال نسبة من الرجال يرفضون عمل المرأة بعد الزواج حيث شغل الاتجاه العام الخاص بمبرر رفض العمل من طرف الخاطب قطاع الإعلام بنسبة **18,2%** خاصة إذا كانت الفتاة تعمل في ميدان الإعلام المرئي فلا تزال هذه المهنة مرفوضة اجتماعيا لدى البعض من الرجال بالرغم من التفتح الإعلامي الذي شهده المجتمع الجزائري وظهور قنوات تلفزيونية خاصة متعددة، يليه قطاع الإدارة بنسبة **9.1%** فهذا القطاع هو الآخر لا يزال مرفوضا لدى البعض بحكم أنه يشهد اختلاط

النساء بالرجال أكثر من قطاعات أخرى كالتعليم مثلا وهذا ما يرفضه الرجل متمسكا بما يسمى " بالحرمة " ذلك الخط الذي يرسمه الرجل الجزائري كمعيار أخلاقي ويحبذ أن يتوفر في زوجة المستقبل حتى تحفظ عفتها وتصون شرفه، فمسألة الشرف من أقوى المعايير التي تميّز شخصية الفرد الجزائري، كما يعتبر مقياسا ضروريا يؤخذ بعين الاعتبار لدى أغلب الرجال عند التقدم لخطبة الفتاة، التي يبحث عنها كما يطلق عليها في مجتمعاتنا العربيةعموما والمجتمع الجزائري خاصة "**بنت الحلال**" ذات المنبت الحسن، يليه كل من قطاع القضاء والتربية والتعليم بنفس التمثيل بنسبة قدّرت بـ **8,3%** ذلك أن مهنة المحاماة لها متاعب ومخاطرعلى المرأة وبالتالي نجد البعض من الرجال من الرافضين لها، أما مهنة التعليم فإنّ رفض الرجل لها كان من حيث المبدأ وليس من حيث طبيعة المهنة، حيث توجد فئة من الرجال من ترفض عمل المرأة دون مبررات تتعلق بطبيعة الوظيفة بحد ذاتها اعتقادا منهم أن وظيفة المرأة الوحيدة هي رعاية الأبناء وتربيتهم والقيام بشؤون أسرتها وهذا الدور حسب رأيهم لا يمكن لأحد أن يقوم به بدلا عنها، ومع انتشار وظيفة "**المربية**" **la nourrisse** في الآونة الأخيرة التي تقوم بأدوارفي غياب الأم العاملة من رعاية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية والذي يعتبر من الآليات التي تخفف من ضغوطات العمل ومتطلبات الأسرة والأبناء وهذا ما يرفضه بعض الرجالعلى الإطلاق، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة قدرت بـ **5,6%** هذا القطاع الذي يشمل كل من مهنة الحلاقة والخياطة والتجارة، خاصة مهنتي الحلاقة والتجارة التي عرفت انتشارا واسعا خاصة التجارة بحيث يكاد لا يخلو محل تجاري من وجود فتيات يشتغلن كبائعات وهن متحصلات على شهادات جامعية، هذه المهنة الدخيلة على المجتمع الجزائري لم يعرفها إلا خلال العشرة السنوات الأخيرة وانتشرت بشكل واسع، لكن الرجل الجزائري يرفضهامعتبرا أنّها غير لائقة لها بالأنثى، يليه قطاع الطب الذي سجّل نسبة**4.5%**، فهذه المهنة توجد فئة من الرجال أيضا من يرفضها كما صرحت لنا إحدى المبحوثات أنها لم تتفق مع الخاطب الذي تقدم لخطبتها لأن مهنتها تتطلب المبيت ليلا

أحيانا بالمستشفى " la garde " طالبا منها التخلي عن الوظيفة لكنها رفضت فتراجع عن الخطبة، أما فيما يخص قطاع التعليم العالي وقطاع الأمن والشرطة الذي سجل نسبة 0 %، فلم يكن رفض الخطاب لهذين القطاعين بسبب العمل في حد ذاته وإنما يعود الرفض إلى أسباب أخرى حددت في عدم التوافق بين الجنسين في مقاييس الاختيار الزواجي ورفض مواصلة التعليم .

وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذه المعطيات التي تمّ عرضها أن رفض الخاطب لعمل الفتاة عند التقدم لخطبتها له علاقة بطبيعة المهنة التي تمتهنها وهذا ما يؤكد لنا نظرية التشابه وما أضفنا له ما يسمى "بالتقارب الوظيفي" بين الزوجين حيث كل قرين يبحث على شبيهه وعلى رأس هذا التشابه هو التشابه في الوظيفة والتي تسهل التقارب بين الجنسين وبالتالي الاقتران بينهما .

جدول رقم (29): يبين مدة التوظيف وعلاقته برفض الفتاة لفرص الخطبة .

الرفض من طرف الفتاة	مـدة الـتـوظـيـف				المجموع
	2_1	4_3	6_5	7 فمافوق	
الفئة التي لم يتم خطبتها	1 %11,1	4 %17,4	5 %11,6	9 %9,5	19 %11,2
أحيانا	1 %11,1	5 %21,7	12 %27,9	33 %34,7	51 %30
دائما	5 %55,6	10 %43,5	21 %48,8	38 %40	74 %43,5
نادرا	2 %22,2	4 %17,4	5 %11,6	15 %15,8	26 %15,3
المجموع	9 %100	23 %100	43 %100	95 %100	170 %100

التحليل الإحصائي السوسيولوجي :

من خلال المعاينة تبين لنا أن الفتاة العاملة هي من سجلت أعلى نسبة لرفض الخطاب، فحسب البيانات الموضحة بالجدول أعلاه فقد سجل أعلى نسبة **صنف "دائما** "ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض ممثلة بـ **43.5%**،حيث شغل الاتجاه العام الفئة التي كانت مدة توظيفها من سنة إلى سنتين بنسبة قدرت بـ **55,6%** وهذا ما يشير إلى أن الفئة العاملة هي أكثر الفئات رفضا لمبادرات الخطبة لأن بعد التخرج مباشرة من الجامعة تسعى الفتاة إلى بلوغ الطموح المهني، فهذه المدة من سنة إلى سنتين ترى الكثير من الفتيات العاملات أنهن حديثات العهد بالمنصب الوظيفي ولازلن لم يحققن بعد مستقبلهن المهني في هذه المدة مما يرفضن الزواج في هذه المرحلة.،تليه الفئة من **5إلى6** سنوات

المتمثلة في مدة توظيف الفتاة بنسبة قدرت بـ **48.8%**، يليه صنف من **3 إلى 4** سنوات بنسبة **43.5%**، كما سجلت نسبة **40%** للفئة التي سجلت مدة توظيفها من **7 سنوات فما فوق.**

ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية نلاحظ أن الفتاة في بداية توظيفها خاصة المتعلمة تعليما عاليا ومن أجل تأمين مستقبلها المهني هي من ترفض الخطبة بحجة أنها لا تزال صغيرة على سن الزواج من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الفتاة بعد التخرج مباشرة تحاول أن تحقق طموحها العلمي والدراسي في المهنة التي كانت تطمح إليها، أما الفتاة التي لها الأقدمية في التوظيف من 6 سنوات فما فوق فمن الصعب أن تتنازل عن وظيفتها وتقبل مشروع الزواج من جهة، كما توجد فئة أخرى من العاملات من تتخوف من الفشل الزواجي وعدم التوفيق بين الزواج والعمل... والضغوطات التي تنجرّ عن عمل المرأة بعد الزواج خاصة وإذا كانت تعايش يوميا تجارب نساء عاملات معها سبق لهنّ وأن خضن هذه التجربة ويصرّحن بمعاناتهن مع أزواجهن وعدم التوازن الذي يخلّفه العمل تجاه مسؤولية المرأة داخل الأسرة. كما توجد فئة أخرى ممّن لهنّ الأقدمية في العمل مترددات في القبول بالزواج وقد تأخرن عنه وهذا ما صرحت به الكثير من المبحوثات هو تخوفهن من طمع الرجل الخاطب في راتبهن الشهري خاصة أنه يوجد من الفتيات من لهن راتبا معتبرا ويمتلكن سيارة ومسكنا مستقلا فهي تفضل البقاء عزباء على أن تشارك الرجل راتبها الشهري) حسب تصريحات بعضهنٍ).

ومن ثمَ يمكن القول أن المدة التي قضتها الفتاة العاملة في العمل لها علاقة برفضها لمبادرات الخطبة التي توفرت لها، وبالتالي كلما امتدت فترة عمل الفتاة تقدّم سنها وبالتالي تأخر سن زواجها، فنجدها أكثر امتلاكا لحرية الاختيار للزواج

ومنه نستنتج أنها هي أكثر الأطراف الرافضة لفرص للزواج لعدة مبررات وأسباب سنشير لها في مباحث لاحقة .

جدول رقم (30): يبين الوظيفة وعلاقتها بالأطراف الخاطبة.

الأطراف الخاطبة للفتاة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
الفئة التي لم يتم خطبتها	2 %5,4	4 %9,1	0 %0	3 %13,6	6 %33,3	2 %18,2	1 %8,3	1 %6,3	19 %11,2
الشاب الخاطب	27 %73	38 %86,4	4 %40	14 %63,6	4 %22,2	6 %54,5	3 %25	12 %75	108 %63,5
الخطبة عن طريق واسطة	8 %21,6	2 %4,5	6 %60	5 %22,7	8 %44,4	3 %27,3	8 %66,7	3 %18,8	43 %25,3
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لقد عرفت عملية الاختيار الزواجي تغيرات من حيث الأساليب من الاختيار الوالدي إلى الاختيار الشخصي، ولقد ساهم في هذا التغير انتشار التعليم على أوسع نطاق عند الإناث خاصة على مستوى التعليم العالي واقتحامهن قطاعات وظيفية كان بعضها مقتصرا على الرجال فقط، وعليه نحاول من خلال هذا الجدول معرفة علاقة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة بالأطراف المبادرة لخطبتها، فحسب المعطيات الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه تبيّن أن أعلى نسبة تمثلت في فئة الشاب باعتباره طرفا مبادرا لخطبة الفتاة قدرت بـ **63.5%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **25,3%**بالنسبة لصنف الخطبةعن طريق واسطة إماعن طريق أحد أفراد الشاب (الوالدين ، الأخ، الأخت...) أو أحد الزملاء، فبالنسبة للشاب الخاطب فقد شغل الاتجاه العام قطاع الإدارة بنسبة قدرت بـ **86.4%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%** يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **73%**، يليه قطاع الطب بنسبة **63.6%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة قدرت بـ **40%**، ثم قطاع القضاء بنسبة **25%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **22.2%**.

وعلى ضوء هذه النتائج نؤكد على أن الفضاء الوظيفي ساهم في تغيير أساليب الاختيار للزواج من الاختيار الوالدي إلى الاختيار الشخصي، حيث خلصنا إلى أن قطاع الإدارة وهو أكثر القطاعات التي تعرف الاتصال بين الجنسين مما يسمح بتعرف كل طرف على الآخر والتعرف على خصوصياته واكتشاف المقاييس المرغوبة في الطرف الآخر بطريقة مباشرة دون وجود وساطة بينهما.

هذا ما يوضح أن التجاور المكاني ودوره في الاختيار للزواج لدى الجنسين يؤكد أنّ الفضاء الوظيفي الذي أشرنا إليه في بحثنا يعتبر عاملا ساهم في وجود هذا النسق من العلاقات بين الجنسين من خلال ما أسميناه "بالتجاور الوظيفي"، فالتقارب في الوظيفة له دور أساسي في عملية الاختيار للزواج يضاف إلى العوامل التقليدية الأخرى كعامل السن، المستوى التعليمي، التدين...، لكن هذا العامل **(التقارب في الوظيفة)** ساهم في

تغيير اتجاهات الزواج لدى الشباب من حيث الحرية في الاختيار خاصة لدى الفتاة العاملة وهي الفئة المقصودة في هذه الدراسة، إذ بالرغم من تغير أساليب الاختيار لدى الفتاة العاملة وبالرغم من توفر فرص الزواج، لكن هذه الفئة هي من تعيش العنوسة وهذا ما يمكن تفسيره إلى امتلاك الفتاة العاملة للاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات وعلى رأسها قرار الزواج دون تدخل أطراف أخرى فهي من تحدد مصيرها الزواجي واختيار المقاييس التي تراها مناسبة.

جدول رقم (31): يبين علاقة الوظيفة بالأطراف الرافضة عند خطبة الفتاة.

الرفض من طرف الفتاة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	انشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
الفئة التي لم يتم خطبتها	2 %5,4	4 %9,1	0 %0	3 %13,6	6 %33,3	2 %18,2	1 %8,3	1 %6,3	19 %11,2
أحيانا	14 %37,8	12 %27,3	4 %40	7 %31,8	6 %33,3	4 %36,4	2 %16,7	2 %12,5	51 %30
دائما	15 %40,5	19 %43,2	6 %60	11 %50	6 %33,3	4 %36,4	8 %66,7	5 %31,3	74 %43,5
نادرا	6 %16,2	9 %20,5	0 %0	1 %4,5	0 0,0%	1 %9,1	1 %8,3	8 %50	26 %15,3
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه رفض الفتاة العاملة للخطبة وعلاقته بالوظيفة التي تمتهنها فحسب المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول يتضح أن أعلى نسبة تمثلت في **صنف** " **دائما** "ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطبة بنسبة قدرت بـ **43.5%**، حيث شغل الاتجاه العام **قطاع القضاء بنسبة 66.7%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة **60%** يليه قطاع الطب بنسبة **50%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **43.2%**، ثم قطاع التربية والتعليم بنسبة **40.5%**، ثم قطاع الإعلام بنسبة **36.4%**، أما قطاع التعليم العالي فقد شغل نسبة **31.3%** .

هذه المعطيات الإحصائية تدل على أن طبيعة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة لها علاقة مباشرة برفضها للخطاب، **فكلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي الذي يعد تصنيفا اجتماعيا راقيا كلما كان الرفض للخطاب من طرفها**، وهذا ما يشير إلى انتقال قرار الزواج إلى الفتاة العاملة بشكل مطلق داخل أسرتها، حيث أصبحت هي صاحبة القرار الأول والأخير في تحديد مصيرها الزواجي، وهذا العامل (المنصب الوظيفي) يضاف إلى العوامل التي ساهمت في تغير أساليب الزواج من أسلوب الاختيار الوالدي (العائلي) إلى الأسلوب الشخصي، والذي أدى بدوره إلى تغير نظرة الفتاة لمفهوم الزواج وإلى أولوياته ومقاييسه والذي أثّر بشكل سلبي على المستقبل الزواجي للفتاة العاملة إلى أن وصلت فئة معينة إلى العزوف عن الزواج إما بصفة مؤقتة أو بصفة مطلقة مما أدى إلى عنوستها.

جدول رقم (32): آراء الفتيات العاملات في العمل كمعيق للزواج حسب القطاعات الوظيفية .

آراء الفتيات العاملات في العمل باعتباره عائقا أمام الزواج	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
بدون إجابة	2 %5,4	1 %2,3	2 %20	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0	1 %6,3	6 %3,5
نعم	19 %51,4	17 %38,6	4 %40	6 %27,3	7 %38,9	3 %27,3	6 %50	6 %37,5	68 %40
لا	16 %43,2	26 %59,1	4 %40	16 %72,7	11 %61,1	8 %72,7	6 %50	9 %56,3	96 %56,5
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه آراء الفتيات اللاتي تأخرن عن سن الزواج تجاه العمل باعتباره معيقا لزواجهن، ومن بين الأسباب أيضا المساهمة في تأخرهن عن سن الزواج فمن خلال النتائج المبينة على الجدول فإنّ أعلى نسبة سجّلت لدى الفئة التي تتجه نحو الموقف الرافض باعتبار العمل هو العامل الذي أعاقها عن الزواج بنسبة **56.5%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام كل من قطاع الطب وقطاع الإعلام بنسبة **72,7%**،يليه قطاع النشاط الحربنسبة **61,1%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة**59,1%** يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **56,3%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **50%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة 43,2**%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة قدرت بـ **40%** وعليه يمكن أن نستنتج على ضوء هذه النتائج التي تنفي من خلالها الفئة العاملة أن العمل يعتبرعائقا والذي حال دون زواجها، وانطلاقا من التصنيف السوسيو مهني للوظائف فإنّ مهنة الطب ومهنة الإعلام التي تصنف في هرم السلم الوظيفي لا تعتبر العمل سببا في عنوستها وهذا ما يؤكد أنه ثمة عوامل أخرى ليست اختيارية من طرف الفتاة هي من تجبرها على تأخير زواجها سنعرضها في مباحث لاحقة، أما بالنسبة للموقف المؤيّد الذي يرى أن العمل يمثل عائقا أمام زواج الفتاة فقد سجل نسبة **40%** من المجموع الكلي للعينة، وهذا ما يؤكّد رأينا بأنّ العمل يمثّل أحد العوامل المساهمة في تأخر سن زواجها لأن الفتاة العاملة هي من ترفض الزواج خاصة في بداية توظيفها من أجل تأمين مستقبلها المهني خاصة الحاملات للشهادات الجامعية العالية (ما بعد التدرج)، فهي بذلك تؤخر زواجها وتفقد مع هذا التأخير الحظوظ في الزواج المتاحة لها والتي تقل إلى أن تكاد تنعدم في سن الأربعينيات .

إن الكثير من الفتيات العاملات يفضلن العمل على الزواج فهن يحاولن بقدر المستطاع إبعاد فكرة العمل باعتباره معيقا ليس بالنسبة للزواج فقط وإنّما حتى في مسائل أخرى، فمثلا إذا طرحت على النساء المتزوجات مسألة العمل هل يعيقهن في تربية

الأبناء فيصرحّن بلا لأنه إذا كان التصريح بنعم فهذا يشير إلى فشلهن وأنهن عاجزات في التوفيق بين العمل والزواج.

وعليه فإنّ الفتاة العاملة خاصة المتعلمة تعليما عاليا تعرف اليوم تحديا في مجالات شتى، فهي أمام واقع تأخر سن زواجها وبين قبولها لهذا الواقع والتمسك بالعمل فهي تارة تعتبر العمل منفذا لها وتارة تأنيسا لها، وفئة أخرى تعتبر العمل كافيا لها فلا تحتاج للرجل حتى يعيلها ويسد حاجياتها المادية، وبهذا التفكير تغيرت المفاهيم المتعلقة بالزواج في نظر الفتاة العاملة وتغيرت منظومة الزواج في المجتمع الجزائري من حيث البناء والوظيفة كما سبق وأن أشرنا.

الجدول رقم (33): يبين نوع الوظيفة وعلاقتها بالأطراف الرافضة.

الأطراف الخاطبة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام والاتصال	القضاء	التعليم العالي	
الفئة التي لم يتم خطبتها	2 % 5,4	4 % 9,1	0 %0,0	3 % 13,6	6 % 33,3	2 % 18,2	1 % 8,3	1 % 6,3	19 % 11,2
الشاب	27 % 73	38 % 86,4	4 % 40	14 % 63,6	4 % 22,2	6 % 54,5	3 % 25	12 % 75	108 % 63,5
الخطبة بواسطة	8 %21,6	2 %4,5	6 %60,0	5 %22,7	8 %44,4	3 %27,3	8 %66,7	3 %18,8	43 %25,3
المجموع	37 % 100	44 % 100	10 % 100	22 % 100	18 %100	11 % 100	12 % 100	16 % 100	170 % 100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يوضح الجدول أعلاه نوع الوظيفة التي تمتهنها الفتاة وعلاقتها بالأطراف المبادرة لخطبة الفتاة، فعملية الزواج شهدت تغيرا في أساليب الاختيار أي من الاختيار الوالدي إلى الاختيار الشخصي، والشاب والفتاة هما من يحددا مصيرهما الزواجي وفق المقاييس التي يريانها مناسبة بكل منهما، ولعلّ الفضاء الوظيفي يمثل أحد أهم العوامل التي ساهمت في هذا التغير، فمن خلال البيانات الموضحة بالجدول فإنّ أعلى نسبة سجلت لدى صنف "الشاب" باعتباره الطرف المبادر للخطبة بنسبة *قدرت بـ* **63.5%**من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **25.3%** بالنسبة للفئة التي تمت "خطبتها بواسطة" قد تكون أخت الشاب أو الأم أو أحد أفراد الأسرة أو الزميلة بالعمل ...

فبالنسبة لصنف "الشاب " كطرف مباشر لمبادرة الخطبة الذي شغل أعلى نسبة تؤكد أن عملية الاختيار للزواج غلب عليها الاختيار الشخصي دون وجود وساطة، وهذا ما تحبّذه الفتاة اليوم أن يبادر الشاب بنفسه في اختيارها مباشرة دون مساهمة أطراف أخرى في هذه العملية، لأن"الزواج هو مصير مستقبلي يتعلق بالشاب والفتاة فقط" على حد قول إحدى الفتيات المبحوثات، أما بالنسبة للتمثيل الإحصائي حسب الوظيفة فقد شغل الاتجاه العام قطاع الإدارة بنسبة قدرت بـ **86.4%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%**، ثم قطاع التربية والتعليم بنسبة **73%**، ثم قطاع الطب بنسبة **63.6%**، يليه قطاع الإعلام والاتصال بنسبة **54.5%**، ثم قطاع الشرطة بنسبة **40%**، آخر نسبة تمثلت لدى قطاع القضاء بنسبة **25%.**

وعليه يمكن القول أن عملية الاختيار للزواج شهدت تغيّرا نسبيا حيث أصبح الاختيار الشخصي عند الشباب من الجنسين هو الأسلوب السائد خاصة لدى الفئة المتعلمة والعامل المساهم في ذلك هو العمل من خلال الفضاء الوظيفي وهذا ما تؤكده نظرية التجاور المكاني حيث يعرف كل طرف نقائص وعيوب الآخر.وهذا ما يؤدي إلى الرفض في نهاية الأمر لدى الطرفين سواء الفتاة أو الشاب وإيقاف مشروع الخطبة.

المبحث الثاني: المساهمة المادية للفتاة العاملة وتأثيره على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع بات إحدى الركائز التي تحمي كيان الأسرة وتحافظ على تماسكها ألا وهي السلطة الوالدية التي تمثل آلية من آليات التنشئة الأسرية ووسيلة من وسائل الضبط للأبناء من الجنسين داخل الأسرة، لكن ما فتئت هذه السلطة أن عرفت تراجعا في ظل التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري،و عليه نحاول من خلال هذا المبحث تقصي هذه العوامل من خلال التركيز على دور السلطة الوالدية داخل الأسرة الجزائرية في ظل انتشار ظاهرة العنوسة عند الفئة العاملة على وجه الخصوص وعلاقة هذه السلطة بعملية الاختيار الزواجي.

جدول رقم (34): يبين مدة توظيف الفتاة.

مدة التوظيف	التكرارات	النسبة
2_1	9	% 5,3
4_3	23	%13,5
6_5	43	%25,3
7 فما فوق	95	%55,9
المجموع	170	%100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي

يبين الجدول أعلاه المدة التي قضتها الفتاة العاملة بالوظيفة، حيث شغلت أعلى نسبة الفئة من **7 سنوات فما فوق** بنسبة **55.9%** وهي فترة معتبرة في التوظيف، تليها الفئة من **5 إلى 6 سنوات** بنسبة **25.3%**، تليها الفئة من **3 إلى 4 سنوات** بنسبة **13.5%**، ثم أدنى فئة وهي **من سنة إلى سنتين** بنسبة **5.3%**.

جدول رقم (35) : يبين الرضا الوظيفي عند الفتاة العاملة .

وجود رضا وظيفيي	التكرارات	النسبة
نعم	126	% 74,1
لا	44	% 25,9
المجموع	170	% 100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه معطيات إحصائية توضح آراء الفتاة العاملة حول وجود الرضا الوظيفي من عدمه، فحسب المعطيات الإحصائية فإنّ أعلى نسبة سجلت لدى صنف "**نعم**" أي الفئة التي حققت الرضا الوظيفي بالعمل قدرت بـ **74.1%** مقابل **25.9%** لصنف "**لا**" وهي الفئة التي صرّحت بعدم وجود الرضا الوظيفي بالعمل، ما يمكن أن نستدل به من خلال هذه المعطيات على أنّ وجود الرضا الوظيفي بالعمل تجعل العاملات أكثر تمسكا بوظيفتهن من جهة، ومن جهة أخرى إذا ما أتيحت لهن فرص الخطبة فهن ترفضنها وتتمسكن بالوظيفة على الزواج، على العكس إذا عرفت الفتاة ضغوطات بالعمل ما يؤدي إلى عدم الرضا الوظيفي، ما يجعلها تتنازل عن وظيفتها وتقبل الزواج في هذه الظروف.

جدول رقم (36): يبين امتلاك الفتاة لسيارة حسب القطاعات الوظيفية.

امتلاك الفتاة لسيارة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
نعم	20 %54,1	12 %27,3	7 70,0	12 %54,5	16 %88,9	9 %81,8	10 %83,3	12 %75,0	98 %57,6
لا	17 %45,9	32 %72,7	3 %30,0	10 %45,5	2 %11,1	2 %18,2	2 %16,7	4 %25,0	72 %42,4
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يمثل الجدول أعلاه امتلاك الفتيات العاملات لسيارة خاصة حسب القطاعات الوظيفية، فكما توضحه المعطيات الإحصائية فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي تملك سيارة بنسبة قدرت بـ **57.6%** مقابل **2.4% 4**من المجموع الكلي للعينة، بالنسبة للفئة التي لا تملك سيارة، فبالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة والتي تملك سيارة فإنّ الاتجاه العام شغله قطاع النشاط الحر بنسبة**88.9%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **83.3%**،يليه قطاع الإعلام بنسبة **81.8%**،يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة **70%**،يليه قطاعا التربية والتعليم وقطاع الطب قدر بـ **54.5%** وآخر قطاع سجل لدى قطاع الإدارة بنسبة **27.3%**.

ما يلاحظ في ترتيب هذه المعطيات الإحصائية وحسب التصنيف السوسيو مهني للوظائف (سلم الوظائف) فإنّ أكبر النسب سجلتها الوظائف الراقية من حيث ما تدره من أرباح بالنظر إلى راتبها الشهري والتي يأتي في مقدمتها قطاع النشاط الحر ثم الإعلام ثم التعليم العالي ثمّ قطاع الشرطة وترتفع النسبة إلى القطاعات التالية (التربية والتعليم الطب وقطاع الإدارة)، فأكثر القطاعات امتلاكا لسيارة خاصة هي القطاعات التي تدرّ أصحابها راتبا معتبرا والتي تصنّف اجتماعيا ضمن الوظائف الراقية.

جدول رقم (37): يبين آراء المبحوثات في مساهمة السلطة الوالدية في تأخر سن زواجهن وعلاقته بقرارهن تجاه العمل.

وجود السلطة الوالدية	قرار الفتاة في العمل		المجموع
	بقرار شخصي	بقرار عائلي	
بدون إجابة	4 2,6%	0 %0	4 %2,4
نعم	50 %32,5	3 %18,8	53 %31,2
لا	100 %64,9	13 %81,3	113 %66,5
المجموع	154 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لا يتوقف مستقبل الفتاة عند بلوغها الطموح العلمي فحسب، بل أصبحت آفاق توظيفها هو أسمى ما تهدف إليه كل فتاة بعد إنهاء التحصيل العلمي مهما كانت ظروفها المادية أوالأسرية أو الاجتماعية، فهي بذلك تختلف دوافعها للعمل وعلى رأسها الدافع المتمثل في تحقيق المكانة الاجتماعية داخل المجتمع وإثبات ذاتها بالدرجة الأولى، ومن خلال دوافع الفتاة للعمل وباختلافها من فتاة لأخرى فإنّ قرار العمل قد يكون قرارا شخصيا أوعائليا والذي يشير إلى وجود السلطة الأسرية من عدمها، وعليه أردنا أن نربط هذا المتغير السببي بظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتاة العاملة، فحسب البيانات الموضحة

بالجدول أعلاه فإن أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي ترى بأنه لا دخل للسلطة الأبوية في تأخر سن زواجها بنسبة قدرت بـ **66.3%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة التي كان قرار خروجها للعمل قرارا عائليا بنسبة قدرت بـ **81.3%** مقابل **64.9%** بالنسبة للفئة التي كان خروجها للعمل بقرار شخصي ولم يكن للأسرة دخل في قرار العمل، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ السلطة الأسرية عرفت تراجعا داخل الأسرة الجزائرية من حيث كونها آلية من الآليات التي لها مكانة داخل النسق الأسري والتي تساهم في تحديد طبيعة العلاقات الأسرية من خلال عملية التنشئة الأسرية والمشاركة كذلك في القرارات داخل الأسرة، حيث أطلقنا عليها السلطة الأسرية بدلا عن السلطة الوالدية لأنّ الفتاة في الأسرة الجزائرية ليست تحت وصاية الأب والأم فقط وإنّما تحت وصاية الإخوة الذين لهم نصيب في السلطة داخل الأسرة سواء أكان الوالدان على قيد الحياة أو متوفيين، فالبعض من الأسر الجزائرية ترى أنه بوجود الأب على قيد الحياة أو أخ أكبر للفتاة هو صمام أمان لها يصونها ويحفظ كرامتها وشرفها، .لكن مع تطور المستوى التعليمي للشباب وإلى جانب مشاركة الفتاة المتعلمة خاصة شتى الوظائف تغيّر مفهوم **السلطة الأسرية** الذي أخذ منحى آخر وهو ما نسميه بالشراكة الأسرية، **و**التي نجدها لدى الأسر التي تعتمد على الحوار مع أفرادها وأصبح الوالدان شريكين مع أبنائهم والإخوة فيما بينهم كذلك وذلك من أجل تحقيق التكامل داخل الأسرة وهذا لا ينقص من قيمة أو دور أو مكانة أي طرف سواء أكان ذكرا أو أنثى وإنّما يحافظ على بناء الأسرة ويساهم في استقرارها وبقائها .

الجدول رقم (38): قيام الفتاة العاملة بالأعمال المنزلية حسب الوظيفة.

قيام الفتاة بالأعمال المنزلية	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
بدون إجابة	0 %0	0 %0	3 %30	0 0%	0 %0	0 %0	0 %0	2 %12,5	5 %2,9
نعم	22 %59,5	18 %40,9	5 %50	12 %54,5	12 %66,7	2 %18,2	4 %33,3	5 %31,3	80 %47,1
لا	15 %40,5	26 %59,1	2 %20	10 %45,5	6 %33,3	9 %81,8	8 %66,7	9 %56,3	85 %50
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لا تقتصروظيفة الفتاة العاملة على تأدية مهامها بالعمل خارج البيت فقط بل بطبيعتها الأنثوية التي تدعو إلى تأدية وظائف أخرى بالمنزل وهي مهارة تكتسبها عبر التنشئة الأسرية خاصة عن طريق الأم التي تكسبها لابنتها، كما توجد من الأسر من تعيش ظروفا اجتماعية قاهرة في ظل غياب الأم إمّا بسبب الوفاة أوالطلاق ممّا يدفع بالفتاة خاصة إذا كانت الكبرى لتأدية كل الوظائف المنزلية إلى جانب عملها خارج البيت فحاولنا أن نربط متغير تأدية الفتاة للأعمال المنزلية وعلاقته بنوع الوظيفة التي تشغلها الفتاة فهل الفتاة العاملة تقوم بالأعمال المنزلية، فمن خلال البيانات الموضحة بالجدول فإن أعلى نسبة تمثلت في الإجابة بـ "**لا**" أي عدم قيام الفتاة بالأعمال المنزلية بنسبة قدرت **بـ 50%** من المجموع الكلي للعينة، مقابل **47.1%** بالنسبة للفئة التي تؤدي الأعمال المنزلية، أما الفئة التي تحفّظت في الإجابة فقد سجّلت نسبة **2.9%**.

فبالنسبة للفئة التي تؤدي الأعمال المنزلية فقد شغل الاتجاه العام قطاع النشاط الحر نسبة **66,7%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **59,5%**، يليه قطاع الطب بنسب **54,5%**، ثم قطاع الأمن والشرطة بـ **50%** ثم قطاع الإدارة بنسبة 40,9% يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **31,3%** وآخر قطاع تمثل في الأمن والشرطة بنسبة **18,2%**.

وعليه وعلى ضوء هذه المعطيات الإحصائية فإنّ الفتاة العاملة مهما كانت طبيعة المهنة التي تشغلها إلاّ أنها لا تتخلّى عن أداء الأعمال المنزلية بالرغم من أنّ معظمها تعتبر مهنًا متعبة، فالمرأة العاملة بحكم عملها وامتلاكها راتبا خاصا بها باستطاعتها امتلاك وسائل الرفاهية خاصة مع استحداث الوسائل التكنولوجية المختلفة باستعمال شتى الأدوات الكهرومنزلية الحديثة (آلات لغسل الملابس والأواني...) كما تعتمد البعض من النساء العاملات اليوم على المنظفات مع كل نهاية أسبوع لتنظيف منازلهنّ تنظيفا كليا ما يسمى بـ (Le grand ménage) ما يغنيها عن القيام بالأعمال

المنزلية لمدة أسبوع كامل، كما يمكنها أن تعتمد على المأكولات الجاهزة أو الأكل الخفيف فهي في غنى عن الطبخ كذلك، كل هذه الوسائل تساعد المرأة العاملة وتخفّف عنها الضغوطات النفسية بعد الانتهاء من العمل ودخولها إلى المنزل مرهقة دون التفكير في أداء تلك الأعمال وهذا من بين المنح التي باستطاعة بعض النساء العاملات أن توفرها خاصة إذا كنّ يعملن في مناصب راقية وبرواتب معتبرة ولا تعانين مشاكل اجتماعية أخرى كما صرحت لنا إحدى المبحوثات تبلغ من العمر 42 سنة تعمل بقطاع الإدارة تعيش ظروفا أسرية قاهرة حيث صرحت لنا أن والدها متوفى وأمها عاجزة عن المشي كان طموحها أن تخصص جزءا من راتبها الشهري لخادمة تقوم بخدمة أمها المقعدة ورعايتها لأنها تعمل طوال اليوم وتكون غائبة عنها لكن تقول هذه الفتاة أنها "لا تستطيع تحقيق ذلك لأنها تعمل من أجل إعالة أخيها البطال " الذي يأخذ منها في كل شهر جزءا معتبرا من راتبها، والأدهى والأمرّ من ذلك أنّ هذا الأخ مدمن على المخدرات فمثل هذه الظروف القهرية تعيق الفتاة عن تحسين وضعيتها الاجتماعية بالرغم من كونها عاملة، فهي ملزمة بأداء الأعمال المنزلية ورعاية والدتها بعد الانتهاء من العمل.

جدول رقم (39): يبين نوع الوظيفة وعلاقتها بطريقة حل المشاكل المهنية.

حل المشاكل المهنية	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
حل المشاكل بمفردي	27 %73	21 %47,7	6 %60	14 %63,6	13 %72,2	4 %36,4	5 %41,7	7 %43,8	97 %57,1
الاعتماد على أفراد الأسرة	5 %13,5	18 %40,9	2 %20	4 %18,2	5 %27,8	6 %54,5	3 %25	7 %43,8	50 %29,4
الاستعانة بأطراف أخرى	5 %13,5	5 %11,4	2 %20	4 %18,2	0 %0	1 %9,1	4 %33,3	2 %12,5	23 %13,5
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول طبيعة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة وعلاقتها بحل المشاكل التي تعترضها في وظيفتها، من خلال الإجابة على السؤال المطروح هل الفتاة العاملة تستعين بأفراد الأسرة في حل المشاكل المهنية أم تقوم بحلها لوحدها، فحسب المعطيات الإحصائية الموضحة بالجدول فإنّ أعلى نسبة شغلتها الفئة التي تحل مشاكلها المهنية بمفردها بنسبة **57.1%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **29.4%** بالنسبة للفئة التي تستعين بأحد أفراد الأسرة (الأب، الإخوة)، و**نسبة13.5%** بالنسبة للفئة التي تستعين بأطراف أخرى كالجيران والزملاءأو الأقارب، وعليه يمكن القول أن الفتاة العاملة أصبحت في غنى عن أطراف أخرى لحل مشاكلها المهنية، ففي وقت كانت الفتاة بحاجة إلى الأب والأخ وإلى أطراف أخرى كالأقارب والزملاء باعتبارهم سندا لها في حل المشاكل التي تواجهها بمهنتها، لكن اليوم أصبحت الفتاة هي من تأخذ بزمام الأمور في شتى القضايا ولم تعد بحاجة إلى الرجل، وهذا ما تؤكده الإحصاءات المتعلقة بالقطاعات الوظيفية حيث شغل الاتجاه العام قطاع التربية والتعليم بنسبة**73.3%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **72.2%** الذي يمثّل النشاطات التي تمتهنها الفتاة في القطاع الخاص (الحلاقة والخياطة والتجارة) بالرغم من مستواهن الجامعي، إلا أنّهن لجأن إلى الكسب الحر من خلال النشاط التجاري، فهذه الاستقلالية تعد ضربا من ضروب الانفرادية وعدم الاعتماد على أطراف أخرى فهي تفضّل أن تحل مشاكلها المهنية بمفردها دون إشراك أي فرد فيها ، يليه قطاع الطب بنسبة **63,6%**، يليه قطاع الشرطة بنسبة **60%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **47,7%**،يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **43,8%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **41,7%** يليه قطاع الإعلام بنسبة **36,4%**، وعليه وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نستدل من خلالها أن الفتاة الجزائرية لم تعد في نظر الكثير تلك الفتاة التقليدية التي ينظر لها بالنظرة الدونية وأنها الجنس الضعيف. فعمل المرأة في شتى المجالات ساهم إلى حد كبير في تغيير تلك النظرة التقليدية بنظرة متحضرة من جانب ومتفتحة من جهة أخرى

حيث أصبحت الفتاة شريكة الرجل على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والأسرية ومساواتها مع الرجل في الحقوق وهذه النتيجة تعتبر أكبر قفزة نوعية شهدتها الفتاة في تاريخها حيث لم تعد تابعة للرجل ماديا مما ساهم في استقلاليتها (النسبية) عن الرجل وهو المؤشر الذي أوضحناه في العلاقة السابقة بالجدول أعلاه والتي تبين عدم اعتماد الفتاة على الرجل في حل مشاكلها المهنية فهي تعتمد على نفسها وهذا مؤشر كذلك يوضح على أن الفتاة العاملة أصبحت في غنى عن الرجل وباستطاعتها تسيير شؤون حياتها لوحدها وهو مؤشر أيضا على الاستقلالية في قراراتها التي كان الرجل شريكا فيها وعلى رأسها قرار الزواج.

جدول رقم (40): جدول يبين آراء المبحوثات في تأثير السلطة الوالدية على تأخر سن زواجهن حسب السن .

تأثير السلطة الوالدية	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
بدون إجابة	3 %4,5	1 %1,1	0 %0	4 %2,4
نعم	19 %28,4	27 %28,7	7 %77,8	53 %31,2
لا	45 %67,2	66 %70,2	2 %22,2	113 %66,5
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه رأي الفتاة العاملة في مدى تأثير السلطة الوالدية على تأخّر سن زواجها، فقد تبين من خلال المعطيات الإحصائية بالجدول أن أعلى نسبة تمثلت في الإجابة" بلا"، أي عدم تأثير السلطة الوالدية على تأخر سن زواج الفتاة قدرت بـ **66.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **31.2%** بالنسبة للفئة التي ترى أن السلطة الوالدية كان لها تأثير على تأخر سن زواجها، أما الفئة التي تحفظت في الإجابة فقد سجلت نسبة **2.4%**.

فبالنسبة للفئة التي ترى أن السلطة الوالدية لم تكن لها تأثير على تأخر سن زواجها والتي سجلت أعلى نسبة كما أشرنا سابقا فإنّ الاتجاه العام شغلته الفئة العمرية من **43 إلى 45** سنة بنسبة **70.2%**، تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42** سنة بنسبة **67.2%** أما الفئة من **46 سنة فما فوق** فقد شغلت نسبة **22.2%**.

وعليه يمكن القول على ضوء هذه النتائج أن السلطة الوالدية التي تعتبر من الآليات الهامة في عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين الوالدين والأبناء من خلال التأثير على سلوكاتهم وعلى نموهم النفسي والاجتماعي والمعرفي فجميع هذه الوظائف التي تعكسها العادات والتقاليد والموروث الثقافي الذي يتبناه الوالدان تتضح آثاره في بناء شخصية الأبناء.

إنّ انتشار التعليم بشكل واسع واتساع مجالات التوظيف عند الفتاة في قطاعات أخرى حتى الرجالية منها زاد الوعي فيما يخص دور التنشئة الاجتماعية الفعّال في صقل شخصية الفرد وأن السلطة الوالدية باعتبارها وسيلة من وسائل الضبط داخل الأسرة عرفت هي الأخرى تغيرا مقارنة بما كانت عليه في سنوات سابقة حيث حل مكان مفهوم السلطة الأسرية مفهوم الشراكة الأسرية وهي عملية تفاعل بين أفراد الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار التسلسل الهرمي داخل الأسرة والحفاظ على الأدوار الخاصة بكل فرد داخل الأسرة ومن هذا المنطلق يمكن القول أن السلطة الوالدية لم يكن لها تأثير بشكل كبير على تأخر الفتاة العاملة عن سن الزواج.

المبحث الثالث: تغير نظرة الفتاة العاملة إلى مقاييس الزواج وعلاقته بتأخر سن زواجها .

عرف نظام الزواج تغيرا من حيث مقاييس الاختيار، فبالنسبة للفتاة لم يعد اختيار القرين في نمط الأسرة الحديثة يخضع للعادات والتقاليد فقط، أين أصبح الاختيار الشخصي هو السائد في الغالب سواء عند المرأة أو الرجل، وأصبح الحب أساس الحياة الزوجية وتعرف كل طرف على الآخر أمرا ضروريا قبل الزواج، يقول الدكتور زهير حطب:" لم تعد صورة المرأة مصبوغة بالجنس، أو بأنها ست بيت، لقد أصبحت شخصا يبحث عن مساواته مع الرجل وتشارك في النشاطات المهنية ولها الرأي في إدارة المسكن الزوجي"([1]). إنّ مكانة المرأة الجزائرية تغيرت بشكل سريع وملفت على ما كانت عليه من قبل،وهذا التغير تختلف مظاهره من مجتمع لآخر ومن أسرة إلى أخرى ومن امرأة لأخرى، كما أن نسبة النساء العاملات سواء في المناطق الريفية أو الحضرية في تزايد مستمر سواء كن متزوجات أوعازبات هذا العامل أعطى للمرأة وبشكل أساسي نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع بهما من قبل، حيث توسعت مجالات التعليم والتوظيف مما أكسبها الحرية في أن تتزوج بإرادتها دون أية ضغوط أو أن تبقى دون زواج حيث تقول سناء الخولي: "إنّ عمل المرأة أثّر على وضعها النسبي في المجتمع،حيث أعطاها نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع به من قبل، الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة كالتعليم والأنشطة الرياضية ويتزايد حقها في أن تتزوج أو تبقى دون زواج ([2]).

فإلى أي مدى ساهم عمل المرأة في تغيّر نظرتها للزواج وإلى الرجل وما علاقة هذا التغير بتأخر سن زواجها مما أدى إلى عنوستها؟

([1])- زهير، حطب .**تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة** _مرجع سابق_، ص243.

(2)- سناء، الخولي.**الأسرة و الحياة العائلية**._مرجع سابق_، ص- ص 103 -104.

جدول رقم (41): يبين علاقة رفض الفتاة للخطاب بوجود علاقة عاطفية مع شاب.

رفض الفتاة للخطاب	وجودعلاقة عاطفية مع شاب			المجموع
	نعم	لا	تحفظ في الإجابة	
الفئة التي لم يتم خطبتها	7 %17,5	9 %9,5	3 %8,6	19 %11,2
أحيانا	16 %40	29 %30,5	6 %17,1	51 %30
دائما	12 %30	41 %43,2	21 %60	74 %43,5
نادرا	5 %12,5	16 %16,8	5 %14,3	26 %15,3
المجموع	40 %100	95 %100	35 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه علاقة رفض الفتاة للخطاب بوجود علاقة عاطفية مع شاب،هذه الأخيرة تعد من بين أهم الأسباب المباشرة التي تحول بينها وبين زواجها سواء كانت عاملة أو غير عاملة، فحسب المعطيات الإحصائية تبيّن أن أعلى نسبة شغلتها الفئة التي كانت هي الطرف الرافض للخطاب بنسبة قدرت بـ **43.5%** من المجموع الكلي للعينة، حيث سجل الاتجاه العام الفئة التي تحفّظت في الإجابة بنسبة قدرت بـ **60%**، هذا

التحفظ يشير إلى حساسية الموضوع الذي يعتبر من الطابوهات الاجتماعية فمن الصعوبة بمكان أن تصرّح الفتاة بوجودعلاقة عاطفية بينها وبين الشاب لأنه في كثير من الحالات ما تكون تلك العلاقة سرية دون علم أسرتها وقد تكون هذه العلاقة متبادلة بمعنى معلنة بينها وبين الشاب، كما يمكن أن تكون خفية بمعنى ارتباط عاطفي من طرف الفتاة فقط دون علم الشاب، وهذا الأخطر على مستقبل الفتاة الزواجي، لأنّها تبقى الفتاة تعيش في دوامة من الآمال تنتظر ذلك الشاب لخطبتها حيث تعيش أحلاما واهيةو تربط مصيرها بهذا الحلم، على العكس إذا كانت علاقة عاطفية متبادلة حينها تتضح للفتاة أنها جدية أو غير جدية تستطيع إمّا مواصلتها أو توقيفها وإمّا علاقة عابرة لا تتوجّ بالزواج خاصة مع التطور التكنولوجي واتساع شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، هذه الفضاءات ساهمت في اتساع مجالات التعارف أكثر بين الشباب وإقامة علاقات عاطفية في أغلبها علاقات واهية أو عابرة من أجل التسلية لا غير، وهذا مؤشر جد مهم يدلّ على انهيار المنظومة الأخلاقية لدى الشباب اليوم من الجنسين وغياب الرقابة الأسرية التي تلعب دورا جوهريا في عملية التنشئة الأسرية .

جدول رقم (42): مدة العلاقة العاطفية وعلاقتها برفض الفتاة للخطاب.

رفض الفتاة للخطاب	مدة العلاقة العاطفية		المجموع
	2_4 سنوات	5 سنوات فما فوق	
الفئة التي لم يتم خطبتها	3 %9,1	16 %11,7	19 %11,2
أحيانا	8 %24,2	43 %31,4	51 %30
دائما	15 %45,5	59 %43,1	74 %43,5
نادرا	7 %21,2	19 %13,9	26 %15,3
المجموع	33 %100	137 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يمثل ارتباط الفتاة عاطفيا بشاب لمدة زمنية معينة عقبة أمام زواجها، حيث نجدها ترد كل من يطرق بابها لخطبتها، لكن تختلف هذه العلاقة من فتاة إلى أخرى وذلك حسب المتغير الذي نحاول معرفة مدى تأثيره على ديمومة تلك العلاقة العاطفية من عدمها وهو عامل الزمن، فكلما طالت مدة العلاقة العاطفية بين الفتاة والشاب كان التمسك بتلك العلاقة أكثر ورفض الخطاب الآخرين، فمن خلال الجدول أعلاه تبين أن أعلى نسبة تمثلت في صنف "**دائما** "ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطاب بنسبة **43.5%** من

المجموع الكلي لأفراد العينة، وقد شغل الاتجاه العام الفئة التي سجلت علاقتها العاطفية من **سنتين إلى 4 سنوات** بنسبة **45.5% مقابل 43.1%** بالنسبة للفئة التي كانت مدة علاقتها العاطفية من **5 سنوات فما فوق** وهي تمثّل نسبة متقاربة بين الفئتين، حيث تعتبرهذه الفترة من **2 إلى 5 سنوات فما فوق** معتبرة وكافية بأن ترفض الفتاة من يتقدم لخطبتها، فهي تحمل في طياتها آمالا لنجاحها وتحقيق الزواج من خلالها مع الشاب الذي تعرفه وتعرف طباعه وميولاته واتجاهاته أيضا، وبالتالي فإن مدة العلاقة العاطفية بين الفتاة والشاب كفيلة بأن تكون سببا مباشرا في رفضها للخطاب المتقدمين لخطبتها في كل مرة، ما ساهم أيضا في عنوستها.

جدول رقم (43): نظرة الفتاة إلى علاقة الحب قبل الزواج حسب الوظيفة.

نظرة الفتاة إلى علاقة الحب قبل الزواج	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
موافقة	28 %75,7	19 %43,2	3 %30	20 %90,9	10 %55,6	8 %72,7	12 %100	11 %68,8	111 %65,3
غير موافقة	9 %24,3	25 %56,8	7 %70	2 %9,1	8 %44,4	3 %27,3	0 %0	5 %31,3	59 %34,7
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي

يعتبر مفهوم الزواج من أهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار للبناء الأسري السليم لأنه إذا كان مفهوم الزواج صحيحا لدى الشاب والفتاة، واتضحت معالمه بجلاء تيسّر هذا المشروع وكان ناجحا،أماإذا كان يشوبه الغموض أدى إلى حدوث لامعيارية في الزواج والذي نعني به في دراستنا هو فقدان كل من الشاب والفتاة للمعايير الحقيقية للزواج التي تعتبر ضربا من ضروب فقدان التوازن الأخلاقي كما أطلق عليه عالم الاجتماع الفرنسي **إيميل دوركام**" **باللامعيارية** "التي تؤدي إلى الانتحار حسب رأيه، علما أن عزوف الشباب اليوم عن الزواج هو شكل من أشكال الانتحار لكنّه انتحار بطيء وهو تحصيل حاصل لما يحمله الشاب اليوم من مفاهيم خاطئة حول الزواج، ومن بين هذه المفاهيم هو ضرورة وجود الحب بين الشاب والفتاة واعتباره ركيزة أساسية قبل الزواج من أجل نجاحه، فعلاقة الحب هي علاقة إنسانية تجذب كل طرف إلى الآخر من خلال صفات جمالية أو فكرية أو عملية (سلوكية) أو أخلاقية ...، لكن ما مدى نجاعتها وصحة مفهومها لدى شباب اليوم وهل فعلا هي ضرورية لإنجاح الزواج؟، فمن خلال هذه التساؤلات حاولنا استقصاء أعضاء العينة حول نظرتهم لعلاقة الحب قبل الزواج وذلك حسب القطاعات الوظيفية، وحسب المعطيات الإحصائية فإنّ أعلى نسبة تمثلت في الفئة التي ترى ضرورة وجود علاقة الحب قبل الزواج بنسبة **65.3%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، مقابل **34.7%** بالنسبة للفئة الرافضة لعلاقة الحب بين الشاب والفتاة قبل الزواج، أما بالنسبة للاتجاه المؤيد لضرورة وجود هذه العلاقة فقد سجل الاتجاه العام قطاع القضاء بنسبة **100%**، يليه قطاع الطب بنسبة **90.9%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **75.7%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **72.7%**، ثم قطاع التعليم العالي بنسبة **68.8%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **52.6%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **43,2%**،يليه قطاع الشرطة بنسبة **30%** .

فمن خلال هذه المعطيات يتبين أن أغلب القطاعات الوظيفية التي تم اختيارها في هذه الدراسة تؤيد بنسبة كبيرة ضرورة توفر عنصر الحب بين الشاب والفتاة قبل الزواج فهي ترى أن الحب هو العامل الأساسي الذي يحافظ على استمرار واستقرار الأسرة على حد قول إحداهن ."**أن أمهاتنا تزوجن وهنّ يجهلن أزواجهن فعشن حياة قهروبؤس وعبودية ولا يمكن أن تكون الحياة الزوجية كذلك، فهي شراكة بين قلبين متعاطفين ومتوادين**"، كما صرحت أخرى بقولها :" **إنّني لا أريد زواجا بيولوجيا يقوم على العلاقة الجنسية فقط، إنما الزواج أرقى من ذلك فهو عاطفة حب مشتركة ومتبادلة ما بين الشاب والفتاة والتي تبنى قبل الزواج وتكتمل بعده** ".

وعليه نقول أن هذا العنصر –الحب– يمثل شكلا جديدا في العلاقات ما قبل الزواجية التي أصبحت من الضروري أن تتوفر لدى الشريكين قبل الزواج في أغلب الحالات حيث أثرت بشكل مباشر على عملية الاختيار الزواجي وتراجع الاختيار الوالدي بحيث كان الوالدان هما من يتوليان اختيار الزوجة المناسبة لابنهما، كما أدى بالبعض من الشباب من الجنسين إلى العزوف عن الزواج لعدم توفر عنصر الحب بين الطرفين في فترة التعارف خاصة أو ما يسمى بفترة الخطوبة التي يعتبرها الكثير بأنها مرحلة اختبار للطرفين لمعرفة مشاعر كل طرف تجاه الآخر.

فكثير من الشباب من يتراجع عن زواجه (ها) لعدم توفر عنصر الحب بينه وبين الطرف الآخر، لهذا نجد أفراد عينتنا التي تؤيد بالغالب توفر عنصر الحب بين الطرفين قبل الزواج، وهذا لتأثير الوظيفة على هذا الرأي، لأنه حسب رأينا أنّ الفئة العاملة هي الفئة الأكثر تحررا واستقلالية في اختيار معايير الزواج وتحديد موقفها تجاهه، مما ساهم في تأخرهن عن سن الزواج وأدى إلى عنوستهن.

جدول رقم (44): يبين نظرة الفتاة العاملة إلى الرجل وعلاقته بمدة التوظيف.

نظرة الفتاة العاملة إلى الرجل	مدة التوظيف				المجموع
	2_1	4_3	6_5	7 فما فوق	
لا غنى عنه	5 %55,6	5 %21,7	19 %44,2	30 %31,6	59 %34,7
لا يمكن الاستغناء عنه	4 %44,4	18 %78,3	24 %55,8	65 %68,4	111 %65,3
المجموع	9 %100	23 %100	43 %100	95 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تختلف نظرة الفتاة إلى الرجل من مجتمع إلى آخر بل من أسرة إلى أخرى، حيث ترتبط هذه النظرة بعملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وبعوامل وظروف اجتماعية تؤثر على طبيعة علاقة الرجل بالمرأة، كما أن لعمل الفتاة تأثير بارز في نظرتها إليه. فإلى أي مدى أثّر عمل المرأة في تغيير نظرتها تجاه الرجل ؟، هذه النظرة التي تختلف كونها هي التي تحدد موقفها من الرجل فمن النساء من ترى الرجل سند لها ونصفها الآخر، وأخرى تراه أنه شريك حياتها ومستقبلها ولا يمكن الاستغناء عنه، بالمقابل يوجد من الموقف الرافض تماما لوجود تلك العلاقة بحيث تفضل العيش لمفردها دون الاعتماد على الرجل.

ولتقصي دوافع كل الموقفين الرافض والمؤيد لوجود الرجل في حياة المرأة كشريك وكزوج من خلال فحص العلاقة بين الموقفين وبين المدة التي قضتها الفتاة في الوظيفة،

ومن منطلق فرضيتنا التي ترى أنه كلما ازدادت مدة توظيف الفتاة وبقيت دون زواج تغيرت نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل فما مدى صدق هذه العلاقة؟

فحسب المعطيات الإحصائية المبيّنة بالجدول أعلاه فقد سجلت أعلى نسبة الموقف الذي يرى أنه يمكن الاستغناء عن الرجل والتي قدرت بـ **65.3%** من المجموع الكلي للعينة مقابل**34.7%** بالنسبة للفئة التي ترى عدم إمكانية الاستغناء عن الرجل، فبالنسبة للفئة التي ترى إمكانية الاستغناء عن الرجل فقد سجل الاتجاه العام مدة التوظيف من **3 الى4 سنوات** قدرت بنسبة **78.3%**، تليها المدة من **7 سنوات فما فوق** بنسبة **68.4%** تليها فئة من **5 إلى 6 سنوات** بنسبة **55.8%** أما المدة من **سنة إلى سنتين** فقد سجلت أقل نسبة قدرت بـ **44.4%.**

وعليه يمكن أن نؤكد وجود علاقة بين مدة توظيف الفتاة وبين نظرتها للرجل فكلما كانت للفتاة أقدمية في التوظيف كلما تغيّرت نظرتها إلى الرجل وأصبحت الفتاة بإمكانها الاستغناء عنه.

لقد أحدث عمل المرأة عدة تغيرات على مستوى الأفكار والمفاهيم التي أصبحت تؤمن بها في حياتها الشخصية وفي علاقاتها الاجتماعية التي تربطها مع أطراف آخرين أهمها علاقتها مع الرجل التي طبعت بعلاقة صراع أبدي بينهما ونظرة المجتمع الذكوري لها والتي تتجسد في النظرة الأحادية بأن للرجل الدورالأول والبارز اجتماعيا حيث تأتي المرأة في المرتبة الثانية بعده، هذه النظرة السلبية التي رفضتها الكثير من الفتيات حيث جعلت العمل كوسيلة وكمنفذ للتحرر من تلك الأفكار التقليدية التي تجعلها متساوية في المرتبة مع الرجل **(حسبهن)** وأن عليهن منافسة الرجال في جميع القطاعات بتأكيد قدراتهن (الذهنية والجسدية) مثلهن مثل الرجل، كل هذه الخطوات جعلت البعض من الفئة العاملة في غنى عن الرجل (سواء كان أبا أو أخا أو زوجا) من حيث الحاجة المادية، بل أصبحت هي من تتكفل بالرجل ماديا أحيانا والآية الكريمة تقول:"**الرجال قوّامون عن النساء** "**_الآية 26 سورة النساء_** فالقوامة في الشريعة الإسلامية تكون

للرجل على المرأة، لكن مع التطور الذي عرفه مجال عمل المرأة والانتشار الواسع لوظائفها بالمجتمع تغيّر مفهوم" القوامة" إلى مصطلح ما يسمى "بالشراكة الزوجية" أو "الأسرية"من حيث توزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين خاصة فيما يخص تغطية التكاليف المادية داخل الأسرة ومساهمة كل من الرجل والمرأة على حد السواء زوجة كانت أو بنتا أو أختا .

جدول رقم(45): يبين نظرة الفتاة إلى الرجل حسب السن.

نظرة الفتاة إلى رجل	سـن الـفـتـاة			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
لا غنى عنه	21 %31,3	36 %38,3	2 %22,2	59 %34,7
يمكن الاستغناء عنه	46 %68,7	58 %61,7	7 %77,8	111 %65,3
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي .

من منطلق فرضيتنا التي مفادها أن:" الفتاة كلما تقدمت في السن تغيرت نظرتها للزواج وللرجل كذلك على وجه الخصوص المرأة العاملة "،فما مدى صحة هذه العلاقة؟. وهل له تأثير على تغيّر نظرة الفتاة إلى الرجل وعدم الرغبة فيه كشريك وكزوج؟

فمن خلال الجدول أعلاه وحسب المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول الإحصائي السابق أنّ أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي ترى أنه يمكنها الاستغناء عن الرجل بنسبة قدرت بـ **56.3%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **34.7%** بالنسبة للفئة التي ترى أنها لا يمكن الاستغناء عن الرجل، فبالنسبة للفئة التي ترى أنه يمكن الاستغناء عن الرجل فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من**46 سنوات فما فوق** بنسبة قدرت بـ**77.8%**، تليها الفئة من **40 إلى 42** سنة بنسبة **68.7%**، ثم الفئة من **43 إلى45** بنسبة قدرت بـ**61.7 %**،ما يمكن استخلاصه من هذه المعطيات أن الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق تمثل وصول الفتاة إلى ذروة اليأس من الزواج والتي أطلقنا عليها

بمرحلة اليأس من الزواج، هذه المرحلة ينعدم لدى الفتاة التفكير في الزواج أو تكوين أسرة خاصة لدى الفئة العاملة .

إن سن الأربعين وهي الفئة العمرية لعينة بحثنا والتي نعني بها مرحلة وسط العمر **(منتصف العمر)**، والتي يطلق عليها العديد من التسميات، منها مرحلة **الرشد** الأوسط أو **منتصف العمر**، مرحلة **بلوغ الأشد**، والتي تبدأ على الأرجح في سن الأربعين، **يقول الرسول –صلى الله عليه وسلم –:"أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين وأقلهم من يجوز ذلك "**([1])

فالأشد لغة: هو كمال العقل وكمال القوة والتمييز، وهو ما بين الثلاثين والأربعين.لقوله تعالى: **{ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا}** الآية14. سورة القصص وقوله تعالى: {**وابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ }** الآية 6 سورة النساء، فكلمة أشد: تعني النمو في الجسد وانتهاء مرحلة الطفولة وكلمة الرشد تعني النمو في العقل وصلاح العيش .

كما أجمع المفسرون في تحديد حد أدنى للأشد الذي يتراوح بين 18 إلى 30 سنة وحد أقصى ينهي حياة الشباب وهي 64 سنة، وبالنسبة للنساء ففي سن 45 سنة نجد معظم النساء تصلن إلى ما يسمى **بمرحلة سن اليأس** وتسمى بهذه التسمية نسبة إلى **يأس المرأة من المحيض**.وقد تحدث القرآن الكريم عن هذه الفترة بقوله: { **وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ}** – آية 3 سورة الطلاق .

وما هو معروف من الناحية الطبية أن الخصوبة تقلّ في أواخر الثلاثينات وتقترب من الصفر إذا بلغت سن الخمسين، لكن يوجد من النساء من حملت في الخمسين سنة **(بعد سن اليأس)** لذلك فإن السنّ الأقصى للحمل لم يحدد طبا ولا شرعا ولا قانونا وهذا ما nأخبرنا به القرآن الكريم عن امرأتي زكرياء وإبراهيم عليهما السلام اللتين أنجبتا وهما

([1]) – محمد، بن عيسى الترمذي، ص343_ مرجع سبق ذكره.

عجوزان، قال الله تعالى في سارة زوجة ابراهيم:{**وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَاوَيْلَتَى آَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ**}- الآية 71-72 سورة هود.

وهذا ما أثبتته نتائج هذه العلاقة التي مفادها أنه **كلما تقدمت الفتاة في السن أصبحت حاجتها إلى الرجل وإلى تكوين أسرة ضعيفة خاصة الفتاة العاملة** التي لها مصدر مادي، ففي نظرها لا تحتاج إلى من يعيلها سواء كان أبا أو أخا أو حتى زوجا، هذه النزعة التي سيطرت على الكثير من الفئة العاملة وجعلت من العلاقة بين الرجل والمرأة يغلب عليها الطابع البراغماتي – النفعي – أكثر من وجود علاقة تكامل وانسجام بين الطرفين من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي، لأنّ كل طرف مكمل للآخر ولا يمكن لأحد منهما الاستغناء عن الآخر،و عليه فإنّ موقف الفتاة في سن الأربعين فما فوق من إمكانية الاستغناء عن الرجل إنما ينذر بخطر يهدد نظام الزواج بشكل خاص والنسق الاجتماعي بشكل عام.

جدول رقم (46): يبين طبيعة العلاقة بين الفتاة وبين الجنس الآخر حسب الوظيفة.

علاقة الفتاة مع الجنس الآخر (الرجل)	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
متحفظة	13 %35,1	16 %36,4	4 40,0%	8 %36,4	7 %38,9	7 %63,6	3 %25	8 %50	66 %38,8
متفتحة	17 %45,9	25 %56,8	6 %60	11 %50	8 %44,4	3 %27,3	7 %58,3	5 %31,3	82 %48,2
منعدمة	7 %18,9	3 %6,8	0 %0	3 %13,6	3 %16,7	1 %9,1	2 %16,7	3 %18,8	22 %12,9
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يبين الجدول أعلاه طبيعة العلاقة بين الفتاة العاملة وبين الجنس الآخر(الرجل) حسب القطاعات الوظيفية، ولمحاولة معرفة مدى تأثير عمل المرأة على تغيّر تلك العلاقة التي كانت مبنية على الحياء(الحشمة) وتحكمها ضوابط اجتماعية وأخلاقية متوارثة عبر الأجيال وتحكمها أعراف متجذرة في المجتمع الجزائري وذلك من خلال دورالموروث الثقافي للمجتمع الذي ساهم في تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة فإنّ هذه العلاقة يغلب عليها الطابع الملتزم والمحافظ إذا ما قورن بالمجتمعات الغربية وهو الطابع الغالب على المجتمع الجزائري إلا أنه توجد صور حديثة أخرى لتلك العلاقة وهي (علاقة متفتحة) بين الجنسين مثلا وجود الزمالة أو الصداقة "Amitiè، هذا المفهوم لم تعرفه الأسر الجزائرية في السابق بل كان مرفوضا، لكن مع الانفتاح الإعلامي ومع تطور وتوسع شبكات التواصل الاجتماعي أصبح مفهوم الصديق " amie " متداولا اجتماعيا وأصبحت الفتاة تصرح علنًا أن لديها" des amies "على الفايسبوك، هذه الفضاءات التي ساهمت في تطوير العلاقة بين الجنسين وتغيير تلك **الصورة التقليدية** لتلك العلاقة متجاوزة الكثير من الطابوهات الاجتماعية خاصة لدى الفئة العاملة، وهذا ما تؤكده **النظرية الحتمية التكنولوجية** أنه ثمة أعمال فنية كالوسائل التكنولوجية الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي)فما طبيعة العلاقة القائمة بين الفتاة العاملة وبين الرجل في ظل التغيرات المذكورة ؟

فحسب المعطيات الإحصائية الموضحة بالجدول أعلاه فإن أعلى نسبة يمثّلها وجود علاقة متفتحة بنسبة قدرت **بـ 48.2% من المجموع الكلي للعينة**، تليها وجود علاقة متحفظة بنسبة قدرت **بـ38.8 % من المجموع الكلي للعينة**، أما بالنسبة للفئة التي تنعدم علاقتها مع الجنس الآخر فقد سجلت نسبة **12.9% من المجموع الكلي للعينة**.

فبالنسبة للعلاقة المتفتحة بين الفتاة العاملة والجنس الآخر فقد شغل الاتجاه العام قطاع الأمن والشرطة بنسبة 60%، هذا القطاع الذي يعتبر قطاعا دخيلا على المجتمع الجزائري والذي ظهر في ظروف أمنية (العشرية السوداء) كسرت من خلاله الفتاة طابوها من الطابوهات الاجتماعية (رفع السلاح ومشاركة الرجل في الحفاظ على سلامة وأمن الوطن) بالرغم من رفض بعض الأطراف بالمجتمع الجزائري لهذه الوظيفة، حيث شهدت بعض الأسر تمردا لبعض الفتيات على أسرهن التي كانت رافضة لهذه المهنة لكنها تحدت وخاضت هذه القفزة النوعية وغيرت شكلا من أشكال الصورة النمطية لعمل المرأة (المحصورة في قطاعات معينة التعليم والطب والإدارة....) ماساهم في وجود علاقات متفتحة بين الجنسين وهذا يعود إلى طبيعة المهنة التي تصنف اجتماعيا ضمن المهن الذكورية، تليها العلاقات المتحفظة حيث شغل الاتجاه العام قطاع القضاء بنسبة **63,6%** هذا النوع من العلاقات بين الجنسين تنحصر في علاقات العمل فقط فلا تتجاوز الفتاة هذا الإطار، يليها الصنف الثالث والمتمثل في العلاقات المنعدمة حيث تنعدم علاقات الاتصال بين الجنسين سواء في إطار العمل أم في إطار الزمالة حيث شغل الاتجاه العام قطاعا التعليم العالي والتربية التعليم بنسبة 18,9%، هذان القطاعان باعتبارهما مصنفين في صدارة السلم الوظيفي أو التصنيف السوسيو مهني لعمالة الفتاة لأنهما من القطاعات الأكثر إقبالا لدى الفتيات والأكثر قبولا لدى أسرهن نظرا لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين التي تحكمهما في هذا النوع من الوسط المهني وعليه يمكن القول أن طبيعة الوظيفة تؤثر على طبيعة العلاقة المبنية بين الجنسين، وهذا ما يعتبر مظهرا آخر يضاف إلى مظاهر التغير التي عرفتها طبيعة العلاقة بين الجنسين على وجه الخصوص وفي المجتمع الجزائري بشكل عام .

جدول رقم (47): يبين أولوية العمل على الزواج عند الفتاة العاملة وعلاقته بدوافعها للعمل.

أولوية العمل على الزواج	دوافع الفتاة للعمل			المجموع
	إكمال الدراسة	إعالة الأسرة ماديا	الاستقلال المادي عن الأسرة	
نعم	12 %63,2	22 %46,8	55 %52,9	89 %52,4
لا	7 %36,8	25 %53,2	49 %47,1	81 %47,6
المجموع	19 %100	47 %100	104 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تعتبر الدوافع الاقتصادية أهم ما يدفع الفرد للعمل وهي دوافع تتعلق عموما بالحاجة للدخل خاصة مع تغير أنماط الاستهلاك التي عرفها المجتمع الجزائري إضافة إلى شيوع نمط الأسرة النواتية التي تعتمد فقط على دخل رب الأسرة (الأب أو الأم) إذا كانت الأم تعمل مقارنة بالأسرة الممتدة التي يساهم أفرادها في تكاليف الأسرة، يلي هذا الدافع دوافع أخرى تتعلق بالفرد في حد ذاته كتأمين الفرد حاجته الشخصية والاستقلال المادي عن الأسرة، فهل هذه الدوافع تؤثر في ترتيب الأولويات لدى الفتاة العاملة فيما يخص العمل والزواج ؟.

فمن خلال الجدول أعلاه والذي يبين موقف الفتاة العاملة حول أولوية العمل والزواج وعلاقته بدوافعها للعمل خاصة إذا كانت الفتاة متقدمة في السن في الأربعينات وقد فقدت فرص الزواج مقارنة بذات العشرين أو الثلاثين سنة، كما أشرنا سابقا في تحليلنا لهذه العلاقة أنّ الفتاة في سن الأربعين تقلّ حظوظها في الزواج إلى أن تكاد تنعدم فهل في هذه المرحلة العمرية (الأربعين سنة فما فوق) تفضل فيها الفتاة العاملة العمل على الزواج إذا ما توفرت فرص الزواج لديها؟

من خلال معاينتنا لأفراد البحث خلصنا إلى أن أهم الدوافع المشتركة بين الفتيات هي ثلاثة دوافع أساسية أما الدافع الأول تمثل في إكمال الفتاة للدراسة وأما الدافع الثاني هو استقلالها المادي عن أسرتها، أما الدافع الثالث فتمثل في إعالة أسرتها ماديا، فمن خلال المعطيات الإحصائية المبينة بالجدول فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي تفضل العمل على الزواج بنسبة **قدرت بـ 52.4%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **47.6%** بالنسبة للفئة التي لا تفضل العمل على الزواج.

فبالنسبة للفئة التي تعطي الأولوية للعمل على الزواج فقد شغل الاتجاه العام دافع إكمال الدراسة بنسبة قدرت بـ **63.2%**، فكثير من الفتيات من يعشن ظروفا مادية تحول دون مواصلة دراستهن العليا التي تتطلب مصاريف وتنقلات. ومن أجل مواصلة الدراسة يلجأن إلى العمل في المرحلة الجامعية لتغطية مصاريف الدراسة لوحدهن، وبالتالي يرفضن الزواج ويتمسكّن بالوظيفة، يليه الدافع الثاني والمتمثل في الاستقلال المادي عن الأسرة الذي سجل نسبة **52.4%**، فمن الفتيات من لديهن النزعة الاستقلالية عن أسرهن خاصة ذوات المستوى التعليمي العالي حيث يشعرن من خلال هذه الخطوة بالأمن والرضا النفسي ولسن عالة على أحد كما تسعين كذلك من أجل نيل مكانة اجتماعية داخل الأسرة حيث أصبحت الكثيرات منهن لهن نصيب في المشاركة المادية داخل أسرهن إلى جانب الرجل وهذا ما سنراه في مباحث لاحقة حول تأثير العمل على تغير مكانة الفتاة بالأسرة وتغير وضعيتها كعانس، يليه دافع إعالة الأسرة بنسبة قدرت بـ 46.8 %، فالبعض من

الفتيات يكنّ ضحية ظروف أسرهن (بطالة الأب، وفاته أو مرضه أو عجزه عن العمل...) تدفع بهن إلى إعالة أسرهن خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيرًا وغير مؤهل للعمل فتجد الفتاة نفسها من تملك الأهلية للعمل من أجل إعالة أسرتها وتغطية حاجياتها المادية، وبالتالي تكون قد ضحت بمستقبلها الزواجي رافضة الزواج حتى وإن توفرت أحسن الفرص فهي تتمسك بالوظيفة، كما توجد فئة أخرى توافق على الزواج في تلك الظروف الأسرية القاهرة لكن بموافقة الزوج تبقى معيلة لأسرتها بعد الزواج.

وعليه يمكن أن نستخلص من هذه النتائج أن أهم الدوافع التي دفعت الفتاة للعمل سواء كانت شخصية (كدافع الاستقلال المادي أو إكمال الدراسة...) أو دافع اجتماعي كإعالة أسرتها المعوزّة هي التي تحدد موقفها الرافض للزواج ما جعل العمل من أولوياتها خاصة كما أشرنا إذا تجاوزت الفتاة العاملة الأربعين سنة فهي في مرحلة اليأس من الزواج كما أطلقنا عليه، ولقول إحدى المبحوثات في هذا الصدد:"أفضل أن أبقى عانسا دون زواج على أن أتزوج رجلا بطالا. أنا أعمل وهو في البيت".

جدول رقم (48): يبين فارق السن المفضلة لدى الفتاة العاملة بينها وبين الشاب الخاطب.

فارق السن المفضلة بين الشاب والفتاة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
4_2	3 %8,1	2 %4,5	1 %10	5 %22,7	6 %33,3	3 %27,3	2 %16,7	0 %0	22 %12,9
7_5	33 %89,2	42 %95,5	4 %40	16 %72,7	8 %44,4	5 %45,5	7 %58,3	10 %62,5	125 %73,5
8 سنوات فما فوق	1 %2,7	0 %0	5 %50	1 %4,5	4 %22,2	3 %27,3	3 %25	6 %37,5	23 %13,5
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تأكيدا للفرضية التي انطلقنا منها : أنه كلما ارتقت الفتاة العاملة في منصبها الوظيفي كلما ابتعدت عن السن المفضلة للزواج، وعليه فإنّ السن يعتبر من أهم المقاييس لاختيار القرين سواء كان من طرف الشاب أو الفتاة، حيث اعتبرناه في هذه الدراسة من أهم العوامل المساهمة في ظاهرة العنوسة الذي أحدث اختلالا وعدم توازن في عملية الاختيار الزواجي، هذا الاختلال يكمن في أن الشاب الذي تأخر في سن الزواج إلى الأربعين (40) سنة فإنه يختار ذات العشرين (20) سنة وبالتالي ذات الأربعين تبقى بدون زواج، بل توجد فئة من الفتيات اللائي وصلن إلى سن الأربعين من تتوفر لديهن فرص الزواج ولكن يكون الرجل الخاطب إما متزوجا ويرغب في التعدد، وإما أن يكون أرملا أو مطلقا أو قد يكون متقدما في السن في سن الخمسينات، تلك هي الحظوظ التي تتوفر للفتاة إذا تجاوزت الأربعين سنة لكن غالبا ما ترفض هذه الحالات، فهل الفتاة العاملة في سن الأربعين تفضل فارقا معينا في السن بينها وبين الرجل الخاطب ؟

فحسب الجدول أعلاه الذي يوضح فارق السن الذي تفضله الفتاة بينها أو بين الشاب إن توفرت الفرص لخطبتها، فقد سجلت أعلى نسبة فارق السن **ما بين 5 سنوات إلى 7سنوات** قدرت بـ **73,5%** من المجموع الكلي للعينة، هذا الفارق تعتبره الفتاة معدلا مناسبا بينها وبين الرجل. حيث لا يكبرها سنا حتى تتعارض وتتضارب أفكارهما. فكلما تقاربت الأعمار بين الطرفين كلما تقاربت الأفكار والأهداف والطموحات كذلك، وقد شغل الاتجاه العام قطاع الإدارة بنسبة قدرت بـ **95,5%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **89,2%** يليه قطاع الطب بنسبة **72,7%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **62,5%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **58,3%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **45,5%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **44,4%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة 40%، ففارق خمس سنوات إلى 7 سنوات هو

الفارق الأنسب والمطلوب توفره بين الشاب والفتاة عند الاختيار الزواجي وهذا ما يجمع عليه المختصون في شؤون الأسرة أنّ من عوامل الاستقرار الزواجي هو وجوب توفر هذا الفارق بين الزوجين .خاصة ما يعرف أن المرأة تفضل عادة رجلاً يكبرها بسنوات من أجل ضمان زواج ناجح ومستقر،لاعتقادها أن الرجل الناضج حريص على استمرارية الزواج مع توفر الفارق من خمس إلى عشر سنوات وهذا ما تؤكده دراسة ألمانية قامت بها في هذا الموضوع وتناولت عدة اتجاهات في هذا الشأن.

– **أن المرأة التي ترغب في الزواج من رجل في نفس عمرها:** إنما تهدف إلى ضمان حياة طويلة وصحية. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة بعد أخذ آراء نحو مليوني زوج وزوجة عبر الإنترنت ومن جنسيات مختلفة، وقد طرحت الدراسة التساؤل لماذا هذه الرغبة في توافق الزوجين في السن؟ حيث أجابت الدراسة أن السبب بحسب اعتقاد هؤلاء، هو أن الفارق الكبير في السن بين الرجل والمرأة يقلص من سنوات عمر المرأة وهذا ينطبق على الجنسين وأشارت الدراسة التي قامت بها مؤسسة اجتماعية ألمانية إلى أن هناك أربعة حقائق مهمة حول هذا الموضوع وهي:

أولا: أن المرأة التي تتزوج من رجل يصغرها كثيراً في العمر تتعرض للتمييز في المجتمع وهو ما يؤدي إلى زيادة احتمالات نسبة وفاتها بـ 30%.

ثانيا: أن الرجل الذي يتزوج من امرأة تصغره بكثير يعيش أطول لأنه يعتني بنفسه أكثر من الناحيتين الصحية والجمالية.

ثالثا: الرجل الذي يتزوج من امرأة تكبره بكثير لا يهتم بنفسه لا من الناحية الصحية ولا الجمالية، ولذلك فإنّ خطر تعرضه للموت يزداد بنسبة 30% أيضاً.

رابعا: المرأة التي تتزوج من رجل يكبرها في السن تعتني به كزوج، وتهتم بصحته حتى يعيش لفترة أطول.

ولكن النتيجة العامة للدراسة الألمانية أشارت إلى أنّ **60%** من النساء يفضلن الزواج من رجال يكبرنهن بخمس أو سبع سنوات على أكبر تقدير. وهذا ما أكدته نتائج معاينتنا الميدانية في هذا الشأن أنّ الفارق الأنسب الذي تفضله أفراد عينتنا هو **من 5 إلى 7 سنوات بنسبة 73,5%**.

النتائج العامة للفرضية.

من منطلق فرضيتنا التي مفادها أنّ الاستقلال المادي للمرأة العاملة وتراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج ساهما في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج وتغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل، مما أدى إلى تأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها.

وعليه فإنّ العمل يعد بالنسبة للفتاة المتعلمة تعليما عاليا طموحا مستقبليا لا يقل أهمية عن الطموح العلمي ولتأكيد صحة هذه الفرضية قمنا ببناء ثلاثة متغيرات من أجل إثبات مدى تأثيرها على تأخر المرأة العاملة عن سن زواجها وبالتالي على عنوستها وهي:

1_ نوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة.

2_ الاستقلالية المادية وتأثيرها على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج.

3_ عمل الفتاة وتأثيره على تغير أولويات اختيارها الزواج.

وعلى ضوء النتائج الميدانية فقد توصلنا إلى ما يلي:

أولا_ نوع الوظيفة وعلاقتها بتأخر سن زواج الفتاة العاملة.

1- فيما يخص السن التي تفضلها المرأة العاملة وعلاقته بنوع الوظيفة خلصنا إلى أنّ الفئة العمرية من 26-30 سنة هي السن التي تفضلها الفتاة للزواج والتي سجلت أعلى نسبة قدرت بـ **59.4%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع النشاط الحر بنسبة **88.9%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **75%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **56.3%** ، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **51.4%**، أما قطاع الطب فقد شغل نسبة **50%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **45.5%** ونسبة **25%** بالنسبة لقطاع القضاء.

تليها الفئة العمرية 20 إلى 25 سنة بنسبة **22.4%**من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام قطاع القضاء بنسبة **66.7%** هذا القطاع يعتبر أيضا من المناصب المعتبرة في المجتمع الجزائري، أما أقل نسبة فقد تمثلت في الفئة العمرية أقل من 20 سنة

والذي قدر بنسبة **10.6%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع الإعلام بنسبة **27.3%**، أما الصنف الأخير فهي الفئة التي لا تفضل سنا معينة للزواج والتي قدرت نسبتها بـ **7.6%** من مجموع للعينة حيث شغل الاتجاه العام قطاع التعليم العالي بنسبة قدرت بـ **12.5%**، فهذا الصنف يفتقد إلى النظرة المستقبلية للزواج ولا يعتبر الزواج من أولوياته وعليه خلصنا إلى أنّ القطاعات الوظيفية التي تدرّ من خلالها الفتاة راتبا معتبرا مثل القطاع الحر الذي سجل أكبر تمثيل والمتمثل في المهن التالية (التجارة، الحلاقة، الخياطة) ما يجعل الفتاة تفضل سنا معينة للزواج، أما فيما يخص قطاع التعليم العالي أيضا فقد مثل نسبة عالية الذي يعد من المناصب المعتبرة في القطاع الوظيفي،و من أهم مبررات تفضيل الفتاة لسنّ من 26 إلى 30 هو طموح الفتاة لإكمال دراستها من جهة وبعدها إصرارها على تأمين مستقبلها المهني من جهة أخرى من خلال ضمان وظيفة مستقرة تضمن بها مستقبلها وهذه عوامل تبرر اختيار الفتاة لهذه السن ما يجعلها تتأخر عن سن الزواج الذي يقرّه المجتمع من جهة والذي يحبذه الرجل الجزائري في المرأة من جهة أخرى وهو سن العشرين إلى غاية الخامسة والعشرين سنة وبالتالي خلصنا إلى أن الفئة العمرية التي حددتها أفراد العينة من خلال نظرتها إلى السن المفضلة للزواج تؤكّد أنه **كلما ارتقت الفتاة في السلم المهني أي (نوع المهنة) ابتعدت عن السن المفضلة لديها للزواج** هذا ما ينذر بوجود خطورة على المستقبل الزواجي للفتاة العاملة لأنها هي من اختارت سنا معينة للزواج دون أخرى لتجد نفسها في مرحلة عمرية تقترب من الأربعين دون زواج .

2ـ فيما يخص علاقة وجود فرص الخطبة بمتغير الفضاء الوظيفي ومدى مساهمته في توفر تلك الفرص من عدمها فقد سجلت أعلى نسبة كما سبق ذكره في نتائج الفرضية الأولى لدى الفئة التي كانت لها فرص الخطبة بنسبة قدرت بـ **88.8%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **11.2%** لدى الفئة التي لم يسبق وأن تقدم لخطبتها أحد، فبالنسبة للفئة التي سبق وأن

تمت خطبتها والتي أُخذت بعين الاعتبار من خلال إثبات العلاقة بين وجود فرص الخطبة بمتغير الفضاء المهني ومدى مساهمته في توفر تلك الفرص من عدمها حيث شغل الاتجاه العام قطاع الأمن والشرطة بنسبة **100%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **94.6%** يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **93.8%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **90.9%** يليه قطاع الطب بنسبة **86.4%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **81.8%**،يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **66.7%**،فمن خلال هذه المعطيات خلصنا إلى أنّه **كلما ارتقت الفتاة في المهنة زادت فرصها في الخطبة**، هذا ما تشير إليه نظرية التشابه إلى أن كل قرين يقترن بشبيهه، ومن هذا المنطلق نؤكّد أن الفضاء المهني يعد أحد العوامل الأساسية التي تساهم في وجود فرص لخطبة الفتاة، هذا ما تشير إليه نظرية التشابه إلى أن كل قرين يقترن بشبيهه فقطاع الأمن والشرطة في مرحلة ظهوره لدى الفئة النسوية في المجتمع الجزائري لم يكن مرغوبا فيه اجتماعيا حتى الآن يوجد من الشباب يرفض الاقتران بفتاة تعمل بهذا القطاع باعتباره مهنة ذكورية تخص الرجال وليست أنثوية، فالفئات المتزوجة من هذا القطاع أغلبيتها اقترنت بأشخاص من نفس القطاع الوظيفي بحكم التقارب المهني، هذا ما يؤكّد جزء من نظرية التجاور المكاني أين أضفنا عامل الفضاء المهني الذي يساهم إلى حد كبير في وجود فرص الخطبة لدى المرأة العاملة.

3ـ فيما يتعلق برفض الشاب للفتاة عند التقدم لخطبتها وعلاقته بطبيعة وظيفتها التي تمتهنها فحسب النتائج الميدانية فقد سجّل مبرر الاختلاف في مقاييس الزواج أعلى نسبة قدرت بـ**11.8%**، يليه مبرر رفض عمل المرأة بنسبة **7.1%** من المجموع الكلي للعينة وهذا يدل على وجود نسبة من الرجال في المجتمع الجزائري يرفضون عمل المرأة بعد الزواج حيث شغل الاتجاه العام لرفض العمل من طرف الخاطب قطاع الإعلام بنسبة **18,2%** يليه قطاع الإدارة بنسبة **9.1%** فهذا القطاع هو الآخر لا يزال مرفوضا لدى البعض بحكم أنه

يشهد اختلاط النساء بالرجال أكثر من قطاعات أخرى وهذا ما يرفضه الرجل، يليه كل من قطاع القضاء والتربية والتعليم بنفس التمثيل بنسبة قدرت بـ **8,3%**، ذلك أن مهنة المحاماة لها متاعب ومخاطر على المرأة وبالتالي نجد البعض من الرجال يرفضونها، أما مهنة التعليم فإنّ رفض الرجل لها من حيث المبدأ وليس من حيث طبيعة المهنة، حيث توجد فئة من الرجال من ترفض عمل المرأة دون مبررات، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة قدرت بـ **5,6%** هذا القطاع الذي يشمل كل من مهنة الحلاقة والخياطة والتجارة، باعتبار أنّها غير لائقة لها كأنثى، يليه قطاع الطب الذي مثل نسبة**4.5%** لأنها مهنة تتطلب المبيت ليلا أحيانا بالمستشفى وهذا ما يرفضه الرجل، أما فيما يخص قطاع التعليم العالي وقطاع الأمن والشرطة الذي سجل **0%**، فلم يكن رفض الخطاب لهذين القطاعين بسبب العمل في حد ذاته وإنما يعود الرفض إلى أسباب أخرى حددت في عدم التوافق بين الجنسين في مقاييس الاختيار الزواجي ورفض مواصلة التعليم.

4 ـ فيما يتعلق بالفترة التي قضتها الفتاة العاملة بالعمل وعلاقته برفضها لمبادرات الخطبة التي توفرت لها،حيث سجّلت أعلى نسبة الفتاة التي تكون دائماهي الطرف الرافض ممثلة بـ **43.5%**،حيث شغل الاتجاه العام الفئة التي كانت مدة توظيفها من سنة إلى سنتين بنسبة قدرت بـ **55,6%**، فهذه المدة من سنة إلى سنتين ترى الكثير من الفتيات العاملات أنهن حديثات العهد بالمنصب الوظيفي ولازلن لم يحققن بعد مستقبلهن المهني مما يجعلهن يرفضن الزواج في هذه المرحلة.،تليه الفئة من **5 إلى6** سنوات المتمثلة في مدة توظيف الفتاة بنسبة قدرت بـ **48.8%**، يليه صنف من **3 إلى 4** سنوات بنسبة **43.5%** كما سجلت فئة **7 سنوات فما فوق** نسبة **40%**، وبالتالي خلصنا إلى أنه كلما تقدمت الفتاة العاملة في مدة توظيفها كلما تقدمت في السن المطلوب للزواج.

5ـ فيما يخص علاقة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة بالأطراف المبادرة لخطبتها، فقد توصلنا إلى أنّ أعلى نسبة تمثلت في فئة الشاب باعتباره طرفا مبادرا لخطبة الفتاة قدرت بـ **63.5%** مقابل **25,3%**بالنسبة لصنف الخطبة عن طريق واسطة من المجموع الكلي للعينة،فبالنسبة للشاب الخاطب فقد شغل الاتجاه العام قطاع الإدارة بنسبة قدرت بـ **86.4%** يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **73%**، يليه قطاع الطب بنسبة **63.6%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة قدرت بـ **40%**، ثم قطاع القضاء بنسبة **25%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **22.2%**، وهذه النتائج تؤكد أنّ التجاور المكاني له دور في الاختيار للزواج لدى الجنسين كما يؤكد أيضا أنّ" الفضاء الوظيفي" ساهم في وجود نسق من العلاقات بين الجنسين من خلال ما أسميناه "بالتجاور الوظيفي" فالتقارب في الوظيفة ساهم في تقارب الجنسين وتعرف كل طرف على الآخر مما اعتبرناه عاملا له دور أساسي في عملية الاختيار للزواج يضاف إلى العوامل التقليدية الأخرى كعامل السن، المستوى التعليمي، التدين، لكن بالمقابل فإنّ هذا العامل (التقارب في الوظيفة) ساهم في تغيير اتجاهات الزواج لدى الشباب من حيث الحرية في الاختيار خاصة لدى الفتاة العاملة.

ثانيا_ الاستقلالية المادية وتأثيرها على تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج.

1ـ النتائج التي تتعلق بموقف الفتيات العاملات اللاتي تأخرن عن سن الزواج تجاه العمل باعتباره معيقا لزواجهن، ومن بين الأسباب المساهمة أيضا في تأخرهن عن سن الزواج فقد سجّل أعلى نسبة الموقف الرافض الذي يرى إنّ العمل هو العامل الذي أعاقها عن الزواج بنسبة **56.5%** من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام كل من قطاع الطب وقطاع الإعلام بنسبة **72,7%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **61,1%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة**59,1%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **56,3%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **50%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **43**,2**%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة قدرت بـ **40%**،

وعليه يمكن أن نستنتج على ضوء هذه النتائج التي تنفي من خلالها الأغلبية من الفئة العاملة أن العمل يعتبر عائقا وحال دون زواجها، وانطلاقا من التصنيف السوسيو مهني للوظائف فإنّ مهنة الطب ومهنة الإعلام التي تصنف في هرم السلم الوظيفي لا تعتبر العمل سببا في عنوستها وهذا ما يؤكد أنه ثمة عوامل أخرى ليست اختيارية من طرف الفتاة تجبرها على تأخير زواجها، أما بالنسبة للموقف المؤيد الذي يرى أنّ العمل يمثل عائقا أمام زواج الفتاة فقد سجل نسبة **40%** من المجموع الكلي للعينة، **و**هذا ما يؤكد فرضيتنا القائلة بأنّ العمل يمثل أحد العوامل المساهمة في تأخر سن زواجها لأنّ الفتاة العاملة هي من ترفض الزواج خاصة في بداية توظيفها من أجل تأمين مستقبلها المهني خاصة الحاملات للشهادات الجامعية العالية (ما بعد التدرج)، فهي بذلك تؤخّر زواجها وتفقد مع هذا التأخير الفرص في الزواج المتاحة لها، والتي تقل إلى أن تكاد تنعدم في سن الأربعينيات .

2ـ فيما يخص آراء المبحوثات حول مساهمة السلطة الوالدية في تأخر سن زواجهن وعلاقته بقرارهن تجاه العمل فقد سجّلت أعلى نسبة الفئة التي ترى بأنه لا دخل للسلطة الوالدية في تأخر سن زواجها بنسبة قدرت بـ **66.3%** من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام لدى الفئة التي كان قرار خروجها للعمل قرارا عائليا بنسبة قدرت بـ **81.3**% مقابل **64.9%** بالنسبة للفئة التي كان خروجها للعمل بقرار شخصي ولم يكن للأسرة دخل في هذا القرار، هذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن السلطة الأسرية عرفت تراجعا كبيرا داخل الأسرة من حيث كونها آلية من الآليات التي لها مكانة داخل النسق الأسري والتي تساهم في تحديد طبيعة العلاقات الأسرية وبناء نسيج العلاقات الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الأسرية والمشاركة كذلك في القرارات داخل الأسرة.

3ـ تأدية المرأة العاملة للأعمال المنزلية وعلاقته بنوع الوظيفة التي تشغلها فإنّ أعلى نسبة تمثلت في عدم قيام الفتاة بالأعمال المنزلية بنسبة قدرت بـ **50%** من المجموع الكلي للعينة

مقابل **47.1%** بالنسبة للفئة التي تؤدي الأعمال المنزلية، أما الفئة التي تحفّظت في الإجابة فقد سجلت نسبة **2.9%**، فبالنسبة للفئة التي تؤدي الأعمال المنزلية فقد شغل الاتجاه العام قطاع النشاط الحر نسبة **66,7%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **59,5%** يليه قطاع الطب بنسب **54,5%**، ثم قطاع الأمن والشرطة بـ **50%** ثم قطاع الإدارة بنسبة 40,9% يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **31,3%** وآخر قطاع تمثل في الأمن والشرطة بنسبة **18,2%**،وعليه فقد خلصنا إلى أنّ الفتاة العاملة مهما كانت طبيعة المهنة التي تشغلها إلا أنها لا تتخلى عن أداء الأعمال المنزلية على الرغم من أن معظمها تعتبر مهنًا متعبة.

4ـ طبيعة الوظيفة التي تمتهنها الفتاة وعلاقتها بحل المشاكل التي تعترضها في وظيفتها فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي تحل مشاكلها المهنية بمفردها بنسبة **57.1%**من المجموع الكلي للعينة مقابل **29.4%** للفئة التي تستعين بأحد أفراد الأسرة (الأب، الإخوة) و**13.5%** بالنسبة للفئة التي تستعين بأطراف أخرى كالجيران والزملاء، وعليه فإنّ الفتاة العاملة أصبحت في غنى عن أطراف أخرى لحل مشاكلها المهنية، حيث شغل الاتجاه العام قطاع التربية والتعليم بنسبة**73.3%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **72.2%** الذي يمثل النشاطات التي تمتهنها الفتاة في القطاع الخاص (الحلاقة والخياطة والتجارة) فهي تفضل أن تحل مشاكلها المهنية بمفردها دون إشراك أي فرد فيها، يليه قطاع الطب بنسبة **63,6%**، يليه قطاع الشرطة بنسبة **60%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **47,7%**،يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **43,8%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **41,7%** يليه قطاع الإعلام بنسبة **36,4%**، وعليه فقد خلصنا إلى أنّ عمل المرأة ساهم إلى حد كبير في تغيير تلك النظرة التقليدية بنظرة متحضرة من جانب ومتفتحة من جهة أخرى وهذه النتيجة تعتبر أكبر قفزة نوعية شهدتها الفتاة في تاريخها حيث لم تعد تابعة للرجل ماديا مما ساهم في استقلاليتها (النسبية)عن الرجل.

ثالثا_ عمل الفتاة وتأثيره على تغير أولويات اختيارها الزواج.

1ـ فيما يخص علاقة رفض الفتاة للخطاب بوجود علاقة عاطفية مع شاب، فحسب معاينة أفراد البحث خلصنا إلى أنّ أعلى نسبة شغلتها الفئة التي كانت هي الطرف الرافض للخطاب بنسبة قدرت بـ **43.5%** من المجموع الكلي للعينة، حيث سجل الاتجاه العام الفئة التي تحفظت في الإجابة بنسبة قدرت **بـ 60%**،هذا التحفظ يشير إلى حساسية الموضوع الذي يعتبر من الطابوهات الاجتماعية، كما أنّه كلما طالت مدة العلاقة العاطفية بين الفتاة والشاب كان التمسك بتلك العلاقة أكثر ورفض الخطاب الآخرين من طرفها وهذا ما أكدته نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تمثلت في صنف "دائما "ما تكون الفتاة هي الطرف الرافض للخطاب بنسبة **43.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، وقد شغل الاتجاه العام الفئة التي مرت علاقتها العاطفية من **سنتين إلى 4 سنوات** بنسبة **45.5% مقابل 43.1%** بالنسبة للفئة التي كانت مدة علاقتها العاطفية من **5 سنوات فما فوق** وهي تمثل نسبة متقاربة بين الفئتين، حيث تعتبر هذه الفترة الزمنية من **2 إلى 5 سنوات فما فوق** معتبرة وكافية بأن ترفض الفتاة من يتقدم لخطبتها، فهي تحمل آمالا لتحقيق الزواج، وبالتالي فإنّ مدة العلاقة العاطفية بين الفتاة والشاب كفيلة بأن تكون سببا مباشرا في رفضها للخطاب المتقدمين لخطبتها في كل مرة، ما ساهم أيضا في عنوستها.

2ـ آراء أعضاء العينة حول ضرورة وجود علاقة الحب قبل الزواج وذلك حسب القطاعات الوظيفية، فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي ترى ضرورة وجود علاقة الحب قبل الزواج بنسبة **65.3%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، مقابل **34.7%** بالنسبة للفئة الرافضة لها.

أما بالنسبة للاتجاه المؤيد لضرورة وجود علاقة الحب قبل الزواج فقد سجل الاتجاه العام قطاع القضاء بنسبة **100%**، يليه قطاع الطب بنسبة **90.9%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **75.7%**، يليه قطاع الإعلام بنسبة **72.7%**، ثم قطاع التعليم العالي بنسبة

68.8% يليه قطاع النشاط الحر بنسبة**52.6%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **43,2%**،يليه قطاع الشرطة بنسبة **30%**، وعليه فقد خلصنا إلى أنّ عنصر –الحب– أصبح شكلا جديدا في العلاقات ما قبل الزواجية من الضروري أن تتوفر لدى الشريكين قبل الزواج والتي أثّرت بشكل مباشر على عملية الزواج من خلال عزوف الشباب من الجنسين عن الزواج لعدم توفر عنصر الحب بين الطرفين في فترة التعارف خاصة أو ما يسمى بفترة الخطوبة .

3ـ فيما يخص نظرة المرأة العاملة للرجل وعلاقته بمدة التوظيف فقد سجل أعلى نسبة الموقف الذي يرى أنه يمكن الاستغناء عن الرجل والتي قدرت بـ **65.3%** من **المجموع الكلي للعينة** مقابل**34.7%** بالنسبة للفئة التي ترى بعدم إمكانية الاستغناء عن الرجل فبالنسبة للفئة التي ترى إمكانية الاستغناء عن الرجل فقد سجل الاتجاه العام صنف من **3 الى 4 سنوات** قدرت بنسبة **78.3%** وهي المدة التي قضتها الفتاة في العمل، يليها صنف من **7 سنوات فما فوق** بنسبة **68.4%** تليها فئة من **5 إلى 6 سنوات** بنسبة **55.8%**، أما صنف من **سنة إلى سنتين** فقد سجل أقل نسبة قدرت بـ **44.4%**.

ومن ثمة يمكن نؤكد من خلال هذه النتائج وجود علاقة طردية بين مدة توظيف الفتاة وبين موقفها من الرجل، **فكلما كانت للفتاة أقدمية في الوظيفة كلما تغيرت نظرتها إلى الرجل وأصبحت الفتاة بإمكانها الاستغناء عنه.**

4 ــ أما فيما يخص نظرة المرأة العاملة للرجل وعلاقته بالسن فإنّ النتائج تبين أنّ **الفتاة كلما تقدمت في السن تغيرت نظرتها للزواج ونظرتها للرجل،** فبالنسبة للفئة التي ترى أنّه يمكن الاستغناء عن الرجل فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من **4 إلى 6 سنوات** فما فوق بنسبة قدرت بـ**77.8%**، تليها الفئة من **40 إلى 42** سنة بنسبة **68.7%**، ثم الفئة من **43 إلى 45** بنسبة قدرت بـ**61.7 %**،و عليه فإنّ الفئة العمرية من **46 سنة** فما فوق تمثل

وصول الفتاة إلى ذروة اليأس من الزواج والتي أطلقنا عليها بمرحلة اليأس من الزواج، هذه المرحلة ينعدم لدى الفتاة التفكير في الزواج أو تكوين أسرة خاصة لدى الفئة العاملة .

5ـ فيما يخص طبيعة العلاقة بين الفتاة وبين الجنس الآخر حسب الوظيفة التي تمتهنها فقد سجلت أعلى نسبة وجود علاقة متفتحة بنسبة قدرت بـ 48.2% من المجموع الكلي للعينة تليها وجود علاقة متحفظة بنسبة قدرت بـ 38.8%، أما بالنسبة للفئة التي تنعدم علاقتها مع الجنس الآخر فقد سجلت نسبة 12.9%، فبالنسبة للعلاقة المتفتحة بين الفتاة العاملة والجنس الآخر فقد شغل الاتجاه العام قطاع الأمن والشرطة نسبة 60% هذا القطاع الذي يعتبر دخيلا على المجتمع الجزائري حيث ظهر في ظروف أمنية (العشرية السوداء).

6ـ فيما يخص موقف الفتاة العاملة حول أولوية العمل والزواج وعلاقته بدوافعها للعمل خاصة إذا كانت الفتاة متقدمة في السن في الأربعينات وقد فقدت فرص الزواج مقارنة بذات العشرين أو الثلاثين سنة، كما أشرنا سابقا في تحليلنا لهذه العلاقة أنّ الفتاة في سن الأربعين تنقص حظوظها في الزواج إلى أن تكاد تنعدم، ومن خلال معاينتنا لأفراد البحث خلصنا إلى أن أهم الدوافع المشتركة بين الفتيات هي ثلاثة دوافع أساسية أما الدافع الأول تمثل في إكمال الفتاة للدراسة وأما الدافع الثاني هو استقلالها المادي عن أسرتها، أما الدافع الثالث فتمثل في إعالة أسرتها ماديا، فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي تفضل العمل على الزواج بنسبة **قدرت بـ 52.4%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **47.6%** بالنسبة للفئة التي لا تفضل العمل على الزواج .

فبالنسبة للفئة التي تعطي الأولوية للعمل على الزواج فقد شغل الاتجاه العام دافع إكمال الدراسة بنسبة قدرت بـ **63.2%**، فكثير من الفتيات من يعشن ظروفا مادية تحول دون مواصلة دراستهن العليا التي تتطلب مصاريف وتنقلات... ومن أجل مواصلة الدراسة يلجأن إلى العمل في المرحلة الجامعية لتغطية مصاريف الدراسة لوحدهن، وبالتالي يرفضن

الزواج ويتمسكّن بالوظيفة، يليه الدافع الثاني والمتمثل في الاستقلال المادي عن الأسرة الذي سجل نسبة **52.4%**، فمن الفتيات من لديهن النزعة الاستقلالية عن أسرهن خاصة ذوات المستوى التعليمي العالي حيث يشعرن من خلال هذه الخطوة بالأمن والرضا النفسي ولسن عالة على أحد كما تسعين كذلك من أجل نيل مكانة اجتماعية داخل الأسرة، يليه دافع إعالة الأسرة بنسبة قدرت بـ 46.8 %، فالبعض من الفتيات يكنّ ضحية ظروف أسرهن (بطالة الأب، وفاته أو مرضه أو عجزه عن العمل...) تدفع بهن إلى إعالة أسرهن خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيرًا وغير مؤهل للعمل.

7ـ فارق السن الذي تفضله الفتاة بينها أو بين الشاب إن توفرت الفرص لخطبتها، فقد سجلت أعلى نسبة فارق السن **ما بين 5 سنوات الى 7 سنوات** قدرت بـ **73,5% من المجموع الكلي للعينة**، هذا الفارق تعتبره الفتاة معدلا مناسبا بينها وبين الرجل. حيث لا يكبرها سنا حتى تتعارض وتتضارب أفكارهما، وقد شغل الاتجاه العام قطاع الإدارة بنسبة قدرت بـ **95,5%**، يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **89,2%**، يليه قطاع الطب بنسبة **72,7%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **62,5%**، يليه قطاع القضاء بنسبة **58,3%** يليه قطاع الإعلام بنسبة **45,5%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **44,4%** يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة 40**%**، ففارق 5 سنوات إلى7 سنوات هو الفارق الأنسب والمطلوب توفره بين الشاب والفتاة عند الاختيار الزواجي وهذا ما يجمع عليه المختصون في شؤون الأسرة أن من عوامل الاستقرار الزواجي هو وجوب توفر هذا الفارق بين الزوجين.

وعلى ضوء هذه النتائج المتعلقة بالفرضية القائلة بأنّ: الاستقلال المادي للفتاة العاملة تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج ساهما في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج وتغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل مما أدى إلى تأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها قد تحققت وفقا للمعطيات الميدانية التي تم عرضها سالفا وأنّ الفرضية القائلة بأن الفتاة

العاملة كلما ارتقت في منصبها الوظيفي كلما ارتفع سن زواجها قد تحققت وبالتالي نستنتج أن عمل الفتاة يعتبر من العوامل المساهمة في عنوسة الفتاة العاملة.

الـفــصـل الـعـاشـر:الـفـرضـيــة الـثـالـثـة

مـظـاهـر الـعـنـوسـة لـدى الـفـتـاة الـعـامـلـة.

تـمـهـيـد.

المبحث الأول : تـغـيـر مـكـانـة الـفـتـاة الـعـامـلـة فـي الأســرة.

الـمبحـث الـثـاني : اتـجـاهـات الـعـنـوسـة و مـبـرراتـهـا.

المبحث الـثـالـث :تـنـازلات الفتاة العاملة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج

الـنـتـائــج الـعـامـة لـلـفـرضـيـة .

❖ الـفـرضـيـة الـثـالـثـة

تغيرت مكانة المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج داخل أسرة والديها، ماأدّى إلى فئة من العاملات إلى **العزوف عن الزواج ليس قصرا و إنما اختيارا**،إضافة إلى **التنازلات** عن بعض **المعايير المطلوبة للزواج في سن الأربعين** إذا ما توفرت لديها فرص الخطبة.

الفصل العاشر: الفرضية الثالثة

ظاهر العنوسة لدى الفتاة العاملة.

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها المجتمع الجزائري وشهدتها الأسرة كذلك باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع والتي عرفت اختلالات في وظائفها وأدوارها بفعل تلك التحولات فإنّ بنية الأسرة لم تعد كبنية الأسرة قبل نصف قرن حيث عرفت منذ أكثر من عقدين تقريبا ظهور نمط الأسرة النواتية أو ما يصطلح عليه "بالأسرة الزواجية " المتكونة من الزوج والزوجة والأبناء بعدما كانت الأسرة الممتدة تضم العائلة الكبيرة، هذا التغير البنائي صاحبه تغير في الأدواروالوظائف على رأسها المساهمة المادية داخل الأسرة التي كانت على عاتق الأب أو الأخ الأكبر في حالة فقدان الأب ...أمّا اليوم فأصبحت الفتاة تشارك أسرتها إن كانت غير متزوجة وتشارك زوجها كذلك في التكاليف المادية للأسرة، هذه الخطوة عرفت الفتاة العاملة من خلالها تغيّرا في مكانتها داخل الأسرة حيث أصبحت لها الحرية في القرارات والانفراد بها، ما أدى إلى تراجع السلطة داخل الأسرة وغياب التوزيع الهرمي لتلك السلطة ولم تعد كما كانت عليه في السابق بيد الأب وكذلك بقاء هيمنة الرجل على المرأة أو ما يسمى بالهيمنة الذكورية، ومن مظاهر تغير مكانة المرأة العاملة على وجه الخصوص هو تقدمها في السن من دون زواج حيث أصبحت تشكل أزمة داخل الأسرة، خاصة إذا كان هذا التأخرمردّه إلى عزوف الفتاة عن الزواج، فمن خلال دراستنا لواقع العنوسة عند الفتاة العاملة في المجتمع الجزائري والتي عرفت مظاهر عدة سنشير في هذا الفصل إلى أهمها من خلال إبراز أهم مؤشراتها وأبعادها السوسيولوجية من خلال الفرضية التي مفادها:" **أنّ مكانة المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج تغيرت داخل أسرة والديها مما أدى بفئة من العاملات إلى العزوف عن الزواج – ليس قصرا وإنما**

اختيارا-، إضافة إلى التنازلات عن بعض المعايير المطلوبة للزواج في سن الأربعين_إذا ما توفرت لديها فرص الخطبة "،و من أجل تحليل الفرضية والتأكد من صحتها قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تغير مكانة الفتاة العاملة في الأسرة.

المبحث الثاني: اتجاهات العنوسة ومبرراتها.

المبحث الثالث: تنازلات الفتاة العاملة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج.

المبحث الأول: تغير مكانة المرأة العاملة في الأسرة.

جدول رقم (49): يبين مواجهة الفتاة العاملة لانتقادات على وضعيتها كعانس وعلاقته بقرار عملها.

مواجهة انتقادات بالأسرة	قرار العمل		المجموع
	قرار شخصي	قرار عائلي	
نعم	44 %28,6	2 %12,5	46 %27,1
لا	110 %71,4	14 %87,5	124 %72,9
المجموع	154 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يعتبر مصطلح العنوسة كما أشرنا إليه في الجانب النظري مصطلح له امتداداته التاريخية والاجتماعية والذي يقابله مصطلح التعجيل بزواج الفتاة أو ما يسمى" بالزواج المبكر "متى توفرت الشروط والظروف الممكنة لإتمام هذا المشروع، فالعنوسة هي عبارة تتبع كل فتاة تأخرت عن الزواج في السن الذي يقرّه المجتمع الذي تنتمي إليه ، فخلال تواتر عقود من الزمن عرفت المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة تغيرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كان لها تأثير بارز على وضعية الفتاة ومكانتها في الأسرة والمجتمع،

ولعلّ أبرزها مؤسسة الزواج، هذه الأخيرة التي عرفت تغيرا في مقاييس واتجاهات الزواج مما أثّر على إعادة تشكيل مفاهيم جديدة حوله لدى الشاب والفتاة على السواء.

لقد عرفت مؤسسة الزواج عدة ظواهر أثّرت على النسيج الاجتماعي أبرزها ارتفاع معدل سن الزواج عند الشباب اليوم الذي أفرز ظاهرة العنوسة التي زادت حدتها في المجتمع الجزائري، هذه الظاهرة لم تبق هي الأخرى على الصورة المعهود عليها، فالفتاة العانس هي الفتاة التي طال مكوثها بالبيت حتى أدركها العمر ولم تتزوج قط حسب معجم المحيط بل أصبحت الفتاة العاملة خاصة بحكم عملها ومساهمتها المادية تشهد قبولا اجتماعيا داخل أسرتها على تأخر سن زواجها ولم تعد كما كانت في السنوات السابقة مصدر قلق وتوتر وحديث العائلة، لأنّ مفهوم الزواج في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خاصة مرتبط بالعفة والشرف وهو سترة للفتاة وهو حصن لها من الوقوع في الرذائل، فهل تغيرت هذه المفاهيم حول الزواج، وهل تغيرت مكانة الفتاة العاملة بحكم مساهمتها المادية بأسرة والديها وبالتالي لم تواجه انتقادات عن وضعيتها كعانس؟

فحسب الجدول الذي يبين مواجهة الفتاة لانتقادات داخل الأسرة وعلاقته بقرار خروجها للعمل إذا ما كان قرارا شخصيا أم قرارا عائليا توضح المعطيات الإحصائية أن أعلى نسبة سجلتها الفئة التي لم تواجه انتقادات عن وضعيتها كعانس حيث قدرت بـ **72.9%** مقابل **27.1%** من المجموع الكلي للعينة بالنسبة للفئة التي واجهت انتقادات داخل الأسرة ومن أهم هذه الانتقادات التهديد بتوقيفها عن العمل والضغط عليها ومحاولة إجبارها على الزواج من شخص غير مناسب وكذلك توجيه لها تهم بمسؤولية بقائها دون زواج ومناداتها بألفاظ غير لائقة، ففي لهجتنا الشعبية يقال عن الفتاة المتقدمة في السن التي لم تحض بزوج عبارة"**البايرة**".

أما بالنسبة للفئة التي لم تواجه انتقادات في الأسرة فقد شغل الاتجاه العام الفئة التي كان قرارها للعمل بإيعاز من العائلة وذلك بنسبة **87.5%** مقابل **71.4%** بالنسبة للفئة التي كان قرارها للعمل قرارا شخصيا، وعليه فإنّ الأسرة التي تدفع الفتاة للعمل وتشجعها عليه فهي تعتبره من الأولويات لا يمكن بحال من الأحوال أن تقف معارضة للفتاة التي تأخرت عن سن الزواج، فيوجد من الأسر من تستغل عمالة بناتهم ولوعلى حساب مستقبلهم الزواجي بحجة إكمال الدراسة أو التمسك بالوظيفة، وهذا ضرب من ضروب الاستغلال والإكراه الذي يدخل ضمن العنوسة الإجبارية أو القهرية .

وهذا ما يمكن أن نستدل به أنه بحكم المساهمة المادية للفتاة داخل الأسرة فإنّ مكانتها تغيرت ولقيت قبولا اجتماعيا على وضعيتها كعانس بعدما كانت تواجه انتقادات عن عدم زواجها حتى وإن وجدت الأسباب التي تبررعدم توفر فرص خطبتها أوعدم توفر المقاييس المطلوبة في الخاطب، لكن الفتاة هي المصدر الذي يلام في الأخير وأنّ بقاءها في البيت هو مصدر شؤم وحديث الناس ...لكن تغيرت هذه الوضعية حيث أصبح تأخر الفتاة عن سن الزواج ظاهرة لابد من الاهتمام والتكفل بها لأنه توجد من الفتيات من تعتقدن أنّ مسألة الزواج إنما هي رهينة ما يسمى "بالمكتوب " أو" النصيب" الذي لا يمكن تجاهله لأنه راسخ في ثقافة المجتمع،ولا مكان للحظ في الزواج وأنّ الأغلبية من المجتمع الجزائري من يعتقد أن وضعية الفتاة دون زواج في سن الأربعين متعلّق بالمكتوب كما أسلفنا ولا دخل للفتاة بهذه الوضعية.

جدول رقم (50): يبين وجود انتقادات على الفتاة من أسرتها كعانس وعلاقته بقضاء راتبها الشهري.

وجود انتقادات داخل الأسرة	استغلال الراتب الشهري		المجموع
	على لوازم شخصية فقط	على أفراد الأسرة	
نعم	36 %31	10 %18,5	46 %27,1
لا	80 %69	44 %81,5	124 %72,9
المجموع	116 %100	54 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تختلف الاتجاهات نحو عمل الفتاة في الأسرة الجزائرية، فيوجد الاتجاه المحافظ الذي يرفض عمل المرأة رفضا باتا واتجاه متحفظ يقبل عملها ولكن بشروط وليس في كل القطاعات، واتجاه ثالث متفتح ومتحرر يسمح للمرأة بالعمل في جميع المجالات دون أية شروط، في ظل هذه الاتجاهات هل استطاعت الفتاة العاملة الجزائرية بفضل العمل أن تغيّر من مكانتها داخل الأسرة، خاصة مع تأخر سن زواجها وبقائها من دون زواج؟

كما أشرنا سابقا أن دوافع خروج الفتاة للعمل عديدة وتختلف من فتاة إلى أخرى إلاّ أنه ثمة دافع واحد تشترك فيه الكثير من الفتيات وهو الدافع المادي الذي يتجسد في تحسين

الظروف المعيشية لأنّه دافع يتعلق بالحاجة للدخل لعدم وجود معيل بالأسرة بسبب الفقر أو بطالة الأب أو وفاته، أو يكون بسبب انخفاض مستوى الدخل مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة وتغير أنماط الاستهلاك بالمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون العمل من أجل تأمين حاجياتها الشخصية أحيانا ورغبتها بالاستقلال المادي عن أسرتها، لكن في نهاية كل شهر عند تقاضي الراتب توجد فئة من تنفرد براتبها وفئة أخرى تشترك مع أفراد أسرتها في استغلاله، وعليه حاولنا أن نربط هذا المتغير وهو طريقة استغلال الفتاة لراتبها الشهري بإمكانية وجود انتقادات داخل الأسرة، فكما خلصنا في العلاقة السابقة أنّ أعلى نسبة سجلتها الفئة التي لم توجّه لها انتقادات بأسرتها حول وضعيتها كعانس بنسبة **72.9%** مقابل **27.1%** من المجموع الكلي للعينة بالنسبة للفئة التي واجهت تلك الانتقادات .

أما بالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة والتي لم توجه لها انتقادات فقد شغل الاتجاه العام الفئة التي تنفق راتبها على أفراد الأسرة بنسبة **81,5%** مقابل **69 %** بالنسبة للفئة التي تنفق راتبها على لوازم شخصية فقط،وبالتالي ما يمكن استخلاصه من هذه المعطيات أن مساهمة الفتاة ماديا وإشراك الأسرة في استغلال راتبها الشهري يقلّل من وجود انتقادات داخل الأسرة، **فكلما كانت للفتاة العاملة مساهمات براتبها الشهري كلما قلل ذلك من وجود الانتقادات داخل أسرتها** حول وضعيتها كعانس وعدم توجيه اللوم لها بالبقاء دون زواج وهذا ما يؤكد لنا الفرضية التي مفادها أن المساهمة المادية للفتاة العاملة خاصة التي تأخرت عن سن الزواج ووصلت إلى مرحلة العنوسة لها دور أساسي في تغيير الكثير من الأدوار والوظائف والذي ساهم في إحداث خلل في النسق الأسري وداخل منظومة القيم خاصة لأن العمل –عمالة النساء– كقيمة في وقت مضى كان مرفوضا ومردودا لدى أغلبية الأسر التي كانت تعارض إنفاق الفتاة على أسرتها، فالقوامة للرجل من الناحية المادية وليست للمرأة وهذا يعتبر خطوة من أهم الخطوات التي تجاوزتها الفتاة وكسرت من خلالها

بعض الطابوهات التي تعتبر القوامة للرجل فقط بل أصبح حتى للمرأة دور مهم في الإنفاق على الأسرة، ولعل هذا من أهم الآثار الايجابية التي تترتب عن عملها على مستواها الشخصي وعلى مستوى أسرتها هو شعور المرأة العاملة بالاستقرار على اعتبار أن الراتب يساعدها على سد الكثير من حاجيتها الأساسية وشعورها بالقيمة وأنها في غنى عن الآخرين كما يخفّف استقلالها المادي إحساسها بالتبعية، كما يعتبر العمل كذلك حصانة لها من الانحراف خاصة إذا كانت تعيش ظروفا قاسية قد تدفعها إلى سلوك غير سوي منحرف، لكن من جهة أخرى فإنّ العمل انعكس سلبا على مصيرها الزواجي، فكم من فتاة كانت ضحية أسرة كانت هي معيلها ومصدر قوتها لظروف قهرية (موت الأب أو بطالته أو عجزه) وعدم وجود كفيل آخر، فكانت الوحيدة من خاضت هذه الظروف وجعلت العمل من أولوياتها فكان مصيرها البقاء بدون زواج.

جدول رقم (51): يبين نوع الوظيفة ومساهمتها في التخفيف من مشكلة العنوسة.

مساهمة الوظيفة في التخفيف من العنوسة	القطاعات الوظيفية								المجموع
	التربية والتعليم	الإدارة	الأمن والشرطة	الطب	النشاط الحر	الإعلام	القضاء	التعليم العالي	
نعم	4 %10,8	5 %11,4	2 %20	0 %0	6 %33,3	0 %0	1 %8,3	4 %25	22 %12,9
لا	33 %89,2	39 %88,6	8 %80	22 %100	12 %66,7	11 %100	11 %91,7	12 %75	148 %87,1
المجموع	37 %100	44 %100	10 %100	22 %100	18 %100	11 %100	12 %100	16 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

تختلف عوامل العنوسة من مجتمع إلى آخر ومن فتاة إلى أخرى، فكل فتاة لها قصة تخفيها وراء تأخر سن زواجها وهنا يتعلق الأمر بالأسباب الاختيارية، فتأخير الفتاة للزواج هو وجود مبررات والتي أشرنا إليها سالفا أبرزها (الشغف في مواصلة التعليم العالي والتمسك بالوظيفة وتأمين مستقبلها المهني) وقد تكون أسباب خاصة كارتباط عاطفي بشاب ...إلخ لكن هنا نتساءل مهما كانت هذه الأسباب فهي تعد ظاهرة قاهرة للفتاة وعدم زواجها يعتبر في نظر المجتمع تمردا على الطبيعة وعلى التقاليد والأعراف، فهل العمل بالرغم من كونه من العوامل المساهمة في تأخر سن زواج الفتاة يعد تأنيسا لها خاصة في سن الأربعين أين تكاد تنعدم فرص زواجها ؟

فحسب الجدول الذي يبين مساهمة الوظيفة في التخفيف من العنوسة فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي ترى أن الوظيفة لم تخفّف عنها تأخر زواجها قدرت بـ **87.1%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **12.9%** التي ترى أنّ العمل ساهم في التخفيف من العنوسة.

فبالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة والتي اعتبرت أن الوظيفة لم تساهم في التخفيف من العنوسة فقد شغل الاتجاه العام كل من قطاع الطب والإعلام بنسبة **100 %** يليه قطاع القضاء بنسبة **91.7%** يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **89.2%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **88.6%**، يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة **80%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%**، يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **66.7%**، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نستخلص أن الفئة التي كان موقفها من أن العمل لم يخفف عنها العنوسة فقد سجل الاتجاه العام لدى قطاع الإعلام وقطاع الطب بنسبة 100% وبقية القطاعات تراوحت نسبتها ما بين 60% إلى 90% وهذا ما يدل على أنّه مهما اختلفت القطاعات الوظيفية فإنّ العمل بالنسبة للفتاة العاملة لم يخفف عنها مشكلة تأخر سن زواجها، لأن الفتاة خاصة في سن ما بعد

الأربعين ينتابها شعور مستمر بالتعب والإرهاق، فعملها لا ينتهي بمجرد دخولها إلى المنزل وإنّما ثمّة أعمال ووظائف منزلية تنتظرها خاصة في ظروف اجتماعية وأسرية قاهرة (كفقدان أحد الوالدين) تجد الفتاة نفسها هي المعيل لأسرتها ماديا والمسئولة داخل أسرتها وهذا ما يؤثر عليها سلبا من الناحية الصحية إضافة إلى الآثار الفسيولوجية تنجرّ عن عمل الفتاة أيضا آثار نفسية كالخوف والقلق اللذين يشكلان سمات المرأة العاملة حيث تتعدد لديها الأدوار وتكون دائمة التوتر خاصة إذا لم تستطع التوفيق والموازنة في الأدوار (في العمل وداخل الأسرة). وهذا ما يفقدها الاستقرار النفسي، يضاف إلى كل هذا الخوف من مستقبلها الزواجي وأن فرص الزواج بدأت تتراجع خاصة مع تقدم سنّها، فضلا عن التوتر الذي تعيشه في الوسط المهني والصراع حول إمكانية نجاحها في مسارها المهني وبالتالي فإنّ العمل لم يساهم في التخفيف من عنوسة الفتاة العاملة.

المبحث الثاني: اتجاهات العنوسة ومبرراتها.

من خلال استقراء لواقع الفتاة العانس العاملة تبيّن على ضوء نتائج الدراسة الميدانية ومعاينة أفراد البحث أنه ثمة مظاهر لظاهرة العنوسة استخلصنها من عوامل هذه الظاهرة والتي تتمثل في العوامل الإجبارية (القصرية أو الاضطرارية) وثمة عوامل تتعلق بالفتاة شخصيا وهي ما أطلقنا عليها بالعنوسة الاختيارية والتي تمثل أهم الاتجاهات التي عرفتها ظاهرة العنوسة.

فالزواج باعتباره نظاما اجتماعيا فهو حاجة طبيعية يرغب فيها كل شخص وصل إلى السن الشرعي والقانوني ومطلوب ومكلف بأن يقيم علاقات جنسية في إطارها الشرعي والقانوني، لكن ثمة حالات تكون الفتاة فيها هي من تختار عنوستها بطريقة غير مباشرة فعندما تختار الفتاة مواصلة التعليم على الزواج وترفض كل من يتقدم إليها بحجة البحث عن الوظيفة وتأمين مستقبلها في سن معينة، وتبالغ في بعض مقاييس الاختيار للزواج كتوفير السكن المستقل أو ضرورة أن يكون الرجل الخاطب ثريّا ويملك سكنا مستقلا عن أسرته إضافة إلى استحداث بعض المعايير تتعلق بنظرة الطرفين إلى الآخر كضرورة وجود الحب قبل الزواج وضرورة منح مدة زمنية معتبرة للتعارف بين الطرفين قبل الزواج، كلها عوامل ساهمت في توقيف مشروع الزواج بحيث تعتبر الفتاة طرفا مهما وأساسيا في إكماله والتشجيع على إتمامه "**إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إن لم تفعلوا تكن فتنة وفساد كبير**"([1]) فما هي أهم الاتجاهات التي عرفتها ظاهرة العنوسة عند الفتاة العاملة؟

---

(1) _ أحمد، بن علي بن حجر .**فتح الباري شرح صحيح البخاري**. -مرجع سابق- ص 207.

جدول رقم (52): يبين خيار الفتاة العاملة بين العمل والزواج حسب السن.

اتجاهات الفتاة العاملة	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 سنة فما فوق	
العمل	36 %53,7	48 %51,1	5 %55,6	89 %52,4
الزواج	31 %46,3	46 %48,9	4 %44,4	81 %47,6
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي.

حسب معاينتنا للعوامل التي أدّت إلى العنوسة عند الفتاة العاملة تبيّن أن أهم تلك العوامل هي: تمسك الفتاة بوظيفتها عند رفض الخاطب لها، هذا العامل الذي سجل أعلى نسبة لرفض الفتاة للخطبة عند توفر تلك الفرص في مرحلة عمرية معينة إلى حين بلوغ الفتاة إلى طموحها العلمي والعملي وقد بلغت سن الثلاثين فما فوق حينها تبدي رغبتها في الزواج، لكن في هذه السن تقلّ لديها فرص الزواج وهذا ما أشرنا إليه في تحليلنا السوسيولوجي أن شباب اليوم مهما تأخر سن زواجه فإنّه عندما يرغب في الزواج فإنّه يتقدم للفتاة **من سن 20 إلى 25** على الأكثر، وبالتالي فهي تفقد تلك الفرص كلما تقدمت في السن من جهة، ومن

جهة أخرى فتأهيلها العلمي والمهني يجعلاها تبالغ في مقاييس اختيارها للزوج وذلك ما تم تحليله في فصول سابقة أن مقاييس الزواج عرفت تغيرا لدى الفتاة العاملة ونظرتها إلى الرجل وإلى نظام الزواج في حد ذاته حتى وصل بالبعض من الفتيات إلى تفضيل البقاء دون زواج في ظروف معينة (بطالة الأب، عدم توفر السكن المستقل عند الرجل الخاطب ...) .

فالسؤال الإشكالي الذي يمكن طرحه هو هل نظرة الفتاة تجاه الزواج في سن ما بعد الأربعين تتغير أم تبقى متمسكة بالمقاييس الأساسية للزواج؟ وهل بعد هذه السن تقوم الفتاة ببعض التنازلات من أجل الظفر بالزوج بهدف تحقيق استقرارها النفسي والاجتماعي؟ وإذا ما خيرت من طرف الخاطب ما بين العمل والزواج فماذا تختار ؟.

فحسب المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول تبين أن أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي اختارت العمل على الزواج بنسبة قدرت **52.4%** من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **46.6%** بالنسبة للفئة التي اختارت الزواج على العمل، فبالنسبة للفئة التي اختارت العمل على الزواج فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** قدرت نسبتها بـ **55.6%**، هذه السن التي أطلقنا عليه سن اليأس من الزواج المصاحب لسن (اليأس من المحيض)، ومن خلال معاينتنا لأفراد العينة خلصنا أن الفئة العاملة في سن السادسة والإربعين فما فوق تفضل البقاء في العزوبية على الزواج حتى وإن توفرت لديها فرص خطبتها لكن في ظروف غير مناسبة وبمعايير غير مناسبة للمستوى التعليمي والمهني أيضا هذا ما أضفى على ظاهرة العنوسة منحنى آخر وهو ليس تأخر سن الزواج لدى الفتاة فحسب وإنما البقاء على العزوبية وتفضيلها في مرحلة عمرية، على حد قول إحدى الفتيات "أنهن اعتدن على هذه الحرية والاستقلالية ولا تقبل خلال هذه السن قيودا من أحد خاصة وأننا نملك سكنا خاصا وسيارة خاصة وراتبا مستقلا فماذا نجني من الزواج إلا القهر والتسلط" تليه الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **53.7%**، ثم الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة**

بنسبة **51.1%**، بحكم أن العمل أصبح سندا ماديا لها لا تحتاج إلى رجل يكفلها ماديا لا قبل الزواج ولا بعده، هذه النظرة البرغماتية التي طغت على أذهان الكثير من الفتيات العاملات اليوم حيث أصبحت العلاقة بين الرجل والمرأة تطبعهما المنفعة، فحسب ظن الفتاة العاملة اليوم أنه كل من يتقدم لخطبتها إنما يطمع في راتبها الخاص وسكنها المستقل.

وعلى ضوء هذه المعطيات تبين أنّه **كلما تقدمت الفتاة في السن إلى ما بعد الأربعين كلما فقدت الرغبة في الزواج** وأنها في هذه السن هي من تختار البقاء دون زواج وبالتالي هي من تختار العنوسة.

جدول رقم(53) :يبين موقف الفتاة من تأخر سن زواجها حسب السن.

موقف الفتاة من تأخر سن زواجها	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
الرضا	6 %9	10 %10,6	3 %33,3	19 %11,2
عدم الرضا	61 %91	84 %89,4	6 %66,7	151 %88,8
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

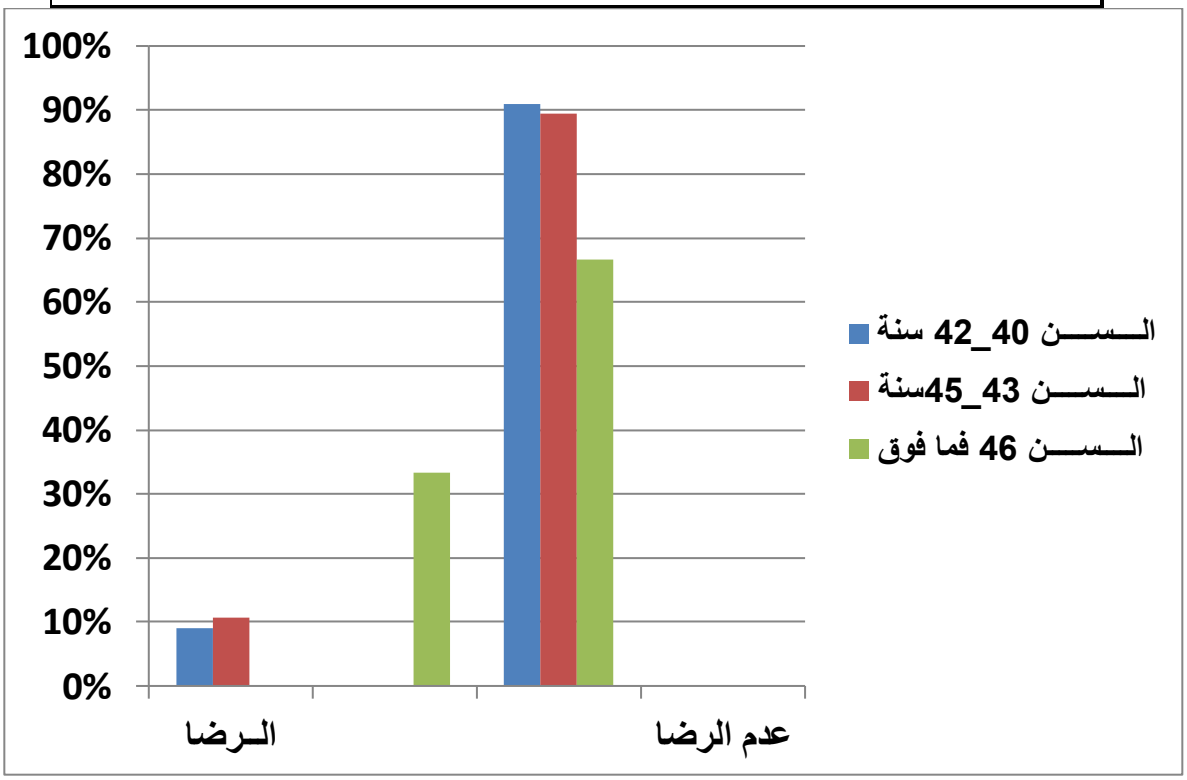

الشكل رقم(11)أعمدة تكرارية تبين اتجاهات الفتاة العاملة في العمل والزواج حسب السن.

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي

يعد السن من أهم المتغيرات التفسيرية كما أشرنا التي لها علاقة مباشرة بعوامل استفحال ظاهرة العنوسة خاصة لدى الفئة العاملة، كما اعتبرنا السن أيضا عاملا محددا لمجموعة من المواقف من بينها موقف الفتاة العاملة من تأخر سن زواجها وذلك من خلال معرفة شعورها من تأخر سن زواجها وعلاقته بسن الفتاة، فحسب الجدول المبين لهذه العلاقة فإنّ أعلى نسبة سجل لدى موقف "عدم الرضا من تأخر سن الزواج " قدرت **بـ 88.8% من** المجموع الكلي مقابل **11.2%** للعينة بالنسبة لموقف "الرضا من تأخر سن الزواج " وهي الفئة التي لم يسبق وأن تقدم لها أحد وقد أشرنا إلى المبررات في فصول سابقة،فبالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة وهي الفئة التي تشعر بعدم الرضا من تأخر سن الزواج فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من السن **40 إلى 42 سنة** بنسبة **91%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **89.1%**، تليها الفئة العمرية من سن **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت بـ **66.7%**، وعليه يمكن أن نستخلص من هذه المعطيات الإحصائية أنّه كلما ارتفع سن الفتاة كلما كان شعورها بعدم الرضا من تأخر سن زواجها خاصة أنّه وكما أشرنا أن بداية الأربعين وهوسن (منتصف العمر) تعرف المرأة تغيرات فسيولوجية، وتشعر غير المتزوجة خلالها بالدونية وبأنّها أقل من الأخريات حيث تصرخ بداخلها نداءات الأنوثة والأمومة،مما قد يدخلها في دوامة من القلق والاكتئاب واليأس والتشاؤم من الحياة، كما أن المرأة بفطرتها تميل إلى الأنس مع من يشاركها حياتها، وعدم ممارسة هذا الحق يؤدي إلى إصابتها بالإحباط وخيبة أمل مما يفقدها التوازن النفسي حيث تصاب بنوع من عدم التوازن في شخصيتها ويظهر ذلك في سلوكها المتناقض في تعاملها مع الآخرين، وحتى وإن تزوجت في وقت متأخر فإنّها تستمر في مشاعر الضيق وعدم الرضا والنفور من المجتمع.

جدول رقم(54): يبين اتجاهات العنوسة ومبرراتها عند الفتاة العاملة.

اتجاهات العنوسة	المبررات					المجموع
	ظروف أسرية	مواصلة التعليم	التمسك بالوظيفة	ارتباط عاطفي بشاب	بدون إجابة	
العنوسة الاختيارية	59 %92,2	17 %68	21 %91,3	26 %66,7	12 %63,2	135 %79,4
العنوسة الاضطرارية	5 %7,8	8 %32	2 %8,7	13 %33,3	7 %36,8	35 20,6%
المجموع	64 %100	25 %100	23 %100	39 %100	19 %100	170 %100

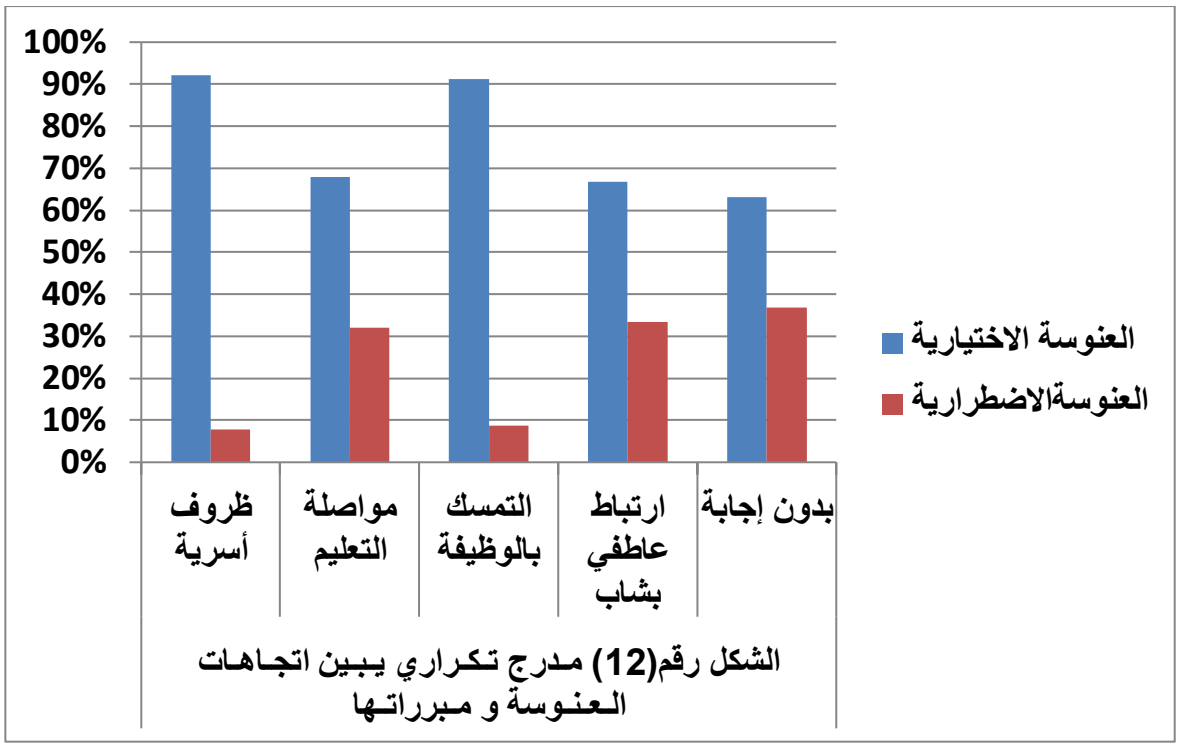

الشكل رقم(12) مدرج تكراري يبين اتجاهات العنوسة و مبرراتها

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لمعرفة اتجاهات العنوسة عند الفئة العاملة قمنا بطرح التساؤل الإشكالي التالي:

هل العنوسة هي نتيجة لتأخر سن الزواج أم إلى تأخير الزواج من طرف الفتاة؟ بمعنى هل العوامل التي ساهمت في ظاهرة العنوسة واستفحالها بالمجتمع هي عوامل قهرية خارجة عن إرادة الفتاة أم هي عوامل ذاتية تتعلق بالفتاة ذاتها فهي من اختارت البقاء دون زواج؟

من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي عرضت في فصول سابقة والتي حاولنا من خلالها تقصي أهم العوامل المساهمة في عنوسة الفتاة العاملة وقد خلصنا إلى أهم مظاهرها هو وجود اتجاهين بارزين، أما الاتجاه الأول فيتمثل في **الاتجاه الاضطراري** والذي أطلقنا عليه _**بالعنوسة الاضطرارية** _، أو العنوسة القصرية أو القهرية، كلها مفاهيم تدل على أنّ عنوسة الفتاة العاملة توجد فئة منها ظهرت نتيجة عوامل خارجية قاهرة لا دخل للفتاة بها ما تدفعها إلى العزوف عن الزواج وإعطاء الأولوية لمواضيع أخرى، أما الاتجاه الثاني فيتمثل

في **_الاتجاه الاختياري**– والتي أطلقنا عليها _**العنوسة الاختيارية_** وهو الاتجاه الأخطر في رأينا لأنّه يهدد مؤسسة الزواج والأسرة معا، لأن الفتاة في هذا الاتجاه هي من اختارت عنوستها بنفسها وكانت ترفض الزواج في فترات ما لأسباب أشرنا إليها في العوامل الأساسية المؤدية للعنوسة على رأسها مواصلة تعليمها العالي، تمسكها بالوظيفة من أجل استثمار مؤهلها العلمي من جهة ومن أجل تأمين مستقبلها الوظيفي من جهة أخرى..الخ، كل هذا ساهم بأن تكون الفتاة مخيرة بين هذه الظروف وبين الزواج حيث فضّلت تلك الظروف عن الزواج فكانت النتيجة بلوغها الأربعين سنة أو يزيد وقد فقدت الكثير من فرص الزواج إلى أن تقلصت تلك الفرص أحيانا وانعدمت أحيانا أخرى وقد دخلت باب ما يسمى بالعنوسة، هذا المفهوم الذي حددناه من الناحية الإجرائية هو" بلوغ الفتاة سنا معينة وقد تجاوزت السن المتعارف عليه اجتماعيا للزواج وقد افتقدت مع هذا التأخر فرصا للخطبة وبالتالي فقدان فرص الزواج بصفة مطلقة لأنّ الفتاة في سن الأربعين في نظر الرجل حتى وإن كان يماثلها في السن فهي متقدمة في السن المطلوب للزواج وغير مرغوب فيها للزواج .

إن هذه المرحلة **(الأربعينات فما فوق)**، والتي أطلقنا عليها **بسن اليأس من الزواج** والتي تعرف عزوف الفتاة عن الزواج الذي يجسّد أهم مظاهر ظاهرة العنوسة .

فكما هو مبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول الذي يمثل اتجاهات العنوسة أنّ أعلى نسبة تمثلت في الاتجاه الاختياري وقدرت بـ **79,4 %** من المجموع الكلي لأفراد العينة، أما عن مبررات هذا الاتجاه فقد شغل الاتجاه العام مبرر وجود ظروف أسرية متعلقة بأسرة الفتاة حالت دون زواجها والتي قدرت بنسبة **92.2%** تمثلت هذه الظروف الأسرية خاصة في مرض أحد الوالدين أو عجزه، بطالة الأب...الخ، فكم من فتيات كنّ ضحية ظروف أسرهن حيث يجدن أنفسهن دون زواج وقد بلغن الأربعين حيث تنازلن عن حقهن في الزواج مقابل التكفل إما ماديا بأفراد الأسرة (الوالدين، الإخوة) أوالقيام بشؤون

تربية إخوتها إذا كانت الأم عاجزة أو مريضة أو متوفاة، مضحيات في تكوين أسرة في سبيل التكفل بأسرهن، يليه المبرر الثاني والذي يتمثل في تمسك الفتاة بالوظيفة بنسبة قدرت بـ **91.3%** وهذا يعتبر من العوامل الأساسية المساهمة في العنوسة وهو لا ينفصل عن العامل السابق وهو وجود ظروف أسرية قاهرة تدفع بالفتاة للعمل وبالتالي تتمسك بالوظيفة وترفض كل مبادرات الزواج التي قد تعرض لها، يليه مبرر مواصلة التعليم الذي لا يقل مساهمة وتأثيرا عن عامل التمسك بالوظيفة بنسبة قدرت بـ **68%**، فكثير من الفتيات من يواصلن تعليمهن العالي ويرفضن الزواج في فترة الدراسة ويكنّ قد ضيّعن فرصا هامة قد لا تعوّض، يليه مبرر ارتباط عاطفي بشاب بنسبة قدرت بـ**66.7%** هذا المبرر الذي أشرنا إليه في العوامل الأساسية المساهمة في تأخر الفتاة عن سن الزواج، فارتباط الفتاة عاطفيا بشاب قد تكون هذه العلاقة علاقة عاطفية متبادلة تصحبها وعود للزواج أو قد لا تكون وعود إطلاقا فتعيش الفتاة أحلاما واهية تنتظر لحظة التقدم لخطبتها إلى أن تجد نفسها قد بلغت الأربعين سنة، وقد يكون نوع آخر من الارتباط العاطفي وهو ارتباط من طرفها هي فقط وهو تعلق قلبها بشاب أملا أن يبادلها نفس الشعور ويتقدم لخطبتها، فهي ترفض كل الخطاب لأنّ ميلها العاطفي لشاب بعينه يجعلها ترفض كل المتقدمين لخطبتها، أما الفئة التي تحفظت في تقديم مبررات فقد سجلت نسبة **63.2%** فهناك من الأسئلة التي تحفظت في الإجابة عليها لأنها تعتبر من الطابوهات ومن الصعوبة بمكان أن تدلي المبحوثات عن أسرار حياتهن الشخصية خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الزواج.

أما الاتجاه الثاني للعنوسة والمتمثل في **العنوسة الاضطرارية** والتي ظهرت نتيجة لعوامل خارجية لا دخل للفتاة فيها وساهمت في عنوستها بطريقة قهرية حيث سجل هذا الاتجاه نسبة **20.6%** من المجموع الكل لأفراد العينة.

أما عن المبررات فقد سجلت نفس المبررات التي سجلت في الاتجاه الاختياري أي "**العنوسة الاختيارية**"، لكن بنسب متفاوتة، وعليه فقد سجل الاتجاه العام الفئة التي تحفظت في الإجابة بنسبة قدرت بـ **36.8%** وهي الفئة التي لم يتم خطبتها إطلاقا وقد أشرنا إلى أهم العوامل التي أدت إلى ذلك على رأسها مظهر الفتاة الجمالي غير اللائق أو قد تكون الفتاة لها عاهة خلقية دائمة، فهذه العوامل لا دخل للفتاة فيها لذلك سميناه بالاتجاه الاضطراري لظاهرة العنوسة أما المبرر الأول فهو ارتباط الفتاة بشاب ووجود وعود للزواج بنسبة قدرت بـ **33.3** % أما المبرر الثاني فيتمثل في مواصلة التعليم بنسبة **32%** هذا المبرر الذي له علاقة بمبرر التمسك بالوظيفة الذي سجل نسبة **8.7%** هذين الأخيرين مرتبطين أساسا بمبرر وجود ظروف أسرية تعيشها الفتاة في أسرتها والذي سجل نسبة **7.8%** فالفتاة إذا كانت تعيش ظروفا أسرية قاهرة كطلاق الوالدين أو بطالة الوالد وعدم وجود كفيل للأسرة فهي مضطرة إلى مواصلة تعليمها حتى تضمن مستقبلها المهني وهي مضطرة كذلك إلى التمسك بوظيفتها ورفض الزواج في ظل تلك الظروف.

إذا قمنا بمقارنة بين الاتجاهين فإن **الاتجاه الاختياري** هو الاتجاه الذي ينذر بوجود خلل في نظام الزواج حيث رافقته عدة تغيرات عرفتها عملية الزواج على رأسها ارتفاع معدل الزواج في المجتمع الجزائري إلى 30 سنة وكذلك تغير وتراجع في سلم المعايير ومقاييس الزواج حيث أصبحت أولوية الفتاة التعليم ثم العمل.

المبحث الثالث: تنازلات الفتاة العاملة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج.

جدول رقم (55):يبين قيام الفتاة بمحاولات من أجل زواجها حسب السن .

قيام الفتاة بمحاولات للزواج	السـن			المجموع
	42_ 40	43_45	46 سنة فما فوق	
نعم	32 %47,8	48 %51,1	6 %66,7	86 %50,6
لا	35 %52,2	46 %48,9	3 %33,3	84 %49,4
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

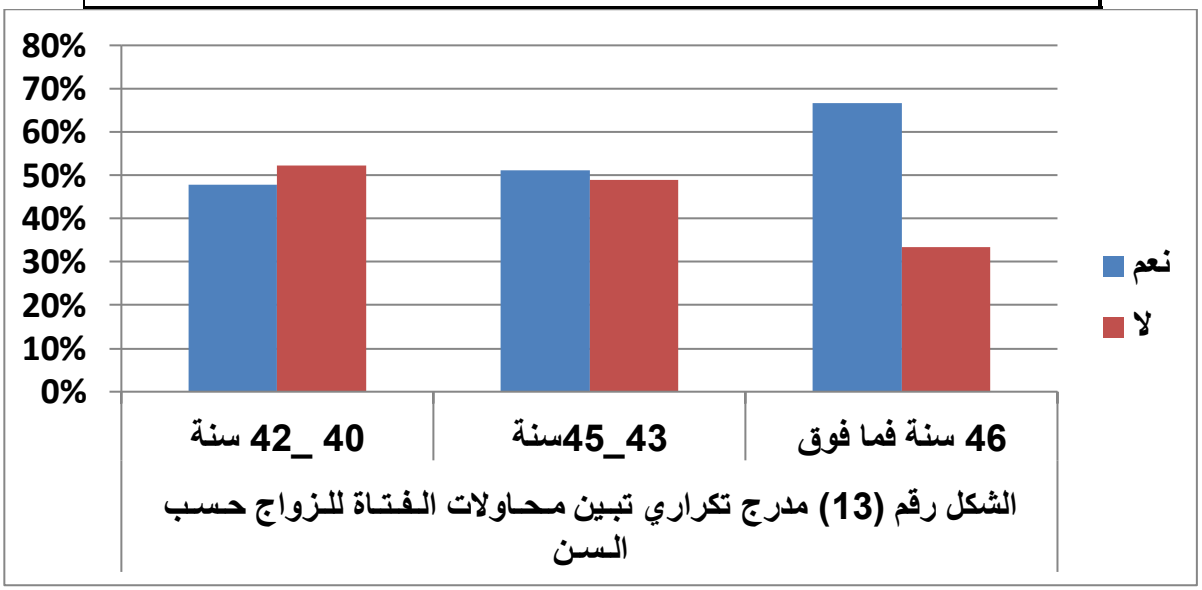

الشكل رقم (13) مدرج تكراري تبين محاولات الفتاة للزواج حسب السن

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

على ضوء المعطيات الميدانية ومن خلال إبراز اتجاهات العنوسة طرحنا على أفراد عينتنا مجموعة من الأسئلة تشتمل على مجموعة من محاولات قد بادرت الفتاة إلى القيام بها من أجل زواجها وبغرض معرفة إمكانية ملائمتها مع الواقع الجزائري خاصة كما أسلفناه الذكر أن مقاييس الزواج عرفت تغيرات والتي أثرت على منظومة الزواج من الناحية البنائية والوظيفية وعليه قمنا ببناء جملة من الحلول التي تعتبر محاولات فردية من طرف الفتاة التي تأخرت عن سن الزواج من جهة وعرض مواقفها من تلك الحلول وتحليل أبعادها السوسيولوجية ومدى توافقها مع المجتمع الجزائري من جهة أخرى .

فأول ما حاولنا استقراءه هو هل الفتاة في سن الأربعين فما فوق قامت بمحاولات فردية على مستواها من أجل أن تتزوج ولا تبقى عانسا فكانت المعطيات كالتالي : حيث سجلت أعلى نسبة الفئة التي قامت بمحاولات من أجل زواجها بنسبة قدرت بـ **50.6%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** قدرت بنسبة **66.7%** تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **51.7%** تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **47.8%**، وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن أن نستدل على وجود علاقة طردية مفادها أنه كلما ارتفع سن الفتاة وتأخر زواجها قامت الفتاة بمحاولات فردية من أجل الزواج وسنرى لاحقا مضمون هذه المحاولات.

إن سن الأربعين يعتبر هاجسا للفتاة من البقاء دون زواج، لأن حظوظها فيه تكاد تنعدم، حيث تلجأ بعض الفتيات إلى السعي من أجل الظفر بالزوج حتى وإن تنازلت عن بعض المقاييس والمعايير التي تعتبر من بين أهم العوامل التي كانت قد ساهمت في تأخر زواجها كفارق السن الكبير بينها وبين الخاطب مثلا أو عدم توفر السكن المستقل أو قد تكون الزوجة الثانية (رجل معدد...).

أما الصف الثاني والذي لم يقم بمحاولات فردية للزواج فقد سجل بنسبة **49.4%** من المجموع الكلي للعينة، حيث سجل الاتجاه العام لدى الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **52.2%** تليها **الفئة العمرية من 43 إلى 45** سنة بنسبة **48.9%** تليها **الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق** قدرت بنسبة **33.3%**، وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذه المعطيات أن البعض من الفتيات في هذه السن ينتابهن حالات من التشاؤم (الاكتئاب واليأس) من الزواج ...، فكثيرات منهن من تأخرن عن سن الزواج إلى سن الأربعين ييأسن من الزواج ومن مستقبلهن الزواجي ويعتقدن أن هذا نصيبهن في الحياة وهذا ما يطلق عليه بالمكتوب، الذي تنتظرنه مسلّمات أمرهن إليه دون الاعتماد على أية وسيلة أو طرف من أجل الزواج.

جدول رقم (56): يبين أهم محاولات للفتاة للزواج وعلاقته بالسن.

محاولات الفتاة للزواج	السـن			المجموع
	42-40	45-43	46 فما فوق	
اللجوء إلى الرقية	15 %22.3	32 %34	4 %44.4	51 %30
اللجوء إلى العرافين	5 %7.5	12 %12.7	2 %22.2	19 %11.2
تسجيل الفتاةعلى عروض الزواج	9 %13.4	4 %4.3	0 %0	13 %7.6
عرض الفتاة خطبتها على الرجل	3 %4.5	0 %0	0 %0	3 %1.8
لم تقم بأية محاولات	35 %52.3	46 %49	3 %33.4	84 %49.4
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لقد أشرنا سالفا إلى أن عملية الزواج في المجتمع الجزائري قد عرفت في السنوات الأخيرة تغيرات أثّرت على النسق الأسري من الناحيتين البنائية والوظيفة ومن أبرز مظاهر

هذا التغير غياب ما يعرف "بالخطّابة"، تلك المرأة التي كان لها دور أساسي في عملية الاختيار الزواجي حيث تحاط بمرتبة خاصة وتكتسي مكانة اجتماعية أيضا داخل العائلة الجزائرية نظرا للدور الذي تلعبه في الجمع بين الشاب والفتاة وإقناع أهل الطرفين بالمقاييس المرغوبة لدى كل من الرجل والمرأة، تلك الفترة التي كان للخطّابة دور هام ساهم في تزويج البنات، لم تعرف خلالها ظاهرة العنوسة بهذه الحدة التي شهدتها في السنوات الأخيرة فقد كان الزواج ميسّرا بداية من عملية الاختيار مقارنة باليوم أين أصبح الاختيار الشخصي هو السائد وتغير أولويات ومقاييس الاختيار لدى الطرفين على حد السواء مما زاد في تفاقم ظاهرة العنوسة في سن الأربعين فما فوق .

ففي ظل تراجع إن لم نقل غياب دور الخطابة في المجتمع هل الفتاة العاملة خاصة عند بلوغها سن "الأربعين" قامت بمحاولات فردية من أجل الزواج ؟

فكما خلصنا في معطيات إحصائية سابقة أن الفئة التي قامت بمحاولات من أجل الزواج قد سجلت نسبة **50.6%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **49.4%** بالنسبة للفئة التي لم تقم بمحاولات من أجل الزواج، أما فيما يخص أهم هذه المحاولات التي قامت بها الفتاة فقد سجلت أعلى نسبة حسب البيانات المسجلة بالجدول أعلاه محاولة اللجوء إلى العلاج بالرقية والتي قدرت بـ **30%**من المجموع الكلي للعينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت بـ **44.4%**،تليها الفئة العمرية من **43إلى 45 سنة** بنسبة **34%**، تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **22.3%**، وتدل هذه المعطيات الإحصائية على أن **الفتاة كلما تقدّم سنها كلما كانت لديها محاولات فردية للزواج**، فبالنسبة للعلاج بالرقية أصبح الكثير من يعالج بهذه الوسيلة نظرا لشيوعها في السنوات الأخيرة بشكل كبير ظنّا من الفتاة أن تأخر سن زواجها بفعل السحر أو الإصابة بمسّ، وهذا التفكير الغيبي الميتافيزيقي سيطر على أذهان البعض من الفتيات خاصة وأن

فرص الخطبة متوفرة لديها لكن في ظنها أن الحظ لم يكن معها فتربط هذا الفشل بقوى غيبية مستعينة بالرقية كعلاج لفك السحر أو ما يسمى بالرباط عن الزواج فتلجأ إلى الرقاة وقد توهم نفسها بأن تأخر سن زواجها فعلا هو بفعل السحر. لكن قد يكون لأسباب أخرى تجهلها الفتاة.

تليها المحاولة الثانية وهي لجوء الفتاة إلى العرافين بنسبة قدرت **بـ 11.2%** من المجموع الكلي، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** قدرت **بـ22.2%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** قدرت **بـ 12.7%**،تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة قدرت **بـ 7.5%**،وهذا يدل على أن الفتاة **كلما تقدّم سنها زادت لديها المحاولات من أجل أن تتزوج**، فهذا النوع من المحاولات لا يمت بصلة مع تعاليم الإسلام ويعتبر ضربا من ضروب الشعوذة والدجل وقد حاربتها الشريعة الإسلامية لأنها تعتبر من الخرافات والأساطير حيث جاء في الحديث الشريف الذي رواه مسلم في صحيحه : **{من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوما }** ([1]).

تليها محاولة الفتاة التسجيل في عروض الزواج على مواقع التواصل الاجتماعي، فمع التطور التكنولوجي وتزايد تلك المواقع اتسعت رقعة التعارف بين الشاب والفتاة فتوجد فئة تبني علاقة تعارف عبر هذه الوسائل ثم تتطور تلك العلاقة إلى أن تتوج بالزواج كما تلجأ فئة أخرى إلى تسجيل إسمها على قائمة عروض الزواج ظنا منها أن الحظوظ في ذلك أوفر للزواج،هذه المحاولة قد سجلت نسبة ضعيفة تمثلت **بـ 7.6%** من المجموع الكلي للعينة وقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **42 إلى 45** سنة قدرت **بـ 13.4%** تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **4.5%**،أما الفئة العمرية **46 سنة فما فوق** فقد شغلت نسبة **0%**، هذه الفئة التي اعتبرناها يائسة من الزواج حيث لا تفضل هذه الطريقة وتعتبر الكثيرات

([1])– سعيد، بن علي بن وهف القحطاني(2012).العلاج بالرقى من الكتاب و السنة، الجزائر: دار الإمام مالك للكتاب،الجزائر، ط1،ص 45.

أن الخطبة الالكترونية بالطريقة الفايسبوكية هي طريقة فاشلة ووسيلة للّهو وفضح الأسرار وأنه فضاء افتراضي لا غير وعلى حد قول إحدى الفتيات :"أن الفايسبوك أخطر على الفتاة حيث تشهّر بنفسها للزواج، ومن الرجال من يستغلون هذه المواقع فقط للهو والتسلية مع الفتيات".وتقول فتاة أخرى مرت بتجربة لخطبة فاشلة:" إن التعارف لم ينجح في الواقع فكيف ينجح في العالم الافتراضي (الالكتروني)".

تليها محاولة عرض الفتاة خطبتها على الرجل فقد مثلت نسبة قدرت **بـ 1.8%** من المجموع الكلي، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **4.5%**، أما الفئتان من **43 إلى 45 سنة** و46 سنة **فما فوق** فكان التمثيل منعدما **0%** وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن عرض الفتاة خطبتها على الرجل غير مقبولة عرفا حتى وإن كانت مشروعة ولنا في قصة زواج خديجة رضي الله عنها من النبي صلى الله عليه وسلم حيث أبدت له رغبتها في الزواج به، لكن العرف السائد في مجتمعنا هو أن يبادر الشاب لخطبة الفتاة وليس العكس نظرا للحياء التي فطرت عليه، كما تخشى الكثيرات من نظرة الرجل لهذه الخطبة بنظرة سلبية.

أمّا الفئة التي لم تقم بأية محاولة والتي بلغت نسبتها **49.4 %**من المجموع الكلي للعينة، وما يمكن أن نستدل به هو أن الفئة التي لم تقم بمحاولات للزواج نظرا للسن الذي تراه البعض أنه مرحلة يأس من الزواج وفقدان للحظوظ في الزواج ، ومن جهة أخرى توجد فئة أخرى لا ترغب في الزواج في سن متأخرة، وهذا ما تشير إليه الإحصاءات حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **52.3%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **49%** تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة **33.4 %**، وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذه المعطيات الإحصائية أنّ الفتيات **كلما تجاوزن سن الأربعين كلما فقدن الرغبة في الزواج ولم يسعين لمحاولات على مستواهن الفردي من أجل**

الزواج وهذا ما يدعم النتائج السابقة التي توصلنا إليها أن الاستقلالية المادية للفتاة جعلها في غنى عن الرجل، وهذا يؤكّد فرضيتنا التي "مفادها أن الفتاة العاملة عند بلوغها سن الأربعين والذي أسميناه بمنتصف العمر قد تستغني عن الرجل"، فهي ترى أن تحقيق الطموح المهني واستقلاليتها المادية كفيلان بتحقيق الذات من غير الارتباط الزواجي،كما يشير هذا الموقف إلى ضرب من ضروب العنوسة الاختيارية فالفتاة في هذه السن تختار البقاء دون زواج لأنها اعتادت على الحرية والاستقلالية ولا تريد حسب ظنها الرجل الذي يعيق تلك الحرية أو يحد منها.

المبحث الرابع: موقف الفتاة العاملة من بعض الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العنوسة.

جدول رقم(57): يبين موقف الفتاة من الزواج برجل أصغر منها سنا.

موقف الفتاة من الزواج برجل يصغرها سنا	السـن			المجوع
	42_40	45_43	46فما فوق	
موافقة	28 %41,8	25 %26,6	3 %33,3	56 %32,9
غير موافقة	39 %58,2	69 %73,4	6 %66,7	114 %67,1
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

إنّ ما أثبت علميا أنّ نضج المرأة سابق لنضج الرجل لذلك يستحسن عند الاختيار للزواج أن تتزوج الفتاة من يكبرها سنا حتى يكون الزوجان في نفس المستوى من النضج إضافة إلى فارق السن بين الشاب والفتاة الذي يؤدي حتما إلى فروق في الاهتمامات، لكن حتى وإن وافق الشاب والفتاة على هذا الفارق في السن إلا أن نظرة المجتمع تبقى رافضة له، وأنه خارج عن المألوف والعادات والتقاليد، لكن الفتاة العاملة اليوم إذا بلغت سن الأربعين أو تجاوزته هل تقبل بمن يتقدم لخطبتها أن يكون أصغر منها سنا بسنوات؟

وتكون بذلك قد تجاوزت هذا النوع من الطابوهات الاجتماعية وتجاوزت عادات المجتمع التي تحدّ في كثير من الأحيان من حرية الأفراد ورغباتهم الشخصية وبناء مستقبلهم.

فكما توضحه البيانات في الجدول الذي يبين موقف الفتاة العاملة من الزواج برجل أصغر منها سنا فقد سجلت أعلى نسبة الموقف الرافض بنسبة قدرت بـ **67.1%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **32.9%** بالنسبة للموقف المؤيد.

فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **43 إلى 45** بنسبة **73.4%**تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت **بـ 66.7%**، تليها الفئة العمرية **من 40 إلى 42 سنة** بنسبة **58.2%**، أما سن **43 فما فوق** كما أشرنا يعد المرحلة التي تفقد فيها الفتاة حظوظ الزواج أكثر من السابق لأنه يعتبر إنذارا لما أسميناه **بسن اليأس من الزواج،** بالرغم من ذلك فإنّ الفتاة العاملة لا يمكنها أن تتنازل عن معيار اجتماعي مهم في الاختيار للزواج والذي يعتبر مقدسا لدى أفراد المجتمع والمتمثل في وجود فارق في السن بين الرجل والمرأة والأصل فيه أن يكبر الرجل المرأة بسنوات وليس العكس على حد قول إحدى المبحوثات :" أنا لا أتزوج من رجل أصغر مني سنا وأنا في سن الأربعين حتى لا يشفق علي يوما وأخاف أن يشعرني بأنه قد سترني من العنوسة... " كما صرحت أخرى :"بالرغم من أنه لا يوجد خلل في هذا الزواج بدليل زواج الرسول صل الله عليه وسلم من خديجة التي تكبره بخمس عشرة سنة لكن المجتمع وأقاويل الناس لا ترحم أما بالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **41,8%**، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** والتي سجلت نسبة **26,6%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة 33,3%**، وعليه يمكن القول **أن الفتاة كلما تقدمت في السن فإنها ترفض مقترح الزواج من رجل يصغرها سنا،** وهذا مؤشر قوي على أن الفتاة بالرغم من تأخرها في الزواج فإنها لا تتنازل عن هذا المقياس الذي يعتبر من أعراف المجتمع وعاداته.

جدول رقم (58): يبين موقف الفتاة من وجود فارق كبير في السن بينها وبين الخاطب.

وجود فارق كبير بينها وبين الخاطب	السن			المجموع
	40_42	43_45	46 فما فوق	
موافقة	15 %22,4	38 %40,4	6 %66,7	59 %34,7
غير موافقة	52 %77,6	56 %59,6	3 %33,3	111 %65,3
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي.

يعتبر مقياس السن من المقاييس الأساسية لاختيار القرين وهو عامل مهم في نجاح العلاقة الزوجية، حيث يعتبر مؤشرا لتقارب الأفكار والميول والاتجاهات كما أنّ تقارب الأجيال يقلل من حدوث اختلافات في الآراء ويبعد وجود اختلالات في العلاقات، كما أنّ التجانس في السن يلعب دورا في تماسك نسيج العلاقات الزوجية والاجتماعية معا، لكن الفتاة في سن الأربعين كما أشرنا قد تنقص حظوظها في الزواج وفرصة إيجاد الرجل الذي يكافئها في السن، فهل تتنازل الفتاة عن هذا المطلب وعن هذا المعيار الذي يرتبط بنجاح العلاقة الزوجية أم تتمسك به وتشترط أن تتزوج من شاب في سنها مهما تأخرت عن سن الزواج ؟.

فحسب المعطيات الميدانية وبعد المعاينة لأفراد عينتنا تبين أنّ الفتاة ترفض بنسبة عالية التنازل عن معيار السن، فهي ترفض أن تتزوج برجل في الخمسينات وقد قدرت هذه النسبة **بـ 65.3%** مقابل **34.7%** من المجموع الكلي للعينة.

فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42** سنة بنسبة **77.6%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة 59.6%، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** والتي سجلت نسبة **33.3%**.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن أن نستدل أنه كلما كان سن الفتاة (ابتداء من 40 سنة إلى 46سنة ترفض الزواج برجل في سن الخمسين حيث تأمل في حظ آخر للزواج من رجل من سنها أي في سن الأربعين وهذا لا يكون إلا بنسبة ضعيفة لأنه لا يتوافق مع رأي الرجل الرافض الزواج من فتاة متقدمة في السن أي–**في سن الأربعين** –، فكذلك الفتاة ترفض هي الأخرى هذا المطلب لأن كل طرف يرى أن السن ضروري لنجاح العلاقة الزوجية واستمرارها.

جدول رقم (59): يبين موقف الفتاة العاملة من الزواج من رجل متزوج (معدد)

موقف الفتاة من الزواج من رجل معدد	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 سنة فما فوق	
نعم	16 %23,9	26 %27,7	4 %44,4	46 %27,1
لا	51 %76,1	68 %72,3	5 %55,6	124 %72,9
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

لا يزال موضوع الزواج من رجل معدد من المواضيع التي لا توافق عليها أغلب الأسر الجزائرية بالرغم من أن الدين الإسلامي قد أباح للرجل أن يتزوج من النساء مثنى وثلاث ورباع، لكن في مجتمعنا الجزائري الرجل لا يعدد إلا في حالات مرض الزوجة أو عجزها عن إنجاب الأطفال ما يدفع به إلى الزواج الثاني خاصة مع قانون الأسرة الذي لا يسمح للرجل أن يعدّد إلا إذا وافقت الزوجة الأولى على ذلك وهذا ما يشكل عائقا أمام الرجل، ما دفع بالبعض إلى الزواج العرفي أي "الزواج بالفاتحة" كما يسمى في مجتمعنا الجزائري أي من غير العقد الإداري .

فهل الفتاة في سن الأربعين حين تفقد فرص الزواج تتنازل حينها وتقبل الزواج برجل معدّد؟

فحسب المعطيات الإحصائية المبينة بالجدول فقد سجلت أعلى نسبة الموقف الرافض الزواج من رجل معدد بنسبة قدرت بـ **72.9%** من المجموع الكلي العينة مقابل **27.1%**، فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **76.1%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **72.3%**، تليها الفئة **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت **بـ 55.6%**، وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذه المعطيات **أنه كلما اقترب سن الفتاة من الأربعين كلما كان رفضها الزواج من رجل معدّد.**

أما بالنسبة للفئة المؤيدة للزواج من رجل معدد فهذا يعتبر تنازلا من طرفها لأنّ الفتاة عندما تتزوج ترفض أن تكون بعدها زوجة ثانية (ضرة) كما تسمى في المجتمع الجزائري وتطمح أن تكون هي الزوجة الوحيدة في حياة الرجل حتى وإن قبلت الزواج من رجل متزوج فإنها تطلب منه بكل الحيل والمكائد أن يطلق الزوجة الأولى كشرط للقبول به كزوج وهذا ما سجلته إحصاءات حول نسبة الطلاق أنّ أكثر حالات الطلاق هي من فئة الحديثي عهد بالزواج وكذلك من تأخرن عن سن الزواج لأنّ الفتاة عندما تتأخر عن السن المطلوب اجتماعيا للزواج قد تتنازل عن بعض من المعايير وهذا النوع من الزواج في كثير من الحالات لن يستمر،فالفتاة تقع في صراعات بعد الزواج وتجد نفسها غير قادرة على التكيف معه مما يؤدي إلى خلاف دائم بين الطرفين وعدم الاستقرار قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الطلاق، فبالرغم من جواز هذا الزواج وشرعيته لكنه لا يزال يعرف رفضا اجتماعيا لدى العديد من الأسر خاصة في الجزائر العاصمة .

وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذا الموقف أن الفتاة بالرغم من بلوغها سن الأربعين فما فوق فإنها لا تقبل في الغالب الزواج من رجل معدد.

جدول رقم (60): يبين موقف الفتاة الزواج من رجل لا تتوفر فيه المقاييس الأساسية للزواج كالدين والخلق.

موقف الفتاة من عدم توفر مقاييس الزواج	السن			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
نعم	0 %0	0 %0	0 %0	0 %0
لا	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي.

تعتبر مقاييس الزواج من بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها من أجل الاختيار الزواجي وعلى رأسها مقياسي الدين والخلق، فهل الفتاة في سن الأربعين تتنازل عن هذين المقياسين إذا ما توفرت لها فرص الخطبة؟

فكما توضحه المعطيات الإحصائية الممثلة في الجدول أعلاه فإنّ أعلى نسبة تمثلت في رفض الفتاة الزواج من رجل لا تتوفر فيه المقاييس الأساسية كالدين والخلق حيث قدرت بـ **100%** من المجموع الكلي للعينة حتى وإن تأخرت عن سن الزواج إلى الأربعينات

فإنّها لا تقبل الزواج من رجل لا تتوفر فيه المقاييس المطلوبة والأساسية فيه كالدين والخلق لأنهما المعياران اللذان يتم على أساسهما الرفض والقبول.

وعليه فإنّه بالرغم من تأخر الفتاة عن سن الزواج فإنّ أفراد عينة البحث موقفها من التنازل عن مقياسي الدين والخلق كان الرفض وهذا ما تشير إليه بعض إحصاءات الطلاق كما أشرنا سابقا أنّ من الفئات التي سجلت أكبر نسبة الطلاق هي الفئة التي تزوجت في سن متأخرة لأنها قد تتنازل عن بعض المقاييس وتقبل الزواج دون شروط ومعايير، ما يدفع بهذا المشروع إلى الفشل في عامه الأول، وبالتالي حتى الزواج في سن متأخرة له آثاره قد يؤدي إلى الفشل الزواجي لأن الفتاة قد تقبل بأي شخص يطرق بابها دون التركيز على المقاييس ومعايير الزواج الأساسية، لكن الفتاة العاملة والتي تحمل شهادات جامعية عليا لا تجازف بمستقبلها الزواجي في **سن الأربعين** كيف وهي التي كانت تتمسك بمقاييس الاختيار وضرورة توفرها في الشاب الخاطب، ورفضت فرصا عديدة لكن هذه الفرص لم تكن ملائمة مع المقاييس التي تريد توفرها في رجل المستقبل؟ .

وعليه فإنّ النتائج المتحصل عليها تؤكد أن مقياسا الدين والخلق يعتبران من المقاييس الأساسية الثابتة التي لا تتنازل عنها الفتاة حتى وإن تأخرت عن سن الزواج.

جدول رقم (61): يبين موقف الفتاة من الزواج برجل أقل منها مستوى تعليمي.

موقف الفتاة من الزواج برجل أقل منها مستوى	السن			المجموع
	42_40	45_43	46 فمافوق	
نعم	41 %61,2	64 %68,1	8 %88,9	113 %66,5
لا	26 %38,8	30 %31,9	1 %11,1	57 %33,5
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يعتبر المستوى التعليمي للزوجين من أهم المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار في الاختيار للزواج، ففي سنوات مضت كان الرجل من ذوي المستويات التعليمية العالية يحبذ الاقتران بفتاة دون مستواه حتى لا تنافسه في الدرجة العلمية وخوفا من أن تشاركه السلطة بالأسرة – حسب رأيه–، لكن اليوم مع انتشار الوعي بين أوساط الشباب وانتشار التعليم العالي بشكل واسع بين الجنسين خاصة عند الإناث فقد أصبح المستوى التعليمي مطلوبا بل ممن الضروري أن يتوافق الطرفان في المستوى التعليمي وفي الدرجة العلمية هذا ما تطلبه معظم الفتيات من حاملات الشهادات الجامعية العليا، لكن هل تتنازل الفتاة إذا تأخرت عن

الزواج إلى سنّ الأربعين عن هذا المطلب أو المعيار الذي تعتبره الكثير من الفتيات شرطا لابد من توفره؟

فحسب المعطيات الإحصائية فقد سجلت أعلى نسبة الفئة المؤيدة للزواج من رجل يكون أقل منها مستوى تعليمي وذلك بنسبة قدرت **بـ66.5 %**من المجموع الكلي للعينة مقابل **33.5%** بالنسبة للفئة الرافضة لهذا المطلب، فبالنسبة للموقف المؤيد الذي سجل أعلى نسبة فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة **88.9%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **68.1%**، تليها الفئة من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **61.2%**،وعليه يمكن أن نستدل من خلال هذه المعطيات أنه **كلما ارتفع سن الفتاة إلى الأربعين وتأخر سن زواجها فإنّ المستوى التعليمي لا يمثّل لديها مقياسا ضروريا** كما صرحت إحدى المبحوثات بقولها :" أن ما يهمّني في شخصية الرجل هو أن يحترم المرأة ويقدس العلاقة الزوجية ولا يهمني إن كان أميا لا يقرأ ولا يكتب فما فائدة الشهادات العليا التي يحملها الرجل ولا يحترم المرأة ولا يعرف حقوقها وواجباته تجاهها ..."، وهذا يعتبر تنازلا من المرأة العاملة لأنّه في سنّ ما قبل الأربعين رفضت فرصا عديدة للخطبة لعدم توفر التكافؤ في مقياس المستوى التعليمي بينها وبين الشاب الخاطب وبالتالي تغيرت نظرة الفتاة في سن ما بعد الأربعين فيما يخص مقياس التكافؤ في المستوى التعليمي بين الزوجين ولم يعد من الأولويات في عملية الاختيار الزواجي.

جدول رقم (62): يبين موقف الفتاة العاملة من الزواج عرفيا.

موقف الفتاة من الزواج عرفيا	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
نعم	6 %9	16 %17	1 %11,1	23 %13,5
لا	61 %91	78 %83	8 %88,9	147 %86,5
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

يلجأ بعض الشباب إلى الزواج العرفي أو ما يسمى في المجتمع الجزائري "بالزواج بالفاتحة"، هذا الزواج بالرغم من أنه يستوفى أركان الزواج التي أقرّتها الشريعة الإسلامية إلّا أنه لا يتم توثيقه في سجل الحالة المدنية أي ما يسمى بإبرام العقد المدني وكثير من الشباب من يلجأ إلى هذا الزواج بغرض التعدد لعدم موافقة الزوجة الأولى عليه، وقد نصت المادة الثامنة من قانون الأسرة المعدل سنة 2005 ما يلي : " **يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الاسلامية متى وجد المبرر الشرعي ومتى توفرت الظروف**

وتوفرت الشروط ونية العدل . "([1]) كما نصّ القانون أيضا ما يلي:"...**كما يجب إخبار الزوجة السابقة والمرأة التي يُقبل على الزواج بها وأن يقدم طلب الترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة ويمكن لهذا الأخير أن يُرخّص بالزواج الجديد إذا تأكد من موافقتها وأثبت الزوج المبرر الشرعي وقدرته على توفير العدل**..."([2]) ومما زاد تضييقا على الرجل في تعدد الزوجات بالطريقة العرفية هو تعليمة وزارة الشؤون الدينية التي وجهت للأئمة القائمين على عقد القران والتي تشترط توفر العقد المدني الموثق قبل الزواج الشرعي ومن أجل التهرب من كل هذه الإجراءات يفضل البعض اللجوء إلى الارتباط سرا وهذا ما يعرف بالزواج العرفي الذي انتشر بشكل واسع في الآونة الأخيرة،ففي نظرهم هو زواج شرعي لأنه استوفى الشروط الشرعية من رضا الطرفين ووجود الولي من جهة ومن جهة أخرى بالنسبة للرجل فإنّ هذا النوع من الزواج لا تترتب عليه الالتزامات القانونية في حالة الطلاق مثل عدم إلزام الرجل بالنفقة...أما بالنسبة للفتيات فمنهن من تقبل بهذا الزواج خوفا من شبح العنوسة .

إنّ المادة 08 من قانون الأسرة المعدل في 2005 جاءت في رأي المشرع الجزائري من أجل حماية حقوق المرأة، لأنّ تبعات الزواج العرفي ليست بالهيّنة وهذا ما تؤكده القضايا المطروحة في المحاكم وأنّ الخاسر الأكبر هو المرأة، أهمها مشكلة إثبات نسب الأبناء في حالة تخلي الزوج على المرأة فهم يصنفون في خانة الأطفال غير الشرعيين بالرغم من أن زواجهم تمّ بطريقة شرعية، وكذا مشكل الميراث في حال وفاة الزوج ...

ومع كل هذه المشكلات التي تنجرّ عن الزواج العرفي تساءلنا هل الفتاة في سن الأربعين تقبل به خوفا من العنوسة؟

---

(1)_ قانون الأسرة الجزائري _ مرجع سابق_

(2) _ المرجع السابق.

فحسب المعطيات الإحصائية الموضحة بالجدول فقد تبين أن أعلى نسبة سجلها الموقف الرافض للزواج العرفي والتي قدرت بـ **86.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **13.5%** بالنسبة للموقف المؤيد لهذا الزواج.

فبالنسبة للموقف الرافض فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **91 %**، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة **88.9%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **83%**، فحسب هذه المعطيات الميدانية فإنّ هذا يدل أن الفتاة العاملة بالرغم من تأخر سنها فإنّها لا تقبل بالزواج العرفي لأنها تعي جيدا تبعات هذا الزواج وما يترتب عنه من عواقب خاصة أن من أكثر الزيجات من الرجال الذين يلجأون إلى الزواج العرفي لا يعتبر زواجهم الأول وإنما زواج متعدد بحيث ترضى أن تكون تلك المرأة الزوجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وهذا ما ترفضه أفراد العينة حسب نتائج البحث المتعلقة بتعدد الزوجات.

أما الفئة المؤيدة للزواج العرفي فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **17%**، هذه الفئة التي تفتقد إلى فرص الزواج أكثر من غيرها، فإن توفرت لديها تلك الفرص حتى وإن كان الرجل الخاطب معددا فإنها تقبل خوفا من البقاء عانسا، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** والتي قدرت نسبتها **بـ 11%** هذه الفئة العمرية فرصها في الزواج ضعيفة جدا تكاد تنعدم، فمن الفتيات من يتنازلن عن بعض معايير الزواج ويقبلن بالزواج العرفي حتى لا يبقين دون زواج، أما الفئة العمرية من **سن 40 إلى 42 سنة** فقد سجلت نسبة **09%** هذه الفئة التي لا تزال تنتظر فرص الخطبة وإن كانت ضعيفة لكن نسبة كبيرة لا تقبل بالزواج العرفي .

وعليه من خلال هذه النتائج فإنّ الزواج العرفي في المجتمع الجزائري بالرغم من أنه عرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة إلا أن النتائج الميدانية تبين أن الفئة العاملة في سنّ

الأربعين فما فوق من ذات المستوى التعليمي العالي ترفض هذا النوع من الزواج بنسبة عالية، فهي لا تتنازل عن معايير الزواج المتمثل في ضرورة توفر الجانب القانوني في الزواج الذي يشير إلى ضرورة توثيقه إداريا أي قانونيا.

جدول رقم (63): يبين آراء الفتيات العاملات في الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة العنوسة.

الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العنوسة	التكرارات	النسبة
حلول مادية (توفير السكن قروض للزواج) ...	32	%18,8
تعدد الزوجات	25	%14,7
تنازل الفتاة وأسرتها عن بعض الشروط	36	%21,2
تصحيح بعض مفاهيم ومقاييس الزواج	42	%24,7
التحسيس والتوعية بأهداف الزواج	26	%15,3
لا توجد حلول	9	%5,3
المجموع	170	%100

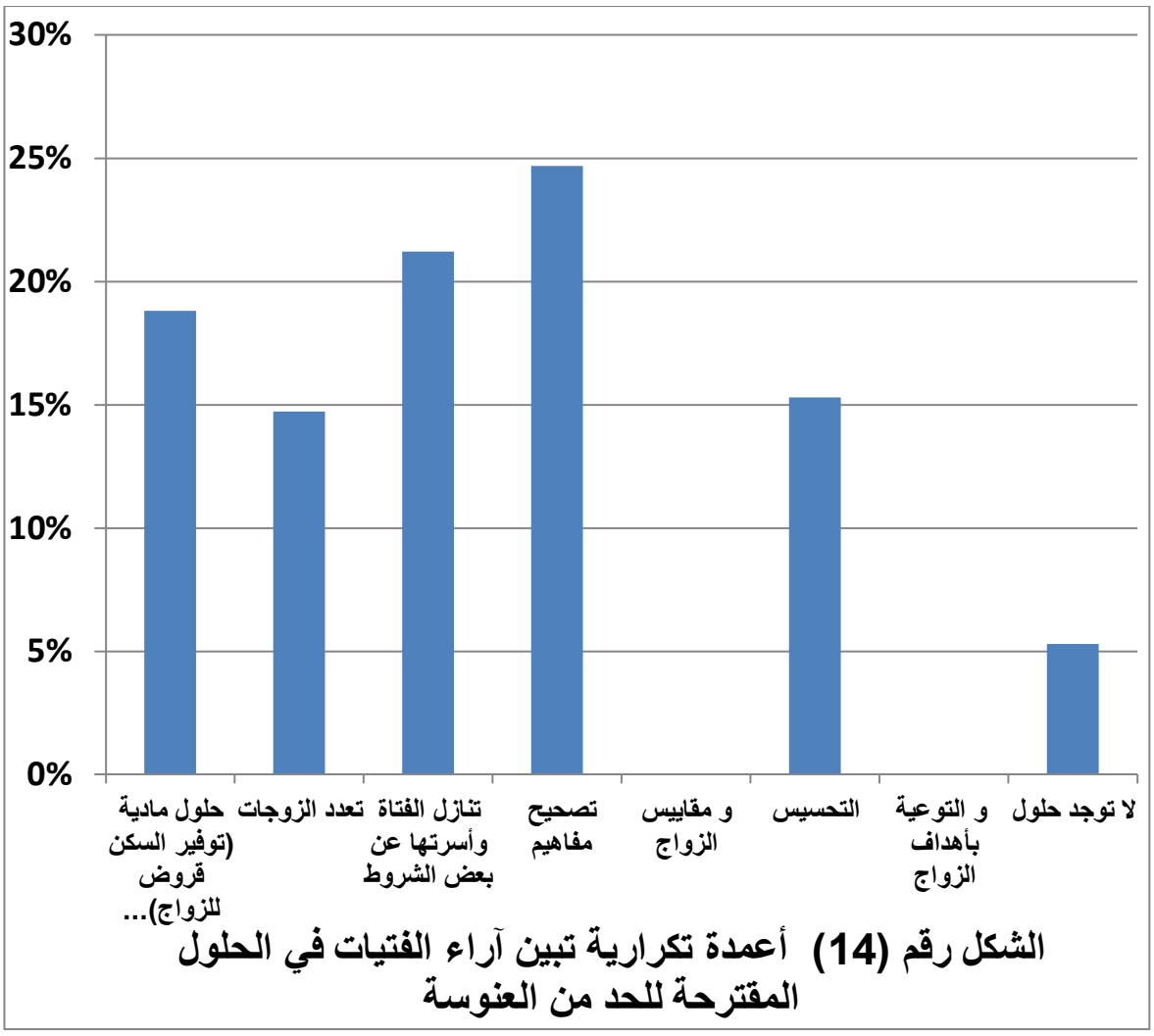

الشكل رقم (14) أعمدة تكرارية تبين آراء الفتيات في الحلول المقترحة للحد من العنوسة

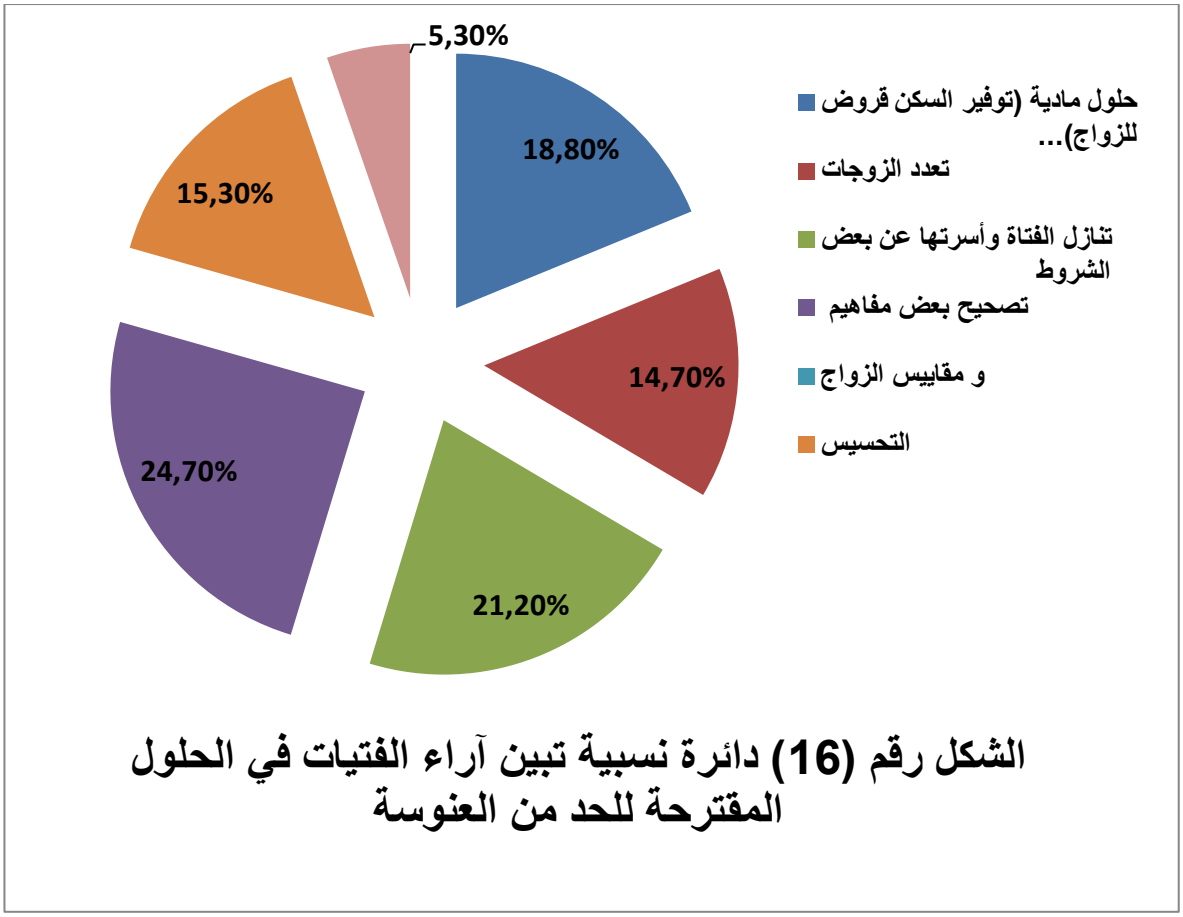

الشكل رقم (16) دائرة نسبية تبين آراء الفتيات في الحلول المقترحة للحد من العنوسة

التحليل الإحصائي والسوسيولوجي:

بعد تحديد العوامل التي ساهمت في العنوسة عند الفتاة العاملة واستخلاص أهم مظاهرها واتجاهاتها قمنا بمعاينة أفراد البحث من خلال استقصاء آرائهن حول بعض الحلول والمقترحات التي تلائم المنظومة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ومدى قبولها من طرف الفتاة العاملة في سن الأربعين وقد تأخرت عن سن الزواج وتقصّي آرائهن حول الحلول المناسبة للحد من ظاهرة العنوسة، بالأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية التي ساهمت في هذه الظاهرة من أجل اقتراح حلول فعالة تناسب ثقافة المجتمع الجزائري وكذلك تناسب طبيعة الحراك الاجتماعي السائد به وبالنظر إلى نظام الزواج كذلك من حيث بنائه والمشكلات الاجتماعية المحيطة به.

فحسب الجدول الموضح أعلاه فقد تمّ استخلاص آراء المبحوثات ممثلة في اقتراح خمسة حلول للحد من ظاهرة العنوسة متفاوتة من حيث التمثيل النسبي. أما الحالة السادسة والتي تعبر عن الرأي بعدم وجود حلول لهذه الظاهرة...، وعليه فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي تدعو إلى تصحيح بعض المفاهيم ومقاييس الزواج لدى الشباب من الجنسين قدرت بـ**24.7%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، هذا المقترح تراه فئة البحث هو الأنسب لأنّ بعض المفاهيم المتعلقة بالزواج عرفت تغيرا واضحًا كالاختيار للزواج وأولويات مقاييس الاختيار،كما طغت المظاهروالشكليات على حساب الجوهر والقيم الأخلاقية، وهذا ما يظهر جليا في تنافس العائلات في عدد ونوع السيارات الخاصة بموكب الزفاف وديكور قاعة الأفراح والتنافس على الملابس التي ترتديها العروس _كمًّا ونوعًا_ في حفلة زفافها وكذا السيارة التي تقلّها إلى بيتها الزوجي، والبلد الذي يقضي فيه الزوجان أيام شهر العسل...كلها مظاهر ساهمت في تراجع المفهوم الصحيح للزواج المبني على قيم راسخة قوامها التكافؤ في الأفكار والنظر في الآفاق المستقبلية للحياة الزوجين بين الزوجين من أجل ديمومة تلك العلاقة باعتبارها الميثاق الغليظ ، تلك المفاهيم الصحيحة التي توحي بحياة مستقرة وناجحة، أما إذا كانت المفاهيم خاطئة مبنية على أفكار زائفة وبعيدة عن الواقع فمآلها الفشل.

إن بناء مفهوم صحيح للزواج هو ما يغيب لدى شباب اليوم، فهذه إحدى الدعوات الموجهة للفتيات اللائي تأخرن عن الزواج، "**إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه**" – حديث شريف–فبالرغم من المعيقات المادية للزواج إلى أنّها لا تعد عائقا يؤدي إلى عزوف الشباب اليوم من الجنسين وهذا الحديث نداء للتشجيع على الزواج إذا توفر الأساس وهو **الدين والخلق.**

أما النداء الخاص للشباب جاء في حديث أبى هريرة: " **تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك** " ـ متفق عليه ـ ([1])

أما الاقتراح الثاني الذي سجل المرتبة الثانية متمثلا في تنازل الفتاة وأسرتها عن بعض الشروط كإلزام الرجل بالمسكن المستقل عن أسرته وكذا تمسك الفتاة بالوظيفة بعد الزواج إلى غيره من الشروط التعجيزية التي تحول دون إتمام الزواج وذلك بنسبة قدرت بـ **21.2%** من المجموع الكلي للعينة، هذا المقترح لا يقلّ أهمية عن المقترح السابق المتمثل في تصحيح مفاهيم الزواج، والذي يعد من أهم الأسباب التي ساهمت في عنوسة الفتيات فالمبالغة في الشروط سواء من الفتاة نفسها أو من طرف والديها كثيرا ما ينفّر الخطاب منها فكم من فتاة كانت ضحية لعنوسة قهرية بسبب مبالغة والديها في المهور أو في شروط لا يطيقها الشاب المتقدم للخطبة كالسكن المستقل أو تكليفه بمراسيم الزفاف التي لا يستطيع تغطيتها من الناحية المادية .

يليه الاقتراح الثالث والمتمثل في تكفل الدولة ماديا بمشروع تزويج الشباب بنسبة قدرت بـ **18.8%** من المجموع الكلي للعينة، هذا المشروع الذي بادرت إليه كثير من الدول العربية خاصة الخليجية منها كالإمارات، السعودية، الكويت...من أجل تيسير الزواج وذلك من خلال إنشاء صندوق الزواج والقيام بالزواج الجماعي تحت تكفل الدولة، فالدولة الجزائرية على غرار مشروع صندوق الأيتام وصندوق المطلقات... فقد عرف "مشروع صندوق تزويج الشباب" من خلال إقامة مشروع الزواج الجماعي في مناطق كثيرة من الجزائر بهدف تسهيل الزواج، كما تكفلت جمعيات خيرية في سنوات ماضية في جمع جهاز العروس لفتيات عجزن عن شرائه وجمع التبرعات من المحسنين من أجل مساعدة المعوزات لإتمام مراسيم العرس.

([1]) –أحمد، ابن علي بن حجر – مرجع سابق – ص 1985.

يليه الاقتراح الرابع المتمثل في تعدد الزوجات كحل لظاهرة العنوسة الذي مثل نسبة **14.7%** من المجموع الكلي للعينة، هذا الحل الذي رأته الكثير من الدول العربية الخليجية خاصة الحل الأنسب للقضاء على ظاهرة العنوسة وقد رفعت إحدى الدول الخليجية شعارا "**تعدد الخليلات خير من تعدد الخليلات** "وهو شعار ينادى بتعدد الزوجات في الإطار الشرعي وليس تعدد للعلاقات غير شرعية خارج إطار الزواج، لكن هل هذا الحل يناسب المجتمع الجزائري وهل ترضى الزوجة أن تشاركها زوجها زوجة ثانية؟

إن التكفل المادي بالزوجة الثانية من نفقة ومسكن خاص من المعيقات التي تحول دون نجاح تعدد الزوجات من جهة ومن جهة ثانية فإنّ القانون الجزائري مع التعديل الدستوري لسنة .2005 لقانون الأسرة فقد اشترط للرجل التعدد بإخبار الزوجة الأولى وهذا أمر يعجزه عن التعدد فيلجأ الكثير ممن يريد الزواج مرة ثانية إلى الزواج العرفي أو السري.

يليه الاقتراح الخامس وهو التحسيس والتوعية بأهداف الزواج بنسبة **15.3%** وهي مهمة لا بد أن تضطلع بها وسائل الاتصال المختلفة وكيفية تجسيد صورة المرأة المثالية وللتحسيس بدورها في الحياة الزوجية والأسرية وكذلك توضيح صورة الرجل المثالي ودوره كرب أسرة مسؤول وأنّ وظائف كل فرد بالأسرة إنّما هي وظائف بنائية بحيث يكون لكل عضو بالأسرة وظيفته المنوطة به، مما يساهم في تسطير الأهداف لكل فرد داخل النسق الأسري فإذا شُبّع بالأهداف الصحيحة للزواج من شأنه أن يبعد الأفكار والمفاهيم الخاطئة عنه،لأن عزوف الشباب اليوم عن الزواج إنما مردّه في الأساس إلى تغيّر نظرته له وإلى أهدافه وغياب النظرة المستقبلية له.

أما الفئة الأخيرة التي ترى أنه لا توجد حلول لظاهرة العنوسة والتي قدرت بنسبة **5.3%** من المجموع الكلي للعينة حيث تبرر هذا الموقف: بأن العنوسة هي قضاء وقدر

وأنها كما يقال في ألفاظنا الشعبية مردّه إلى " **المكتوب** " بحيث لا تنتظر الحل والفرج إلا من الله.

وعليه يمكن أن نستخلص من خلال النتائج المتعلقة بالحلول المناسبة للقضاء على ظاهرة العنوسة أن الفتاة العاملة وذات المستوى التعليمي العالي اكتسبت نصيبا معتبرا من الوعي الاجتماعي حول خطورة ظاهرة العنوسة بدليل أنها اقترحت لها حلولا رأتها مناسبة للمنظومة الاجتماعية والثقافية والدينية والعرفية للمجتمع الجزائري الذي بإمكانه أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة وفق الحلول التي أشرنا إليها سالفا.

النتائج العامة للفرضية.

من منطلق فرضيتنا التي مفادها: **أنّ مكانة المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج تغيرت داخل أسرة والديها مما أدى بفئة من العاملات إلى العزوف عن الزواج –ليس قصرا وإنما اختيارا–، إضافة إلى التنازلات عن بعض المعايير المطلوبة للزواج في سن الأربعين إذا ما توفرت لديها فرص الخطبة.**

ومن أجل التأكد من صحة الفرضية تناولنا ما يلي:

- ✓ المساهمة المادية للمرأة العاملة يمثل عاملا رئيسيا في تغير مكانتها داخل أسرة والديها وبالتالي قبول أسرتها بوضعيتها كعانس.
- ✓ اتجاهات العنوسة ومبرراتها عند المرأة العاملة.
- ✓ تنازلات المرأة العاملة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج.

على ضوء النتائج الميدانية فقد توصلنا إلى أن ظاهرة العنوسة نتج عنها مظاهر ومن خلال المعاينة الميدانية لمجتمع البحث خلصنا إلى ما يلي.

المظهر الأول: تغير مكانة المرأة العاملة وتغير نظرة الأسرة إليها كعانس.

1- فيما يتعلق بمواجهة الفتاة لانتقادات داخل الأسرة وعلاقته بقرار خروجها للعمل فقد توصلنا إلى أنّ أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي لم تواجه انتقادات عن وضعيتها كعانس قدرت بـ **72.9%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **27.1%** بالنسبة للفئة التي واجهت انتقادات داخل الأسرة، ومن أهم هذه الانتقادات التهديد بتوقيفها عن العمل والضغط عليها ومحاولة إجبارها على الزواج من شخص غير مناسب وكذلك توجيه لها تهم بمسؤولية بقائها دون زواج ومناداتها بألفاظ غير لائقة، أما بالنسبة للفئة التي لم تواجه انتقادات في الأسرة فقد شغل الاتجاه العام الفئة التي كان قرارها للعمل بإيعاز من العائلة وذلك بنسبة **87.5 %** مقابل **71.4%** بالنسبة للفئة التي كان قرارها للعمل قرارا شخصيا، وعليه خلصنا إلى أنّ

الأسرة التي تدفع الفتاة للعمل وتشجعها عليه فهي تعتبره من الأولويات لا يمكن بحال من الأحوال أن تقف معارضة للفتاة التي تأخرت عن سن الزواج، فمن الأسر من تستغل عمالة بناتها ولو على حساب مستقبلهن الزواجي بحجة إكمال دراستها أو التمسك بالوظيفة، وهذا ضرب من ضروب الاستغلال والإكراه الذي يدخل ضمن العنوسة الإجبارية أو القهرية .

2- فيما يتعلق باستغلال المرأة العاملة لراتبها الشهري بإمكانية وجود انتقادات داخل الأسرة فخلصنا إلى أنّ أعلى نسبة سجلتها الفئة التي لم توجّه لها انتقادات بأسرتها حول وضعيتها كعانس بنسبة **72.9%** مقابل **27.1%** من المجموع الكلي للعينة بالنسبة للفئة التي واجهت انتقادات، أما بالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة والتي لم توجّه لها انتقادات فقد شغل الاتجاه العام الفئة التي تنفق راتبها على أفراد الأسرة بنسبة **81,5%** مقابل **69%** بالنسبة للفئة التي تنفق راتبها على لوازم شخصية فقط،وبالتالي فإنّ مساهمة المرأة ماديا وإشراك الأسرة في استغلال راتبها الشهري يقلّل من وجود انتقادات داخل الأسرة، **فكلما كانت للفتاة العاملة مساهمات براتبها الشهري كلما قلّل ذلك من وجود الانتقادات داخل أسرتها حول وضعيتها كعانس.**

3- فيما يتعلق بمساهمة الوظيفة في التخفيف من العنوسة فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي ترى أن الوظيفة لم تخفف عن المرأة العاملة تأخر زواجها قدرت بـ **87.1%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **12.9%** التي ترى أن العمل ساهم في التخفيف من العنوسة، فبالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة والتي اعتبرت أن الوظيفة لم تساهم في التخفيف من العنوسة فقد شغل الاتجاه العام كل من قطاع الطب والإعلام بنسبة **100%** يليه قطاع القضاء بنسبة **91.7%** يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة **89.2%**، يليه قطاع الإدارة بنسبة **88.6%** يليه قطاع الأمن والشرطة بنسبة **80%**، يليه قطاع التعليم العالي بنسبة **75%** يليه قطاع النشاط الحر بنسبة **66.7%**، وعلى ضوء هذه النتائج خلصنا إلى أنّ الفئة التي كان موقفها من أن

العمل لم يخفف عنها العنوسة فقد سجل الاتجاه العام لدى قطاع الإعلام وقطاع الطب بنسبة 100% وبقية القطاعات تراوحت نسبتها ما بين 60% إلى 90% وهذا ما يدل على أنه مهما اختلفت القطاعات الوظيفية فإنّ العمل لم يخفف عن الفتاة العانس مشكلة تأخر سن زواجها.

المظهر الثاني: يتعلق باتجاهات العنوسة فقد خلصنا إلى ما يلي:

1- خيار الفتاة العاملة بين العمل والزواج حسب السن فقد سجلت أن أعلى نسبة الفئة التي اختارت العمل على الزواج بنسبة قدرت **52.4%** من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **46.6%** بالنسبة للفئة التي اختارت الزواج على العمل، فبالنسبة للفئة التي اختارت العمل على الزواج فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** قدرت نسبتها بـ **55.6%**، هذه السن التي أطلقنا عليه سن اليأس من الزواج المصاحب لسن (اليأس من المحيض)،فسن السادسة والإربعين فما فوق أصبحت المرأة العاملة تفضّل البقاء في العزوبية على الزواج خاصة إذا توفرت لديها فرص خطبتها لكن في ظروف غير مناسبة وبمعايير غير مناسبة للمستوى التعليمي والمهني، تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **53.7%**، ثم الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **51.1%**، وعليه فقد خلصنا إلى أنّه **كلما تقدمت الفتاة في السن إلى ما بعد الأربعين كلما فقدت الرغبة في الزواج** فحسب ظن الفتاة العاملة اليوم أنه كل من يتقدم لخطبتها إنما يطمع في راتبها الخاص وسكنها المستقل.

2- شعور المرأة العاملة من تأخر سن زواجها وعلاقته بسنّها، فحسب الجدول فقد سجل أعلى نسبة موقف "عدم الرضا من تأخر سن الزواج " قدرت **بـ 88.8%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **11.2%** بالنسبة لموقف "وجود رضا من تأخر سن الزواج " **و**هو الموقف الذي

صرّحت به الفئة التي لم يسبق وأن تقدم لها أحد لخطبتها، فبالنسبة للفئة التي سجلت أعلى نسبة وهي الفئة التي تشعر بعدم الرضا من تأخر سن الزواج فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من السن **40 إلى 42 سنة** بنسبة **91%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **89.1%**، تليها الفئة العمرية من سن **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت بـ **66.7%**، وعليه نؤكّد أنّه **كلما ارتفع سن الفتاة كلما كان شعورها بعدم الرضا من تأخر سن زواجها خاصة مع بداية الأربعين والذي يعرف بسن (منتصف العمر)**.

3- فيما يخص اتجاهات العنوسة لدى المرأة العاملة بين الاختياري والاجباري ومبرراته فقد سجّل أعلى نسبة **الاتجاه الاختياري** قدرت بـ **79,4%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، أما عن مبررات هذا الاتجاه فقد شغل الاتجاه العام مبرر وجود ظروف أسرية متعلقة بأسرة الفتاة حالت دون زواجها والتي قدرت بنسبة **92.2%** تمثلت هذه الظروف الأسرية خاصة في مرض أحد الوالدين أو عجزه، بطالة الأب...الخ، يليه مبررتمسك الفتاة بالوظيفة بنسبة قدرت بـ **91.3%** الذي يعتبرمن العوامل الأساسية المساهمة في العنوسة، يليه مبرر مواصلة التعليم والذي لا يقل تأثيرا عن عامل التمسك بالوظيفة بنسبة قدرت بـ **68%** يليه مبرر ارتباط عاطفي بشاب بنسبة قدرت بـ**66.7%**، أما الفئة التي تحفّظت في تقديم مبررات فقد سجلت نسبة **63.2%** فهناك من الأسئلة التي تحفظت في الإجابة عليها لأنها تعتبر من الطابوهات ومن الصعوبة بمكان أن تدلي بأسرار حياتهن الشخصية خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الزواج.

أما الاتجاه الثاني للعنوسة والمتمثل في **العنوسة الاضطرارية** والتي ظهرت نتيجة لعوامل خارجية لا دخل للفتاة فيها وساهمت في عنوستها بطريقة قهرية حيث سجل هذا الاتجاه نسبة **20.6%** من المجموع الكل لأفراد العينة .أما عن المبررات فقد سجلت نفس المبررات التي سجلت في الاتجاه الاختياري أي "**العنوسة الاختيارية**"، لكن بنسب متفاوتة

وعليه فقد سجل الاتجاه العام الفئة التي تحفظت في الإجابة بنسبة قدرت بـ **36.8%** وهي الفئة التي لم يتم خطبتها إطلاقا، أمّا المبرر الثاني فهو ارتباط الفتاة بشاب ووجود وعود للزواج بنسبة قدرت **بـ 33.3 %**، أمّا المبرر الثالث فيتمثل في مواصلة التعليم بنسبة **32%** هذا المبرر الذي له علاقة بمبرر التمسك بالوظيفة الذي سجل نسبة **8.7%** وهما عاملان مرتبطان أساسا بمبرر وجود ظروف أسرية تعيشها الفتاة الذي سجّل نسبة **7.8%**.

ثالثا: المظهر الثالث يتعلق بتنازلات الفتاة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج.

1 ـ فيما يخص المحاولات التي قامت بها الفتاة من أجل الزواج عند بلوغها الأربعين سنة فقد سجلت أعلى نسبة الفئة التي قامت بمحاولات من أجل زواجها بنسبة قدرت بـ 50.6% من المجموع الكلي لأفراد العينة، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية **من 46 سنة فما فوق** قدرت بنسبة **66.7 %** تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **51.7%** تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **47.8%**،و عليه اعتبرنا سن الأربعين يعتبر هاجسا للفتاة عند البقاء دون زواج، لأن حظوظها فيه تكاد تنعدم، حيث تلجأ بعض الفتيات إلى السعي من أجل الظفر بالزوج حتى وإن تنازلت عن بعض المقاييس والمعايير التي تعتبر من بين أهم العوامل المساهمة في تأخر زواجها كفارق السن الكبير بينها وبين الخاطب مثلا أو عدم توفر السكن المستقل أو قد تكون هي الزوجة الثانية (رجل معدد...)، أمّا الصف الثاني والذي لم يقم بمحاولات فردية للزواج فقد سجل بنسبة **49.4%** من المجموع الكلي للعينة، حيث سجل الاتجاه العام لدى الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **52.2%** تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45** سنة بنسبة **48.9%** تليها الفئة العمرية **من 46 سنة فما فوق** قدّرت بنسبة **33.3%**، وعليه نؤكّد إلى أنه كلما تقدّمت الفتاة في السنّ كلما كانت لديها محاولات فردية للزواج .

2 ـ فيما يخص أهم المحاولات التي قامت بها الفتاة من أجل الظفر بزوج فقد سجلت أعلى نسبة محاولة اللجوء إلى العلاج بالرقية والتي قدرت نسبتها بـ **30%**من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت بـ **44.4%**،تليها الفئة العمرية من **43إلى 45 سنة** بنسبة **34%**، تليها الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **22.3%**، تليها المحاولة الثانية وهي لجوء الفتاة إلى العرافين بنسبة قدرت **بـ 11.2%** من المجموع الكلي، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** قدرت **بـ22.2%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** قدرت **بـ 12.7%**،تليها الفئة العمرية من**40 إلى 42 سنة** بنسبة قدرت **بـ 7.5%**، تليها محاولة الفتاة التسجيل في عروض الزواج على مواقع التواصل الاجتماعي،التي سجلت نسبة ضعيفة تمثلت **بـ 7.6%** من المجموع الكلي للعينة وقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **42 إلى 45** سنة قدرت **بـ 13.4%** تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **4.5 %**،أما الفئة العمرية **46 سنة فما فوق** فقد شغلت نسبة **0%**، هذه الفئة التي اعتبرناها يائسة من الزواج حيث لا تفضل هذه الطريقة وتعتبر الكثيرات أن الخطبة الالكترونية بالطريقة الفايسبوكية هي طريقة فاشلة ووسيلة للّهو وفضح الأسرار وأنه فضاء افتراضي لا غير، تليها محاولة عرض الفتاة خطبتها على الرجل فقد مثلت نسبة قدرت **بـ 1.8%**من المجموع الكلي، حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **4.5%**، أما الفئتان من **43 إلى 45 سنة** و46 سنة **فما فوق** فكان التمثيل منعدما **0%**وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن عرض الفتاة خطبتها على الرجل غير مقبولة عرفا حتى وإن كانت مشروعة في الدين الإسلامي، ومن خلال هذه النتائج نؤكّد على أن الفتاة كلما تقدّم سنها كلما قامت بهذا النوع من المحاولات للزواج، أما الفئة التي لم تقم بأية محاولة والتي بلغت نسبتها **49.4%**من المجموع الكلي للعينة حيث شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة

52.3%، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **49%** تليها الفئة العمرية من **46 سنة** فما فوق بنسبة **33.4%**،وعليه نؤكّد أنّ البعض من الفتيات كلما تجاوزن سن الأربعين كلما فقدن الرغبة في الزواج ولم يسعين لمحاولات على مستواهن الفردي من أجل الزواج.

3 ـ موقف الفتاة العاملة من الزواج برجل أصغر منها سنا فقد سجل أعلى نسبة الموقف الرافض بنسبة قدرت بـ **67.1%** من المجموع الكلي للعينة مقابل **32.9%** بالنسبة للموقف المؤيد .فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **43 إلى 45** بنسبة **73.4%**تليها الفئة العمرية من **46 سنة** فما فوق بنسبة قدرت **بـ 66.7%**، تليها الفئة العمرية **من 40 إلى 42 سنة** بنسبة **58.2%**، أما سن **43 سنة فما فوق**، أما بالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **41,8%**، تليها الفئة العمرية من **46 سنة** فما فوق والتي سجلت نسبة **26,6%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة 33,3%**، وعليه خلصنا إلى أنّ الفتاة كلما تقدمت في السن فإنها ترفض مقترح الزواج من رجل يصغرها سنا، وهذا مؤشر قوي على أن الفتاة بالرغم من تأخرها في الزواج فإنها لا تتنازل عن هذا المقياس الذي يعتبر من أعراف المجتمع وعاداته.

4 ـ موقف الفتاة من الزواج برجل يكبرها سنا حيث خلصنا إلى أنّ الفتاة ترفض بنسبة عالية التنازل عن معيار السن، فهي ترفض أن تتزوج من رجل في الخمسينات وقد قدرت بنسبة **65.3%** مقابل **34.7%** من المجموع الكلي للعينة، فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42** سنة بنسبة **77.6%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **59.6%**، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** والتي سجلت نسبة **33.3 %.**

5- فيما يخص موقف الفتا ة من الزواج من رجل معدد فقد خلصت النتائج إلى أنّ أعلى نسبة تمثّلت في الموقف الرافض الزواج من رجل معدد بنسبة قدرت بـ **72.9%** من المجموع

الكلي العينة مقابل **27.1%** بالنسبة للموقف المؤيد، فبالنسبة للموقف الرافض فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **76.1%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **72.3%**، تليها الفئة **46 سنة فما فوق** بنسبة قدرت **بـ 55.6%**.

وعليه الفتاة بالرغم من بلوغها سن الأربعين فما فوق فإنها لا تتنازل عن الزواج من رجل معدد لهذا فإن موضوع التعدد لا يزال مرفوضا اجتماعيا أما بالنسبة للفئة المؤيدة للزواج من رجل معدد فهذا يعتبر تنازلا من طرفها في مقياس السن.

6_ موقف الفتاة من الزواج برجل لا تتوفّر فيه المقاييس الأساسية للزواج كالدين والخلق حيث سجلت أعلى نسبة في رفض الفتاة الزواج من رجل لا تتوفر فيه المقاييس الأساسية كالدين والخلق حيث قدرت **بـ 100%** من المجموع الكلي للعينة والتي تؤكد أن مقياسا الدين والخلق يعتبران من المقاييس الأساسية التي لا تتنازل عنها الفتاة حتى وإن تأخرت عن سن الزواج إلى الأربعين.

7ـ موقف المرأة العاملة من الزواج من رجل لا يتكافأ معها في المستوى التعليمي حيث سجلت أعلى نسبة لدى الفئة المؤيدة للزواج من رجل يكون أقل منها مستوى تعليمي وذلك بنسبة قدرت **بـ 66.5%**من المجموع الكلي للعينة مقابل **33.5%** بالنسبة للفئة الرافضة لهذا المطلب، فبالنسبة للموقف المؤيد الذي سجل أعلى نسبة فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة **88.9%**، تليها الفئة من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **68.1%**، تليها الفئة من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **61.2%**،وعليه نؤكّد أنه كلما ارتفع سن الفتاة إلى الأربعين سنة وتأخر سن زواجها فإن المستوى التعليمي للرجل لم يعد يمثل لديها مقياسا ضروريا.

7ـ موقف الفتاة من الزواج عرفيا حيث توصّلنا إلى أنّ أعلى نسبة سجلها الموقف الرافض للزواج العرفي والتي قدرت بـ **86.5%** من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل **13.5%**

بالنسبة للموقف المؤيد لهذا الزواج.فبالنسبة للموقف الرافض فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من **40 إلى 42 سنة** بنسبة **91 %**، تليها الفئة العمرية من **46 سنة فما فوق** بنسبة **88.9%**، تليها الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **83%**، أما الفئة المؤيدة للزواج العرفي فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من **43 إلى 45 سنة** بنسبة **17%**، هذه الفئة التي تفتقد إلى فرص الزواج أكثر من غيرها، فإن توفرت لديها تلك الفرص حتى وإن كان الرجل الخاطب معددا فإنها تقبل خوفا من البقاء عانسا، تليها الفئة العمرية من **46 سنة** فما فوق والتي قدرت نسبتها **بـ 11%** هذه الفئة العمرية فرصها في الزواج ضعيفة جدا تكاد تنعدم، فمن الفتيات من يتنازلن عن بعض معايير الزواج ويقبلن بالزواج العرفي حتى لا يبقين دون زواج، أما الفئة العمرية من **سن 40 إلى 42 سنة** فقد سجلت نسبة **09%** هذه الفئة التي لا تزال تنتظر الفرص للزواج حتى وإن كانت ضعيفة.

8 ـ أما فيما يخص الحلول المقترحة من طرف عينة البحث من أجل التخفيف من ظاهرة العنوسة فقد تصدّرها مقترح تصحيح المفاهيم التي تتعلق بالزواج بنسبة قدرت بـ**24.7%** من المجموع الكلي لأفراد، هذا المقترح تراه فئة البحث هو الأنسب لأنّ بعض المفاهيم المتعلقة بالزواج عرفت تغيرا واضحًا كالاختيار للزواج وأولويات مقاييس الاختيار،كما طغت المظاهر والشكليات على حساب الجوهر والقيم الأخلاقية، يليه تنازل الفتاة وأسرتها عن بعض الشروط التعجيزية التي تحول دون تزويج البنات كإلزام الرجل بالمسكن المستقل عن أسرته وكذا تمسك الفتاة بالوظيفة بعد الزواج .. بنسبة قدرت بـ **21.2%** من المجموع الكلي للعينة يليه مقترح تكفل الدولة ماديا بمشروع تزويج الشباب بنسبة قدرت بـ **18.8%** من المجموع الكلي للعينة، وذلك من خلال إنشاء صندوق الزواج والقيام بالزواج الجماعي تحت تكفل الدولة، فالدولة الجزائرية على غرار مشروع صندوق الأيتام وصندوق المطلقات ... اعتمدت على "مشروع صندوق تزويج الشباب" من خلال إقامة مشروع الزواج الجماعي في مناطق كثيرة

من الجزائر بهدف تسهيل الزواج، كما تكفلت جمعيات خيرية في سنوات ماضية في جمع جهاز العروس لفتيات عجزن عن شرائه وجمع التبرعات من المحسنين من أجل مساعدة المعوزات لإتمام مراسيم العرس.، يليه الاقتراح الرابع المتمثل في تعدد الزوجات كحل لظاهرة العنوسة الذي مثّل نسبة **14.7%** من المجموع الكلي للعينة تحت مبرر أنّ عدد الرجال يفوق عدد النساء من جهة ومن جهة أخرى مبرر آخر يتمثّل في عدم وجود تكافؤ وعدم توازن في الاختيار الزواجي بين الشباب والفتيات من حيث السن حيث نجد الشاب في سن الأربعين يختار فتاة في سن العشرين وليست التي تماثله في السن، ففرص الفتاة في سن الأربعين تصبح قليلة وقد تجد الحظوظ في التعدد، يليه الاقتراح الخامس وهو التحسيس والتوعية بأهداف الزواج بنسبة **15.3%** وهي المهمة التي تهتم بها وسائل الاتصال المختلفة ودورها في إرساء معالم الحياة الزوجية والأسرية وإعطاء صورة الزوج المثالي ودوره كرب أسرة ومسئول عن هذا البناء الأسري وأن وظائف كل فرد بالأسرة إنما هي وظائف بنائية بحيث أن يكون لكل عضو بالأسرة وظيفته المنوطة به مما يساهم في تسطير الأهداف لكل فرد داخل النسق الأسري،وعليه نؤكّد من خلال هذه النتائج المتعلقة بالحلول المناسبة للقضاءعلى ظاهرة العنوسة أن الفتاة العاملة وذات المستوى التعليمي العالي اكتسبت نصيبا معتبرا من الوعي الاجتماعي حول خطورة ظاهرة العنوسة بدليل أنها اقترحت لها حلولا رأتها مناسبة للمنظومة الاجتماعية والثقافية والدينية والعرفية للمجتمع الجزائري الذي بإمكانه أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة وفق الحلول المشار إليها سالفا.

وعلى ضوء هذه النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة لهذه الدراسة والتي تتضمن مظاهر العنوسة واتجاهاتها وأبرز الحلول المقترحة من أجل التخفيف من انتشارها فإننا نؤكّد على صدق وصحة هذه الفرضية القائلة بوجود نزعة اختيارية لدى فئة من الفتيات العاملات في

مشروع الزواج الذي لم يعد من أولوياتهن، بل أصبح تحقيق المستقبل المهني هو هاجسهن الأول خاصة من ذات المستويات التعليمية العليا.

الاستنتاج العام للدراسة.

من خلال المقاربة النظرية والميدانية لموضوع الدراسة استنتجنا ما يلي:

فيما يخص المقاربة النظرية لنظام الزواج والتغيرات التي طرأت عليه، ففي عملية الخطبة لاحظنا تراجعا إن لم نقل غياب دور الخطّابة التي تمثّل الواسطة بين أهل الرجل الذي يريد الزواج وأهل الفتاة فهي من تدلّ الأسر على البنات اللائي لم يتزوجن بعد، ولها الدور في تزويج الفتيات حتى لا يعنّسن، أما اليوم فقد تراجع دورها بتغير أساليب الزواج فلم يعد الاختيار الوالدي السائد بل أصبح الشاب من يختار لنفسه شريكة حياته وفق المقاييس التي يراها مناسبة، ولقد ساهم الفضاء الإعلامي كفضاء حديث في توسيع مجالات التعارف بين الجنسين .

أما فيما يخص التطور الاجتماعي كحتمية اجتماعية والذي تمثّل في (تطور التعليم لدى الفتاة، خوضها مختلف القطاعات الوظيفية...الخ) ساهم في تغير قيم الزواج لديها، كما ساهم في تأخر سن زواجها، إضافة إلى تغير أسلوب الاختيار للزواج الذي كان في الغالب أسلوبا والديا إلى أسلوب الاختيار الشخصي وانعكاسات ذلك التغير على وضعية الفتاة العانس في الأسرة والمجتمع.

من أهم مظاهر التغير التي ظهرت على عملية الزواج في المجتمع الجزائري نذكر ما يلي:

1-أصبح الاختيار للزواج عند الفتاة العاملة خاصة عملية شخصية، والتعرف على الطرف الآخر مرحلة ضرورية قبل الزواج.

2-أصبح تعرف الشاب والفتاة على بعضهما قبل الزواج خطوة مهمة في حياتهما وخطوة أساسية لقبول كل طرف بالآخر في غالب الأحيان.

3-تراجع دور الأم في اختيار الزوجة لابنها مع تراجع تدخل الوالدين بالنسبة للفتاة في إرغامها أو الضغط عليها للقبول بالزواج.

4-تغير مقاييس الزواج أي مقاييس اختيار القرين عند الشباب من الجنسين، فقد أصبح مقياسي الجمال والسن بالنسبة للرجل في المراتب الأولى، أما بالنسبة للفتاة فمقاييس اختيارها للزوج في الغالب أصبح مركزا على المنصب اللائق والراتب الشهري المحترم والبيت المستقل عن أهله حيث لا تعتبر السن مقياسا أساسيا كما تشترط البعض من ذوات المستوى التعليمي العالي ضرورة توفر هذا المقياس في الطرف الآخر.

5-نزوع الأزواج إلى شكل الأسرة النواتية أو ما يطلق عليها بالأسرة الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تتكون على أساس الاختيار الحر للطرفين، كما تتميز بالاستقلالية في المسكن والحياة المعيشية، كما تتميز بالانفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الأسرية والمستقبلية دون تدخل أطراف من العائلة الكبيرة إلا إذا طلبت الأسرة الزواجية (الزوج والزوجة) ذلك.

إنّ مظاهر التغير هذه إنّما تدلّ على أن قيم الزواج وثقافته قد تغيّرت لدى الشباب المعاصر بالرغم من كونه عملية مستمرة عبر الأجيال إلاّ أنها عملية تتغير معاييرها من جيل إلى جيل هذا ما ساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة بشكل كبير.

و عليه نستنتج أن الاختيار الزواجي هو عملية قبلية تقوم على أساس من التشابه والتجانس والتوافق في الخصائص والسمات الجسمية، العقائدية والعرقية والمستوى الاقتصادي والسن والتعليم والشبيه يتزوج بشبيهه، وأن التجانس هوالذي يفسّر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج وليس الاختلاف والتضاد،وفي المجتمع الجزائري مثل شعبي شائع في إطار الزواج "ما يزاوجوا حتى يتشابهوا"، فقد يتشابه الزوجان في خصال معينة خلقية، أو في الطبع أو في المظهر (الطول، القصر أو في المزاج..).والفضاء الوظيفي الذي ينتمي له

الطرفان –الشاب والفتاة–، فالوظيفة في رأينا أصبحت من بين المقاييس التي استحدثت في الاختيار الزواجي، والتي أصبح لها تأثير قوي في عملية الاختيار الزواجي فهناك من يفضل التجانس في الوظيفة، هذه الأخيرة في حد ذاتها تكون فضاء يسمح لوجود فرص للطرفين في التجانس والتكامل والتكافؤ أيضا،.فعلى سبيل المثال نجد بعض الوظائف التي كانت مقتصرة فقط على الرجال نالت الفتاة البعض منها، لكن كثيرات منهن لم يتزوجن إلا ممن يماثلهن في الوظيفة كسلك الشرطة على سبيل المثال لأنها من بين الوظائف التي لا تزال مرفوضة اجتماعيا.

ومن نماذج التشابه هو التشابه في الأصل والذي نعني به أن الشخص يميل إلى الزواج من الجماعة التي ينتمي إليها عرقيا، حيث يفضل الشاب وكذلك الفتاة الزواج من الجماعة القريبة التي ينتميان إليها.حيث سادت هذه الفكرة بشكل واسع في المجتمع الجزائري وهي الزواج من أصل العائلة التي ينتمي إليها كل الشاب والفتاة فالشاوي يتزوج من الشاوية والقبائلي من القبائلية والترقي من الترقية والعاصمي من العاصمية ... فكل طرف يميل إلى أصله، لكنّ هذا الشكل من الزواج الذي يتعصب إلى فكرة الأصل كشرط أساسي لقبول كل طرف للآخر تراجع نوعا ما .

وهذا يعد من الأسباب المباشرة التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري حيث لا تزال الجهوية في عملية الاختيار للزواج تؤخذ مأخذ الجد فالشاب عندما يرغب في الارتباط بفتاة ليست من نفس أصله يصطدم في كثير من الحالات ويتعثر زواجه بتدخل عائلة الشاب أو الفتاة رافضين هذا الزواج تحت مسمى التمسك بالأصل ما يؤدي بالشاب إلى الزواج السري دون إعلام أهله ويكون قد وضع والديه أمام الأمر الواقع لقبول هذا الزواج، وكذلك التقارب في السن الذي يعتبر من أكبر العوامل

قوة وتأثيرا في عملية الاختيار الزواجي باعتباره أهم العوامل التي تساهم في التجانس بين الزوجين.

ومن منطلق بحثنا رأينا أن المجتمع الجزائري عرف تغيرات على مستوى عملية الاختيار الزواجي وأنّ الرجل يعيش العزوبة أو تأخر سن الزواج كما تعيشها الفتيات، لكن الشاب عندما يبحث عن الفتاة للزواج فإنه لا يختار من تماثله في السن وإنما يرغب في الارتباط بمن تصغره سنا بكثير فقد يصل الفارق بينهما حتى العشرين سنة، فقد يكون الرجل **في سن الأربعين ويتقدم لخطبة فتاة في سن العشرين، وهذا ما أحدث خللا في موازين الاختيار الزواجي وساهم في تفاقم ظاهرة العنوسة.**

أما التجانس في التعليم فلا يقل أهمية عن عامل السن في عملية الاختيار الزواجي لذلك يفضل كل من الشاب والفتاة أن يكونا متقاربين في المستوى التعليمي والتخصص العلمي أيضا.،كما نستنتج أن عامل التجانس في التعليم يعتبر مكملا للمتغيرات التي ذكرناها سابقا حول الفضاء الوظيفي ومدى تجانس الفضاء الوظيفي للقرينين في عملية الاختيار للزواج ففي الغالب نجد التجانس الوظيفي – المهني – لا ينفصل عن عامل التجانس في التوجه العلمي، والمستوى التعليمي.عكس ما كان سائدا في السنوات الماضية مثلا عند الفئة الجامعية من الرجال الذين كانوا يختارون الزوجات ممّن هن أقل منهم مستوى اعتقادا منهم وخوفا من سلب لسلطة الرجل في البيت من قِبل المرأة المتعلمة لأنها تصبح شريكته في السلطة. أما اليوم فقد أصبح كل من الشاب والفتاة يفضلان الزواج إذا تكافآ في المستوى التعليمي بينهما.

ومن منطلق بحثنا فإننا خلصنا أن هذه المتغيرات المجال المكاني (الدراسي، العملي، السكني) كان ولا يزال من الفضاءات المهمة والمباشرة في عملية الاختيار الزواجي، فلم يكن

من اللائق لدى الأسر أن تخطب لابنها من غير قريباته أو بنات جيرانه، وهذا ما يشير إلى قوة روابط القرابة وروابط الجيرة، وقوة الروابط الاجتماعية بشكل عام.

كما خلصنا أيضا أنّ شكل العمارة له تأثير بارز في تغير وتراجع دور الفضاء الخارجي (الفضاء السكني) في عملية الاختيار الزواجي.أما اليوم فإنّ متغير التجاور المكاني اقتصر على الفضاء التعليمي أو المهني، وقد تجاوزه الشباب اليوم حيث أصبح من الوسائل التقليدية وانتقل إلى وسائل وفضاءات أكثر تطورا من خلال تعرف الطرفين على بعضهما عبر شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك الذي عرف انتشارا مذهلا في السنوات الأخيرة بين أوساط الشباب .لكنها تصب في مصب واحد وهو التجاور المكاني (العلمي والمهني) وإن اختلفت الوسائل فهي تعد فرصا للشباب من الجنسين في الزواج.

إن عملية الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري لا تزال يشترك فيها أشخاص من أقارب الشاب والفتاة، بالرغم من عملية الاختيار الشخصي للزواج يبادر إليها الشاب أولا بإبداء الرغبة في الزواج على عكس ما كان سائدا، فالأولياء هم من كانوا يتولون البحث عن الزوجة المناسبة لابنهم دون أن يعترض عليها ويقبلها طوعا لأمر الوالدين، إلا أنّ القيم التي يحملها اليوم كل من الشاب والفتاة هي من تتغلب على الاختيار الزواجي، فليس من القيم مثلا أن تخطب المرأة الرجل لأنّ ما الشائع عرفا أن صاحب المبادرة للخطبة هو الشاب وليس الفتاة، أو كأن يخطب الرجل فتاة تكبره سنا أو أن يرتبط شاب بفتاة تعمل، وتصوره الأساس أن وظيفة المرأة في بيتها فقط رافضا بذلك عمل المرأة، فعند الاختيار للزواج لابد أن تتجانس القيم بين الطرفين وأن يتقبل الطرفان قيم الآخر حتى يحدث التجانس،فالعمل كان ولا يزال من معيقات المرأة داخل الأسرة، فالكثير من حالات الطلاق سببها تمسك المرأة بعملها وعدم التخلي عن منصبها.

أما فيما يخص دراستنا فقد سجلت أكبر نسبة للعنوسة لدى الفئة العاملة، بالرغم من أنّ فكرة العمل تغيرت لدى الرجل بشكل نسبي عما كانت عليها في السنوات السبعينات والثمانينات، فمن النساء من تركن مناصب العمل طوعا أو كرها بطلب من الخاطب لأنه يرفض عمل الزوجة، وكثيرات من وجدن أنفسهن عانسات بسبب تمسكهن بالوظيفة ورفضن كل خاطب يطلب منهن التوقف عن العمل فكان خيارهن العمل على الزواج لأنهنّ يعتقدن أن الزواج من غير منصب عمل سيحدّ من حريتهن وخاصة ذوات المستوى التعليمي العالي فترين في ذلك مسلّمة لابد منها وأنها درست لتعمل لا لتقبع في البيت على حد قول بعض العاملات:"تحصلت على شهادة عليا لأعمل بها لا أن أعلقها في المطبخ" "ولم يعد للزواج اليوم ضمانات على رأي الكثيرات من حاملات الشهادات العليا فهي صمام أمان للفتاة قبل الزواج وبعده وهو سلاح قد ينفعها متى وجدت الضرورة لذلك.

من خلال المقاربة السوسيولوجية لظاهرة العنوسة يتبين أنها ظاهرة اجتماعية، وهي انعكاس مباشر للوضع الاقتصادي السائد، لأن كل مجتمع ينظر للظاهرة بمقياس معين من حيث خطورتها وانعكاساتها على المجتمع، كما أنها مرتبطة بالتطور التعليمي والثقافي لكل مجتمع.

لهذا يمكن استخلاص مظاهر العنوسة فيما يلي:

1- إن ظاهرة العنوسة مرتبطة بالسن الذي يحدده كل مجتمع، ففي المجتمع الجزائري فإن السن الذي كان مناسبا لزواج الفتاة هو سن العشرين، أما سن العنوسة يبدأ في سن الثلاثين ومع تطور مجالات التعليم والعمل معا عند المرأة فقد ارتفع سن زواجها إلى ما يقارب الثلاثين سنة.

2- نسبة العنوسة عند النساء في أغلب الدول أعلى من نسبة العزوبة عند الرجال، وهذا يرجع إلى سبب آخر وهو ارتفاع عدد النساء مقارنة بالرجال.

3. أكبر شريحة من الفتيات غير المتزوجات متعلمات أو عاملات ويتمتعن بوضع مادي لا بأس به ولسن عبئا على أحد من أفراد الأسرة فهنّ قادرات بشكل نسبي على تكاليف الحياة المادية المستقلة، فهذه الفئة لها القدرة والحرية على اختيار هذا الشكل من الحياة عن قناعة وبالتالي تملك الحرية في اتخاذ القرارات التي تخص الزواج وعليه يمكن تسميته بالعنوسة الاختيارية.

وقد استنتجنا من خلال المقاربة النظرية إلى أن ظاهرة العنوسة كظاهرة اجتماعية تتطور كلما تطور الوعي في المجتمع فيما يخص عملية الزواج كالوعي مثلا بالآثار السلبية للزواج المبكر الذي نتح عنه ارتفاع سن الزواج، فقد بلغ في المجتمع الجزائري لدى الشباب من الجنسين إلى 29 سنة، ويعتبر السن من أبرز المعايير الاجتماعية في الاختيار للزواج والذي عرف تغيرا سريعا نتج عنه تفاقم ظاهرة العنوسة.

أما فيما يخص المقاربة الميدانية للدراسة فقد خلصنا إلى ما يلي:

1- الفتاة ذات المستوى الجامعي (ليسانس) ترغب في إكمال دراستها الجامعية في مدة أقصاها خمس سنوات، ثم تأتي الرغبة في الزواج في المرتبة الثانية بعد الدراسة، فحسب النتائج فإن الفتاة هي من رفضت فرص الخطبة التي توفرت لديها خلال المرحلة الدراسية بحجة إكمال الدراسة، وبالنسبة للفئة ذات المستوى العالي كذلك رفضت تلك الفرص بحجة التفرغ للدراسات العليا باعتبار الزواج معيقا لها، ولا يمكن أن يجتمع الإثنان معا (الزواج مع الدراسة).

2-إن تأجيل فرص الزواج لدى الفتاة في الفترة الجامعية وضياع تلك الفرص إنما يشير إلى أن السن التي تفضلها للزواج هي السن ما بعد التخرج والتي تقارب من الفئة العمرية الممتدة من 26 إلى 30 سنة. وهذا ما يشير إلى ارتفاع معدل سن الزواج لدى الإناث حسب إحصاءات الديوان الوطني الجزائري الذي حدده في سن التاسعة والعشرين.

3-إن ارتفاع معدل الزواج صاحبه كذلك عزوف مؤقت لدى الفتاة عن الزواج والذي أدى إلى عنوستها لأن فرص الزواج تقل حتى تكاد تنعدم كلما ارتفع سن الفتاة. وأن الزيجات اليوم ليست متكافئة من حيث السن بين الرجل والمرأة، فالرجل بالرغم من تأخر سنه إلى الأربعين، إلاّ أنه لا يختار الفتاة في سنه أو تقاربه في السن ولكن يفضل من هي أصغر منه سناً ذات العشرين سنة، وعليه وحسب نتائج الدراسة فإنّ الفتاة في سن الثلاثينات وحتى الأربعينات قد تتوفر لديها فرص الزواج وإن كانت ضعيفة مقارنة بسن العشرينات لكن هذه الفرص في هذه السن (40 سنة) لا تناسب ورغبة الفتاة ولا المقاييس التي تناسب مستواها التعليمي حسبها فهي فرص إن قبلتها فهي حتما تنازلت عن مقاييس قد ضحت من أجلها على رأسها المستوى التعليمي والتمسك بضرورة التكافؤ بينها وبين الرجل في مقاييس الزواج الأساسية كالدين والخلق والسن والمستوى التعليمي... والتي سنتناولها في مباحث لاحقة.

4 -يعتبر التخصص عاملا لا ينفصل عن المستوى التعليمي للفتاة.فتمسك الفتاة بتخصصها على رأسه (الطب) يجعلها شغوفة أكثر بذلك التخصص والذي تضمن من خلاله مصيرها المهني لأنها تطمح من خلال التخصص الذي اختارته إلى تثمين مؤهلها الدراسي على الواقع من خلال المنصب الوظيفي، وهي سنوات أهدرت من عمر الفتاة لتجد نفسها قد تجاوزت الأربعين وأصبحت عانسا.

5 -الفترة الدراسية كذلك نستنتج أنّه كلما كانت الفترة الدراسية التي تقضيها الفتاة طويلة كلما كان رفضها للزواج في تلك المرحلة.

6 -الفضاء التعليمي (الجامعي) يساهم إلى حد ما في توفر فرص الزواج للفتاة أكثر وهذا ما تؤكده نظرية التشابه فكل قرين يبحث عن شبيهه، لكن توجد فئة قليلة وإن كانت لم تسجل فروقا ذات دلالة إحصائية لكن أثبتنا أنه توجد فئة من عينتنا من العوانس لم يسبق وأن تُقُدِّم لخطبتهن إطلاقا. وهذا يرجع لأسباب تتعلق بالفتاة (المظهر، المرض...) أو قد تكون

لأسباب تتعلق بأسرتها.وعليه استنتجنا أنّ السن التي أصبحت تفضلها لفتاة العاملة للزواج مرتبطة فعلا بمستواها التعليمي (الجامعي) وكذلك بنوع التخصص العلمي، والفترة أيضا التي قضتها في الدراسة الجامعية.

وهذا ما أكد فرضيتنا أنّه" **كلما ارتقت الفتاة في السلم التعليمي (المستوى التعليمي) كلما ابتعدت عن السن المفضلة للزواج "وعليه استخلصنا على ضوء هذه العلاقة التي قمنا بإثباتها من حيث الدلالة والتأثير إلى وجود علاقة عكسية بين سن الفتاة وبين توفر فرص زواجها، فكلما وصلت الفتاة إلى سن الأربعينات فما فوق قلّت وتراجعت حظوظ زواجها وكلما كان سن الفتاة من 20 إلى 25سنة كانت لها حظوظ الخطبة أكثر.**

أما فيما يخص نتائج الفرضية الثانية القائلة بأن: الاستقلال المادي للفتاة العاملة وتراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج ساهما فعلا في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج وتغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل مما أدى إلى تأخر سن زواجها وبالتالي إلى عنوستها وأن الفرضية القائلة بأن الفتاة العاملة كلما ارتقت في منصبها الوظيفي كلما ارتفع سن زواجها. فقد استنتجنا ما يلي:

- فيما يخص نظرة العاملات إلى السن المفضلة للزواج هي من 26 إلى 30 سنة تبين أنه **كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي أي (نوع الوظيفة) ابتعدت عن السن المفضل للزواج هذا ما يؤكد وجود علاقة طردية، والتي تنذر بخطورة المستقبل الزواجي للفتاة العاملة،** لأنّ هذه النتيجة لها علاقة بتأخرسن الفتاة عن الزواج بطريقة اختيارية لأنها هي من اختارت سنا معينة للزواج دون أخرى لتجد نفسها في مرحلة عمرية تقترب من الأربعين حيث تنقص حظوظها في الزواج وبالتالي تدخل باب العنوسة.

- فيما يخص علاقة وجود فرص الخطبة بمتغير الفضاء الوظيفي ومدى مساهمته في توفر تلك الفرص من عدمها خلصنا أنه **كلما ارتقت الفتاة في منصبها الوظيفي زادت فرصها في الخطبة، هذا** ما تشير إليه نظرية التشابه فكل قرين يقترن بشبيهه، ومن هذا المنطلق خلصنا إلى أن الفضاء الوظيفي يعد أحد العوامل الأساسية التي تساهم وجود فرص لخطبة الفتاة.
- رفض الخاطب لعمل الفتاة عند التقدم لخطبتها له علاقة بطبيعة المهنة التي تمتهنها وهذا ما يؤكد لنا نظرية التشابه وما أضفنا له ما يسمى "بالتقارب الوظيفي" بين الزوجين حيث يبحث كل قرين على شبيهه وعلى رأس هذا التشابه التشابه في الوظيفة التي تسهل التقارب بين الجنسين وبالتالي الاقتران.
- إن الفترة التي قضتها الفتاة العاملة بالعمل لها علاقة برفضها لمبادرات الخطبة التي توفرت لها، وبالتالي استنتجنا **أنّه كلما تقدمت مدة توظيف الفتاة العاملة تقدمت في السن المطلوب للزواج**، وعند تأخر سن زواجها نجدها هي نفسها أكثر امتلاكا لحرية الاختيار للزواج وبالتالي هي أكثر الأطراف الرافضة للزواج.
- إن التجاور المكاني ودوره في الاختيار للزواج لدى الجنسين يؤكد أن" الفضاء الوظيفي" باعتباره عاملا ساهم في وجود نسق من العلاقات بين الجنسين من خلال ما أسميناه "**بالتجاور الوظيفي**".
- يعتبر عنصر –الحب–شكلا جديدا في العلاقات ما قبل الزواجية التي أصبحت من الضروري أن تتوفر لدى الشريكين قبل الزواج.
- **كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي كلما كان الرفض للخطاب من طرفها هي** وهذا ما يشير إلى انتقال قرار الزواج إلى الفتاة العاملة بشكل مطلق داخل أسرتها، حيث أصبحت هي صاحبة القرار الأول والأخير في تحديد مصيرها الزواجي والذي أدى بدوره إلى تغير

نظرة الفتاة لمفهوم الزواج وإلى أولوياته ومقاييسه والذي أثر بشكل سلبي على المستقبل الزواجي للفتاة العاملة.

- عملية الاختيار للزواج شهدت تغيرا نسبيا حيث أصبح الاختيار الشخصي عند الشباب من الجنسين هو الأسلوب السائد خاصة لدى الفئة المتعلمة، والعامل البارز في ذلك هو العمل ومساهمة الفضاء الوظيفي في تقارب الجنسين والتعرف على بعضهما مما سهل عملية الاختيار للزواج.
- تغير مفهوم السلطة الأسرية الذي أخذ منحى آخر وهو ما نسميه بالشراكة الأسرية.
- تغير مفهوم" القوامة" إلى مصطلح ما يسمى "بالشراكة الزوجية" أو "الأسرية" من حيث توزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين خاصة فيما يخص بتوزيع الأدوار على رأسها تغطية التكاليف المادية داخل الأسرة ومساهمة كل من الرجل والمرأة سواءا أكانت بنتا أو أختا أو زوجة في تحقيق التكامل داخل الأسرة.
- استنتجنا أنّ مدة التوظيف لها علاقة بموقف الفتاة العاملة من الرجل فكلما **كانت للفتاة الأقدمية في الوظيفة تغيرت نظرتها إلى الرجل وأصبحت الفتاة بإمكانها الاستغناء عنه.**
- إنّ الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق هي وصول الفتاة إلى ذروة اليأس من الزواج والتي أطلقنا عليها بمرحلة اليأس من الزواج، هذه المرحلة (منتصف العمر) تنعدم لدى الفتاة التفكير في الزواج أو تكوين أسرة خاصة بها سيما لدى الفئة العاملة.
- إن الدوافع التي دفعت الفتاة للعمل أيا كانت شخصية (الدافع للاستقلال المادي والى الدراسة...) أو دافع اجتماعيا متمثل في إعالة أسرتها المعوزة فهذه الدوافع هي من تحدد موقفها الرافض للزواج وجعلت العمل من أولوياتها خاصة كما أشرنا إذا تجاوزت الأربعين سنة فهي في مرحلة اليأس من الزواج كما أطلقنا عليه.
- كلما ارتقت الفتاة العاملة في منصبها الوظيفي كلما ابتعدت عن السن المفضلة للزواج.

وعليه اعتبرنا السن من أهم المقاييس لاختيار القرين سواء كان من طرف الشاب أو الفتاة، وبالتالي اعتبرناه من أهم العوامل المساهمة في العنوسة أين حدث خلل في عملية الاختيار الزواجي، كما استنتجنا أنّ فارق 5سنوات إلى 7سنوات هو الفارق الأنسب المطلوب توفره بين الشاب والفتاة عند الاختيار للزواج وهذا ما يجمع عليه المختصون في شؤون الأسرة أن من عوامل الاستقرار الزواجي بين الزوجين هو وجوب توفر هذا الفارق. وبالتالي خلصنا إلى أن عمل الفتاة يعتبر من العوامل المساهمة في عنوسة الفتاة العاملة.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة التي مفادها: **أنّ مكانة المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج قد تغيرت داخل أسرة والديها مما أدى بفئة من العاملات إلى العزوف عن الزواج –ليس قصرا وإنما اختيارا–، إضافة إلى التنازلات عن بعض المعايير المطلوبة للزواج في سن الأربعين إذا ما توفرت لديها فرص الخطبة** «. ومن خلال النتائج الميدانية فقد توصلنا إلى أن ظاهرة العنوسة نتج عنها مظاهر ومن خلال المعاينة الميدانية لمجتمع البحث خلصنا إلى ما يلي.

المظهر الأول: تغير مكانة الفتاة العاملة وتغير نظرة الأسرة إليها كعانس استنتجنا على ضوئه ما يلي:

- بحكم المساهمة المادية للفتاة العاملة داخل الأسرة فإنّ مكانتها تغيرت ولقيت قبولا اجتماعيا على وضعيتها كعانس بعدما كانت تواجه انتقادات على عدم زواجها.
- كلما كانت للفتاة العاملة مساهمات براتبها الشهري في ميزانية الأسرة كلما قلّل من وجود انتقادات داخل أسرتها حول وضعيتها كعانس وعدم توجيه اللوم إليها بالبقاء دون زواج.
- إن الفتاة العاملة في سن ما بعد الأربعين ينتابها شعور مستمر بالتعب والإرهاق فعملها لا ينتهي بمجرد دخولها المنزل، وإنّما ثمة أعمال ووظائف منزلية تنتظرها

خاصة في ظروف اجتماعية وأسرية (كفقدان أحد الوالدين ..) تجد الفتاة نفسها هي المعيل لأسرتها ماديا والمسئولة داخل أسرتها، وهذا ما يؤثر عليها سلبا من الناحية الصحية إضافة إلى الآثار الفسيولوجية والنفسية وبالتالي إن العمل لم يساهم في التخفيف من عنوسة الفتاة العاملة.

المظهر الثاني: يتعلق باتجاهات العنوسة فقد خلصنا إلى ما يلي:

- كلما تقدمت الفتاة في السن إلى ما بعد الأربعين سنة كلما فقدت الرغبة في الزواج لأن العمل بالنسبة لها أصبح سندا ماديا لا تحتاج إلى رجل يكفلها ماديا لا قبل الزواج ولا بعده.
- كلما تقدّم سن الفتاة كلما كان شعورها بعدم الرضا من تأخر سن زواجها خاصة مع بداية الأربعين والذي أطلقنا عليه بسن (منتصف العمر).
- لقد عرفت ظاهرة العنوسة اتجاهين بارزين الأول الاتجاه الاضطراري والذي أعطيت له مبررات أهمها مواصلة التعليم، التمسك بالوظيفة، وجود ظروف أسرية فكلها عوامل لا علاقة للفتاة بها، أما الثاني فيتمثل في الاتجاه الاختياري والذي أطلقنا عليه _العنوسة الاختيارية_ وهو الاتجاه الأخطر –في رأينا لأنه يهدد مؤسسة الزواج والأسرة معا، لأن الفتاة في هذا الاتجاه هي من اختارت عنوستها بنفسها وكانت ترفض الزواج في فترات ما لأسباب أشرنا إليها في العوامل الأساسية المؤدية للعنوسة على رأسها مواصلة تعليمها العالي، تمسكها بالوظيفة من أجل استثمار مؤهلها العلمي من جهة ومن أجل تأمين مستقبلها الوظيفي من جهة أخرى..الخ، كل هذا ساهم بأن تكون الفتاة مخيرة بين هذه الظروف وبين الزواج حيث فضلت تلك الظروف على الزواج فكانت النتيجة هي بلوغها الأربعين سنة. أما فيما يخص المحاولات التي قامت بها الفتاة من أجل الزواج عند بلوغها سن الأربعين سنة فقد

استنتجنا أنّه كلما تقدّم سن الفتاة كلما كانت لديها محاولات فردية للزواج وأهم هذه المحاولات: هي اللجوء إلى العلاج بالرقية ظنا من الفتاة أن تأخرها عن سن الزواج هو بفعل السحر، أما المحاولة الثانية فتتمثل في اللجوء إلى العرافين ومايطلق عليه بـ"الشوافة "حتى تتكهن لها بمستقبلها الزواجي،والمحاولة الثالثة فتتمثل في تسجيلها على عروض الزواج عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ظنا منها أنها أن هذه المواقع هي الفضاء الأوفر حظا لزواجها، أما المحاولة الأخيرة فتمثلت في عرض الفتاة خطبتها على الرجل والتي سجلت أضعف نسبة لأنّ هذه الخطوة تبقى من الناحية الاجتماعية والعرفية مرفوضة، كما توجد فئة أخرى لم تقم بأية محاولات من أجل الزواج ظنا منها أنّ الزواج قدر ومكتوب وفئة أخرى ترى أنّه لا حاجة لها للرجل في سن ما بعد الأربعين لأنها اعتادت على الاستقلالية .

المظهر الثالث: يتعلق بتنازلات الفتاة عن بعض المعايير المطلوبة للزواج فقد استنتجنا ما يلي:

- كلما تقدمت الفتاة في السن كلما رفضت مقترح الزواج من رجل يصغرها سنا، وهذا مؤشر قوي على أن الفتاة بالرغم من تأخرها عن الزواج فإنها لم تتنازل عن هذا المقياس الذي يعتبر من المقاييس الأساسية للزواج.
- كلما كان سن الفتاة (ابتداء من 40 سنة فما فوق) وهي الفئة العمرية لأفراد عينتنا كان الرفض لهذا المطلب والمتمثل في الزواج برجل في سن الخمسين حيث ترى الفتاة في هذه السن أن بعض حظوظ الزواج من رجل في سنها أي في سن الأربعين لا تزال متوفرة
- الفتاة بالرغم من بلوغها سن الأربعين فما فوق فإنها لا تقبل الزواج من رجل معدد لأنّ موضوع التعدد لا يزال مرفوضا اجتماعيا.

- يعتبر مقياس الدين والخلق من المقاييس الأساسية التي لا تتنازل عنها الفتاة حتى إن تأخرت عن سن الزواج لأنّ الزواج من دون توفر هذين المقياسين مآله الفشل وبالتالي فهي لا تتنازل عن هذا المطلب.
- كلما تقدّم سن الفتاة إلى الأربعين سنة وتأخر سن زواجها فإنّ المستوى التعليمي لم يعد يمثّل لديها مقياسا ضروريا بين الزوجين وبالتالي فهي تقبل الزواج من رجل أقل منها مستوى تعليمي وهذا يعتبر تنازلا منها لأنه في سنوات ما قبل الأربعين كانت ترفض فرص الخطبة التي أتيحت لها لعدم توفر التكافؤ في مقياس المستوى التعليمي.
- الفتاة العاملة عند تأخر سنها وبلوغها سن الأربعين فما فوق لا تقبل بالزواج العرفي بالرغم من أنه عرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة إلا أننا استنتجنا أنّ الفئة العاملة من ذوي المستويات التعليمية العالية ترفض هذا النوع من الزواج بنسبة عالية فهي لا تتنازل عن معايير الزواج المتمثل في ضرورة توفر الجانب القانوني في الزواج الذي يشترط وثيقة إداريا أي قانونيا.
- أما فيما يخص الحلول المقترحة من طرف عينة البحث من أجل التخفيف من ظاهرة العنوسة فقد تصدرها مقترح تصحيح المفاهيم التي تتعلق بالزواج يليه تنازل الفتاة وأسرتها عن بعض الشروط التعجيزية التي تحول دون تزويج البنات، يليه مقترح دعم الدولة لمشروع الزواج والتكفل به ماديا، يليه مقترح تعدد الزوجات باعتباره حلا للتخفيف من ظاهرة العنوسة، أما الموقف الأخير الذي يرى عدم وجود حلّ لهذه الظاهرة ومبررها في ذلك أن عدم زواج الفتاة إنّما هو قدرونصيب لا بد من تقبله.

وعليه وعلى ضوء هذه النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة لهذه الدراسة والتي تتضمن مظاهر العنوسة واتجاهاتها وأبرز الحلول المقترحة من أجل التخفيف من انتشارها

فإننا نؤكد وجود نزعة اختيارية لدى فئة من الفتيات العاملات في مشروع الزواج الذي لم يعد من أولوياتهن، بل أصبح تحقيق المستقبل المهني هو هاجسهن الأول خاصة ذوات المستويات التعليمية العليا.

خـاتـمـة.

إذا كانت أغلب الدراسات السوسيولوجية في شؤون المرأة والأسرة تقرّ من خلال نتائج ميدانية بالدور الأساسي للمرأة العاملة اجتماعيا،و اقتصاديا وسياسيا وحضاريا إلى جانب الرجل مقدمة بذلك تضحيات جسيمة في سبيل أسرتها،و لعل أبرز هذه التضحيات هو عدم تحقيق الطموح الزواجي جنبا إلى جنب مع الطموح العلمي والمهني،لكن مهما حقق الفرد من نجاحات على المستوى العلمي أوالمهني أو أي مجال آخر فإنّ الزواج يعتبر أسمى هدف يحققه لأنه بمثابة النظام الذي يضمن استقراره واستمرارية نوعه وإمداده قبولا اجتماعيا فالفرد الذي يعزف عن الزواج هو فرد متمرد عن الطبيعة الانسانية وعن نظم المجتمع وقوانينه وقيمه وأعرافه، وما اعتبره الإسلام نصف الدين إلا للدور والوظيفة الاجتماعية الهامة التي يحققها، فلا الرجل يستطيع العيش بمفرده ولا المرأة تستطيع ذلك ولا الفطرة الإنسانية ترضى ذلك أيضا،فالحياة تقوم بالرجل والمرأة معا تحت سقف واحد مشترك وأسرة مستقلة، كما أن الفرد لا يتزوج بدافع غريزي أو عاطفي فحسب بل المجتمع هو من يدفعه كونه فاعلا اجتماعيا عن طريق الزواج الذي يدخل ضمن النسق الاجتماعي فالشاب أو الفتاة إذا اعترضا على الزواج فإنّ المجتمع لا يقدّرهما، ولا يقدّر أية مبررات يقدّمانها بالرغم من وجود مبررات للعزوف عن الزواج لأن ضمان الاستقرار النفسي والعاطفي للفرد هو ضمان للاستقرار الاجتماعي ككل.

لذلك فعملية الزواج يشترك فيها كل البشر على اختلاف ديانتهم وعقائدهم ونظمهم الاجتماعية إلا أن نظرة الزواج تختلف من فرد إلى آخر ومن جنس إلى آخر، وبقدر ما يكون موقف الفرد والمفهوم الذي يحمله في تصوره لظاهرة الزواج واضحا بقدر ما يكون مفهوم الزواج إيجابيا والصورة المنعكسة عنه واضحة وإيجابية بقدر ما يعكس هذا التصور أيضا صفة النجاح تجاه مشروع الزواج والعكس صحيح، لذلك فقضية الزواج بالنسبة للمرأة

ومكانتها داخل الأسرة هي قضية تتعلق بالنظام الاجتماعي الذي يسود المجتمع من حيث نمط العلاقة بين الرجل والمرأة ونظرة كل طرف إلى الزواج، وباعتبار المرأة عنصرا أساسيا في المجتمع تسعى بشكل طبيعي وفطري إلى العمل من أجل أن تحقق لنفسها مكانة اجتماعية .و هذا ما أكدته عدة دراسات على أن المكانة الاجتماعية التي يوفرها العمل تعد من بين أهم الدوافع لخروج المرأة إلى العمل بالرغم من وجود الدافع الاقتصادي وهو أولى الأولويات حيث تشعر بالرضا والاستقرار على اعتبار أنّ الراتب يساعدها على سد الكثير من حاجاتها الأساسية وشعورها بالقيمة وأنّها في غنى عن حاجة الآخرين كما يخفف استقلالها المادي إحساسها بالتبعية، ويعتبر العمل أيضا حصانة لها من الانحراف خاصة إذا كانت تعيش ظروفا قاسية قد تدفعها إلى سلوك غير سوي أو منحرف،و من الآثار الإيجابية لعمل المرأة أنّه يساعدها في اتخاذ القرارات مقارنة بالفتاة غير العاملة، باعتبار أنّ مستواها التعليمي والعملي هما اللذان يحققان لها جزءًا من المشاركة في القرارات داخل الأسرة تتعلق بشخصها وأهم هذه القرارات هو قرار الزواج، فالفتاة العاملة والمتعلمة تمتلك الحرية في قراراتها أكثر من الفتاة غير العاملة، كما أنها تشارك أفراد الأسرة في قرارات تتعلق بها وبأسرتها .

ومن خلال المقاربة السوسيولوجية النظرية والميدانية لظاهرة العنوسة تبين أنها ظاهرة اجتماعية، وهي انعكاس مباشر للوضع الاقتصادي السائد، لأن كل مجتمع ينظر للظاهرة بمقياس معين من حيث خطورتها وانعكاساتها على المجتمع، كما أنها مرتبطة بالتطور التعليمي والمنظومة الثقافية لكل مجتمع ومرتبطة بالسن الذي يحدده كل مجتمع ففي المجتمع الجزائري فإنّ السن المشرع قانونا لزواج الفتاة هو سن التاسع عشر، أما سن العنوسة يبدأ في سن الثلاثين ومع تطور مجالات التعليم والعمل معا عند المرأة فقد ارتفع سن زواجها إلى

الثلاثينات،أما نسبة العنوسة عند الفتيات في أغلب الدول أعلى من نسبة العزوبة عند الرجال، وهذا يرجع إلى سبب آخر وهو ارتفاع عدد النساء مقارنة بعدد الرجال.

كما أن أكبر شريحة من الفتيات غير المتزوجات متعلمات أو عاملات ويتمتعن بوضع مادي لا بأس به ولسن عبئا على أحد من أفراد الأسرة فهنّ قادرات بشكل نسبي على تكاليف الحياة المادية المستقلة، فهذه الفئة لها القدرة والحرية على اختيار هذا الشكل من الحياة عن قناعة وبالتالي تملك الحرية في اتخاذ القرارات التي تخص الزواج وعليه يمكن تسميتها بالعنوسة الاختيارية.

إنّ ظاهرة العنوسة كظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري في تطور مع تطور الوعي في المجتمع فيما يخص عملية الزواج كالوعي مثلا بالآثار السلبية للزواج المبكر الذي نتح عنه ارتفاع سن الزواج الذي بلغ لدى الشباب من الجنسين إلى 29 سنة، ويعتبر السن من أبرز المعايير الاجتماعية في الاختيار للزواج والذي عرف تغيرا سريعا نتج عنه تفاقم ظاهرة العنوسة.

من خلال هذه التغيرات فقد خلصنا إلى مظهرين بارزين حول ظاهرة العنوسة.يتمثل المظهر الأول في العنوسة القصرية (الجبرية) لوجود ظروف قاهرة بالأسرة، أما المظهر الثاني فيتمثل في العنوسة الاختيارية وهي من اختيار الفتاة بقناعتها بعدم الزواج في فترات زمنية معينة وفي ظروف معينة، كأن تفضل التعليم أو العمل على الزواج وخاصة الفئة العمرية التي بلغت الأربعين سنة –فما فوق تتراجع فرص الزواج عندها أكثر من غيرها ما يجعلها تيأس من فكرة الزواج وتعزف عنه بشكل مطلق خاصة عند الفئة العاملة التي ترى في وظيفتها المنفذ والخلاص من حالة العنوسة التي تعيشها.فالعمل بعدما كان عاملا يساهم في التكافؤ في المستوى الاقتصادي بين الطرفين وتقريب الأهداف بينهما أصبح اليوم يشكل هاجسا لأنّ الفتاة لم تعد تعطي الأولوية لتكوين أسرة قبل أن تتحصل على الشهادات

الجامعية العليا وتأمين مستقبلها المهني من أجل استثمار المؤهلات العلمية على حساب مستقبلها الزواجي، فالفتاة ذات الأربعين سنة والتي تحمل شهادات جامعية عالية وتتقلّد أرقى المناصب الوظيفية تشهد البعض منها العنوسة على اعتبار أنها كانت من الرافضات للزواج في فترة ما وفقدت الكثير من فرصه في سن الأربعين إنما هو واقع الفتاة العاملة اليوم خاصة في الوظائف الراقية هذا الواقع الذي يدفع بالفاعلين بالمجتمع للتعجيل لإيجاد حلول جد سريعة وعملية لإنقاذ هذه الفئة من العنوسة من الانحرافات الأخلاقية بالمجتمع وضرورة التكفل النفسي والاجتماعي لفئة العوانس حتى لا تتعدّى آثار العنوسة السلبية على المجتمع برمّته .

أما فيما يخصّ الحلول التي نقترحها كباحثين في علم الاجتماع من أجل الحد من تفاقم ظاهرة العنوسة فيمكن القول أنّ المجتمعات لمّا تشهد أزمات داخلية وحتى لا تعصف بالبنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو التعليمية تلجأ إلى سنّ قوانين صارمة من أجل الضبط الاجتماعي للفرد والتحكّم في الظاهرة للحدّ من انتشارها، فالكثافة السكانية التي يشهدها المجتمع الصيني مثلا كان من الضرورة الاجتماعية لجوء الدولة إلى سنّ قانون تحديد النسل بحيث يجبر المواطن الصيني أن لا يتجاوز مولودا واحدا في كل أسرة وإن خالف القانون يخضع صاحبه إلى عقوبات وقد طبّق هذا القانون لسنوات عديدة، إلى أن سنحت الحكومة الصينية مؤخرا للمواطن الحق لإنجاب طفلين فقط فكان هذا القانون بمثابة مطلب اجتماعي وضرورة اجتماعية من أجل تخفيف أزمة عرفها الصين في نمو السكان ولا يختلف الأمر فالأمر سيّان بل أعظم فيما يخص ظاهرة العنوسة من أجل التخفيف من تفاقمها لا بد من سنّ قوانين للشباب المقدمين على الزواج ووضع ضوابط صارمة ومعايير اجتماعية يتبنونها في إطار منظومة اجتماعية وثقافية متفق عليها من طرف أفراد المجتمع من أجل مراعاة المصلحة العامة وهي كاللآتي:

في ظلّ غياب بعض التشريعات القانونية في المجتمع الجزائري في مجال تنظيم عملية الزواج عند الجنسين فإنّنا نقترح ما يلي:

- تقنين سن الزواج بالنسبة للشباب المتأخر عن سن الزواج المتعارف عليه اجتماعيا فلا يسمح للشاب البالغ سن الأربعين أن يتزوج من الفتاة ذات العشرين ويجب أن يتوفر معيار التكافؤ في السن بين الجنسين عند الاقتران، هذا الأخير الذي أحدث خللا في عملية الزواج وساهم في ظاهرة العنوسة، فلا يجوز للشاب في سن الأربعين أن يتزوج إلا بمن تماثله في السن، فهذا القانون إذا ما طبّق سيكون تشجيعا للشباب من الجنسين على الزواج المبكر وعدم تأخيره بحجج مواصلة التعليم أو تأمين المستقبل المهني ... الخ ومن جهة أخرى سيخفف من عنوسة الفتيات لأن حتى الرجال يعيشون ظاهرة العزوبة والعزوف عن الزواج وبالتالي يجد كل من الشاب والفتاة من يكافئه في السن إذا ما تأخرا كلاهما عن سن الزواج المتعارف عليه اجتماعيا.
- تقنين التعدد بوضع شرط السنّ للرجل الذي يرغب في التعدد أن يقترن بامرأة من تقاربه سنا وقد تأخرت عن سن الزواج، خاصة في سن الأربعين الذي تفتقد الكثير من النساء لفرص الزواج.

أما من الناحية الاجتماعية فعلى المجتمع بما فيه جميع المؤسسات الاجتماعية الفاعلة المساهمة في الحلول من أجل الحد من الظاهرة وعليه نقترح ما يلي:

- إنشاء صندوق خاص للزواج من أجل مساعدة الشباب غير القادرين على تكاليفه أن تخصص مداخيل الزكاة للشباب المعوزين الراغبين في الزواج.
- التحسيس الإعلامي والتربوي من خلال القنوات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة ومن خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (المدارس،

الجامعات، المساجد، دور الشباب...) بمخاطر تأخر الشباب عن سن الزواج وبظاهرة العنوسة وتبعاتها على الفرد وعلى المجتمع من خلال التوعية والإرشاد بدور الأسرة ككيان مجتمعي ومصدر للاستقرار النفسي والاجتماعي على حد السواء.

- عدم السماح للشباب وبالزواج من الأجنبيات والحدّ من الهجرة للخارج لأنها تعد من العوامل المساهمة في ظاهرة العنوسة .وعليه لا بدّ أن تتظافر كل الجهود وتتفاعل كل المؤسسات الاجتماعية على رأسها الأسرة من أجل إعادة النظر في المنظومة السوسيو ثقافية التي تتشكل منها مؤسسة الزواج الذي يمثّل نظاما اجتماعيا لا بدّ من إعطائه الأهمية القصوى بالنظر إلى جزئياته فهو يندرج ضمن**الدراسات الميكروسوسيلوجية** التي تتداخل بها مجموعة من النظم الاجتماعية الأخرى الدينية، الثقافية، السياسية،القانونية، الاقتصادية ... والتي لها كبير الأثر على عملية الزواج ولا يمكن بحال من الأحوال الفصل بينها، بل لا بدّ أن يدرس نظام الزواج ضمن نسق اجتماعي واحد والذي يتطلب دراسات سوسيولوجية أي ضمن **الدراسات الماكروسوسيولوجية** المعمّقة للحدّ من الأزمات التي تعصف به وبالأسرة على حدّ السواء على رأسها ظاهرة العنوسة التي عالجنا جوانب منها في هذه الدراسة .

قـائـمة الـمـراجـع

المراجع باللغة العربية:

أولا:المعاجم و القواميس:

1-إبراهيم مذكور (1979).**معجم العلوم الاجتماعية**، الإسكندرية:الهيئة المصرية للكتاب.

2-البستاني المعلم بطرس(1998) .**قاموس محيط المحيط** ، بيروت: مكتبة لبنان.

3- بدوي أحمد زكي(1977). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت:مكتبة لبنان.

4- غيث محمد عاطف(1979). **قاموس علم الاجتماع**،الاسكندرية:الهيئة المصرية للكتاب.

ثانيا:قـائـمـة الـكـتـب :

5-العيد تفي الدين ابن دقيق(**1995**). **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام** ،بيروت: دار الجيل،

6-أوزرولا شوي(1995) . **أصل الفروق بين الجنسين**، تر: بوعلي ياسين، سوريا: دار الحوار ،ط2.

7- إبراهيم زكرياء (د.س). **الزواج والاستقرار النفسي**، القاهرة: دار مصر للطباعة.

8ـ الجمل هشام مصطفى (2006).**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**،الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، ط1.

9- الجولاني فادية عمر (1979).**التغير الاجتماعي –مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، الإسكندرية: مركزالإسكندرية للكتاب.

10- الخولي سناء (1985) . **الزواج والعلاقات الأسرية** ، بيروت :دار النهضة العربية .

11- الخولي سناء(1984).**الأسرة و الحياة العائلية**، بيروت: دار النهضة العربية.

12- الزعبي محمد أحمد (1979).**التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،ط 2.

13- الساعاتي سامية حسن(1981) .**الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، بيروت :دار النهضة للطباعة والنشر، ط1.

14- الصابوني عبد الرحمان.(د.س) **نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام**، بيروت :دار الفكر.

15- الطنوبي محمد عمر(1995). **التغير الاجتماعي** ، الإسكندرية: منشأة الإسكندرية. –

16ـ أنطوان صلاح (1987) .**سوسيولوجيا الحضارات القديمة**، القاهرة :دار الفكر العربي.

17- باقدر أبو بكر(1984). **بنية الأسرة العربية**، جدة :النادي الأدبي الثقافي.

18- بن عيسى محمد الترمذي(د.س) . سنن الترمذي، بيروت: دار الفكر،ج.2

19 – بن حجر بن علي(د.س).**فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، القاهرة :المطبعة السلفية.

20- بن نبي مالك(1979) . **شروط النهضة**، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع و النشر.

21- بوتفنوشنت مصطفى (1984).**العائلة الجزائرية** ، تر:دمري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. –

22ـ بلحاج العربي(2000) . **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1،ج1.

23 – دليو فوضيل ،علي مغربي وآخرون(1999) .**أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ،قسنطينة : درالبعث، منشورات جامعة منتوري.

24– زرواتي رشيد (2002). **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: دارهومة.

25– سعد عبد العزيز (د. س). **الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري** ، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، ط1.

26–سعد عبد العزيز (د.س). **الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائية** قسنطينة:دارالبحث، ط2.

27–شامي،أحمد (2010).**قانون الأسرة الجزائري طبقا لأحدث التعديلات**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،

28– عوض عباس محمود ورشاد صالح الدمنهوري (2003).**علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، د ط.

29– غيث محمد عاطف(1962). **التغير الاجتماعي والتخطيط** ، الإسكندرية:دارالمعارف.

30– غيث محمد عاطف(1972).**تطبيقات علم الاجتماع**،القاهرة: دار الكتب الجامعية،ج.

31– كيال باسمة(1986). **سيكولوجية المرأة**، بيروت:دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

32– محمد علي محمد(1981). **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1.

33– مقدم عبد الحفيظ(2003).**الإحصاء و القياس النفسي و التربوي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2.

ثالثا :المجلات و الجرائد:

34 – زياد زهير."**الجزائريون يسجلون رقما قياسيا في الطلاق**" ،الجزائر: جريدة الخبر اليومية،4-12-2015.

رابعا:الرسائل الجامعية :

35- عياشي صباح(2009). "**الاستقرار الأسري و علاقته بمقاييس التكافؤ و التكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**". أطروحة دكتوراه دولة،جامعة الجزائر،.

36- أغبال حورية(2007)." **ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري –الأسباب و الحلول- دراسة مقارنة بين الريف و الحضر بولاية تيبازة** ". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

37_ أمال،بن عيسى(2008)."**ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري**"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.

قائمة المجلات

38- أبو حوسة موسى(1994)." تأخر **سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية و علاقته ببعض الخصائص الاجتماعية** ". مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ،العدد 6.

39- إبراهيم مبارك الجوير(1995)."**تأخر الشباب الجامعي عن الزواج**". المجلة الاجتماعية ،مكتبةالمبيكان،الرياض.

40- الشايع عبد الله(2012)."**الأسباب المؤدية إلى العنوسة داخل المجتمع السعودي** ".بحث مقدم، قسم علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية،جامعة القصيم،السعودية.

41- غلوم عبد الله(1989)."**تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري في الكويت**".مكتبة المتابعة،البحرين.

خامسا:المقالات و المنشورات:

42_عوفي مصطفى(2003)." **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري** ". مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة.

43- مجموعة من الباحثين الإمارتيين"مشكلات المستقبل الزواجي والأكاديمي (2002)."مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد1.

سادسا:المواقع الالكترونية:

44- الشيخ علي مازن ."**العنوسة في الوطن العربي ..أرقام ودلالات**" .الموقع الالكتروني:مركز الأخبار أمان،(المركز العربي للمصادر و المعلومات حول العنف ضد المرأة) ، فيفري2008 تاريخ التصفح: 2016/05/17 .

45- الكسباني مختار ."**طبيعة العمارة تسبب العنوسة في العالم الإسلامي** " . الموقع: www.al-Iman.com، تاريخ التصفح:2016/04/12 .

46- بركات سوزان . " **11مليون فتاة جزائرية أصبحن عوانس**"،الموقع الالكتروني: العربية نت، 15جانفي2015 ،تاريخ التصفح: 2016/04/14.

47- مجلة المودة الشهرية ."**أسباب ظاهرة العنوسة**".الموقع الالكتروني: إسلام اون لاين نت،02-12-20016.

48-الحل العلمي لمشكلة العنوسة "الموقع الالكتروني:balagh.Com @. Info. تاريخ

التصفح:02-01-2016.

49_**ندوة العنوسة وآثارها على المجتمع**.الجزء الثاني،الموقع الالكتروني: منتدى عربيات.

50- منى هلال."**أسباب العنوسة**"،القاهرة،الموقع الالكتروني:إسلام أون لاين نت ،10-02- 2002

2_المراجع باللغة الأجنبية

51-Grawitz Madeline (1999). Méthode des Sciences Sociales. Paris : ed : Dalloz.

52-Grawitz Madline (1983). Lexique des Sciences Sociales, Paris: Dalloz

53-Hatzfeld Hellène, spieglstien Jackie(2000). Méthodologie L'observation, social, comprendre évaluer, agir , paris: ed :Dynode,

54-Robert , H.Cooms (1962).Rernigorcement of values in the parental home as a factor in mate selection , mariage and family living

55-.Hujatlee، k."Age at. First mariage in peninsular Malaysia". journal of mariage and the family.

56-Teach. Manetal . J.polonko(1987)."Demography Of Family Hand book of marriage and The Family" , New York ,Pelenum Press,.

57-S.Kim and Stinner.W ".Social Origin(1980). Educationnal Attainment and The Timing Of Marriage and First Dirth Amang Koream Woment" .Journal Of Marriage and The Family , Hugust

الـــــمـــــلاحـــــق

الاســتــبــيــان

المحور الأول :البيانات الشخصية للفتاة

1- السن : 40-42 ☐ 43_45 ☐ 46 فما فوق ☐

2- الدائرة : جزائر شرق ☐ جزائر وسط ☐ جزائر غرب ☐

3- عدد الإخوة والأخوات 1_3 ☐ 4-6 ☐ 7فما فوق ☐ لا يوجد ☐

4- المستوى الجامعي: جامعي ☐ عالي ☐

5- التخصص بالجامعة : .....

6- فترة الدراسة الجامعية: 3-5 ☐ 6-8 ☐ 9-11 ☐ 12سنوات فما فوق ☐

7- المسكن: مع الأسرة (الوالدين) ☐ مع العائلة ☐ بمفردك ☐

8- إذا كنت تمتلكين مسكنا بمفردك هل هو تساهمي ☐اجتماعي ☐وظيفي ☐موروث ☐

9- نوع السكن: فيلا ☐ شقة ☐ سكن قصديري ☐

10- نوع الحي: حي راقي ☐ حي شعبي ☐

11- المستوى التعليمي للوالدين:

الأب: دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الأم: دون مستوي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

12- مهنة الأب : يعمل ☐ لا يعمل ☐

مهنة الأم تعمل☐ لا تعمل☐

13- هل لك أخوات غير متزوجات يكبرنك سنا ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني : بيانات خاصة بدوافع عمل الفتاة

14- نوع الوظيفة: قطاع التربية والتعليم ☐ قطاع الإدارة ☐ قطاع الامن والشرطة ☐
قطاع الطب ☐ قطاع الاعلام ☐ قطاع القضاء ☐ قطاع التعليم العالي ☐ نشاط حر ☐

15- طبيعة الوظيفة: دائمة ☐ مؤقتة ☐

16- مكان الوظيفة: مؤسسة خاصة ☐ مؤسسة عمومية ☐

17- مدة التوظيف: من 1-2 سنة ☐ 3- 4سنة ☐ 5-6 سنة ☐ 7 سنوات فما فوق ☐

18- عدد الساعات التي تقضيها يوميا في العمل : 1-4 ☐ 5-9 ☐ 10 فما فوق ☐

19- كم كان سنك عند بداية العمل :20-24 ☐ 25-29 ☐ 30-34 ☐ 35 فما فوق ☐

20- هل أنت راضية عن وظيفتك؟ نعم ☐ لا ☐

21- إذا كنت غير راضية هل لأنه لم يحقق طموحاتك؟ نعم ☐ لا ☐

22- في حالة الإجابة بنعم أو لا اشرحي :بـنعم ☐:له علاقة بالدراسة ☐ طموح المستقبل ☐
الاستقلال المادي عن الاسرة ☐ ملء الفراغ ☐ تحفظ(دون اجابة) ☐
بـلا ☐ :عدم توافق الوظيفة مع المستوى التعليمي ☐ مشاكل مهنية ☐ الفشل في
عدم الزواج ☐ عدم تحقيق المستوى المعيشي المرغوب ☐ دون اجابة ☐

23-هل تملكين سيارة؟ نعم ☐ لا ☐

24- هل خروجك للعمل كان؟بقرار شخصي ☐ بقرار عائلي ☐

25- ما كان دافعك للعمل ؟ مادي إعالة الأسرة ☐ الاستقلال المادي عن الأسرة ☐
له علاقة بالدراسة ☐

26- كيف تقضين راتبك الشهري؟ على لوازم شخصية ☐ على عائلتك ☐

27- لمن تقدمين النصيب الأوفر من راتبك؟ الأب ☐ الأم ☐ الإخوة ☐ كل أفراد ☐

28- هل واجهت مشاكل في مكان عملك؟ نعم لا

29- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي هذه المشاكل ؟ الحجم الساعي غير المناسب

تهديد بالطرد من العمل تحرش في العمل

30 - كيف تم حل هذه المشاكل؟ بمفردك الاستعانة بأطراف اخرى

31- هل تقومين بالأعمال المنزلية ؟ نعم لا

المحور الثالث : بيانات خاصة بأسباب العنوسة عند الفتاة العاملة.

32- هل سبق وأن تقدم شاب لخطبتك ؟ نعم لا

33- إذا كان لا ماهي الأسباب ؟ المظهر المستوى التعليمي المرض .

34- إن كانت الإجابة بنعم، كم مرة تمت خطبتك؟ 1-2 3-4 5 فما فوق

35- ماهي الأطراف الخاطبة ؟ الشاب الخاطب بوساطة

36- من هو الطرف الرافض ؟ أنت أحيانا دائما نادرا

37- ماهي مبررات الرفض ؟مواصلة التعليم الخوف من فقدان الوظيفة

عدم توفر المقاييس المناسبة في الخطاب ارتباط عاطفي بشاب

الرغبة في السكن المستقل فارق السن بينكما عدم التكافؤ في المستوى التعليمي

الخوف من الفشل الزواجي اعتقاد الزواج تقييدا للفتاة لوجود وساطة في الخطبة

38- إذا كان الرفض من طرف الخاطب أذكري مبررات الرفض : رفض مواصلة التعليم

رفض عمل المرأة اختلاف في مقاييس الزواج(الرغبة في السكن مع العائلة ـ عدم التوافق في المستوى التعليمي ـ عدم التكافؤ ـ المظهر ـ الاعاقة ـ فارق السن)

لا يوجد مبرر دون اجابة

39- إذا كان الرفض من طرف أسرتك :

اذكري مبررات الرفض :عدم توفر المقاييس المناسبة في الشاب (التدين, الاخلاق, وظيفة, المستوى التعليمي, الصحة) ☐ السلطة الابوية (رفض الخاطب للوظيفة ,اعالة الاسرة) ☐ لا يوجد اي مبرر ☐ دون اجابة ☐

40- إذا كان الرفض من طرف أسرة الخاطب:

أذكري مبررات الرفض : عدم توفر المقاييس المناسبة في الفتاة(الاعاقة ' المظهر, فارق السن) ☐ رفض وظيفة الفتاة ☐ عدم التكافؤ(المستوى المعيشي) ☐ بدون اجابة (تحفظ) ☐

41- كم كان سنك عند أول خطبة؟

☐ 23-18 ☐ 29-24 ☐ 35-30 ☐ 41-36 ☐ 42 فما فوق

42- كم كان سنك عند آخر خطبة؟

☐ 23-18 ☐ 29-24 ☐ 35-30 ☐ 41-36 ☐ 42 فما فوق

43- هل ترين أن تأخر سن زواجك كان لأسباب اضطرارية؟ نعم ☐ لا ☐

44- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي هذه المبررات ؟. مواصلة التعليم ☐ التمسك بالوظيفة ☐ ظروف اسرية (مرض الوالدين. التكفل بالام) ☐ عدم توفر المقاييس في الزوج ☐ بدون إجابة ☐

45- هل ترين أن تأخر سن زواجك كان لأسباب اختيارية ؟ نعم ☐ لا ☐

46- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي هذه المبررات ؟.عدم توفر المقاييس ☐ ظروف اسرية ☐ مواصلة الدراسة ☐ التمسك بالوظيفة ☐ بدون اجابة ☐

47- هل تعتقدين أن السلطة الأبوية ساهمت في عنوستك ؟ نعم ☐ لا ☐

48- ماهي السن المناسبة التي تفضلينها للزواج ؟ أقل من 20سنة ☐ 20-25 سنة ☐

26- 30سنة لا توجد

49- ماهي السن التي شعرت فيها بتأخر سن الزواج وأن حظوظ الزواج منعدمة؟

25 -35 سنة 31-36 سنة 37-42 سنة 43-48 سنة

50- هل ترين أن طموح الفتاة إلى العمل يقلل من فرصها في الزواج؟موافقة غير موافقة

51- هل ترين أن العمل ساهم في التخفيف من مشكلة تأخر سن زواج؟ نعم لا

52- ماهو شعورك من تأخر سن زواجك ؟ اليأس الغيرة الحقد على الرجل الإحباط الصبر اللامبالاة

53- هل واجهت انتقادات على وضعيتك كعانس ؟ نعم لا

54- هل مررت بخطبة فاشلة ؟ نعم لا

55- إذا كانت الإجابة بنعم كم دامت هذه الخطبة؟ 1-3 4-7 8 فما فوق

56- ماهي أسباب الفشل ؟ الخيانة عدم التوافق في الافكار والمقاييس

إطالة مدة الخطبة عدم التوافق بين الاسرتين دون اجابة

المحور الرابع : بيانات خاصة بنظرة الفتاة إلى الزواج والى الرجل .

57- ماهي المقاييس التي ترينها مناسبة للزواج ؟السن العمل المستوى التعليمي

الأصل الاجتماعي التدين النسب المال الجمال الأخلاق

58- ما هو فارق السن الذي ترينه مناسبا بينك و بين الخاطب؟

2-4 5-7 8 فما فوق لا يوجد

59- هل أنت حاليا في علاقة عاطفية مع شاب؟ نعم لا

60- إن كانت الإجابة بنعم كم مدة هذه العلاقة ؟ 2-4 □ 5-7 □ 8 فما فوق

61- هل فيه عهود للزواج من خلال هذه العلاقة ؟ نعم □ لا □

62- هل ترين أن علاقة الحب بين الرجل والمرأة وتعرف كل طرف على الآخر خطوة أساسية لنجاح الزواج؟ نعم □ لا □

63- كيف تنظرين لشخصية الرجل؟

لا غنى عنها □ يمكن الاستغناء عنها □

64- ما هي علاقتك مع الجنس الآخر؟متفتحة □ متحفظة □ منعدمة□

65- ما هي أهدافك تجاه الزواج؟الاستقرار النفسي □ تكوين أسرة □إكمال نصف الدين □ التخلص من قيود و ظروف الأسرة□

66- إذا خيرت من طرف الخاطب بين الزواج والعمل ماذا تختارين ؟ العمل □ الزواج □

67- هل أنت راضية على تأخر سن زواجك؟ نعم □ لا □

68- هل ترين أن طبيعة انشغال الفتاة وتمسكها بوظيفتها يؤثر على اهتمامها بأولويات حياتها الشخصية؟ نعم □لا □

خامسا : بيانات خاصة بالحلول المقترحة لظاهرة العنوسة

69- هل قمت بمحاولات فردية من اجل الحصول على زوج؟ نعم ☐ لا ☐

70- إن كانت الإجابة بنعم ماهي هذه المحاولات؟

* اللجوء إلى العلاج بالرقية ظنا أن تأخر زواجك بفعل السحر ☐

* اللجوء إلى العرافين ☐

* تسجيل اسمك في عروض الزواج التي تنشرها الجرائد ☐

* تسجيل اسمك على الانترنت في عروض الزواج ☐

* خطبة الرجل لنفسك بنفسك ☐

* خطبة الرجل لنفسك عن طريق واسطة ☐

71- هل تقبلين الزواج من رجل يصغرك سنا ؟ نعم ☐ لا ☐

72- هل تقبلين الزواج من رجل يكبرك سنا حيث الفارق بينكما يفوق العشرين؟ نعم ☐ لا ☐

73- هل تقبلين الزواج من رجل متزوج؟ نعم ☐ لا ☐

74- هل تقبلين الزواج من شاب لا تتوفر لديه المقاييس المناسبة كالدين والخلق والنسب؟

نعم ☐ لا ☐

75- هل تقبلين الزواج من رجل مستواه التعليمي يقل عن مستواك ؟ نعم ☐ لا ☐

76- هل تقبلين بالزواج العرفي ؟ نعم ☐ لا ☐

77- هل يمكن أن يساهم تعدد الزوجات في حل مشكلة العنوسة ؟ نعم لا

78- حسب رأيك على من تقع مسؤولية حل مشكلة العنوسة؟ الشاب الفتاة
الأسرة الدولة

79- ماهي الحلول التي تقترحينها للحد من ظاهرة العنوسة؟

.....

.....

.....

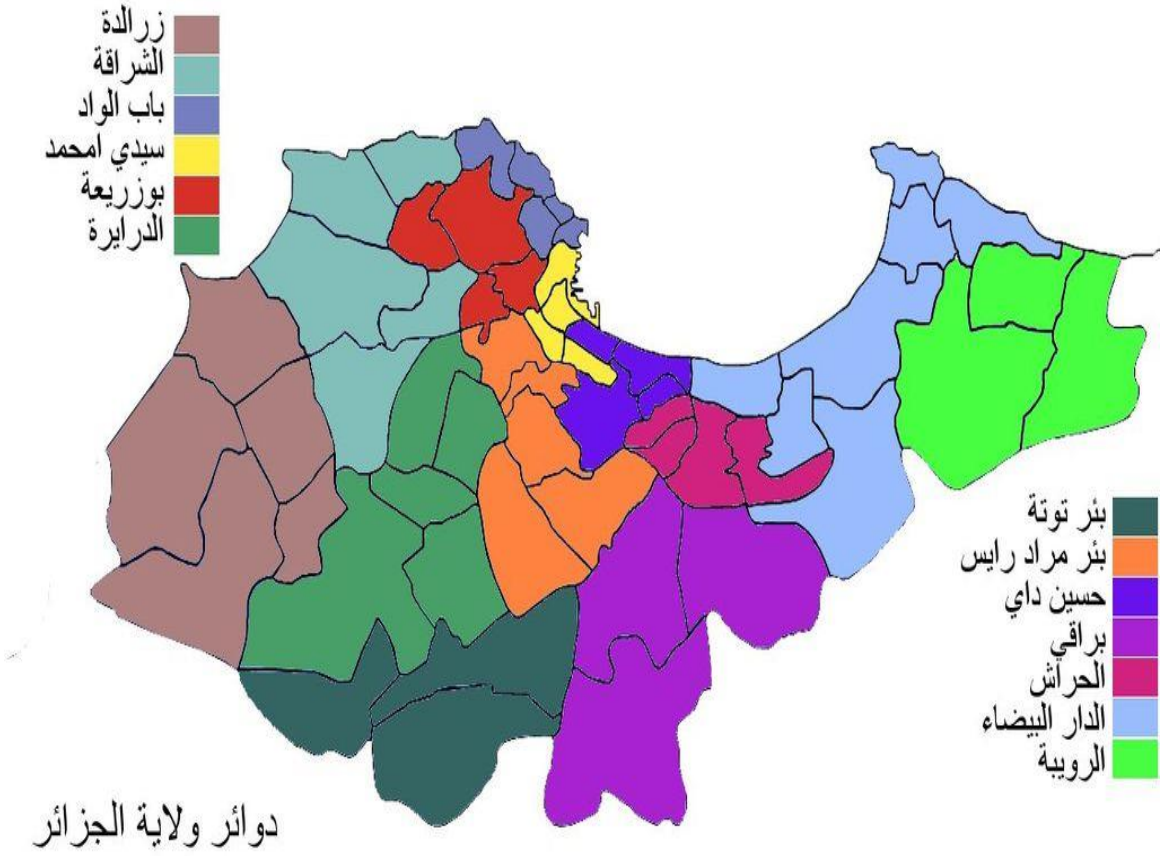

دوائر ولاية الجزائر

أعلى نسب العنوسة في البلدان العربية
1
%85
لبنان
2
%75
الإمارات
3
%70
العراق
سوريا
4
%62
تونس
5
%51
الجزائر
6
%45
السعودية
الأردن
7
%40
المغرب
مصر
8
%35
الكويت
قطر
ليبيا
9
%30
اليمن
10
%25
البحرين

المتوسطة في العالم العربي 2013 هنا أستردام